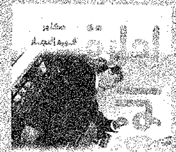
الحروب التجارية المعاصرة

Contemporary Trade Wars

C.T.W

دكتور
فريد راغب محمد النجار

lecture...







أ.د. فريد راغب النجار



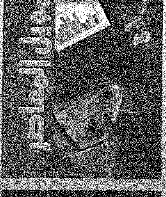










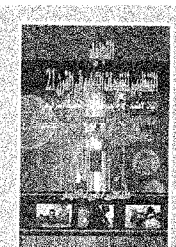








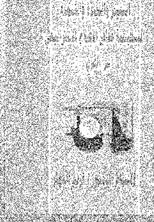






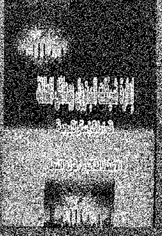










الحروب التجارية المعاصرة

Contemporary Trade Wars
C.T.W.

تأليف

دكتور / فريد النجار

Ph.D., New York University

E-Mail: drfareedelnaggar@hotmail.com

أستاذ إدارة الأعمال

كبير مستشارى البنك الدولى وجامعة الدول العربية (سابقاً)

خبير التدريب والتنمية

2011 / 2010

الدار الجامعية

84 شارع زكريا غنيم- تانيس سابقاً

E-mail : m20ibrahim@yahoo.com

Web Site : www.eldarelgamaya.com

☎ (203) 5907466 -5917882

أسم المؤلف : د. فريد النجار

أسم الكتاب : الحروب التجارية المعاصرة

الناشـــر : الدار الجامعية – الإسكندرية

العنوان : 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية

تليفون : 5907466–5917882

الطبعة : الأولى

سنة النشر : 2010

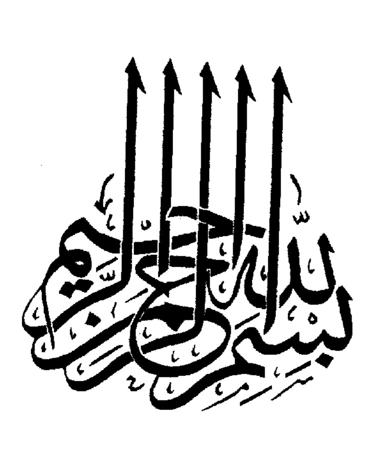
رقم الإيداع : 2009/19415

رقم الترقيم الدولي : 978 - 977 - 422 - 172 -2

فريق عمل الكتاب :

التجهيز والإشراف الفنى : الدار الجامعية إسكندرية

تصميم الغلاف : أميرة أحمد رأفت


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء



أهدى هذا الكتاب إلى القيادات

والشركات والحكومات العربية

الحريصة على التنمية المستدامة وإشباع حاجات

المواطنين والحرص على الأرض العربية

والأسواق العربية بعيداً عن اشتعال الحروب التجارية

والمالية والاقتصادية والثقافية

المؤلف

الحروب التجارية المعاصرة

التقديم

نحن نعيش فى القرن 21 سلاسل من الحروب التجارية فى جميع السلع والخدمات وعن طريق جميع القنوات الاتصالية وفى كل التدفقات التى تشمل المواد الخام والطاقة والمنتجات والغذاء والزراعة والمنتجات الصناعية والدواء والأمراض واللوجستيات والنقل الجوى والبرى والبحرى والمالى والاتصالات والإنترنت والمعلومات والمساعدات والأموال والتعليم والثقافة وغيرها.

نحن نعيش كمستهلكين وموزعين ومسوقين ومنتجين حروبا تجارية متعددة المستويات ومتشعبة المحاور داخل الأسواق لعربية وخارجها فى أسواق التصدير. لقد تحول النموذج الاستعمارى للسيطرة على الأسواق العربية فى الماضى إلى نموذج جديد لغزو الأسواق العربية فى جميع القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والتجارية.

ومن أهم التساؤلات حول الحروب التجارية المعاصرة :

س1 : ما هى الحروب التجارية المعاصرة : هى الحروب بين الدول الكبرى والدول النامية والتى تؤدى إلى ثراء تلك الدول على حساب الدول النامية ومنها العربية.

س2 : ما هى أهداف الحروب التجارية المعاصرة ؟ وتهدف الحروب التجارية إلى تحقيق اقصى ثروات بأقل تكلفة أو خسائر، مما يحقق قوة اقتصادية وسياسية.

س3 : كيف تتم الحروب التجارية ؟ وتتم الحروب التجارية عن طريق غزو الأسواق واغراقها بالسلع والخدمات الأجنبية، والسيطرة على النقل البحرى والجوى وفتح فروع للبنوك الأجنبية فى الدول المضيفة، واستخدام الإعلان والدعاية والترويج لجذب العملاء الجدد، والدخول فى مشاركات مع الحكومات والشركات العربية،

ورفع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملات العربية، واستخدام أدوات لمنظمة التجارة العالمية WTO لوضع قيود على دخول السلع العربية للأسواق الخارجية، وفى نفس الوقت المطالبة بتحرير التجارة فى الدول المستوردة منها.

س 4 : متى تتم الحروب التجارية ؟ يشهد التاريخ فى الماضى على الاستعمار الاقتصادى والحروب التجارية فى دول العالم. وعندما حاولت الدول العربية وغيرها تحقيق طفرة إنتاجية تسمح لها بالتصدير ظهرت التحديات والتهديدات من الدول الكبرى. ***والآن نلاحظ الحروب التالية :***

حرب المياه – حرب الطاقة النووية – حرب البترول والغاز – حرب الأسمنت ومواد البناء – حرب الحديد – حرب سرطنة الغذاء – حرب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية – حرب الإشاعات – حروب الفضائيات – حرب البيوتكنولجى – حرب الخصخصة وتمليك الأجانب – الحرب العقارية – حروب البنوك والبورصات وشركات الاستثمار – حرب نشر الفساد وضياع القيم وأخلاقيات التجارية – حرب اللحوم البيضاء والحمراء – حرب الاحتباس الحرارى – حرب أنفلونزا الطيور – حرب أنفلونزا الخنازير – حرب تدهور التعليم بجميع مراحله – حرب تدهور استخدام اللغة العربية والفنون والآداب وغيرها.

س5 : أين تتم الحروب التجارة ؟ تتم على الأرض العربية.

س 6 : من يقود الحروب التجارية المعاصرة ؟ حكومات الدول الكبرى ومجموعة العشرين G20 والشركات متعددة الجنسيات.

س 7 : من المستفيد من الحروب التجارية ؟ الدول الصناعية الكبرى.

خارطة طريق للحروب التجارية على الدول العربية

إعادة الاستعمار القديم للعالم العربي
إنجلترا – أمريكا بالخصخصة والاستثمار
الأجنبي المباشر وغير المباشر

الإبقاء على استعمار فلسطين

+

فروع الشركات متعددة الجنسية في دول
الخليج العربي
الكويت – قطر – البحرين – سلطنة
عمان – الإمارات ومصر وشمال أفريقيا

حرب العراق للسيطرة
على البترول

السيطرة على البترول والبترو دولار مع
إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية

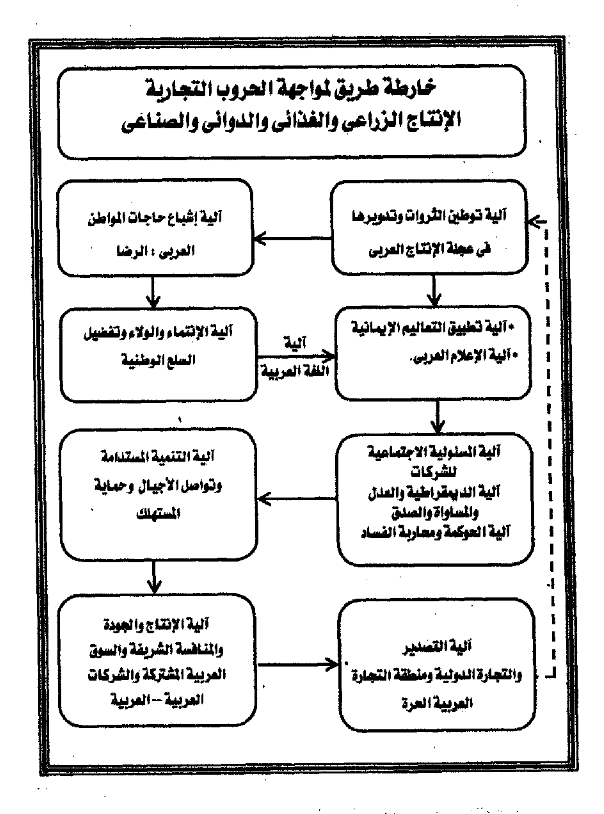
القضاء على الحضارة العربية والتاريخ
العربي والثقافة العربية

أشكال جديدة للحروب التجارية
(نموذج الطاقة الاستيعابية للأسواق
العربية)

القضاء على اللغة العربية
والتعليم العربي وصراع الحضارات

الأزمة المالية العالمية
الأزمة العقارية
إفلاس البنوك
إنفلونزا الخنازير
حروب المياه

أزمة دبي ← الركود الاقتصادي والحروب
التجارية المعاصرة


خارطة طريق لمواجهة الحروب التجارية
الإنتاج الزراعي والغذائي والدوائي والصناعي
آلية توطين الثروات وتدويرها في عجلة الإنتاج العربي
آلية إشباع حاجات المواطن العربي : الرضا
• آلية تطبيق التعاليم الإيمانية
• آلية الإعلام العربي.
آلية اللغة العربية
آلية الإنتماء والولاء وتفضيل السلع الوطنية
آلية المسئولية الاجتماعية للشركات
آلية الديمقراطية والعدل والمساواة والصدق
آلية الحوكمة ومحاربة الفساد
آلية التنمية المستدامة وتواصل الأجيال وحماية المستهلك
آلية الإنتاج والجودة والمنافسة الشريفة والسوق العربية المشتركة والشركات العربية – العربية
آلية التصدير والتجارة الدولية ومنطقة التجارة العربية الحرة

بعض مؤشرات الحروب التجارية

التجربة المصرية

المؤشـــرات	عدد الدول	الترتيب المصري	السنة	ملاحظـــات
مدركات الفساد	180	105	2007	علاقة قوية بين الفساد والفقر
العولمـــــــة	122	14	2007	درجة متدنية في العولمة
التنافسية السياحية	124	58	2007	سويسرا رقم (1)
التنافسية العالمية	131	77	2008	
ثقة المستثمر الأجنبي	141	متوسط	2007	الصفر أدنى درجة – مصر خارج قائمة أفضل 25 في الاقتصاد العالمي
الحرية الاقتصادية	162	85	2008	ترتيب متأخر
بيئة الأعمال	178	126	2008	الترتيب العالمي لسهولة الأعمال
المساواة في النوع	163	148	2007	
الخدمات اللوجيستية	150	97	2007	
الأمن الاجتماعي	161	تغطية منخفضة	2007	قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية
الاستدامة البيئة	146	74	2005	
تنمية مبيعات التجزئة	30	14	2008	
جاهزية الحكومة الإلكترونية	192	79	2007	
الجاهزية الإلكترونية	69	58	2007	
الدلالات الأمنية للأمن الاجتماعي			2007	الحقوق والكرامة
الأزمة المالية العالمية	جميع الدول		2008	الأزمة العقارية
أزمة دبي	جميع الدول		2009	الأزمة المصرفية
الحروب التجارية والمالية والاقتصادية	جميع الدول		2010	الكساد العالمي

محاور الحروب التجارية المعاصرة

1- محور الإنترنت والتسويق الإلكترونى والتجارة الإلكترونية والذى يستفيد منه بدرجة كبرى كل من الصين وأمريكا واليابان ودول الاتحاد الأوروبى- الأسواق العالمية Global Markets.

أسواق العملات- أسواق الذهب أسواق البترول – أسواق السلاح – أسواق المخدرات- أسواق العمل – أسواق البورصات.

2- محور العولمة والذى يسعى إلى سيطرة القطب الواحد على الاقتصاد العالمى- واستخدام جميع الوسائل للسيطرة التجارة : حرب العراق وأفغانستان للسيطرة على البترول.

3- محور التكتلات التجارية وتشمل الاتفاقيات الثنائية Bilateral Agreements - والتكتلات الدولية مثال الاتحاد الأوروبى- ومشروع الاتحاد المتوسطى – الكوميسا – مجلس التعاون الخليجى.

4- محور الاستثمار الأجنبى المباشر ودخول الشركات الأجنبية للأسواق العربية – الشركات التركية فى مصر والفرنسية والبريطانية والماليزية والصينية وغيرها.

5- محور المساعدات والمعونات.

6- محور الحروب الصليبية والغزو الفكرى والثقافى.

تكامل الحروب التجارية مع بقية الحروب

1- جاهزية الدولة العربية لاستقبال السلع الأجنبية.

- تحويل التعليم التجارى باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.
- إحلال انماط الاستهلاك وعادات الشراء الأجنبية محل الأنماط الوطنية – مثال أسواق الوجبات السريعة والملابس بالموديلات الأجنبية.
- الفضائيات والغزو الفكرى.
- الأفلام والمسلسلات الأجنبية.

2- حروب عجلة الأموال فى أسواق المال والمؤسسات المالية وفتح فروع للبنوك الأجنبية فى الدول العربية وحروب البورصات ← الأزمة المالية العالمية.

3- حروب عجلة السلع والإنتاج – إشغال الدول العربية بقضايا البيئة والتلوث وعدم التركيز على الإنتاج كبير الحجم والجودة والتحسينات المستمرة والتخطيط الاستراتيجى : سلع فائدة – غياب حماية المستهلك- منافسة شرسة.

4- حروب عجلة أسواق العمل والتفرقة بين أجور ومرتبات الأجانب مقارنة بأجور المواطنين.

5- وتتكامل حروب أسواق المال مع حروب أسواق السلع وحروب أسواق العمل للسيطرة على الأسواق العربية.

الحروب التجارية المعاصرة والمستهلك العربى

1- إنخفاض الدخل الحقيقى السنوى للمواطن العربى.
2- إنخفاض معدلات التغذية العربية للطفل والأم.
3- سرطنة الغذاء العربى بالكيماويات المستوردة.
4- ارتفاع أسعار السلع والخدمات والنقل والمواصلات للمستهلك العربى.
5- إرتفاع أسعار السلع الغذائية ونقص الإنتاج المحلى.
6- حرب المياه داخل وخارج الدول العربية.
7- حرب الإسكان وأسعار مواد البناء وغياب المسكن المناسب ومخاطر الضريبة العقارية.
8- أزمة التعليم وانتشار التعليم الأجنبى.
9- حرب الألبان والموز وبقية الفواكه والخضروات وسرقة البذور وإعادة هندستها لصالح الأجنبى.
10- حرب الدواء ومنتجات بير السلم وارتفاع أسعار الأدوية الرئيسية — وتدهور خدمات العلاج والوقاية.
11- حرب السوبر ماركتس Super Markets للبقالات والمتاجر الصغيرة.
12- نزيف الثورة الاستهلاكية الكبرى التى تسيطر على الأسواق العربية.
13- حرب الكتاب العربى.
14- حروب التكنولوجيا.

بعض آليات الحروب التجارية

وتعتبر الحروب التجارية نوع من الأزمات التى تنتج عنها حروب متتالية بسبب أهداف اقتصادية- فتحاول بعض الدول رغبة فى السيطرة على بعض السلع الإستراتيجية مثال البترول والأرز والأراضى والقمح والذهب والمياه وغيرها إعلان الحروب التجارية على دول أخرى بأساليب وأدوات مباشرة وغير مباشرة :

1- الاستعمار المباشر والذى شهده العالم خلال القرون السابقة.

2- عقد إتفاقيات تجارية طويلة الأجل.

3- الموافقة على تحالفات إستراتيجية للتبادل التجارى الثنائى أو متعدد الأطراف.

4- فرض قيود على حركة التجارة مع بعض الدول.

5- شن حروب مباشرة للسيطرة على بعض الأسواق.

6- حروب الأسعار.

7- التخلص من المخلفات النووية وشحنها لأسواق دول أخرى.

8- التخلص من السلع الفائضة بالتصدير.

9- تصدير الفيروسات لبقية الدول.

10- احتكار وسائل النقل والتعبئة والتخزين (اللوجيستيات) لصالح المصدرين أو المستوردين.

وسوف نناقش تلك الآليات فى الفصول التالية من الكتاب.

فهرســت كتاب

الحروب التجارية المعاصرة

الموضوعات	أرقام الصفحات

الموضوعات	أرقام الصفحات

فهرس الأشكال

القسم الأول

تطور الحروب التجارية

القسم الأول

تطور الحروب التجارية

تشهد الأرض منذ القدم الحروب بين الأفراد والقبائل والقرى والمدن والدول للعديد من الأسباب وحتى الآن لا زالت الحروب مستمرة على جميع المستويات وفى كل المجالات، واستفادة الحروب من التكنولوجيات المعاصرة والعلوم الحديثة فشملت السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية والثقافية والسلوكية والاجتماعية وغيرها.

ويتناول هذا القسم من الكتاب مناقشة تاريخ الحروب التجارية واتساع نطاق تلك الحروب مع شرح لأهم فروع ومجالات تلك الحروب.

وسوف يوضح هذا القسم فى الفصول الأربعة أن الحروب التجارية لا زالت مستمرة وممتدة.

الفصل الأول

تاريخ الحروب التجارية

The History of Trade Wars

مقدمة

1. الاستعمار والحروب التجارية.
2. الحروب التجارية العالمية والدولية والإقليمية.
3. الحروب التجارية والفقر.

الخلاصة.

الفصل الأول

تاريخ الحروب التجارية

The History of Trade Wars

مقدمة:

يقصد بالحروب التجارية جميع الأساليب التي تمارسها دولة أو شركة أو مجموعة دول أو شركات للاستحواذ على ثروات دولة اخرى أو شركة اخرى دون وجه حق. وتظهر الصراعات بين الأفراد والقبائل والدول المختلفة حول الحقوق القانونية لبعض الثروات مثل البترول والمياه والمعادن والأراضي والزراعة وغيرها. ويتناول هذا الفصل الإجابة على تساؤلات حول الحروب التجارية من حيث المفهوم العام وأشكال الاستعمال والحروب التجارية ومستويات الحروب التجارية وعلاقة الحروب التجارية بالفقر.

1- الاستعمار والحروب التجارية :

تشمل الحروب التجارية طرف كل من المعتدى والمعتدى عليه- وهى جزء من الحروب العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية. ولقد شهدت البشرية العديد من الحروب التجارية منذ القدم إلى يومنا هذا. وقد يتذكر الفرد منا أحدث تلك الحروب التجارية المعاصرة - وقد يذكر التاريخ أيضاً بقية تلك الحروب. ولكن لم يستفيد جميع الأفراد والحكومات من تجنب تكرار تلك الحروب بغرض الحفاظ على الثروات وبناء صرح اقتصادى تجارى قوى يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع.

وهناك علاقة سببية وإرتباطية بين الاستعمار والحروب التجارية فى الماضى والحاضر وبالمستقبل، نوضحها فيما يلى :

مصفوفة الاعتداء والصراعات والحروب

المعتدى عليه

المعتدى	الضعف	القوة
الضعف	ضعف الطرفين (الصراع الخفى) - ، - (A)	ضعف المعتدى والقوة الخفية للمعتدى عليه - ، + (B)
القوة	قوة المعتدى + ، - (C)	القوة والقوة المضادة الصراع المباشر + ، + (D)

أمثلة :

(A)	(B)	(C)	(D)
<u>صراع الضعفاء</u> ★ أسرتين. ★ قبليتين. ★ دولتين. ★ شركتين.	<u>قوة المعتدى عليه</u> للدفاع واسترجاع الحقوق وإيقاف الاعتداء	<u>قوى المعتدى</u> ★ التوفيق ★ التحكيم ★ الوسطاء ★ التفاوض	<u>صراع الأقوياء</u> ★ دولتين ★ تكتلين ★ شركتين
سوريا ولبنان	اللجوء للأمم المتحدة والمحاكم الدولية	إسرائيل وفلسطين	أمريكا وبريطانيا – روسيا وأمريكا

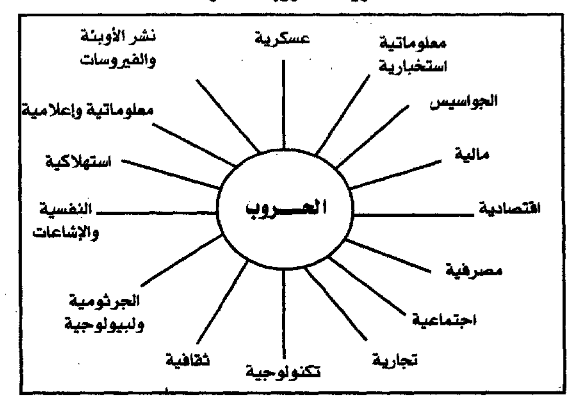
قائمة تاريخ الحروب التجارية في العالم

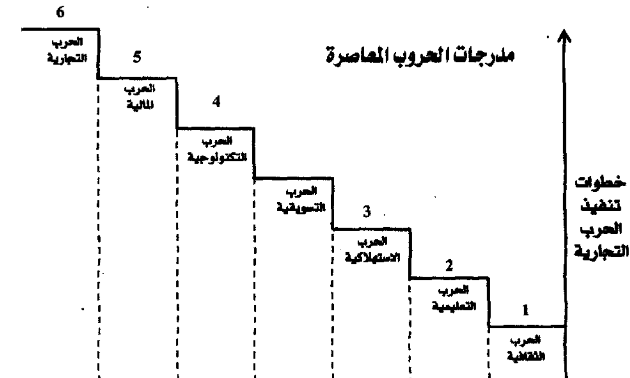
1. حروب البترول والذهب والمياه والزراعة والماس والمعادن الأخرى.
2. حروب الإعلام والفضائيات والثقافات.
3. حروب الطاقة النووية وحروب الأسلحة البيولوجية والكيماوية.
4. حروب المعلومات والإنترنت والإعلانات (والإشاعات).
5. حرب التكنولوجيات وفنون الإنتاج.
6. حروب الأديان والفتنة الطائفية.
7. الحروب السياسية والاجتماعية.
8. الحروب المالية والمصرفية. (الأزمة المالية العالمية).
9. الحروب التسويقية والتجارية. (الإغراق).
10. الحروب البيئية والأكولوجية. (مؤتمر الاحتبار الحرارى فى كوبنجاهن 2009).

ونوضح فيما يلى العلاقات المتداخلة بين الحروب التجارية وبقية الحروب الأخرى، وكذلك تدرج الحروب التجارية، وأنواع الحروب التجارية(*).

(*) المؤلف : (كتب) الأزمات والكوارث فى القرن 21، إدارة التغيير الإستراتيجى والازمة المالية العالمية 2009، التسويق بالمنظومات والمصفوفات، أزمات الاستثمار ، العمالة الأجنبية فى الوطن العربى.

مروحة الحروب المعاصرة

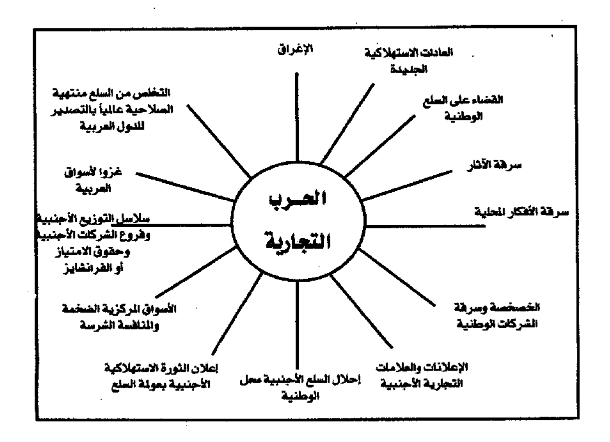




دورة حياة الحروب التجارية



آليات الحروب التجارية المعاصرة



وتطبق الدول والشركات العالمية مبدأ الطاقة الاستيعابية للأسواق المستهدفة من كل سلعة أو خدمة لتحديد منافذ إختراق الأسواق العربية – ويطلق على ذلك Market Absorptive Capacity (MAC) إما بالضغط على الحكومات وإبرام عقود استيرادية طويلة الأجل أو عن طريق البحث عن وكلاء للتوزيع.

ودبلجت الإعلانات الأجنبية باللغة العربية وبعدها تصميم إعلانات بلغة ولهجة الدولة المستهدفة.

أهم أسباب ودوافع الحروب التجارية

1. البحث عن القوة الاقتصادية ببناء التكتلات.
2. الرغبة في السيطرة والهيمنة على أسواق الدول النامية.
3. تحسين المراكز التنافسية للشركات الوطنية في السوق العالمي.
4. الاحتكار لسلعة إستراتيجية.
5. التميز والتفوق والانفرادية.
6. الخوف من نقص الموارد الاقتصادية المحلية (مثال استيراد البترول وحقنه محليا).
7. الرغبة في الثروة.
8. الدافع الاستعماري.
9. الحصول على المواد الخام بأقل الأسعار.
10. فتح الأسواق الخارجية.
11. اكتشاف الأسواق الأخرى.
12. التخلص من المخزون الراكد والسلع منتهية الصلاحية.
13. محاربة الثقافة للغير عن طريق غزو الأسواق.
14. استكمال أهداف الاستعمار والحروب بمزاولة الحروب التجارية.
15. تحويل الدول النامية إلى مصادر للحصول على المواد الخام ولسوق للسلع المنتجة خارجيا(*).

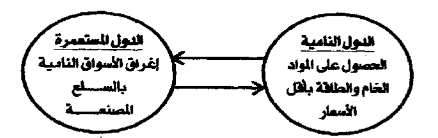
(*) المؤلف (2006) إدارة الأعمال الدولية والعالمية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية- الإسكندرية.

خارطة طريق للحرب التجارية : الصيغ

1. التبادل التجارى وتحرير التجارة الدولية.
2. الإغراق.
3. استخدام الإنترنت والتسويق الإلكترونى.
4. تنشيط دور البورصات السلعية العالمية.
5. إلغاء الحمائية والقيود الكمية والجمركية على حرية التجارة بين الدول.
6. التوكيلات التجارية.
7. الفرانشايز وحقوق الامتياز.
8. فروع الشركات الأجنبية.
9. BOOT.
10. عقود الإدارة الأجنبية.
11. عمليات تسليم المفتاح.
12. المعونات الأجنبية.
13. التوريدات الدولية.
14. اللوجيستيات الدولية.
15. المناطق الحرة. Free Zones & Offshore.
16. السماح بإنشاء مناطق عسكرية فى الدولة.
17. المدارس والجامعات الأجنبية.
18. تصدير المخلفات الضارة.
19. تصدير السلع منتهية الصلاحية.
20. إنشاء شركات أجنبية فى الأسواق الوطنية.
21. السماح للأجانب بمزاولة التجارة والسيطرة على الأسواق الوطنية والعقارات.

أهم المستعمرات التجارية للأسواق العربية

1. الاستعمار البريطانى (الهند – مصر- هايتيى- جبل طارق).
2. الاستعمار الفرنسى (تونس –المغرب العربى- الجزائر – سوريا – لبنان).
3. الاستعمار الأسبانى (أمريكا اللاتينية- المغرب العربى).
4. الاستعمار الأمريكى (كندا – اليابان- فيتنام – بعض دول الخليج العربى).
5. الاستعمار الصينى (الانتشار فى غالبية دول العالم).
6. الاستعمار الصينى المعاصر فى القارة الأفريقية.
7. التوسع الأمريكى فى العراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان وغيرها.



حيث يستمر الفائض فى الميزان التجارى لصالح الدول المستعمرة. ونوضح فيما يلى نطاقات الحروب التجارية عالميا – دوليا – إقليميا – ومحليا.

الحروب التجارية العالمية والدولية والإقليمية

الحروب التجارية العالمية	الحروب التجارية الدولية	الحروب التجارية الإقليمية	الحروب التجارية المحلية
- البترول.	- المقاولات.	- المياه.	- الأسعار.
- التكنولوجيا.	- الفندقة.	- الكهرباء.	- السلع الضارة.
- الأدوية.	- الغذاء.	- البترول.	- الإعلانات.
- الأسلحة.	- التكتلات.	- القمح.	- المكون السلعى.
- المخدرات.	- التعاقدات.	- الذرة.	- الواردات المسرطنة.
- المعلومات.	- التوريد.	- الأرز.	- العمولات.
- الاتصالات.	- السياحة.	- الدواء.	- الفساد.
- قطع الغيار.	- الفندقة.	- الأمراض.	- سرطنة الغذاء.
- النقل الجوى.	- التدفقات المالية.	- الإشاعات.	- غسيل الأموال.
النقل البحرى.	- الاشاعات.	- التخلص من المخلفات.	- الغش التجارى.
- النقل البرى.	- الصراعات.	- الأسماك.	- الحديد.
- المعرفة.	- العملات.	- إنفلونزا الخنازير.	- الأسمنت.
- المعونات.	- الاحتكارات.	- التكتلات.	- الأمراض.
- السياحة.	- الإغراق.	- الإشعاعات.	- العقارات.
- الأمراض.	- المعونات.	- التهرب الجمركى.	- الوسطاء غير المتخصصين.
- غسيل الأموال.	- المخدرات.		

عولمة الفساد والحروب التجارية :

ويتم عولمة الحروب التجارية لتضم أكثر من دولة ولأكثر من سلعة كالتالي :

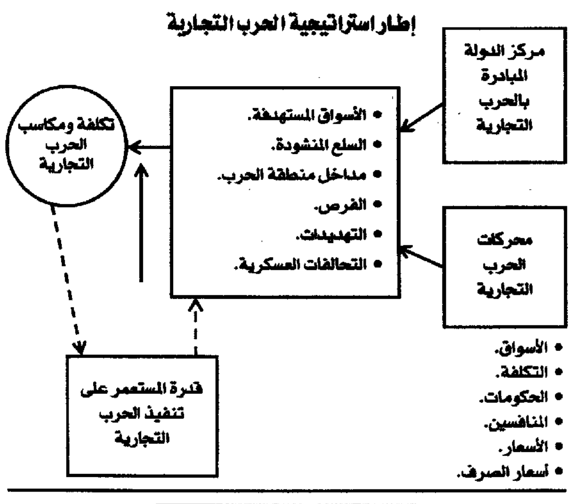
استراتيجية الحروب التجارية

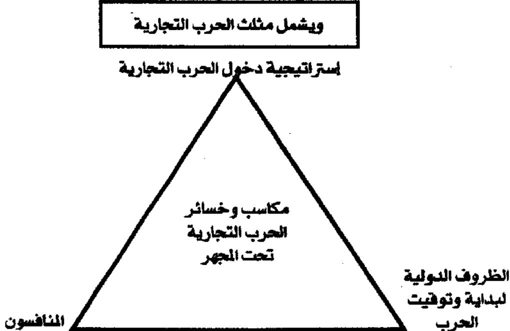
	الدولة أ	ب	جـ	د	هـ	و	و
الاستراتيجية المحلية	o o	o		o	o	o	o
الاستراتيجية الإقليمية والدولية	o o	o		o	o	o	o
الاستراتيجية العالمية							

وتشمل تلك الاستراتيجيات كلا من تحديد :

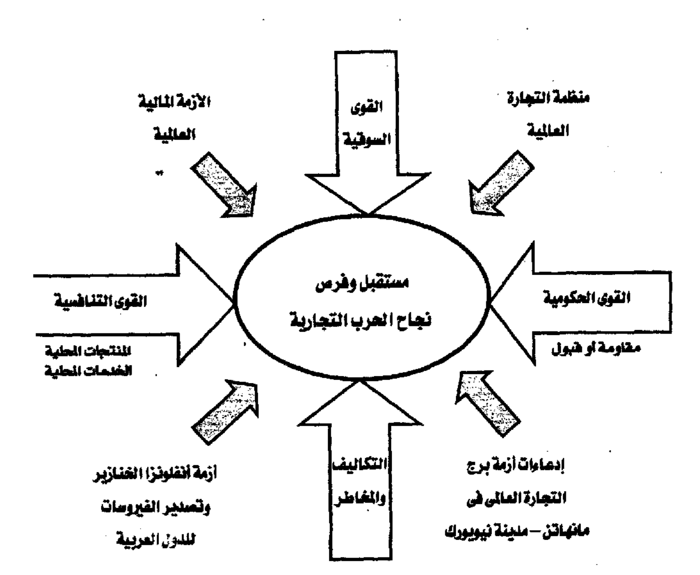
1. أنواع السلع والخدمات محل الحرب التجارية.
2. أنواع المستهلكين.
3. الأسواق الجغرافية المستهدفة.
4. مصادر المنافسة.
5. العلامات التجارية.

ونوضح تلك العناصر فى الإطار التالى للحرب التجارية :


إطار استراتيجية الحرب التجارية
مركز الدولة المبادرة بالحرب التجارية
محركات الحرب التجارية
• الأسواق.
• التكلفة.
• الحكومات.
• المنافسين.
• الأسعار.
• أسعار الصرف.
• الأسواق المستهدفة.
• السلع المنشودة.
• مداخل منطقة الحرب.
• الفرص.
• التهديدات.
• التحالفات العسكرية.
تكلفة ومكاسب الحرب التجارية
قدرة المستعمر على تنفيذ الحرب التجارية


ويشمل مثلث الحرب التجارية
استراتيجية دخول الحرب التجارية
مكاسب وخسائر الحرب التجارية تحت المجهر
الظروف الدولية لبداية وتوقيت الحرب
المنافسون

مستقبل عولمة الحروب التجارية



أمثلة للحروب التجارية المعاصرة

1. غزو السلع اليابانية لأمريكا (السيارات).
2. غزو الصين لأمريكا وبقية دول العالم.
3. غزو هونج كونج لأسواق نيوزيلندا.
4. إحلال الوجبات السريعة الجاهزة للوجبات المنزلية.
5. ادى انتشار غزو الأسواق إلى ظهور طبقة المستهلك العالمي- الطفل اليوم وتفضيل الملابس والغذاء العالمي والعلامات التجارية العالمية.
6. انتشار العلامات التجارية العالمية مثال بيبسى كولا – كوكاكولا – الأدوية الأجنبية.
7. الإعلانات العالمية مثال سافر على الخطوط البريطانية.
8. تخفيض الرسوم الجمركية.
9. إنشاء المناطق الحرة.
10. إنشاء المناطق التجارية (الاتحاد الأوروبى).
11. الخصخصة للأجانب.
12. زيادة انتشار الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى.

كيف تحقق الحروب التجارية مكاسب المغامرة ؟

آلية الحرب التجارية	المكاســـب المحتـــملة				المخاطر والخسائر
	خفض التكاليف	إجراء التجارب	كسب رضا العملاء	تحسين المراكز التنافسية	مقارنة التكلفة بالمكاسب
الاحتكار للأسواق المستهدفة					
عولمة المنتجات المستهدفة					
السيطرة على الأسواق الجديدة					
السيطرة على منافذ التوزيع والتوزيع المادى					
تحسين المراكز التنافسية العالمية					

تشخيص الحرب التجارية والنشاط المستهدف

أ- القوى الدافعة للحرب التجارية :

1. حاجة المستعمر المحارب (بترول – أموال – أسواق – معادن - .....)
2. توفر طاقة لوجستية لدى المستعمر المحارب. (أسطول نقل بحرى أو جوى قوى).
3. ضعف الدولة المستهدفة والسوق المستهدف.
4. توفر حلقات توزيع للمستعمر أو الشركة الدولية فى السوق المستهدف.
5. توفر قواعد عسكرية للدولة المبادرة.
6. توفر اقتصاديات النطاق التشغيلى والتسويقى التى تشجع الدولة المبادرة بالحرب التجارية.
7. توفر المبادرة والسبق بالمقارنة بدول مستعمرة أخرى.
8. كفاءة التوريد المستمر.
9. انخفاض تكلفة التشغيل فى الدولة المستهدفة.
10. اختلاف سعر الصرف لصالح الدولة المستعمرة.
11. التخلص من الملوثات البيئية محلياً بإنشاء الصناعات الملوثة فى الدول المستهدفة (مثال صناعات الأسمنت والسيراميك والخزف الصينى والمناجم والتعدين).
12. ظهور صناعات ذات تكنولوجيات سريعة التطور والرغبة فى التخلص من التكنولوجيات المتقادمة إلى الدولة المستهدفة.

ب- القوى المانعة للحروب التجارية :

1- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

2- التنمية المستدامة وإطالة أعمال عوامل الإنتاج وترشيد الاستهلاك (الطاقة والمياه).

3- الحفاظ على الثروات القومية.

4- التنمية البشرية.

5- حقوق الإنسان / حقوق المرأة / حقوق الطفل.

6- العدل والمساواة.

7- الحفاظ على البيئة من الملوثات.

8- الديمقراطية وإشباع حاجات الإنسان من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والعلاج والدواء.

9- تخطيط وتنظيم الأسواق وحماية المستهلك.

10- ترشيد اقامات الأجانب.

11- مراقبة حركة التجارة الدولية والتدفقات السلعية والمالية والمعلوماتية والخدمية.

12- تشجيع الصادرات والصفقات المتكافئة والتكامل الاقتصادى العربى.

13- مكافحة الحروب التجارية والسيطرة على الأسواق الوطنية، والتضخم والبطالة.

الخلاصـــة :

يتضح من هذا الفصل أن تاريخ الحروب التجارية طويل، ولكن اختلفت أشكاله وألوانه- ومع ذلك يجب إيقافه لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثانى

اتساع نطاقات الحروب التجارية

Extending The Scopes of Trade Wars

مقدمة

1- نطاقات الحروب التجارية.

2- أسباب تداخل القطاعات الاقتصادية والخدمية.

3- التوسع الأفقى للحروب التجارية.

4- التوسع الرأسى للحروب التجارية.

5- استراتيجية الحروب التجارية.

6- القوى الضاغطة والدافعة فى الحروب التجارية.

7- توسع وإنتشار الحروب التجارية فى الوطن العربى.

الخلاصة.

الفصل الثانى

اتساع نطاقات الحروب التجارية

Extending The Scopes of Trade Wars

مقدمة:

تؤدى المنافسة الشرسة إلى توسيع نطاق الحرب التجارية داخل السوق الواحد أو بين الأسواق المختلفة. وقد تشمل الحرب التجارية سلعة واحدة أو عدد من السلع أو الخدمات، كما تطمع الدول الكبرى فى استعمار الدول النامية لأغراض عديدة اقتصادية وتجارية وعسكرية وجيوبولتيكية.

1- نطاقات الحروب التجارية :

وقد يكون نطاق الحرب التجارية محدود أو واسع، يشمل سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وتغطى قطاع اقتصادى واحد أو عدة قطاعات، أساليب مباشرة أو غير مباشرة. ونوضح ذلك فيما يلى :

حرب سلعة واحدة	حرب مجموعة من السلع	قطاع واحد	عدة قطاعات
القطن. البترول. القمح.	المحاصيل الزراعية. بدائل الطاقة. البدائل كالذرة.	المواصلات. الاتصالات.	البنوك. الطاقة.
خدمة واحدة التأمين. التعليم.	خدمات النقل. بالوسائط المتعددة. التدريب.	التجارة الخارجية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	الزراعة والصناعة العلاج والدواء.

2- أسباب تداخل القطاعات الاقتصادية والخدمية :

ويؤدى تداخل القطاعات الاقتصادية والخدمية إلى توسيع نطاقات الحروب التجارية.

مثال :

- تداخل الزراعة مع الصناعة والتجارة Agribusiness والتصنيع الزراعى.
- تداخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جميع القطاعات الحكومية والخاصة وكذلك الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية.
- تشابك الأنشطة التجارية وحلقات التوزيع والمؤسسات التسويقية يفتح الأبواب لاتساع نطاق الحروب التجارية.
- يؤدى تعدد العلاقات الدولية إلى توسيع وتشابك الأطراف الأجنبية لخدمة الحرب التجارية (الكونسورتيوم).
- السياحة والفندقة والبنوك والتأمين يفتح الباب للأطراف الأجنبية.
- تؤدى المشروعات المشتركة المحلية والأجنبية إلى إتاحة الفرص أمام الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر لدخول أسواق الدولة المضيفة.
- يؤدى السماح للأجانب للتعامل مع الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى البورصات إلى توسيع نطاقات المعاملات الأجنبية مثل صناديق الإستثمار والتأمين.
- يعنى السماح للأجانب لتملك العقارات والأراضى دخول العديد من الأجانب فى السوق المحلى مما يشجع على الحروب التجارية ومنافسة الأجانب للعرب فى جميع دروب الحياة.

3-التوسع الأفقى للحروب التجارية :

وعادة ما يؤدى التوسع الأفقى إلى توسع جغرافى ويضم أكثر من سوق واحد داخل الدولة الواحدة أو عدة دول. وتتم عن طريق أشكال دخول الأجنبى للأسواق العربية، مثال ذلك :

- الفروع والتوكيلات.
- الأسواق المركزية التى تقضى على فرص البقالات والمشروعات التجارية صغيرة الحجم.
- المشروعات المشتركة J.V. (الوطنية مع الأجنبية).
- المقاولات الأجنبية.
- التشابكات الأفقية للأنشطة الاقتصادية.
- دخول سوق دولة خليجية أدى إلى دخول جميع أسواق الخليج العربى.

4- التوسع الرأسى للحروب التجارية :

وتسعى الدول الراغبة فى السيطرة عن طريق الحروب التجارية إلى الاستحواذ على أحد القطاعات بكل مكوناتها مثال، قطاع البترول من حيث التنقيب والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصنيع والتسويق والنقل وغيرها* تم الدخول فى السيطرة على بدائل الطاقة مثال، محطات الطاقة النووية والكهرباء وتوليد الطاقة من الرياح والمياه والطاقة الشمسية وغيرها. وكذلك الاستحواذ على قطاع التعليم بمراحله المختلفة، أو قطاع البنوك وأسواق المال، وقطاع المستشفيات وشركات الأدوية، أو قطاع صناعة السيارات باعتبارها صناعة مغذية تعتمد على العديد من الصناعات المكملة. ويؤدى توطين الصناعات والتكنولوجيا مع التعليم الوطنى والثقافة الوطنية إلى بناء جدار للتصدى أمام الحروب التجارية.

(*) كتاب المؤلف (2007)، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

5- إستراتيجية الحرب التجارية :

مستقبل نموا للدولة المستهدفة	— منخفض	+ مرتفع
مرتفع	دول مستهدفة دول أوروبا الشرقية باكستان أفغانستان	دول ذات أولوية الاستهداف : مصر – السعودية دول الخليج العربية
منخفضة	دول غير مستهدفة للحرب التجارية	دول مستهدفة تونس – المغرب العربى الجزائر

درجات الاستحواذ فى الدول المستهدفة

مصفوفة لأهمية الدولة للحرب التجارية
وموقف المنافسة الداخلية

أهمية الدولة فى الحروب التجارية	—	+
+	+ ، — دول هامة فى الحروب التجارية : فلسطين – لبنان- سوريا – الأردن – جبل طارق	+ ، + بعض دول أوروبا الشرقية – وكينيا – نيجيريا – جنوب أفريقيا
—	تجنب مؤقتاً — ، — دول لا تدخل فى نطاق خطة الحروب التجارية (الصومال – اليمن)	تجنب — ، + الدفاع البرازيل – تركيا

القوة التنافسية داخل الدولة المستهدفة

6- القوى الضاغطة والدافعة فى الحروب التجارية :

القوى الضاغطة

- المعونات الأجنبية.
- الديون الدولية.
- القواعد العسكرية.
- الركود الاقتصادى.
- البطالة.
- التضخم.

القوى الدافعة

لدى الدولة المحاربة

توفر مخزون راكد – الرغبة فى التخلص من التكنولوجيا المتقادمة

لدى الدولة المستهدفة

سوق كبير – توفر الطاقة الرخيصة – انخفاض أسعار المواد الخام - الفساد(*)

إستراتيجية دخول الحروب التجارية

1- تحرير التجارة وإلغاء القيود الكمية والجمركية.
2- منظمة التجارة العالمية WTO.
3- الشركات متعددة الجنسية.
4- الاستثمار الأجنبى المباشر.

- الطاقة.
- تكنولوجيا المعلومات.
- تكنولوجيا الاتصالات.
- المدارس الأجنبية.
- الجامعات الأجنبية.
- الفضائيات.
- التهديدات بتصدير الفيروسات والأمراض والمخدرات والملوثات. ونشر الفساد والأزمات الإنسانية.
- الإتجار بالأطفال.
- سرقة أعضاء جسم الإنسان (إسرائيل).
- سرقة الآثار.

(*) قال تعالى : "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدى الناس" والمطلوب فقه مكافحة الفساد فى الدول العربية والإسلامية لتجنب فساد النفوس التى تبحث عن الثراء والكسب غير المشروع. ويقدر البنك الدولي قيمة الرشاوى بالدول العربية بحوالي 1000 مليار دولار سنوياً.

7- توسع وانتشار الحروب التجارية فى الوطن العربى :

نشر ثقافة اللغات الأجنبية والثقافة الأجنبية بسبب سابق الاستعمار الفرنسى فى لبنان وتونس والجزائر والمغرب العربى وموريتانيا، وانتشار اللغات والثقافة الإنجليزية فى دول الخليج العربى والشام والعراق. مع نشر الفضائيات والأفلام الأجنبية والمسلسلات والمدارس الأجنبية مما أدى إلى :

1- إنخفاض مستويات تعلم اللغة العربية والدين.
2- تنشئة جيل جديد من الأطفال الموجه بالثقافة الغربية.
3- إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية.
4- خصخصة الشركات الوطنية للأجانب.
5- السماح للأجانب بتملك العقارات والأراضى والتعامل فى البورصات.
6- دفع مرتبات الأجانب ومن فى حكمهم على حساب تدنئ مرتبات المواطنين.
7- سيطرة الأجانب على وظائف البنوك والمؤسسات المالية والأسواق المال.
8- تفريغ المجتمعات العربية من العلماء والخبراء للعمل فى الدول الأجنبية.

لقد أدى كل ذلك إلى امتداد الحروب التجارية عبر الدول العربية لتصبح ظاهرة عامة تقبلها الأجيال مع غياب دور قومى يحافظ على الموارد والأرض والانسان الآن. وهو ما حدث خلال المائة سنة الماضية.

ضعف الدولة والفرص العالمية للحروب التجارية :

1. يفتح ضعف المنظومة السياسية والاقتصادية للدولة الباب لدخول المستعمر التجارى (بعض الدول الأفريقية والغربية) – الفراغ الاقتصادى والإنتاجى العربى والأفريقى.

2. الصراعات الداخلية للدولة تسمح بسيطرة القوى العظمى لاستغلالها ضمن منظومة الحروب التجارية.

3. يشجع وجود الأسواق الكبيرة وحجم السكان والاستهلاك الآخرين على الدخول فى حروب تجارية، والإقدام على استحواذ الأسواق العربية.

4. يشجع توفر طاقة رخيصة وإنخفاض الأجور والضرائب مع الإعفاءات الجمركية وانخفاض أسعار المواد الخام والمياه المحارب التجارى الأجنبى على استعمار الأسواق العربية.

5. غياب المنافسة والتعامل مع احتكارات حكومية يشجع دخول الغير فى حروب تجارية عن طريق قنوات التوزيع فى الأسواق العربية.

وتقدر الحروب التجارية فى الخدمات مقارنة بالحروب التجارية فى السلع بنسبة 70% – 30٪. وتشمل الحروب التجارية فى الخدمات الطيران والفندقة واستئجار السيارات والبنوك والتأمين والصيانة ومكاتب المحاماة والبرامجيات ومكاتب الاستشارات الإدارية والتخليص الجمركى ومباريات كرة القدم الدولية فى الأولمبيات Olympics.

وقد يطلق على قائد الحرب التجارية بالمسوق أو Marketer الذى يسعى إلى السيطرة على أحد الأسواق الناشئة أو التقليدية ويطلق عليه Prospect.

ونوضح فيما يلى فرص الإتاحة للمستعمر التجارى فى الحروب التجارية :

قوة الإتاحة لدخول حرب تجارية فى بعض الصناعات :

المجالات

الطيران المدنى

الحاسبات الإلكترونية

كروت الائتمان

السيارات

المشروبات الغازية

الكيماويات

الأدوية

الأجهزة الكهربائية

البنوك التجارية

البورصات المالية

السوبر ماركتس

الأفلام الأجنبية

الفضائيات

الوجبات السريعة

الملابس الجاهزة

الوظائف الحكومية

الكتب الأجنبية

مرتفع — المقياس — منخفض

الحروب التجارية وجاهزية المستهلك الوطني

تحويل الشراء

	الموزع الأجنبي	العلامات التجارية	الوكلاء	عدم وجود حرب تجارية
الشراء من سوق أجنبي ومورد أجنبي	المستهلك العالمي			المستهلك الأجنبي
الشراء من السوق المحلي من مورد أجنبي			المستهلك المبرمج للسلع الأجنبية	
الشراء من السوق المحلي ومن مورد محلي		السيطرة على المستهلك المحلي		حرية المستهلك المحلي

اتجاه زيادة المشتريات الأجنبية

ويسعى قائد الحر بالتجارية إلى إما فرض سلعة على سوق واعد أو الحصول على مواد خام عن طريق التأثير على مستوى وتوقيت وتكوين الطلب لتحقيق الأهداف حسب حالات الطلب التالية :

أ- الطلب السلبي حيث يرفض المواطنون السلعة وقد يدفعون لتجنب شراءها.

ب- عدم دراسة المواطنين بالسلعة المستوردة.

جـ- رفض المواطنين للسلعة الأجنبية.

د- تقلبات الطلب على السلعة الأجنبية.

د- تقلبات الطلب على السلعة الأجنبية.

هـ- إضرار المشترين لاستعمال السلعة.

و- طلب متزايد لطلب السلعة من المشترين.

ز- عدم إشباع السلعة الأجنبية لحاجات المواطنين.

ح- قبول سلعة مع الرفض الاجتماعي لها.

وتختلف مخاطر وتكاليف الحروب التجارية من سلعة إلى أخرى، مثال :

تكلفة قوة تدخل الدولة الراغبة فى شن حروب تجارية فى بعض الصناعات

المجالات

الجامعات الأجنبية
المدارس الأجنبية
شركات الأدوية
الشركات الغذائية
الوجبات السريعة
الأفلام الأجنبية
الفضائيات
العقارات
البنوك
التأمين
السيارات
المنظمات الأهلية
السياحة
الطيران
القمح
المعونات الأجنبية
الخصخصة
الاستثمار الأجنبى المباشر

مرتفع ← منخفض

اتجاه تكلفة الحروب التجارية المعاصرة

بعض مبادئ الحرب التجارية :

1- توفر الحاجة والرغبة والطلب فى السوق المستهدف.

2- تقسيم السوق المستهدف إلى شرائح وقطاعات حسب الدخل والتعليم والمهن إما جغرافيا او سيكوجرافيا أو سلوكيا او ديمرجرافيا.

3- استخدام حوافز القيمة لفئات السوق المستهدف.

4- تحديد قنوات التوزيع والمنشآت التسويقية التى تنفذ خطة اختراق السوق.

5- السيطرة على منافذ التوريد واللوجيسيتيات.

6- تحقيق آليات المنافسة فى كل سوق مستهدف.

7- استخدام تكنولوجيا شبكات المعلومات التى تقود مستوٰيات الإنتاج والاتصالات والأسعار ومراكز التخزين والتسويق عالمياً.

8- جمع المعلومات عن الأسواق الدولية عن طريق الإنترنت وبحوث المستهلك والإعلانات.

جاهزية الدولة لاستقبال الحروب التجارية

عوامل منخفضة التأثير	عوامل متوسطة الجاهزية	عوامل مرتفعة الجاهزية
1. الثقافة الوطنية.	1. أسواق العمل.	1. الفقر – الجهل- المرض.
2. الانتماء الوطني.	2. أسواق السلع.	2. ضعف الإدارة الحكومية.
3. اللغة.	3. أسواق المال.	3. غياب طبقة الإدارة العليا.
4. القيم.	4. البنوك.	4. نقص الاستثمارات وأسعار الصرف.
5. التعليم المحلي.	5. التأمين.	5. انخفاض معدلات النمو.
6. حجم السكان.	6. الاتصالات.	6. الصراعات الداخلية.
7. مستوى الدخل الفردي الحقيقي.	7. المعلومات.	7. الموقع الجغرافي.
8. الخدمات الصحية.	8. الإعلام.	8. المديونيات الخارجية.
9. الديمقراطية.	9. الادخار.	9. انخفاض أسعار الطاقة والبنية التحتية.
10. حقوق الإنسان.	10. الاستثمار المحلي	10. العجز في الميزان التجاري.
		11. الفساد.

جاهزية الاتحاد الأوروبى للحروب التجارية الأمريكية

1. السياسات التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبى.
2. الدعم السلعى.
3. المعايير الفنية الموحدة لدول الاتحاد الأوروبى.
4. إلغاء الضرائب والجمارك بين الدول الأعضاء.
5. توحيد العملة (اليورو).
6. إنشاء البنك الأوروبى.
7. تسهيل التدفقات السلعية والبشرية والمالية والمعلوماتية بين دول الاتحاد الأوروبى.
8. ربط البورصات الأوروبية والبنوك الأوروبية بشبكة موحدة.
9. التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الاتحاد.

ولقد حقق ذلك ما يلى :

[أ] ارتفاع معدل جاهزية الاتحاد الأوروبى لدخول المؤسسات الأمريكية.

[ب] تقوية الاتحاد الأوروبى للتعامل مع الدول العربية.

مناظرة الأسواق المستهدفة للحرب التجارية والأسواق الراغبة في الاستحواذ

الأسواق المستهدفة للحرب التجارية	الأسواق الراغبة في السيطرة والاستحواذ
1. عدم الاهتمام بإشباع حاجات المواطن.	1. دراسة الأسواق المستهدفة.
2. عدم فهم رغبات فئات المستهلكين.	2. قياس حاجات وأنماط الاستهلاك.
3. عدم معرفة خصائص السوق والمنافسين.	3. تحديد المنافسين في السوق المستهدف.
4. عدم تشجيع المسوقين المحليين.	4. تشجيع حلقات التوزيع المحلية.
5. عدم توظيف عوامل الإنتاج محلياً.	5. العمل على اكتشاف الفرص الجديدة.
6. ضعف الخطط التسويقية المحلية.	6. التركيز على الخطط التسويقية قصيرة وطويلة المدى.
7. عدم حماية التجارة المحلية والمستهلك المحلي مع ضعف القوانين.	7. توفير الرقابة على الأسواق المستهدفة.
8. ضعف الاتصالات والإعلانات التسويقية للسلع الوطنية.	8. بناء علامات تجارية قوية للسلع الأجنبية.
9. عدم تنظيم الأسواق الوطنية.	9. بناء قيادة للسوق المستهدف.
10. عدم استخدام التكنولوجيا لتطوير الأسواق المحلية.	10. استخدام التكنولوجيا لتحسين المنافسة.

3- الحروب التجارية والفقر

تعتبر الحروب التجارية أحد أشكال الاستعمار القديم والمعاصر والجديد، وتؤدى الحروب التجارية إلى توسيع نطاق السيطرة على موارد الدولة محل الحرب التجارية، حيث التركيز على كل أو بعض الموارد الطبيعية واستغلال الأسواق لصالح المستعمر الأجنبى.

وتهدف الحروب التجارية بالدرجة الأولى إلى تعظيم مكاسبها وتقليل مكاسب الدولة الطرق فى الحروب التجارية، مثال :

1. الحصول على المواد الخام والطاقة بأقل الأسعار.
2. استغلال الأسواق المحلية لتوزيع منتجات الدولة المبادرة بالحروب التجارية.
3. تخفيض سعر صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
4. رفع أسعار واردات الدولة الأجنبية.
5. توظيف العمالة الأجنبية بأعلى المرتبات والمناصب مما يؤدى إلى البطالة بين المواطنين وانخفاض مرتباتهم (الفروق الأجرية).
6. تصدير التضخم والغلاء للدولة محل الحروب التجارية.
7. نشر ثقافة الاستهلاك وإحلال المنتجات الأجنبية محل الاستيراد الأجنبى.
8. تحول الطلب على السلع الوطنية إلى الطلب على السلع الأجنبية والواردات.

9. السيطرة الأجنبية على أسواق السلع وأسواق العمل وأسواق المال واستخدام الإعلانات والترويج لبناء ثقافة قبول الآخر ونشر التعليم الأجنبي بالمدارس والجامعات.

10. محاربة القيم والعادات والتقاليد الوطنية وتصدير الآثار الوطنية بأقل الأسعار إلى الخارج (جميع المتاحف الأجنبية ممتلئة بالآثار المصرية).

11. تشجيع هجرة الكفاءات الوطنية إلى أسواق العمل الأجنبية.

12. تحويل اقتصاد الدولة محل الحروب التجارية إلى اقتصاد خدمي Service Economy.

والمحصلة

أ- زيادة عدد الفقراء والأقل فقرا.

ب- عدم إشباع حاجات المواطنين.

جـ- ارتفاع تكلفة العلاج والدواء والغذاء والتعليم.

د- التوسيع الفجوة بين الأثرياء الأجانب والمواطنين الفقراء.

هـ- ارتفاع نسب الجريمة والحوادث والطلاق والعنوسة والصراعات.

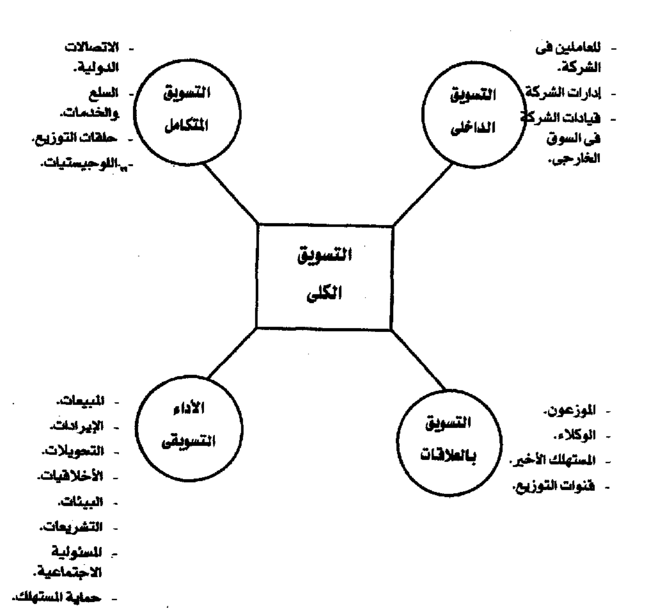
و- الارتفاع المستمر فى الأسعار والتضخم وإنخفاض الإنتاجية.

ز- زيادة نفقات ميزانيات الأمن والدفاع والأنشطة غير المنتجة، وتدهور خدمات النقل والمواصلات وأسعار البنزين والطاقة.

إننا نعيش اليوم مجموعة من الحروب التجارية وليست حرب واحدة

كيف نقلل ونقضى على الحروب التجارية ؟

علاقة التسويق الكلى بالحروب التجارية



المزيج التسويقى للحرب التجارية

حرب الأسعار	حرب الترويج	حرب السلع والخدمات	حرب الأسواق
— قوائم الأسعار.	— الإعلانات.	— التصميمات.	— النقل.
— الخصومات.	— الإشاعات.	— التقليد.	— المواصلات.
— المسموحات.	— العلاقات العامة.	— الجودة.	— المخازن.
— فترات السداد.	— البيع المباشر.	— التعبئة.	— تغطية السوق.
— الائتمان.	— الدعاية.	— الأحجام.	— الأسواق الممتدة.
— العملة.	— المعارض.	— الضمانات.	— أسواق القرية.
— سعر الصرف		— المرتجعات.	— أسواق المدينة.
		— الغش التجارى.	— أسواق الأحياء الشعبية.
		— تاريخ الصلاحية.	— المشتريات.

مواجهة الحروب التجارية

- الأسر المنتجة.
- القرية المنتجة.
- دراسة سلوك المستهلك.
- تحليل عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
- تطبيق التسويق الاجتماعى.
- إحلال الإنتاج المحلى.
- تبديل للواردات.
- قصر التجارة الداخلية على المواطنين.

الخلاصـــــة :

تتسع نطاقات الحروب التجارية ما لم تسعى الدول إلى لإيقافها بالإنتاج والتصدير والجودة.

الفصل الثالث

فروع الحروب التجارية

Trade Wars Branches

أولاً : مجالات الحروب التجارية.

ثانياً : أهداف الحروب التجارية.

ثالثاً: مزيج الحروب التجارية.

رابعاً : أنواع الحروب التجارية.

خامساً : تحليل الحروب التجارية.

سادساً : تحليل الحروب التجارية المعاصرة.

سابعاً : حالات عملية في الحروب التجارية.

الخلاصة.

الفصل الثالث

فروع الحروب التجارية

Trade Wars Branches

أولاً : مجالات الحروب التجارية

سوف نطرح هنا أهم المجالات :

1- حرب الطاقة :

وهى أهم فرع من فروع الحروب التجارية بحثاً عن البترول والغاز الطبيعى وخاصة فى العراق والسعودية ودول الخليج العربى والجزائر ومصر والسودان.

وتشمل الطاقة جميع المصادر البترولية والشمسية والمائية والطاقة المتولدة من الفحم والغاز الطبيعى والكهرباء والرياح وغيرها كالطاقة النووية.

وتسيطر الدول الصناعية الكبرى على شركات البترول فى الدول العربية منذ الثلاثينات من القرن الماضى. وذلك عن طريق شركات البترول الكبرى فى العالم.

2- حرب الميـــاه :

وتشمل حرب المياه محاولات السيطرة على منابع المياه فى أفريقيا ومياه نهرى دجلة والفرات فى العراق وسوريا ولبنان. ومن المتوقع تزايد حرب المياه خلال السنوات القادمة بسبب زيادة السكان ونقص العرض من المياه، مع تزايد الصراعات بين الدول، كما سوف نوضح فى هذا الفصل.

3- حرب التكنولوجيا :

وتشمل حرب التكنولوجيا العديد من الأنواع مثال التكنولوجيا الحيوية والبيولوجية والطبية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها. وقد تمنع بعض الدول إنتشار وتحويل أو زراعة التكنولوجيا عند دول أخرى (مثال الصراع الحالى بين أمريكا وروسيا، والحرب على إيران لمنع تخصيب اليورانيوم).

4- حرب الأموال :

وتشمل حرب الأموال كلا من أسواق المال : أسواق العملات – أسواق الذهب – أسواق البورصات – أسواق القروض – أسواق التمويل العقارى – أسواق التسويات المالية والمقاصة- أسواق الأوراق المالية – أسواق المشتقات المالية.

5- الحروب الثقافية :

وتشمل الحروب الثقافية تسويق الأفلام والمسلسلات الأجنبية والتعليم والتدريب الأجنبي- ونشر السلوكيات الأجنبية والتى تؤدى بدورها إلى تغيير عادات الشراء وأنماط الاستهلاك المحلية. ويظهر ذلك فى المنافسة بين الأفلام الأمريكية والأخرى الفرنسية فى الأسواق الأوروبية. واعتبار اللغة الإنجليزية لغة إدارة الأعمال الدولية فى العديد من دول العالم، وانقراض بعض اللغات فى العالم.

6- الحروب النووية :

وتشمل الحروب النووية الدخول فى معارك باستخدام الأسلحة النووية ومنع نقل التكنولوجيا النووية للتطبيقات المدنية لتوليد الكهرباء، أو الإدارة الأجنبية لمحطات الطاقة النووية.

7- حرب الصلب والحديد :

وتشمل حرب الصلب والحديد بين أمريكا وبريطانيا- وكذلك بين الواردات والإنتاج المحلي في مصر على حساب المشترى المحلي. ويؤدى دخول الحديد التركي فى السوق المصرى إلى إغراق الأسواق أحياناً.

8- حرب أنفلونزا الخنازير :

تشمل حرب انفلونزا الخنازير والتي ظهرت فى المكسيك وأمريكا الشمالية أولاً ثم انتقلت إلى العديد من دول العالم. وتشجيع تسويق الأمصال الأمريكية للعديد من دول العالم. ويتشكك العديد فى أن تلك الحرب مفتعلة.

9- حرب التلوث البيئى :

تشمل حرب التلوث البيئى فى المياه والتربة والهواء والضجيج وغيرها من غازات المصانع والسموم والكيماويات ومخلفات المستشفيات والمنازل ومحاولات التخلص من بعض تلك الملوثات فى الدول النامية والمياه بالمحيطات وشواطئ الدول الأخرى. ويؤدى الاحتباس الحرارى فى الدول الصناعية ومنها الصين وأمريكا إلى ذوبان الجليد فى القطب الشمالي والتصحر وإغراق الأراضى الزراعية. إذن يعتبر الاحتباس الحرارى أحد أشكال الحروب المستقبلية.

10- حرب المعونات الأجنبية :

وتشمل حرب المعونات الأجنبية التخلص من السلع الفاسدة ومنتهية الصلاحية وغسيل الأموال وتقديمها للدول النامية أحد أشكال الحروب التجارية حيث تؤدى إلى التخلف الاقتصادى والاجتماعى للدول المستقبلة للمعونات العينية والمادية.

11- حرب الإتجار في أعضاء جسم الإنسان :

تشمل حرب الإتجار في أعضاء جسم الإنسان سرقة أعضاء جسم الإنسان في فلسطين وفي العديد من الدول الفقيرة لصالح الدول الغنية — ولقد ازدادت تلك الحروب مؤخراً وتشمل سرقة الكلى والقلب والكبد والبنكرياس وسرقة الدم والخلايا الخلفية.

12- حرب المـــوز :

وتشمل حرب الموز صادرات الموز من أوروبا إلى أمريكا الشمالية — وصادرات الموز من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية بالشكل التالي :

أ- شراء الموز من المزارع اللاتينية مثلاً بأقل الأسعار وبأدنى أجور للفلاحين عن طريق أسلوب الإقطاع وتملك المستعمر تلك المزارع.

ب- يتم نقل الموز عن سفن وطائرات يملكها الإقطاعي لنقلها إلى أسواق الدول الصناعية الكبرى وبيعها بأعلى الأسعار.

جـ- تظل الدولة المنتجة في أزمة بسبب ضياع عائد وريع الموز.

13- الحرب الجرثومية البيولوجية والكيماوية :

وتشمل حرب الجرثومية البيولوجية والكيماوية ما استخدمته أمريكا في الحرب ضد العراق وإغلاق آبار البترول وقت الاستعمار، وما استخدمته إسرائيل في الحرب ضد غزة الفلسطينية والقضاء على الإنسان والحيوان والنبات- وبيع تلك الأسلحة لبعض الدول الأخرى في العالم.

14- حرب الفضائيات :

وتشمل حرب الفضائيات الإشاعات وبث المعلومات المضللة للبشر فى كل أنحاء العالم لأغراض عديدة منها السياسية ولسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها. ويترتب على حرب الفضائيات تغيير المفاهيم والقيم والعادات والاتجاهات لصالح طرف الحرب ضد الأطراف الأخرى.

وتؤثر الفضائيات بدرجة أكبر على الأطفال والشباب وتشجع على استهلاك السلع الأجنبية والخدمات الأجنبية كالتعليم والعلاج والدواء ومستحضرات التجميل للسيدات وغيرها.

ثانياً : أهداف الدول والشركات المستهدفة الحروب التجارية

1- تحقيق أرباح أكثر من الأسواق الخارجية.

2- تحقيق اقتصاديات الأحجام عند زيادة التوزيع فى الأسواق الخارجية.

3- تنويع الأسواق الخارجية لتخفيض المخاطر (مثال السيطرة على أكثر من بئر بترول).

4- الدخول فى منافسة دولية على أرض دولة نامية (برسيل وإيريال).

5- خدمة المستعمرات الأجنبية مثال القواعد العسكرية والأمريكية فى قطر والعراق وباكستان، ويتطلب ذلك ضرورة قياس المخاطر وفهم ثقافة الدولة المستهدفة وأسلوب الدخول والتحديات المتوقعة والوكلاء المتاحين.

وفيما يلى أهم الشركات العالمية المسيطرة على الأسواق الناشئة والنامية فى العالم كنموذج للحروب التجارية :

الشركة العالمية أو الدولة	السوق المستهدف	الصناعة	الإيرادات بالمليون $
امريكا موفيل	المكسيك	الاتصالات	17.0
سيمكس	المكسيك	مواد البناء	15.3
موبايل الصين	افريقيا	خدمات الاتصالات	80.1
إمبراير	البرازيل	الطيران	3.8
ساديا	البرازيل	المأكولات والمشروبات	3.6
وايبر	الهند	الاتصالات	2.3
بتروبراس	البرازيل	البترول والغاز	56.3
سفرسال	روسيا	الصلب	4.9
تاتا	الهند	خدمات تكنولوجيا المعلومات	2.8
تاتا	الهند	السيارات	5.8
امريكا	عدد من الدول	السلاح	32 بليار دولار
الصين	أفريقيا	البترول	285.0 بليار دولار



ثالثاً : مزيج الحروب التجارية

Treads Wars Mix

الحروب التجارية

حرب اشتعال الأسعار

حرب الغش التجارى

حرب سرقة العلامات التجارية

حرب الإشاعات

حرب الصراعات بين حلقات التوزيع

حرب الاحتكارات

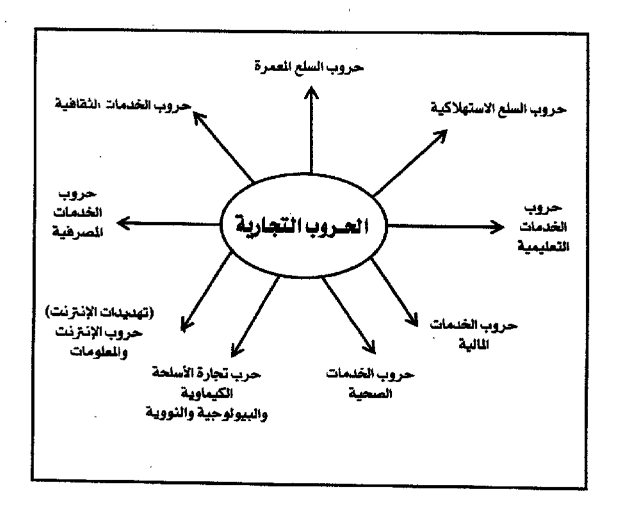
حرب المنافسة الشرسة

حرب الخصومات والإفلاس

وقد تشمل الحرب التجارية الواحدة أكثر من عنصر فى نفس الوقت مثل حرب الإشاعات والعلامات التجارية والأسعار وغيرها. كما تشمل الحرب التجارية أيضاً خطوط للمنتجات وليس منتج واحد ومجموعة من الموزعين وليس موزع واحد، والسيطرة على سلاسل التوزيع أو سلاسل التوريد.

ونوضح فيما يلى بعض مجالات الحروب التجارية فى السلع والخدمات.

رابعاً : أنواع الحروب التجارية



وسوف نشرح فيما يلى تحليل تفصيلى لأهم الحروب التجارية المعاصرة وذات أهمية للمواطن العربى. مثال ذلك حرب المياه – وحرب البترول – حرب الحديد والصلب – حرب الغاز الطبيعى – حرب الدواء – وغيرها من السلع الضرورية مثل القمح والأرز والذرة والموز وغيرها.

خامساً : تحليل الحروب التجارية المعاصرة للمياه

Contemporary Water Trade Wars

ذكرنا فى الفصول السابقة مخاطر الحروب التجارية المعاصرة فى جميع السلع والخدمات والمعلومات والثقافات والفنون حتى سرقة أعضاء جسم الإنسان والإتجار بالأطفال فى هذه الفقرة نتناول حرب المياه عالمياً وعربياً ومحلياً.

1- الحرب العالمية للمياه : Water World War :

وإذا كنا نتكلم عن الشبكة العالمية للمعلومات WWW فلنا ان نتحدث أيضاً على الحرب العالمية للمياه WWW وسرقة منابع ومصادر المياه بين الدول. وتمثل المياه على الكرة الأرضية 75٪ منها مثلما نسبة المياه فى جسم الإنسان 75٪ ايضاً، ولكن تختلف نوعية المياه من حيث نسبة المياه الغنية منها وبقية المياه المالحة. وتتمثل حرب المياه فى العالم الآن فى :

(أ) تأثير الاحتباس الحرارى فى العالم وبالدول الصناعية على ذوبان جليد بحر الشمال ونسبة التصحر فى أفريقيا وفيضانات تغطى بعض الدول (مؤتمر كوبنجاهن، ديسمبر 2009).

(ب) سرقة المياه عن الفلسطينيين ونقص المياه للعراق وسوريا والأردن (بسبب السيطرة الإسرائيلية على هضبة الجولان)، وتسيطر إسرائيل على 85٪ من مياه الخزانات الجوفية.

(جـ) تدخل إسرائيل فى حوض النيل لتقليل حصة مصر من مياه النيل.

(د) سوء استخدام المياه وتزايد نسبة الفاقد.

ويتوقع الخبراء بالأمم المتحدة أنه بعام 2045 سوف يواجه 3 بلايين شخص على وجه الأرض أزمة مياه، مما يتطلب خطة لتحلية مياه البحر المالحة من الآن وحتى حلول عام 2025، وإلا حدثت مجاعات وحروب بسبب نقص المياه.

2- ازمات المياه فى الدول العربية :

وتتمثل أزمات المياه فى العالم العربى فى البنود التالية :

1- يعتبر عام 1999 أكثر الأعوام جفافاً فى العالم العربى منذ الثلاثينات حيث ضرب الجفاف منابع المياه النهرية.

2- تدهور نصيب الفلسطينيين من المياه فى الصفة الغربية وغزة والقدس الشريف بسبب حرب المياه الإسرائيلية إقامة مشاريع آثيوبية على النيل.

3- تحكم تركيا فى مياه نهر الفرات التى تغذى كلا من العراق وسوريا واقتراح تركيا تزويد إسرائيل بالمياه أيضاً.

إذن تعتبر الدول العربية معرضة لنقص حاد فى المياه والتى يتحقق 3/2 مواردها من خارج المنطقة العربية. وتقدر حادة الدول العربية من المياه بحوالى 300 مليار متر مكعب سنوياً والمتاح منها الآن هو 170 مليار متر مكعب فقط.

- ويعنى نمو السكان فى العالم العربى ندرة المياه بسبب تزايد الطلب على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية، وتناقص هطول الأمطار، مع حدودية العرض من المصادر المائية الثلاث وهى :

حصة سوريا من نهر دجلة- ومياه نهر النيل — ومحطات تحلية البحر الأبيض.

3- حرب مياه النيل :

أ- وتسعى إسرائيل إلى السيطرة على مياه النيل عن طريق حصر الآبار الجوفية بالقرب من الحدود المصرية صوب اتجاه صحراء النقب وسرقة المياه على عمق 800 متر عن سطح الأرض، مع سرقة المياه الجوفية فى سيناء وعن طريق سحب المياه المصرية.

ب- سرقة إسرائيل للمياه المصرية عن طريق نقل مياه النيل إلى إسرائيل (تحت عنوان مياه السلام) بتوسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس.

جـ- نقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق شق 6 قنوات تحت مياه قناة السويس لنقل 1 مليار م^3 لرى صحراء النقب منها 150 مليون م^3 لقطاع غزة.

د- مشروع ترعة السلام.

هـ- محاولات إسرائيل إقامة سدود للتحكم فى مياه نهر النيل فى إثيوبيا على النيل الأزرق – وتقدر الأمطار على حوض النيل سنوياً بحوالى 900 مليار م3 يمثل السريان السطحى منها 137 مليار م3 بينما نصيب النيل منها 84 مليار م3 اى نسبة 87٪ من مياه النيل الأزرق الذى ينبع من بحيرة تانا فى اثيوبيا و13٪ من منطقة البحيرات العظمى اى بنسبة 12 مليار م3. ومن ثم تعتبر مصر أكثر الدول اعتماداً على مياه النيل، علماً بأن الأمطار بها شبه محدودة والمياه الجوفية غير متجددة وحتى تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فهى فى حاجة إلى 77 مليار م3 بعجز 22 مليار م3. ويشمل حوض النيل الدول التالية :

(مصر – السودان – إثيوبيا – أوغندا – كينيا – تنزانيا – رواندا – بوروندى – الكنغو الديمقراطية (زائير سابقا) – إريتريا).

ويتم توزيع مياه نهر النيل من حول النيل بالنسب التالية :

(أ) 8$٪ من أثيوبيا واريتريا.

(ب) 16٪ من أوغندا (بحيرة فيكتوريا – نصف بحيرات البرت وادوارد)، وكينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا فى بحيرة فيكتوريا – الكنغو (زائير) تشترك مع أوغندا فى بحيرة البرت، رواندى وبورندى يشتركان فى نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا.

مؤشرات حوض النيل :

1- تقدر مساحة حوض النيل 2.9 مليون كم2 أى 10٪ من مساحة افريقيا.

2- يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله اكثر من 60 الف كم ويتجه نحو الشمال.

الموارد المائية المصرية

3- 55.5 مليار متر مكعب لمصر- 18.5٪ مليار متر مكعب للسودان و10 مليار متر مكعب من بحيرة ناصر.

4- توجد فى مصر مياه جوفية متجددة وأخرى غير متجددة.

5- تسقط الأمطار بكثافة تتراوح ما بين 150 200 م سنوياً.

6- إعادة استخدام المياه من الصرف الزراعى لأغراض الرى منذ عام 1928 تجلط المياه، وتستخدم المياه فى مصر فى :

أ- رى الأراضى الزراعية (من 80 – 85٪) من الميزانية المائية لرى حوالى 8 مليون فدان قد تزيد إلى 11 مليون بحول عام 2017.

ب- مياه الشرب والاستخدام المنزلى : وتقدر بحوالى 24 مليون متر مكعب يوميا أى بمتوسط يزيد عن 300 لتر للفرد / يوم وهو معدل مرتفع قياساً على المعدلات العالمية.

جـ- الصناعة حيث يوجد فى مصر حوالى 35 الف مصنع تقدر احتياجاتها من المياه بحوالى 5 – 7 مليار متر مكعب سنويا (من نهر النيل – وشبكة الترع المتفرعة منه).

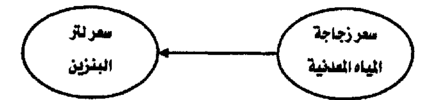
د- توليد الطاقة الكهربائية : وتستخدم المياه المنصرفة من السد العالى فى توليد الطاقة الكهربائية.

هـ- الملاحة النيلية : وهى تتم فى فصل الشتاء عندما تكون المياه فى النهر أقل ما يمكن مما قد يحدث معه مشاكل.

و- الثروة السمكية : والتى يتم توفير مياه لها من مياه الصرف التى قد تكون محملة بملوثات تؤثر على نوعية الأسماك وصلاحيته الاستخدام الآدمي.

تحديات السياسة المائية فى مصر

- ثبات المورد المائى مع تزايد الطلب – استئثار الزراعة بالنصيب الأكبر من المياه أى حوالى 80٪ - ثقافة سوء استخدام المياه فى مصر واعتبار المياه سلعة لا تنضب- سوء استخدام المياه.
- عدم تسعير المياه فى الاستخدامات المختلفة – الاعتماد الكامل على الدولة فى إدارة مشروعات المياه – ضرورة ترشيد استخدام المياه فى الشرب والاستخدام المنزلى والصناعى والزراعى – أهمية مكافحة تلوث مياه النيل(*).
- استغلال الشركات الأجنبية للمياه فى مصر عن طريق إنتاج المياه المعدنية، حيث وصل سعر الزجاجة الصغيرة للمياه سعر لتر البنزين الخاص بالسيارات.



أى أن حرب المياه تتشابه مع حرب الطاقة البترولية محلياً وعالمياً.

(*) د. ضياء الدين القوصى – الإدارة المتكاملة للمياه فى مصر، أكتوبر 2009 – محاضرة قدمت للمؤتمر السنوى لجماعة الإدارة العليا – الإسكندرية، ج.م.ع.

سادساً : تحليل الحروب التجارية المعاصرة : سوق الطاقة

Contemporary Trades War :The Energy Market

كانت الطاقة فى الماضى تعتمد على الفحم والكهرباء حتى اكتشاف البترول الذى دعى إلى استعمار الدول بحثاً عن طاقة رخيصة – وظهرت أهمية بدائل الطاقة مثال : الطاقة الشمسية – طاقة الرياح والمياه والطاقة النووية. وتظهر الحروب التجارية لبدائل الطاقة لأسباب عديدة منها :

1- الخوف من إنتشار محطات الطاقة النووية للأغراض السلمية والتى قد تتحول لأسلحة نووية (حرب أمريكا والاتحاد الأوروبى مع إيران).

2- حرب البترول فى العراق وافغانستان وبترول الدول المجاورة.

3- حرب الطاقة العضوية لتقليل القيمة النسبية للبترول والغاز الطبيعى Organic Energy، وذلك يؤدى إلى نقص الغذاء، ومن ثم حرب أخرى فى الحبوب الزراعية.

4- حرب المياه ومن ثم حرب الكهرباء المتولدة من لمياه.

5- الاحتباس الحرارى فى الدول الصناعية (أمريكا والصين) وحروب القضاء على بعض الدول بسبب ذوبان ثلوج القطب الشمالى وعمليات التصحر فى أفريقيا والإضرار بالدول النامية.

6- الحروب القائمة بين الدول المنتجة للبترول ممثلة فى منظمة OPEC ومنظمة OAPEC والدول المستوردة للبترول وغالبيتها من الدول الصناعية الكبرى.

7- الحروب على البترول المتنازع عليه فى المناطق الحدودية للدول، مثال البترول فى منطقة حدود العراق وإيران، والبترول على حدود الكويت والعراق، وبترول بحر قزوين وسرقة الغاز الطبيعى فى سيناء، ومن معالم الحرب التجارية للبترول ما يلى :

1-نقص العرض من البترول فى العالم، وندرة بعض الآبار بسبب نضوب سلعة البترول فى بعض الآبار.

2-تهديدات روسيا لنقل أو عدم نقل الغاز الطبيعى والبترول إلى دول الاتحاد الأوروبى.

3-الصراعات بين أمريكا وفنزويلا، ودور المخابرات الأمريكية وشركات البترول الأمريكية فى المفاوضات- عقد عقود التنقيب والاستكشاف.

4-فرض عقود إذعان بين شركات البترول والطاقة البديلة فى العالم – وهى شركات متعددة الجنسية بموازنات ضخمة- والدول ذات الأرصدة البترولية دون مفاوضات عادلة.

5-ارتفع مستويات أجور الأجانب العاملين فى شركات البترول العربية مقارنة بأجور العاملين من المواطنين.

6-تقلبات أسعار البترول فى بورصات العالم وتأثرها بالأزمة المالية العالمية والأزمات الأخرى السياسية والاحتباس الحرارى وأسعار الطاقة البديلة وسيطرة الأغنياء على الاقتصاد العالمى أى مجموعة العشرين G20.

الحروب التجارة المعاصرة

القمح والذرة

هناك نقص فى المعروض من محصول القمح والذرة فى العالم وخاصة فى الدول العربية. وتزرع مصر القمح فى مساحات محدودة مما يضطرها إلى استيراد بقية الاحتياجات من بورصات الحبوب فى العالم مثال أمريكا وروسيا وفرنسا، وعادة ما يتم استيراد تلك الحبوب بأسعار تفوق السعر العالمى وبالجودة المنخفضة والمتضمنة بعض الأعشاب والعيوب التى تجعل القمح المستورد سلعة غير آدمية. وتظهر حرب الحبوب وفق المؤشرات التالية :

1- المغالاة فى أسعار القمح نظراً لإنخفاض القدرات التنافسية للمفاوض والمستورد المصرى.

2- إنخفاض المواصفات القياسية لجودة القمح المستورد فى العديد من الصفقات.

3- عدم إلتزام المستوردين للحبوب بالشروط القومية لجودة والمواصفات الدولية ISO.

4- انخفاض سعر التوريد الحكومى للمزارعين المحليين للقمح والذرة المحلى.

5- التردد فى إلغاء الصفقات غير المطابقة للمواصفات وشروط الاستيراد.

6- نقص العرض من الخبز فى السوق المحلى مما يوجد سوق سوداء فى العديد من المناطق الجغرافية للخبز، أو وجود مستويات من الأسعار لنفس السلعة.

الحروب التجارية المعاصرة : البوتاجاز

ومع زيادة مخزون الغاز الطبيعى فى مصر، وبعد توصيل الغاز الطبيعى لبعض المنازل، إلا أن هناك بعض المنازل التى تعتمد على أنابيب البوتاجاز، وتعانى بعض المدن والقرى والمحافظات من عدم توفر أنابيب البوتاجاز وخاصة فى محافظات صعيد مصر بسبب نقص العرض وزيادة الطلب. وترتب على ذلك ما يلى :

1- تعدد أسعار انبوبة البوتاجاز.

2- عدم توفر الأنابيب اللازمة لإشباع حاجات الأسرة المصرية.

3- مخاطر وأزمات نقل الأنابيب وتخزينها ومناولتها واستخدامها بالمنازل والحوادث المترتبة على ذلك.

4- تسرب الغاز فى بعض شبكات توصيل الغاز من مناطق الاستخراج حتى مراكز التعبئة والتوزيع.

5- تصدير الغاز بأسعار منخفضة وبعقود طويلة الأجل إلى إسرائيل وعدم التفاوض لرفع السعر وفق الاتجاهات العالمية.

6- توفير الغاز للمصانع الأجنبية بأسعار غير اقتصادية أو بدون تكلفة لتشجيع المستثمر الأجنبى.

حرب الحديد والصلب

ومن مظاهر حرب الحديد والصلب إغراق الأسواق بالحديد المستورد أو استغلال المحتكر المحلى للتجار والموزعين والمشترين برفع السعر المحلى عن الأسعار العالمية، ومن مؤشرات حرب الحديد :

1- الحرب بين الشركات الأمريكية والبريطانية حول أسعار تصدير الحديد البريطانى إلى شركات السيارات الأمريكية.

2- الحرب بين منتجى الصلب ومستوردى الصلب فى السوق المصرى، ودرجة استغلال شركات المقاولات والمبانى وأصحاب العقارات.

3- إحتكار صناعة وتسويق الحديد فى مصر بعدد محدود من الشركات.

4- ارتفاع تكلفة إنتاج الحديد والصلب فى الشركات المحلية ومن ثم ارتفاع الأسعار عن المستويات العالمية فى بورصة الحديد العالمية.

5- نقص الإنتاج العربى من الحديد مع زيادة الطلب فى العديد من الدول العربية.

الحرب التجارية فى الدواء

تسيطر على الدواء فى العالم عدد محدود من الشركات العالمية، ولا تنتج الدول العربية جميع احتياجاتها من الدواء. كما تنخفض نسبة فعالية العديد من الأدوية المستوردة، وتظهر الحروب التجارية فى الدواء فى الحالات التالية :

1- إحتكار تكنولوجيا تصنيع الأدوية عالميا.

2- زيادة الطلب على المنتجات الدوائية بسبب تزايد عدد المرضى فى الدول العربية.

3- نقص مستويات التغذية فى بعض الدول العربية بسبب انخفاض الدخل الفردى الحقيقى فى السنة للعديد من المواطنين وبسبب الفقر والجهل والمرض.

4- نقص الوعى لدى المواطنين وسوء استخدام الدواء.

5- انتشار أدوية ببئر السلم بسبب غياب الرقابة الدوائية.

6- الاستخدام العشوائى للأعشاب الطبية عن طريق العطارين.

7- استخدام السحر والشعوذة فى العلاج.

8- حرب أنفلونزا الخنازير والدواء المصنع والمستورد من الشركات الأجنبية.

9- تجارب اختبارات الأدوية الجديدة فى الدول النامية.

10-سرقة الأعضاء والإتجار بالبشر.

الخلاصـــــة :

1- ترتبط الحروب التجارية بأسعار البترول وتقلباتها والفوائض النفطية واستثمار اموال النفط.

2- توجد علاقة بين الحروب التجارية وارتفاع حجم السيولة والطلب الإجمالى، وإنخفاض قيمة العملات مقابل قيمة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين عند انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى فى الأسواق العالمية.

3- تحتاج الأسواق العربية إلى حوالى 500 مليار وتريليون دولار مما يجذب الشركات العالمية للاستثمار فى المنطقة العربية وتملك المقاصد البحرية فى دبى بجانب تملك العقارات ومشروعات تحلية المياه وتوليد الطاقة.

4- تسعى الدول الصناعية إلى تملك نسبة كبيرة من مشروعات بتروكيماوية العربية والتركية بجانب تملك آبار البترول.

5- تسيطر المستشفيات العالمية الأجنبية على الخريطة الصحية الخليجية وتشمل : أمراض القلب –أمراض السكر – أمراض العين والأذن – الأمراض العصبية والسرطان والجروح والحروق والأمراض التناسلية والجهاز الهضمي وأمراض البشرة والجهاز العصبي وأمراض الأسنان.

6- قامت أمريكا بتدوير مخلفات الإلكترونيات بحكم يقدر بـ 2.2 مليون طن- وتقدر النفايات الإلكترونية بحوالى 111 علامة تجارية لشاشات حاسبات وتلفزيونات.

سابعاً : حالات تطبيقية فى الحروب التجارية

1- حالة الحروب التجارية فى نيجيريا :

يقدر حجم السكان فى نيجيريا بحوالى 130 مليون نسمة، وتستورد نيجيريا العديد من السلع من دول عديدة. ومنها السلع الدوائية والأسمنت والسلع الغذائية والزراعية. وتصدر مصر إلى نيجيريا أدوية سنويا بحوالى 183 مليون دولار وأسمنت بحوالى 41 مليون دولار. إلا أن المنافسة الشرسة بين الشركات العالمية للتصدير إلى نيجيريا – تجعل الحروب التجارية ظاهرة مستمرة بسبب غياب النقل البحرى وارتفاع تكاليف بالنسبة لمصر مقارنة بالموانى الأوروبية وعدم فعالية الدعاية والإعلان عن السلع المصرية وعدم المشاركة فى المعارض الأفريقية.

ويسطر على السواق النيجرية العديد من الوسطاء التجاريون من لبنان والهند " مما يهدد بخروج المنتجات المصرية من السوق النيجيرى".

2- حالة حرب الصين التجارية :

استطاعت الصين أن تحول الزيادة السكانية لديها من نقمة إلى نعمة عن طريق (1) ترشيد الواردات لفترة حتى تستطيع دراسة البديل الصينى. (2) ثم قفزت الصين إلى الإنتاج العالمى للتصدير لجميع دول العالم وفى جميع السلع التصديرية استفادة من مبدأ تحرير التجارة الذى تشجعه منظمة التجارة العالمية. وبالتالى أصبح للصين مزايا تنافسية عالية تفوق اليابان ودخلت بالعديد من منتجاتها إلى جميع أسواق الدول الصناعية والدول النامية.

وبدأت الصين اليوم تعليم اللغة الصينية فى الدول العربية والدول الأفريقية، مع عقد الصفقات طويلة المدى مما أثر على مستقبل العديد من الصناعات العربية :

(1) مصانع الجباس للأحذية نقلت إلى الصين التى تقوم بالإنتاج والتصدير إلى أسواق عديدة.

(2) مصانع النساجون الشرقيون فتحت مصانع لها بالصين للإنتاج والتصدير.

(3) تنتج الصين الآن الإلكترونيات والحاسبات والبرمجيات والسيارات والأجهزة الطبية وغيرها.

(4) تمتلك الصين الآن جميع شركات البترول فى الدول الإفريقية.

وتعتبر الصين الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، ومنها الهند وماليزيا باعتبارها دولاً منتجة ومصدرة.

الخلاصــــــة

أدت الإنترنت والفضائيات والأقمار الصناعية إلى سهولة بناء قاعدة بيانات لأى سلعة ولأى دولة مما ساعد على انتعاش التجارة الدولية والتبادل التجارى ولكن تؤدى قضايا الندرة والوفرة للعديد من السلع بدول العالم إلى قيام العديد من الدول الكبرى بإجراء محاولات عديدة للحصول على المواد الخام والمياه و الطاقة لأغراض إما إستراتيجية عسكرية أو لأغراض تجارية فقط أو لأغراض التوسع والسيطرة على مساحة كبيرة من تجارة العالم.

لقد ناقشنا فى هذا الفصل قضايا عديدة مثل حرب الطاقة – حرب المياه – حرب الأموال – حرب التكنولوجيا – حرب الثقافات – حرب الصلب – حرب الموز – حرب الفيروسات وأنفلونزا الخنازير والماعز والطيور – حرب الملوثات البيئية والاحتباس الحرارى وغيرها.

الفصل الرابع

الحروب التجارية الأوروبية للدول الإسلامية

مقدمة

1- الاستعمار الأوروبى للدول الإسلامية.
   - الحملات الصليبية.
   - الاستعمار الأوروبى.
   - وسائل انتشار التجارة بالإسلام.
   - الحملات البرتغالية الأسبانية.
   - الركود التجارى والاقتصادى بعد فتح قناة السويس 1869.

2- الدين واللعبة السياسية والحروب التجارية (فى الماضى وفى الحاضر وبالمستقبل).

3- مشكلة السكان والموارد.

4- حالة الحرب التجارية بين مصر وبريطانيا.

5- حالة الحرب التجارية.

الخلاصة.

الفصل الرابع

الحروب التجارية الأوروبية للدول الإسلامية

تعتمد الحروب التجارية العالمية والإقليمية على عدد من المحاور الأساسية مثال الحرب ضد أحد الدول أو التدخل لتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة أو التدخل بأساليب منظمة التجارة الدولية أو باستخدام الشركات متعددة الجنسية أو رأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر أو بالخصخصة وشراء الشركات الوطنية.

ويتناول هذا الفصل مناقشة أثر الحروب الصليبية والاستعمار الأوروبي والأمريكي والأسباني والبرتغالي على الأسواق والتجارة العربية. ويؤكد هذا الفصل على اهمية مكافحة الفساد والتضخم والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوقوف أمام تحديات الحروب التجارية في الدول الإسلامية.

ويشرح هذا الفصل تجربة الحروب التجارية بين بريطانيا ومصر، والتجربة الأمريكية في السيطرة على الأسواق في الدول العربية.

1- الاستعمار الأوروبى للدول الإسلامية

تمثل الحملات الصليبية رد فعل أوروبا النصرانية ضد آسيا المسلمة، وقد كانت الحملات هجومية بعد بعثة سيدنا محمد ﷺ فى القرن السابع الميلادى. وبقيت كذلك لأكثر من ألف عام، وكانت نتيجة لأسباب عديدة، بعضها باعثه سياسى، فمن ذلك مثلاً أن الباب أوربان الثانى تلقى سنة 1094م استغاثة من الإمبراطور البيزنطى أليكس كومانسس فجد فى استغلال هذه الاستغاثة لتوحيد الكنيسة تحت قيادته، حيث كانت الكنيسة قد انقسمت إلى كنيسة يونانية وأخرى رومانية سنة 1054م.

(1) الحملات الصليبية .... والتفكير والسلوك الصليبى :

ومن المعروف انه كانت هناك حملات صليبية كثيرة فى التاريخ. فالحملات الصليبية الأولى استطاعت أخيراً احتلال القدس وحكمتها لمدة ثمانين سنة. ولكن القدس استعيدت من قبل المسلمين عام 1244م. وبحلول عام 1291 م سقطت باقى المدن التى كانت تحت سيطرتهاالصليبين فى أيدى المماليك المسلمين.

ولكن الفصل الذى أنهى مصير هذه المدن يبدو أنه لم ينه فصل الحملات الصليبية، فى التفكير والفعل الغربيين على الأقل. فلفترة طويلة بعد سقوط هذه المدن بيد المسلمين بقى الغربيون يتصرفون على طريقة الحروب الصليبية فى مواجهة العرب والمسلمين عموما.

وفى الحقيقة فإنه منذ الحملات الصليبية فإن العرب والمسلمين مترادفون فى تفكيرهم.

إن السلوك الصليبى الغربى كان واضحاً فى عهد الاستكشافات الجغرافية، وكان هو الدافع الذى قاد إلى تلك الاستكشافات فى عهد الاستعمار الغربى التجارى المبكر فى آسيا، كما كان واضحاً فى الطريقة التى حكم بها الأسبان والبرتغاليون والأوروبيون الآخرون والأمريكيون العالم الإسلامى المحتل.

(2) الاستعمار الأوروبى لبلاد المسلمين والروح الصليبية :

بدأ الاستعمار الأوروبى باحتلال جنوب شرقى آسيا المسلمة فى القرن السادس عشر الميلادى وانتهى — إذا كان قد انتهى — بالاستعمار الغربى للشرق الأوسط العربى فى هذا القرن، وفى رأى كاتب هذا المقال تم الاحتلال الأوروبى بالروح الصليبية ضد المسلمين الكافين (أى غير المؤمنين بالنصرانية)، وظلال هذا النوع لا تزال تتكرر فى يومنا هذا فى العلاقات والتفكير والسلوك الأوروبى فى الأشياء والمشكلات التى تتعلق بالعرب والمسلمين. وحديثا لا تتم هذه إلا بمعونة مروجى الدعاية الصهوينين الأوروبيين الذين يستغلون بعنف الضغائن القديمة بين النصرانية والمسلمين.

(3) وسائل انتشار الإسلام قديماً فى آسيا :

لقد بدأ الاستعمار الأوروبى فى الأنديز المسلمة (وهو الاسم القديم الذى يطلق على مجموعة الهند وجزر جنوب شرقى آسيا)، وحسبما يقول البروفسور هول فإن العرب تاجروا مع مالايا والأنديز قبل زمن طويل من ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى، ومع حلول القرن العاشر الميلادى كان التجار العرب المسلمون نشيطين فى تجارة الفلفل والقصدير من سومطرة والأنديز، ومن خلال الزواج المتبادل فقد نشروا الإسلام بين شعب المالاى. ويخبرنا البروفسور هول بأن سومطرة كانت تحكم من قبل سلطان مسلم فى نهاية القرن الثالث عشر الميلادى. (2) وقد شهد القرن الرابع عشر الميلادى غزوات للإسلام إلى داخل مالايا عندما وسع ماجاباهيت مسلم- إمبراطور جاوه- سيطرته على شبه الجزيرة، ولكن نفوذ الإسلام فى أعماق مالايا اكتمل خلال القرن الخامس عشر الميلادى.

وبحلول ذلك الوقت كان الإسلام قد وصل أيضاً إلى الجزء الفلبينية وتغلغل حتى مانيلا شمالاً، وحسب رأى البروفسور هول فإن المولوكاس (المعروفة بجزر التوابل) أصبحت مسلمة سنة 1298م، وهى السنة التى دار فيها فاكسو دى غاما حول رأس الرجاء الصالح ووصل إلى الهند.

(4) الحملات البرتغالية الإسبانية :

والإشارة إلى هذه هنا للتأكيد على أن البرتغاليين عندما وصلوا إلى مالايا والأنديز، شنوا حرباً جديدة وعنيفة، كالحملات الصليبية ضد الإسلام، كما فعلوا قبل ذلك بعدة سنوات في شبه جزيرة إيبيريا (وهى شبه جزيرة إسبانيا والبرتغال).

إن وصول الأسبان إلى الجزء الفلبينية فى القرن السادس عشر جاء بالنتائج نفسها هناك، وخلال القرن السادس عشر وما بعده خاضت كلا القوتين النصرانيتين عدة حروب ضد السلطان المسلم الوطنى وبالروح الصليبية نفسها. وفى الحقيقة فإن الأسبان لم يجدوا فرقاً بين العرب المسلمين فى إسبانيا والذين سموهم هناك (مور) وبين المسلمين الذين اكتشفوهم فى جزء الأنديز، ولهذا السبب فقد سموا هؤلاء المسلمين أيضاً (مور) وهذه الكلمة تحولت فيما بعد إلى (مورو) وحتى هذا اليوم فإن الأقليات المسلمة التى بقيت على قيد الحياة بصعوبة فى الأجزاء الجنوبية من الفلبين تعرف بهذا الإسم.

ولعله من المناسب أن نذكر هنا أنه على الرغم من أن البرتغاليين والأسبان قد شرعوا فى نشر النصرانية بالقوة بين سكان جزر الأنديز فإن الإسلام قد انتشر فى الجزر من قبل بطرق سلمية بشكل رئيس. (3) محاولات اقتصادية واستراتيجية لإضعاف العالم الإسلامى.

ويجب أن نتذكر أيضاً أن محاولة البرتغاليين لاكتشاف الأنديز عن طريق أفريقيا قد تمت أيضاً بروح الحملات الصليبية. فالبرتغال استقلت عن الحكم الإسلامى فى القرن الرابع عشر، وبإيحاء من أميرها هنرى (الملاح) (1394 – 1360) فقد أنشئت مدرسة للملاحة لهدف وحيد هو إيجاد طريق جديد لتوابل الأنديز، وبالتالى كسر احتكار تجارة التوابل من قبل العرب وأهل مدينة فينيس (البندقية فى إيطاليا).

وحسب رأى بريستيج فإن الدافع العام لهنرى كان متعبة الحملات الصليبية بمحاولة الإلتفاف حول دار الإسلام استراتيجيا وتجاريا، وإقامة اتصالات مع النصارى الأثيوبيين، والإغارة معاً على المسلمين من الجنوب لربح تجارة التوابل والأنديز. (4) إن المعاهدة

الإسرائيلية الأمريكية الأثيوبية التى اقترحت حديثاً للالتفاف على العالم العربى تذكرنا بما ورد أعلاه.

ولقد مات الأمير هنرى سنة 1460 دون أن ينجز هدفه، ولكن فى النهاية دار أحد اتباعه- وهو بارثولوميو دياز – حول الراس الجنوبى لأفريقيا سنة 1488م. ثم بعد عدة سنوات وصل فاسكو دى جاما أخيراً إلى الهند وإلى الأنديز سنة 1489م، وهذا الحدث كان قمة النجاح لخمسين عاماً من جهود البرتغاليين، وفى الوقت نفسه كان قيمة النكسة لماليك مصر.

(5) وكانت بداية الركود التجارى والاقتصادى لمسلمى حوض الأبيض المتوسط لأكثر من ثلاثمائة وخمسين سنة، والتى استعيضت جزئياً بعد فتح قناة السويس سنة 1869م.

وفى محاولتهم للحيلولة دون العرب وتجارة التوابل احتل البرتغاليون الجزء العربية : هرمز وسوقطرة عام 1506 م مسيطرين بذلك على مداخل الخليج العربى والبحر الأحمر، وفى سنة 1515 م احتلوا أيضاً جزيرة البحرين فى الخليج العربى. وبين سنتى 1511 م و1526 م قاموا بحروب صليبية ناجحة ضد سلطان مالاكا المسلم، مسيطرين بذلك على مضيق مالاكا بين سومطرة ومالايا.

وعندما دخلوا تلك المدينة المسلمة المزهرة أحرقوها فأجبر سكانها على النزوح إلى الأدغال الخلفية، ومن هنا نشر البرتغاليون نفوذهم على جزر التوابل المعروفة باسم مولاكاس. فرض التنصير بالقوة فى جنوب شرقى آسيا.

إن تجارة البرتغاليين وجهود التنصير فى الأنديز لم يكونا ناجحين جداً، وسبب هذا أن المسلمين قلما يغيروا دينهم، وكذلك بسبب فساد القادة والموظفين البرتغاليين الذين بدأو بتبذير الثروة الجديدة للتاج البرتغالى(5).

وحملات التنصير الكاثوليكى اعتمدت أيضاً على القوة العسكرية وليس على العقيدة (6)، والقوة العسكرية البرتغالية فى الأنديز لم تكن قوية حتى تجبر المسلمين على تغيير دينهم كما فعلت القوة العسكرية ذات القلب المتحجر فى الفلبين. وبالتالى فإن اليسوعيين ربحوا فقط بعض المتحولين عن دينهم فى جزيرة إمبوانا الصغيرة فى مولاكاس وفى أقصى شمالى جزيرة كاليبيس.

أما الحملات الصليبية الأكثر فعالية فقد حصلت ضد مسلمى جزء الفلبين : فقد وصل الإسبان إليها سنة 1521 بقيادة ماجلان، ومع ذلك فإنه بسبب شكوى البرتغاليين فقد أهمل الأسبان مكتشفهم الجديد حتى سنة 1565، وفى هذه السنة احتلوا جزيرة سيبو، وبعد أربعة أعوام احتلت أيضاً جزيرة باناى.

وفى سنة 1570م أرسلت حملة إلى مانيلا حيث احتلت، وأصبحت منذئذ مركز الحملات الصليبية ضد مختلف سلاطين الجزء المسلمين، وبسبب كون تغلغل المسلمين فى الشمال حديث العهد فقد أدى هذا إلى سهولة تغيير الدين بالقوة فى شمالى جزء الفلبين بما فى ذلك لوزون.

أما فى الجنوب فإن حرباً صليبية شاملة تبعت ذلك، (صراع كالصراع من أجل امتلاك جنوب اسبانيا ضد المورو ولذا فقد سمى الأسبان معارضيهم المسلمين الجدد باسم مورو(7)، وقد دام هذا الصراع أكثر من مائة سنة، وعندما انتهى كانت معظم الجزر — عدا جزر ميندانا وسلسلة سولو — قد تحولت إلى النصرانية بالقوة، ومن بقى من مسلمى الجنوب بقى تحت اضطهاد وإهمال دائمين من قبل الاسبان، وهذا الإهمال تابع حكام الاستعمار الأمريكى للجزء بعد انتزاعها من الأسبان سنة 1898م.

اختلاف القوى الصليبية رحمة بالمسلمين :

وفى القرن السابع عشر ورث الهولنديون جزر الأنديز من البرتغاليين، وبحلول عام 1641م كان الهولنديون قد طردوا البرتغاليين والأسبان والانجليز، وفى تلك السنة احتلوا مدينة مالاكا الاستراتيجية على مضيق، وبالتالى أصبح الحكام المسلمون معظم منافسى الهولنديين فى تجارة التوابل والتحكم فى بحار الأنديز، سواء فى آشين فى شمالى سومطرة

أم فى ماكاسار فى جنوبى جزيرة سيليبيس، ولكن الهولنديين لما يحاولوا مخلصين تغيير دين مسلمى شرقى الأنديز بالقوة أو بغيرها، فقد قاموا راغبين فى استغلال ثروتها فقط.

إن بروز القوة العثمانية فى شرقى البحر الأبيض المتوسط بعد القرن الخامس عشر كان له أثر أيضاً فى احتفاظ الأوروبيين بعادة التفكير بالطريقة الصليبية حتى هذا اليوم، فالروس تعلقوا بأرض المسلمين فى الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كذلك فعل البريطانيون والنمساويون والفرنسيون، ولولا المنافسة المهلكة بين هذه القوى النصرانية لذبحوا المسلمين العثمانيين فى القرن التاسع عشر، لا لسببين إلا لأنها دولة مسلمة، والغزوات ضد العثمانيين كمسلمين كانت واضحة فى تعاطف أوروبا النصرانية الذى جادت به بسخاء على ثورة اليونانيين خلال العشرينات من القرن الماضى.

سبب الغيظ والبغض الصليبى للمسلمين :

ولعل من الأسباب الرئيسية للبغض الدائم والغيظ فى عهد الاستعمار النصرانى هو حقيقة أن المسلمين فى كل مكان كانوا أناساً فخورين بدينهم، فخورين بتاريخهم وحضارتهم، وبالثقافة الإسلامية العالية التى لا يزالون يشعرون أنهم يمثلونها.

ومن جهة نظر الاستعمار النصرانى فإن هذا غرور، ولذا فقد خضع المسلمون تحت الاستعمار الأوروبى- سواء أكانوا أقلية كما فى الهند، أم أكثرية ما فى مصر- إلى الجور والظلم.

ممارسات حاقدة :

فى الهند – بالإضافة إلى تدفق المسلمين إليها من وسط آسيا والشرق الأوسط- فقد تحول إلى الإسلام عدد ضخم من الطبقة الدنيا من نظام الطوائف الاجتماعية الهندوسى، وبسبب هذا هو نظام المساواة فى الإسلام، لقد كانوا فقراء قبل أن يتحولوا، وبقوة كذلك فقراء بعد إسلامهم.

ولقد احتفظت نخبة صغيرة من المسلمين بمناسب الجيش والإدارة المدنية والقضاء في ظل حكم المغول المسلمين، بينما قامت الطبقة الوسطى من الهندوس بأعمال التجارة والصناعة والزراعة، ومع مجيئ الحكم البريطاني للهند فقد استبدل موظفون بريطانيون بالموظفين المسلمين الذى كانوا فى المناصب العالية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عمد البريطانيون إلى استبدال موظفين هندوس بالموظفين المسلمين فى الوظائف الأخرى الثانوية (8)، وقد ازداد اضطهاد المسلمين بعد تمرد الجيش عام 1857م. وحسبما يقول باندى : (لقد أصبحت الحكومة عدائية للمسلمين بلا تردد بعد سنة 1857م، واضطهدت الطبقة العليا من المسلمين التى حاولت إعادة إمبراطورية المغول)(9).

ولعل البريطانيين لم يحتقروا أحداً من رعايا مستعمراتهم بطريقة منهجية كتلك الطريقة التى اتبعوها فى مصر(10)، ويبدو أنه من المنطقى الاعتقاد بأن ذلك قد يكون بسبب أن مصر بقيت كطليعة لضمير وقيادة المسلمين حتى فى أحلك فترات تاريخ المسلمين.

إنه معروف جيداً فى السياسة البريطانية منذ عهد بالمرُستون والعشرينيات من القرن الماضى أن بريطانيا لن تسمح بوجود حكومة قوية فى مصر. وهذا غريب لأن قناة السويس لم تشق إلا سنة 1869، وبريطانيا لم يكن لها بعد أى مستعمرات مهمة فى العالم العربى، وقد بقيت رؤية بالمرستون حية فى التفكير السياسى البريطانى بعد احتلال بريطانيا لمصر والسودان.

فلسطين .... ضحية الحقد الصليبى :

وهذا النوع من التفكير قاد بريطانيا إلى تقديم بلد عربى كامل- هو فلسطين- كقربان على طبق من فضة إلى شعب أجنبى وذلك فى وضح النهار فى القرن العشرين، وليس هناك شك أن قيام دولة إسرائيل كان بتخطيط بريطانيا لتكون شوكة لمصر- رائدة الدول العربية — وسكيناً فى قلب العالم العربى.

وفى الحقيقة، فإنه ليس هناك فى التاريخ الحديث ولا البعيد مثال لبلد أهل ومتحضر مثل فلسطين قد دنس علنا من قبل العالم النصرانى.

إن البريطانيين فى كثير من الأجزاء الأخرى لإمبراطوريتهم يحبون أن يذكروا — مع الفخر- بأنهم يحمون الضعيف والبرئ ضمن حدود إمبراطوريتهم، ولكن ليس الأمر كذلك فى العالم العربى..

فالفلسطينيون الضعفاء كانوا مكتوفى الأيدى والأقدام من قبل القوة البريطانية المحتلة نفسها بينما شاهدوا بأعينهم اغتصاب بلدهم من قبل الصهاينة.

إن الجريمة البريطانية البشعة فى فلسطين قد ووفق عليها من قبل واشنطن وغيرها من العواصم النصرانية، وإن قائمة الدول التى صوتت لبدء اغتصاب فلسطين عام 1947م قد وافقت بذلك على حرب صليبية مستمرة ضد العالم العربى.

إن الدول العربية وبعض الدول الإسلامية قد صوتت وحدها ضد القرار الذى لا يمكن تصديقه، وبعد عام 1948م فإنه بإمكان اى إنسان ان يرى تدفقاً دائماً للحب والعاطفة تجاه إسرائيل فى العالم النصرانى، بينما أصبح معظم شعب فلسطين الأصلى نصف جياع، نصف عراة، معتلى الصحة فى مخيمات اللاجيئن.

إن كل الناس فى العالم النصرانى حتى الباب يؤكدون باستمرار تحرريتهم وحبهم وشعورهم بالإثم وما شابه ذلك تجاه إسرائيل، ولكن قليلاً منهم يتذكر عرب فلسطين.

إن عالمية النصرانية وإنسانيتها وتحررها لا تشمل — بطريقة ما — المسلمين، وكان العالم النصرانى يلعب لعبة (بنو الإنسان، والعرب (يخبرك الأمريكيون أنهم يدعمون إسرائيل لأنهم يشعرون بالتخرر والإثم، والألمان يدفعون إلى إسرائيل تعويضات ضخمة ويرسلون سراً إلى إسرائيل كميات كبيرة من الدبابات والسلاح لأنهم رأوا النور ويشعرون بالإثم، أما بريطانيا فقد أوجدت إسرائيل لأن البريطانيين متحررون ويشعرون بالإثم، ولكن لا يشعر أحد بالإثم تجاه الفلسطينيين العرب.

ولابد أحدنا أن يشك أن هذا الحب ليس إنسانية جديدة مكتشفة، ولا تسامحا تجاه اليهود ولكنه بعض ساكن ومتكرر للمسلمين العرب.

إنما الصليبية القديمة ولكن تحت مظاهر مختلفة، وبالتالى تقوم فرنسا بتسليح إسرائيل حتى الأسنان فى الخمسينات والستينات من هذا القرن، لأن الفرنسيين يبغضون ويحتقرون عرب الجزائر المغرورين. والشعور بالذنب الألمانى منذ الحرب العالمية كان بينا فى الدبابات والسلاح لإسرائيل لقتل العرب، وهذا يعطى مادة للتفكير.

أما بالمرستون البريطانى فإنه بالتأكيد لم يكن يفكر بطريقة إنجيلية عندما وضع سياسة بريطانيا الرئيسية تجاه مصر فى العشرينات من القرن الماضى.

ويجب المؤرخون البريطانيون والأنجلو – ساكسونيون الإشارة إلى أنه عندما دخل الجنرال البريطانى ألنبى القدس سنة 1918 م وأخذها من المسلمين الأتراك فإن أجداده الصليبيين لو كانوا أحياء لكانوا فخورين جداً بإنجازه النصرانى العظيم، أما مروجو الدعاية الصهيونيون – بدهائهم المعروف – منذ الاحتلال الإسرائيلى للقدس عام 1967م وأخذها من المسلمين العرب- يحاولون أن يحيطوا إسرائيل بالهالة الصليبية نفسها.

إسرائيل تلعب الدور النصرانى فى العقلية الغربية :

وفى الحقيقة فإن إسرائيل – بغض النظر عن الدين – قد أخذت على عاتقها بذكاء الدور النصرانى فى العقلية الغربية وذلك منذ إنشائها عام 1948م، وإسرائيل لم تلعب هذا الدور فى شرقى الأبيض المتوسط ضد المسلمين العرب وحدهم ولكنها- مع التعاطف الغربى- تأخذ على عاتقها الدول الصليبى أينما وجد المسلمون، وذلك بمعارضتهم أو هزيمتهم.

فمثلاً نجد الطيارين والخبراء العسكريين الإسرائيليين فى إقليم كاتانجا الانفصالى فى جمهورية الكونغو فى بداية الستينات من هذا القرن، وذلك لأن المسلمين المصريين كانوا متعاطفين مع حكومة الرئيس لومومبا المركزية.

وقد دعت الحكومة المصرية أرملة لومومبا وأولاده ليعيشوا فى القاهرة بعد مقتله الذى كان نهاية مقامه فى التاريخ الغربى، على أن تعاطف المسلمين مع لومومبا كان يفوق النصر، إذ الحقيقة أن لومومبا نفسه كان نصرانياً وعندما انفصل إقليم بيافرا النصرانى

عن نيجيريا أرعب العالم النصراني كله بوحشية الحكومة المسلمة المركزية، وقليلون في الولايات المتحدة مثلاً يذكرون كيف أصبح لينكولن اسطورة صليبية مستمرة وازدواجية معايير.

وعندما ثارت مجموعة من الأكراد ضد الحكومة العراقية اندفع إلى العراق أفواج من المراسلين النصارى والصهيونيين واكتشفوا الأكراد، وكتبت كتب عن الثوار الأكراد الشجعان (11)، ولم يسجل واحد من هؤلاء الجهود المخلصة للحكومة العراقية للاستجابة لمطالب الأكراد.

وكل الناس سمعوا عن الفقراء النصارى في جنوبي السودان الين يدعى أنهم يقمعون من قبل الحكومة المسلمة في الخرطوم، ولكن لم يسمع أحد عن القمع الحقيقي للمسلمين الأريتريين في إثيوبيا النصرانية، هذا القمع يجعل أكثر فعالية بمشورة الخبراء الإسرائليين وغيرهم من الخبراء الغربيين.

إن الصومال المسلمة تولد تعاطفاً في العالم النصراني لمشكلاتها مع جيرانها النصارى، ويبدو أنه عندما تحصل اي مشكلة – صغيرة كانت ام كبيرة- في أية دولة مسلمة يحضر مروجو الدعاية الغربيون حالاً لتكبيرها بشكل غير مناسب مع حجمها.

إن تسامح المسلمين مع اليهود الذي يمثل سجلاً تاريخياً يكنس تحت سجادة الصحافة والكتابة الغربيتين، ولكن عندما يعلق جاسوسان يهوديان في بغداد يهتز العالم النصراني كله من جذوره للبربرية العراقية، هذا بينما تنسف قرى عربية كاملة من وجودها بواسطة الإسرائيليين المحتلين لفلسطين، وبينما ترفض إسرائيل بأسلوب سمج السماح للجنة حقوق الإنسان دخول الأراضي العربية المحتلة.

وقليل من الناس في العالم النصراني لديهم أدنى فكرة عن حجم الدمار والصراع الإنساني الذي تم في الجزائر في حربها من أجل الاستقلال، ويبدو أن العالم النصراني عموماً غير مهتم، وعلى أية حال فالضحايا هم من المسلمين فقط.

وبمراقبة هذه الظاهرة فإن كثيراً من الكتاب العرب يسمونها (إزدواجية المعايير) وغيرهم يسميها (الحملة الجديدة ضد السامية) التى تطورت لتأخذ محل الحملة القديمة ضد اليهودية وضد السامية ولترضى عادة نصرانية متأصلة.

والحروب التجارية ليست ظاهرة جديدة ابداً، وانها جزء وقطعة من الحملات الصليبية القديمة التى بدأها البابا أوربان الثانى فى القرن الحادى عشر واستمرت بعزم فى اشكال عديدة وفى أراضى عديدة حيثما كان هناك مسلمون، إنها الصليبية المستمرة، ونهايتها ليست فى المدى المنظور. مجلة الأمة، العدد 42، جمادى الآخر 1404 هـ(*).

2- الدين واللعبة السياسية والحروب التجارية

1- مقدمة

بعد قرون قليلة من الحملات العسكرية للحروب الصليبية، وفى عصر الغلو الدينى للكنيسة الغربية، بشقيها الكاثوليكى والبروتسانتى، وذروة قوةمحاكم التفتيش، ببعديها السياسى والرقابى الصارم، على المجتمع وحركته الفطرية، وذلك فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى، الذى شهد الإرهاصات المؤثرة الأولى لحركة النهضة الحديثة، التى قامت دعائمها، على تراكم حضارى لأعراق، وثقافات لشعوب عديدة، كانت سابقة فى

(*) مراجع :

(1) البروفسور فايز أبو جابر أستاذ الاقتصاد فى جامعة نيويورك وهو من أصل أردنى ونصرانى بالميلاد.
(2) D.G.E. Hall : " A History of South East Asia. "
(3) H. A. R. Gibbs : " Mohammedanism."
(4) E. Presage : " The Portuguese Pioneers."
(5) B. Harrison : " South East Asia."
(6) G.B. Sansom: " Japan."
(7) H. Thompson : " Land and People. "
(8) B.N. Pandey : " the Break – up of British India."
(9) Ibid.
(10) H. Hopkins : " Egypt, the Crucible."
(11) D.A. Schmidt " " Journey Among Brave People.

البناء الحضارى، فى ميادين العلم والمعرفة، كاليونانيين والرومان والساميين، ثم الأمة العربية بنبراس الدين الحنيف لها فضل كبير، على مسيرة عصر التنوير الإنسانى، فمنجزات هذه الحقبة الزمنية المميزة، شملت بعطائها العظيم البشرية كلها، من دون استثناء والقارة الأوروبية كان بها السبق فى الاستفادة من عطاء عصر النور والتنوير بحكم الجغرافيا والمنشأ.

فى هذه العصور المظلمة من تاريخ الشعوب الأوروبية، لمع نجم سياسى من الشرق، هدد الممالك الأوروبية المتهالكة على القوة والنفوذ فى عقر دارها، حين توسعت الدولة العثمانية وتاخمت حدودها قلب القارة العجوز، التى عصفت بها رياح الصراعات الدينية والقومية المعقدة، وعلى أثر ذلك بدأت الهجرات الجماعية للرجل الأبيض، إلى العالم الجديد — الأميركيتين — بعد اكتشافات كولومبوس لقارتى أميركا- وإنتهاء الخوف من أسطورة بحر الظلمات الغامض.

فى الوقت الذى ازدادت الأطماع الدنيوية والعدوانية العسكرية، فى دهاليز الساسة الأوروبيين للسيطرة على أراضى بعيدة، تحوى من الثروات الطبيعية، ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، كمقدمة لتطبيق الفلسفة الاستعمارية البدائية، بوسيلتى العنف التاريخيتين الحديد والنار، فكان للشرق العربى الأولوية، لمد نفوذهم فيه على خلفية الحروب الصليبية، ولمقارعة الإمبراطورية العثمانية الصاعدة، والحد من طموح توسعها فى القارة الأوروبية.

فبدأت طلائع الأسطول البرتغالى، تجوب المياه الدافئة فى بحر العرب، ثم الخليج العربى، للاستيلاء على المرافئ الطبيعية، كنقاط استراحة وتزود للرحلات الطويلة المضنية، حتى الوصول للمستعمرات المستقبلية، على سواحل شبه القارة الهندية والجنوب الشرقى من قارة آسيا، بما فيها الجزر المتاخمة للبر الصينى، ولم يأخذ الوجود البرتغالى البحرى المنظم، فى سواحل جنوب الجزيرة العربية والخليج أهميته اللوجستية والإمدادية، للتغلغل الاستعمارى الحديث، إلا بعد نقص واسع للأوضاع السياسة والاجتماعية السائدة، فى السواحل التى اختيرت كموانئ بحرية وذلك فى أعقاب رحلة القبطان والمغامر البرتغالى الشهير (فاسكو دى جاما)، الذى استعان فى نهاية القرن الخامس

عشر بالملاح العمانى أحمد بن ماجد، لعبور رأس الرجاء الصالح فى أقصى الجنوب من قارة أفريقيا، حيث الأمواج الثائرة وكأنها حرب ضروس بين ميكانيكية امواج القوة الطبيعية للمحيطين المتلاقين، المحيط الهندى والمحيط الأطلسى فى تلك الأصقاع البرية الصعبة، وذلك عبر بحر العرب المتاخم لجنوب الجزيرة العربية والخليج، ثم الوصول لسواحل شبه القارة الهندية الطويلة.

فى أعقاب الوجود البرتغالى البحرى، وسيطرتهم على الثغور الرئيسية فى الخليج العربى، وفى بداية القرن السابع عشر، ظهرت فى الساحة التجارية شركة الهند الشرقية، كمقدمة للحملات البريطانية البحرية، وبزوغ فجر الأسطول العسكرى البريطانى القوى لما وراء البحار، لحماية المصالح الإنجليزية المتمثلة فى شركة الهند الشرقية، وتأمين خطوط المواصلات البحرية الطويلة، وسبق ذلك – بلا شك – بعثات التجسس السرية على هيئة تجار أو مستشرقين ادعوا دخول الإسلام، وجمع الإنجليز المعلومات المتنوعة عن التركيبة الإنسانية والقبلية والسياسية والوضع الاقتصادى، لمناطق السواحل العربية، المطلة على طريق المواصلات البحرية، التى تربط أوروبا بأقاليم جنوب قارة آسيا، واستعلت حمى التنافس التجارى والسياسى بين الإنجليز والبرتغاليين على مناطق التجارة والنفوذ، حيث امتاز الإنجليز على منافسيهم البرتغاليين بالمعرفة الموضوعية، والاهتمام المنهجى بأوضاع السكان المحليين، والقوى السياسية الإقليمية المتصارعة والماسكة بزمام الأمور، وعلى العكس منهم البرتغاليون، الذين لم يعيروا أوضاع الشعوب التى قامت على ضفاف بلدانهم وموانئهم العسكرية البحرية الاهتمام اللازم، ولا يعنى ذلك عدم اهتمامهم المحدود بما يناسب طبيعة وجودهم.

وتبع ذلك تراجع النفوذ البرتغالى، وتزايد القوة البريطانية فى المجالين السياسى والتجارى فى منطقة الخليج العربى، التى تسارعت قوتها فى نهاية القرن الثامن عشر تزامناً مع حملة الفرنسيين للسيطرة على مصر بقيادة نابليون بونابرت فى عام 1799، لم تقتصر الحملة الفرنسية على مصر على الجانب العسكرى، بل شملت شتى المجالات العلمية والمعارف الإنسانية، والمحاولات المنظمة لاختراق حصون المعرفة وقلاع الهوية، حتى أن بونابرت نفسه ادعى الدخول فى الدين الإسلامى العظيم.

الإنجليز كانوا السباقين فى اختراق المراكز المادية والمعنوية لشعوب المنطقة العربية، قبيل طلائع الوجود البرتغالى، ومهدوا لنفوذهم السياسى والعسكرى المؤثر لاحقاً، بحنكة استعمارية واسعة الأفق والطموح، نظراً للتجارب الميدانية، بعد اكتشاف الأميركيتين وما أعقبها من هجرة أوروبية واسعة أدت إلى قيام تجارة الرقيق للأعمال الزراعية الواسعة، ثم ظهور المستعمرات الأميريكية على الساحل الشرقى لأميركا الشمالية فى ما يعرف اليوم (الولايات المتحدة وكندا)، وفى هذه الحقبة من التخطيط لقيام النظام الاستعمارى الواسع غير المسبوق فى التاريخ البشرى، ازدهرت مدارس الاستشراق الأوروبية، وتكالب المغامرون وذوو المهمات الخاصة فى الشرق على تعلم اللغات الشرقية كالعربية والفارسية والتركية، وبأوامر مباشرة من مراكز التخطيط الاستعمارى فى أوروبا، اندس عدد لا بأس به من رجال المهمات السرية المتمكنين من لغات أهل الشرق فى المراكز الدينية التقليدية، كالأزهر الشريف والنجف الأشرف وغيرهما من الحواضر الدينية والعلمية فى الشرق، حسب التصنيف الاستعمارى منذ أربعة قرون.

وكان للثروات الخرافية التى تكدست فى أوروبا، من المستعمرات البعيدة الغنية بالثروات الطبيعية، والمعادن النفيسة والأيدى العاملة الرخيصة، أن أصبحت أوروبا خلية نحل علمية وعملية فى مختلف العلوم والفنون، وقفز مفهوم الحاجة والرفاهية من تنظير التاريخ إلى تجربة الإنسان الجماعية، وحتى التنظير الفلسفى الإنسانى كان بمفهوم التفاعل الاجتماعى فى المجتمعات الأوروبية، دون أى التفاتة حقيقية لثقافات الشعوب المستعمرة، بفتح الميم – التى غمرت ثرواتها العظيمة القارة العجوز.

وادى تكدس الثروات وما لحقها من رفاهية فى القرن الثامن عشر، إلى بوتقة الأفكار الفلسفية فى دوائر من التنظير الصريح وتأطير البنية الآيديولوجية، لاجتهادات عصرية تتنافس فى المسالة وحب الخير كالنتاج الأدبى والفكرى المدهش لمنظر الثروة الفرنسية (فولتير)، والكاتب السابق لمفاهيم عصره (جان جاك روسو)، ثم الفلاسفة الطبيعية فى منتصف القرن التاسع عشر، وفى الوقت الذى دخلت فيه أوروبا عصر النهضة، وشحذت الهمم للإبداع العلمى والعطاء الجسدى فى مواكبة متطلبات الثورة الصناعية، دخل الشرق

وقبله الأمة العربية، فى سبات دنيوى عميق، وساتغل العامة بتأمين لقمة العيش، وطيعت الدهماء لثقافة الظاهرة الصوتية، المنابر والمنتديات التى تتطرق إلى هوامش من الاجتهادات وتفسير المواقف، وتبارت الحناجر فى طرح مقومات الحركة الفطرية للمجتمع لبشرى، فى المزايدات المذهبية والطروحات الدينية الغامضة، حيث لا يجرؤ احد على المناقشة فى تفاصيل الطرح، فما بالنا بأساس الرأى الذى هو فى حد ذاته لا يخرج عن إطار الملقى، وما يقصد به من حماية وضعه الاجتماعى والمعنوى، المتدثر بعباءة الدين مع المحافظة على القوة المعنوية ذات التأثير الكبير على الناس.

وكانت الأوضاع الاقتصادية والمناخية الصعبة فى اقطار الأمة العربية، وفى منطقة الخليج والجزيرة العربية بالذات، قد افرزت ظروفاً إنسانية مأساوية مؤلمة بسبب انحباس الأمطار لسنوات متتالية، ونهضت قيم الجهل والتخلف من سباتها، كالغزو وانتشار ثقافة قطاع الطرق، وانعدمت وسائل العلم والمعرفة فى القسم الأكبر من أقاليم شبه الجزيرة العربية، حتى نسى الناس قيم العقيدة أساس الأخلاقى العربية الحميدة التى أثنى عليها الرسول الكريم ﷺ ، واستجدت بدع وثنية تبخرت بحرارة وهج الإسلام منذ أمد طويل.

حتى ظهور دعوة المصلح العربى الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمى، فى قلب الجزيرة العربية للحد من انتشار المفاهيم الخاطئة، وإيقاف السلوك الوثنى الذى انتشر بين عامة الناس فى الجزء الأوسط من الجزيرة العربية، بعد أن استيقظ من سباته الطويل بفعل صاعقة السحب السوداء، الثنائى البغيضان الجهل والفقر.

وصفحات تقويم التاريخ تخبرنا أن تلاميذ المصلح الدينى الكبير، قد وقعوا فى حفر التعصب الأعمى والمبالغة فى تطبيق التعاليم، بل وتعميم الكثير من الأفكار الإصلاحية البيئية الخاصة بالأوضاع السائدة فى نجد ذلك الزمن، على سواحل الجزيرة العربية ذات الخصوصية الحضارية والمذهبية الإقليمية التى لم تخل من بعض الشوائب، إلا أن بعدها الحضارى العميق، وتراكم مدارسها المعرفية فى حقوق الدين والدنيا. كانت عوامل حماية ناجعة وسياجاً معنوياً قوياً ضد التعصب والتطرف والانغماس فى تقديس الجماد

والأحجار، وهذه الأمور كانت غريبة على سكان المناطق الداخلية فى الأقطار العربية عموماً، والجزيرة العربية لا تشذ كثيراً عن هذه القاعدة، التى هى دلائل صائبة للتفسير الجغرافى لحوادث التاريخ.

إن المزايدات الدينية، بمختلف توجهاتها فى عصر الصراع التجارى الرهيب بين الشركات الغربية العملاقة، الأوروبية والأميركية، وما بينها من التعاونيات السيئة الذكر، وهى الشركات المتعددة الجنسية، هذه المزايدات التى تفوح برائحة أسيد لتذويب روح التسامح وقيم المجتمع المدنى، ليست وليدة انفعال إنسانى وقتى، إنما تكرار لأخطاء الماضى، الذى يجب علينا الاتعاظ من دروسه.

إن من العجب بمكان أن ينقاد قسم كبير من المجتمع العربى، لطروحات عاطفية انفعالية لحفنة من رجال الدين، غير الواعين بجوهر قضايا الأمة وأولوياتها، الذين لا هم لهم إلا تكرار خطب الوعظ المملة، التى لا تقدم لمسيرة الأمة العربية إلا الشحن العاطفى الضبابى، والتعصب المذهبى والتقوقع الثقافى (الأنثروبولوجى)، وأخطر من ذلك كله زرع الشك والكراهية باسم الدين القويم بين الناس للمدارس الفقهية والعبادية الأخرى، إلى جانب الشعارات المذهبية والطائفية الضيقة التى ألقت سحبها الداكنة زخات من التلوث المعنوى المستهجن، على مرتفعات عقلانية الطرح والسلوك، ونظراً للخطاب العاطفى المرتدى عباءة الدين القويم، ظهرت — للأسف الشديد — مفاهيم خاطئة وسلوك غير سوى من التنطع والتمسك بالقشور والتناقض الواضح بين القول والفعل.

إن حكمة نزول الأديان السماوية، إنما لأجل بث المحبة والسلام والعدل والأمن بين الأفراد والجماعات، والخطاب الدينى الضيق قد زرع الفرقة بالإلقاء المنبرى الحماسى الموتور لعقود طويلة واستفاد من تكنولوجيا الأجهزة الصوتية ليضفى المزيد من الحماس الصوتى العاطفى لخلق رأى عام لا يرى الدنيا والدين إلا من خلال عقلية الخطب المنبرية الحماسية الخالية من المعلومة الدقيقة، أما المعرفة، فهى بعيدة عنها بعد الحلم الرومانسى عن صليل سيوف ساحات الوغى.

كانت عقلية رجال الدين للكنيستين المهمتين فى أوروبا، قد تحررت من الوازع الإنسانى خوفاً من إرهاصات التغيير، فضحت الكنيسة بإتباع قبل المنافسين، أما سكان مستعمرات الممالك الأوروبية، فسلقهم أحياء فى قدور الطبخ الهائلة عمل مقدس لخدمة الدين المسيحى.

ويحدثنا التاريخ عن حروب طائفية مقيتة بين المسلمين وباسم الدين، ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين لما تزل تندلع بغباء بين الفينة والأخرى، والأوضاع مناسبة لتكرار فعل الأشرار، بعض النظر عن شعار الدين ومسمياته، علينا التمسك بفضيلة (الحكمة ضالة المؤمن)، والأخذ بالقول المأثور (الدين للإنسان وليس الإنسان للدين)، والإلتزام بعدم تسييس الدين وأهدافه لأمور دنيوية آنية، والا نكرر أخطاء التاريخ، فجماجم ضحايا الحروب الطائفية والمذهبية والمذاهب التفسيرية فى أوروبا، لم تحص على وجه الدقة بعد، على الرغم من مرور أربعة قرون على بدئها.

إن الاستعمار الأوروبى، ومن خلال الوسائل العديدة، التى اتبعت للتغلغل التدريجى فى أقطار آسيا وأفريقيا، تمهيداً للاستعمار السياسى المباشر، لعبْ على التناقضات المذهبية والإقليمية وحتى التفاوت الحضارى، وظفته العقلية التجارية لمنظرى الاستعمار، لخدمة الوجود المباشر وغير المباشر وديمومته، وإن تجاوز سلبيات الماضى يتطلب منا قراءة موضوعية متأنية لتاريخ المنطقة العربية المعاصر، بدءاً من وصول الاستعمار البرتغالى، إلى سواحل الخليج العربى، ووقفة القواسم الشجاعة، فى وجه طلائع الاستعمار البدائى.

وبعد هذا الاستعراض التاريخى، أود أن أذكر بأن فى كل حقبة من حقبات تعرض الشرق العربى وجواره الإقليمى، إلى تحد جديد، تتكيف أيديولوجية المقاومة والمقارعة مع مستجدات العصر، وإمكانات الشعوب وطاقاتها فى التحدى والاستجابة، ففى ذروة التوسع الاستعمارى التجارى المباشر وظهور نظريات القومية السياسية، ثم فى ذروة مرحلة الأيدلويجية القومية فى الوطن العربى، التى كانت تزاوجا عاطفيا مبهماً، بين فلسفة القومية الأوروبية الألمانية بالذات، والتفسير الماركسى فى تأطير المجتمع، طبقاً لنظرية صراع الطبقات، التى تحتل هامشاً فى الماركسية، يبدو كبيراً فى تطبيقه،

صغيراً فى تنظيره، هذه قراءة معقولة لبنيوية الماركسية فى وجهة نظر جورج مارشيه، زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى فى أوائل السبعينات.

ومع شروق شمس الوطنية الإيرانية، على يدى محمد مصدق وتياره القومى، حسب الإيرانيون، أن الغرب قد يمن على الفكر القومى فى بلادهم، بنعمة التحرك ثم الاستفراد بالقرار السياسى، الذى سيصطدم بلا محالة بمرجل الاقتصاد الغربى، المتمثل فى شركات البترول الأميركية، والإنجليزية، الوثابة، بعد ركود الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للعقلية الشرقية (الكلاسيكية) فى المراهنة على الشارع الجماهيرى، دون وعى منهجى جماعى للحدث، أعلنت حكومة مصدق الوطنية، عن تأميم شركات البترول الغربية، مما يعنى الاصطدام بعنفوان هذه الشركات البترولية الغربية المتنامية التأثير فى السياسة والاقتصاد، حيث عمدت إلى تحريك ساسة واشنطن، الذين لم يضيعوا وقتاً طويلاً، فقد طبقوا ما أعدوه سلفاً منذ زمن بعيد، وذلك بمساندة الشاه الراحل على العودة بدفعة معنوية، تتناسب مع طموح شبابه ورؤية الغرب لمصالح شركاته فى تلك المرحلة الزمنية، وتسارعت السياسة البريطانية فى التنظير لاستغلال الدين لمواجهة طموح ساسة دول أقاليم احتياط البترول الضخم، واستعدت دوائرهم لمثل هذه المفاجآت الصعبة، فى مسار ا لنظام السياسى الاقتصادى الدولى، المفصل بتجربة الحضارة الغربية وعطائها التكنولوجى المتسارع، فقد كانت خطوة تأميم أعمال شركات البترول الغربية واستثماراتها، على يد حكومة مصدق الوطنية، خطوة سياسية غير مسبوقة فى حركة اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم اتخذت القومية فى النظام الإيرانى، مساراً مختلفاً فى التطبيق تحت عباءة النظام الإمبراطورى، الذى انتفخ بالمدح الإعلامى الغربى تارة، وبغطاء الضرائب المتنامى، ثم بمداخيل البترول، واشتق لنفسه طريقاً فى التاريخ، من أجل السعى لإضفاء هالة حضارية قديمة على سياسة العصرنة، التى أخذ بها الشاه ونظامه، ففى غمرة الزهو القومى الإمبراطورى، أقدم الشاه الراحل فى عز قوته وعنفوان نظامه فى بداية الستينات، بحملة إعلامية مسعورة ضد تنامى آيديولوجية القومية العربية، مما جعله يخلق عداوة سياسية

موسعة، غير مبررة مع جيرانه العرب، فى فترة الصراع الناصرى مع الغرب عموماً. والمجابهة العسكرية المؤجلة مع إسرائيل ومخططاتها، كان العرب فى سباق محموم لتجميع قواهم تحت شعار يجمع أكثر مما يفرق فى تلك المرحلة، فكانت القومية وتنظيرها وتعدد تفسيراتها، أقرب الطرق فى تفجير طاقات الأمة العربية للمواجهة العسكرية والنفسية، مع إسرائيل ونياتها المعروفة للتوسع بحجة المحافظة على كينونة نظامها واستمراره.

وحملة الشاه الإعلامية على القومية العربية، كانت تتناقض مع رفعه لشعار القومية فى إيران وربطها بجذور تاريخية مشكوك فى تواصلها، وكان عداؤه للناصرية يعزز رضى الغرب عن سياسته الإقليمية وطموحه الغامض فى الخليج العربى.

وفى تلك المرحلة، قام الشاه فى عام 1963، بتأميم أراضى الإقطاع الزراعية وتوزيعها على طبقة الفلاحين المنتجين، بتغطية إعلامية تحت مسمى ثورة الشاه والشعب، مما أثار على نظامه وعلى طموحه الشخصى، غضباً منهجياً مؤثراً، حيث إن الإقطاع فى حلف غير مكتوب عبر التاريخ مع طبقة رجال الدين التقليديين، واستغل المسيسون فى الحوزات العلمية الإيرانية، هذه الفرصة السانحة، التى ستخدم طموحهم فى العقود القادمة، فقام الإمام آية الله الخمينى، بحركة عصيان قوية كادت أن تهز نظام الطاووس، وما تبع ذلك من ردة فعل عنيفة للغاية، من جانب نظام الشاه وأجهزته القمعية التى بالغت فى قمع الانتفاضة، وأدت فيما بعد إلى نفى الخمينى إلى تركيا، ثم استقراره فى النجف، فى رحلة مقارعة نظام الشاه واستغلال أخطائه وتجاوزاته.

فى أوائل الستينات، كانت الحركات الدينية فى المنطقة العربية وجوارها الإقليمى، امتداداً تقليدياً للفكر الدينى المتعدد التفسيرات والمتباين الرؤى منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية، لم يراهن الغرب على الحركات الدينية فى الوطن العربى، للعب دور قريب لخدمة مصالحه وتحييد التكتلات السكانية بأيديوجية الدين فى تلك الفترة، على الرغم مما يقال بأن اتصالات الغرب بحركة الإخوان المسلمين بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى مصر، فعند تنامى هذه الحركات تحت الاحتلال الإنجليزى، ثم الهيمنة البريطانية السياسية، لم تعكس أدبيات التوجه الدينى أكثر من تعاطف مع التيار الدينى فى شبه

القارة الهندية، وأن ميدان السياسة والخوض فيه لي كن ملائماً للطرح الدينى على المستوى الوطنى فى فترة المخاض السياسى آنذاك، أى منذ انتهاء الحرب العظمى حتى أوائل الستينات وظهور بوادر العولمة الأولى بقيام (الشركات المتعددة الجنسية).

كان مقياس مراقبة العالم الثالث (المستعمر) تعتمد على شعبية الآيديولوجيات الفكرية السياسية المباشرة، التى تجند الأتباع من زاويتى التنظيم الشعبى والتنظير العقائدى الصحافى والتركيز على دور المثقفين، كبوصلة لمعرفة دقة ما يدور فى الحركة الفطرية للمجتمعات الشرقية، وهذا ما جهل مراكز الرصد السياسى والثقافى فى الغرب عموماً، ومستشارى الشركات العملاقة البترولية وغيرها يقع فى ضبابية التقويم للدعم أو المحاربة.

3- مشكلة السكان والموارد

وتعمل الحروب التجارية على ثراء الدول الأجنبية وفقر الدول العربية من حيث الجوع والقهر، فيوجد فى العالم حوالى 358 مليارديرِ. وفى الدول العربية حوالى 100 مليون يعيشون تحت خط الفقر و15 مليون يعانون من نقص النقدية، بجانب مشكلات نقص المياه. إذن يتكون العالم من كتلة كبيرة من الفقراء وكتلة صغيرة من الأغنياء.

وأصبحت المشكلة فى زيادة السكان ونقص الموارد.

السنة	حجم سكان العالم
واحد ميلادى	300 مليون إنسان
1900	1.7 مليار نسمة
2000	6.8 مليار نسمة
2150	11.5 مليار نسمة (تقديرى)

ومن المتوقع زيادة السكان الهند والصين ليصبح 1.6 مليار عام 2050، ومن المقدر زيادة سكان العرب إلى 400 مليون نسمة عام 2105 مع الفقر المائى والتصحر والجفاف مع الاهتمام بالزراعة على حساب الصناعة بسبب ندرة رأس المال والبطالة وسوء التغذية والتدخين.

ويشير تقدير البنك الدولى عام 1997 إلى قضية الفقر والثراء فى العالم إلى :

أغنى دول العالم الخمس	أفقر دول العالم الخمس
لكسمبرج	موزنبيق
سويسرا	أثيوبيا
اليابان	زائير
النرويج	تنزانيا
الدانمارك	بوروندى

أى ان الأغنياء هناك فى أوروبا واليابان، والفقراء فى أفريقيا، والعرب بين المجموعتين. مع إتساع الفرق بين الفقراء والأغنياء، ويتجه الناتج المحلى العربى إلى الإنفاق العسكرى (سلطنة عمان، تونس، الجزائر، والسودان وليبيا)، ولقد خاض العرب أربعة أنواع من الحروب : حروباً عربية – إسرائيلي، وحروباً مع دول الجوار وحروباً عربية- عربية، وحروباً أهلية. هذا بجاني التهديد النووى وغير النووى.

ولقد كان العراق أكبر مستورد للسلاح فى العالم الثالث. وزادت هجرة العمالة العربية إلى الخارج فى فترة تزايد الثروة البترولية.

وكان محصلة ذلك عدة أشكال من الحروب التجارية والإغراق السلعى للأسواق العربية منها :

أ- زيادة معدل الفقر (إهمال التنمية المستدامة المتوازنة).

ب- النمو بدون فرص عمل (زيادة الدخل والبطالة أيضاً.

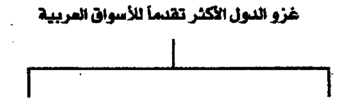
جـ- النمو الردئ (زيادة الثروة مع القمع).

د- نمو بدون جذور (تدهور الهوية الثقافية).

هـ- النمو بدون مستقبل (استهلاك الثروات الطبيعية).

وساعد كل لك على انتشار الحروب التجارية فى العالم العبى مع فرض الحواجز التجارية التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول العربية، وزيادة الأهمية النسبية للأسواق العملاقة.

غزو الدول الأكثر تقدماً للأسواق العربية



مرة بالاستعمار والجيوش للسيطرة على منابع الثروات والتى ساهمت فيها بريطانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا

- فلسفة أن العالم شئ واحد ونحن نملكه عن طريق تشجيع الأموال الطائرة، والشركات العملاقة واستدانة الدول العربية لتسدد الديون القديمة.
- تجميد أمريكا للأموال الليبية فى المصارف الأمريكية ومساهمة الكويت فى شركة بيرتش بتروليا ثم تخفيض حصتها بنسبة 55٪.

والمحصلة هى فرض سياسة الاستهلاك أكثر للسلع والخدمات الأجنبية من غذاء وكساء، وتعليم وصحة، وترفيه وطاقة ووسائل مواصلات.

قضية التجارة الدولية فى السلع الثقافية

1- حرب الفضائيات الأجنبية والإنترنت.

2- إنخفاض نصيب الفرد فى الدول العربية من القراءة.

3- فرض الأفلام الأجنبية على الدول العربية.

4- ميدان السينما (معركة أوروبية – أمريكية – هندية – إيطالية).

قضية حرب النبيذ

- بين فرنسا وأمريكا.
- بين فرنسا والمغرب العربى.

4- حالة الحرب التجارية بين مصر وبريطانيا

1- ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى منذ عام 1916.

2- الإنضمام للكتلة الاسترلينية عام 1931.

3- ظهور مشكلة الأرصدة الاسترلينية لمصر فى نهاية الحرب العالمية الثانية أسفرت عن خروج مصر من الكتلة الأسترلينية.

4- البعثة التجارية البريطانية إلى مصر عام 1937 ثم عام 1945 حتى عام 1945.

5- المنافسة اليابانية لبريطانيا فى سوق المنسوجات المصرية.

6- نشوب الحرب الإيطالية فى نفس الفترة مما زاد من استيراد مصر للسلع البريطانية.

7- معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا (1936) وإلغاء جميع الامتيازات الأجنبية في العام التالي ومعاناة مصر.

8- السيطرة البريطانية على الاقتصاد المصري- واحتدام النزاع الإيطالي – الحبشي والأيطالي – الليبي.

9- منع بريطانيا من المنافسين لها في السوق المصري وخاصة الإيطالية، وحشد القوات الأخرى لمنع غزو الأعداد لأفريقيا أو تهديدهم لآسيا.

10- فرض بريطانيا(*) على مصر لتعلن الحرب على ألمانيا فور إعلان بريطانيا ذلك (1939)، وإعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا (1940) في مصر – وطرد مصر الإيطاليين وفرض حراسة على البنوك والشركات البريطانية، وقطع مصر لعلاقاته الدبلوماسية بين مصر وكل من اليابان ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا.

11- رسم السياسة الاقتصادية لمصر على أساس التخصص الزراعي وخاصة القطن وتخفيض سعره لدعم شركات الغزل والنسيج البريطانية. وزيادة صادرات بريطانيا إلى مصر من المنسوجات والسجائر والصابون والأدوية.

12- تأسيس 18 شركة بريطانية برؤوس أموال بريطانية (1914- 1934) شملت : شركات رهن عقاري – بنوك وتمويل – شركات زراعية وأراضي – شركات نقل وشركات تجارية للسيطرة على النشاط التجاري في مصر.

(*) لقد ضمت الكتلة الإسترلينية كلا من مصر – السودان – الهند – العراق – استراليا– جنوب أفريقيا – نيوزيلندا – فلسطين– الكويت– حضرموت– البحرين– قبرص.

5- حالة الحروب التجارية الأمريكية

أدى تراجع العلم والفن والحضارة الحربية عام 732 إلى التوسع فى نشر الثقافة الغربية، ومن ثم التوسع التجارى فى مصر والدول العربية (كتب الرازى فى الطب – كتب إبن خلدون وابن سينا وابن الهيثم وابن النفيس وأحمد بن ماجد والإدريسى)، وأدى الإنحراف القائم فى السياسة العالمية إلى :

- البطالة.
- الإبعاد.
- الغربة داخل الوطن.
- الجوع فى ثلاثة أرباع العالم.
- التحول من عالم الجوع إلى عالم البطالة.
- وحدانية السوق ولوبى رجال الأعمال وتفكيك الدول العربية.
- الاستيلاء على الأرض والماء (يخلو عالم وحدانية السوق من الروح والإيمان).
- تحويل البنوك الأمريكية إلى صالات للقمار عبر سيولة المضاربات المالية فضلاً عن التفتت الاجتماعى والمضاربات الطفيلية والفساد والمخدرات.
- ميلاد حضارة الكم والعقل والمنطق الديكارتى وديانة الوسائل.
- يتساوى حجم تجارة المخدرات ماليا مع حجم تجارة السيارات والصلب داخل أمريكا، والمضاربة فى المواد الخام الأولية.
- إبادة 80٪ من الهنود الحمر السكان الأصليين (الإبادة الكبرى).
- أصبح العنق الأكثر دموية فى تاريخ البشرية.
- نظام العبيد (عبودية الزنوج).

- التمييز العنصرى والخطيئة الأساسية- والتجارة لا تعرف حدوداً قومية — ومن ثم غزو المكسيك وهايتى والدونيكان تحت القول ان أمريكا تدافع عن مصالحها الخاصة.

- الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) والتدمير المتبادل بين الدول الأوروبية بمثابة منجم من الذهب لأمريكا.

- أصبح اهتمام أمريكا الأول هو تحطيم أى نظام اشتراكى يعارض التغلغل الاقتصادى الأمريكى فى العالم بكل الوسائل. ومن ثم أصبح الاتحاد السوفيتى العدو الرئيسى.

- أدت المضاربات المالية فى أمريكا عام 1929 إلى إنهيار البورصة ثم إفلاس عدد كبير من البنوك وارتفاع معدلات البطالة (4 مليون عام 1930 ارتفع على 7 مليون عاطل عام 1931 وبعدها 11 مليون عاطل عام 1932).

- امتلكت أمريكا فى نهاية الحرب العالمية نصف ثروة العالم فى حين أنها تمثل 6.3٪ من سكان العالم (والتى كلفت ألمانيا 7 ملايين ونصف المليون من القتلى بعضهم من المدنيين، 14 مليون من روسيا، انجلترا وفرنسا مليون قتيل وأمريكا 280 ألف جندى، وانجلترا وفرنسا مليون قتيل.

أساليب أمريكا فى الحروب التجارية

1- صناعة العلاقات العامة.

2- إشغال الرأى العام فى العالم.

3- عزل الشيوعيين من الحكومات الغربية.

4- الإعلان عن الصادرات الأمريكية لدول العالم.

5- استخدام الحرب النفسية ضد الصين.

6- غير مسموح لأى شعب بأن يصل إلى أعلى المستويات التكنولوجية وأن يستخدم ثرواته القومية (مثل البترول) :

أ- تأمين حرية وصول البترول.

ب- ضمان حرية تدفق البترول.

ج- وقف أى مد شيوعى.

د- البترول العربى هو المصدر الأساسى والحيوى للاقتصاد الأمريكى والأوروبى- وتحصل الشركات الأمريكية على 40٪ من الحصة البريطانية.

7- دور العالم الثالث هو خدمة المجتمعات الصناعية.

8- يعتمد الأمن الأمريكى على المواد الخام الأولية من العالم وبالتدخل فى أسواقه الداخلية.

9- إذابة ألمانيا واليابان فى النظام الأمنى الجماعى الأمريكى.

10- وأصبح الأمريكان يتحكمون فى $\frac{7}{8}$ الثروة القومية — ويطلق على ذلك عصر الديناصورات والسيادة الوحشية للمؤسسات المصرفية والصناعية الأمريكية.

آليات الحروب التجارية الأمريكية

أفلام العنف — إنهيار الأخلاق والدين — حق التدخل — السياسة الزراعية الموحدة للمطالب الأمريكية- دفع الجمارك على الواردات من الصلب — إنهيار أوروبا أمام الغزو السينمائى والتلفزيونى الأمريكى- السيطرة السياسية المادية والروحية على أوروبا- التدخل البيئى للتمشيط والنهب الاستعمارى — زرع ديكتاتورية السلطة- إلغاء الرقابة على الأسعار (*).

(*) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الانحطاط، (كامل زهيرى- دور الشروق، القاهرة، 1999).

الخلاصــــة :

يشير التاريخ إلى سابقة الدول الصناعية فى الاستعمار التجارى والحروب التجارية على أرض الدول العربية والإسلامية. ويتكرر التاريخ مرة أخرى لمعاودة تلك الدول الاستعمارية للبحث عن منافذ استعمارية أخرى للسيطرة على الأسواق العربية كالعراق والسودان والصومال واليمن وأفغانستان وباكستان وغيرها.

القسم الثانى

هياكل الحروب التجارية

القسم الثانى

هياكل الحروب التجارية

فى العالم العربى

يتضح من الفصول السابقة اتجاهات الدول الأوروبية نحو استغلال الاقتصادات العربية بصيغ مختلفة، والتوجه نحو الصليبية للسيطرة على الأسواق العربية والأخرى التى تمت مع فتوحات الإسلام.

وفى هذا القسم مناقشات حول مزيج الحروب التجارية العربية وأثر الأداء الإنتاجي والتجارى العربى المنخفض على فرض سيطرة الغير على الأسواق العربية وأثر عولمة الأسواق والأذواق على الاستحواذ على الأسواق العربية. وأخيراً طرح لتاريخ الأطماع الأجنبية فى أسواق الخليج العربية.

الفصل الخامس

مزيج الحروب التجارية بالدول العربية

Trade wars Mix in Arab countries

مقدمة

1. التجارة الدولية.
2. عالمية التجارة.
3. الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة).
4. قيود التجارة الدولية.
5. الاقتصاد العالمى تحت المجهر.
6. شريط فيديو الاقتصاد العربى.
7. التجارة العربية (1989- 2003).
8. تدويل التجارة.
9. الديموجرافيا العالمية.
10. حلقات التصدير فى التسويق الدولى.
11. مراجعة آليات الجات.

الفصل الخامس

مزيج الحروب التجارية بالدول العربية

Trade wars Mix in Arab countries

مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآلية تنفيذها المعروفة بمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على قرارات الشركات العربية.

1- التجارة الدولية :

تشمل التجارة الدولية مجالات التصدير والاستيراد المنظورة وغير المنظورة وتشمل حركة التجارة جميع أنواع التدفقات بين الدول وتشمل : السلع – الخدمات – الأموال – المعلومات – الأفراد – التكنولوجيا – الثقافة – القيم والسلوكيات والإعلام – الفن. ويتواكب إعلان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة بالجات فى نهاية الأربعينيات إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى. وتم ذلك فى نفس توقيت إعلان إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها وكذلك جامعة الدول العربية.

وشهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية فى النصف الأول من الأربعينات والحرب الكورية فى النصف الثانى انتشار ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية (عابرة القارات) وأشكالها المختلفة. كما ظهر ما يسمى بالاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الأجنبى غير المباشر فى الأوراق المالية بالبورصات.

ومن هنا بدأت الشركات متعددة الجنسية فى البترول والبنوك والمقاولات والأدوية والصناعات فى الانتشار فى الدول العربية وغيرها (1974-2009) وبعدها بدأت أيضاً الشركات متعددة الجنسية فى الخدمات كالبنوك والتأمين والاستشارات الإدارية، ولقد أدت الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل التجارة الدولية إلى تجارة عالمية حيث السوق العالمى أصبح الهدف الاستراتيجى للشركات العالمية.

2- عالمية التجارة :

1- وجدت التجارة الدولية منذ بداية الكون بين الدول والقبائل والمناطق الجغرافية أو القارات.

2- فتح العرب الأسواق من الشام إلى مصر وأفريقيا والهند والصين وغيرها.

3- ولم يعوق التجارة العربية إلا الحروب والصراعات والاستعمار.

4- وأدت الحروب التجارية إلى الغزو وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، مثل تقسيم الاستعمار البريطانى للشرق إلى... الشرق الأقصى، الشرق الأوسط، الشرق الأدنى.

5- وقسم الاقتصاديون المذاهب الاقتصادية إلى " الطبيعيون والتجاريون" تأكيداً لأهمية التجارة التى تطورت بمعدل أسرع من تطور الإنتاج فى بعض مناطق العالم.

6- وترجع قوة الدفع فى التجارة الدولية إلى :

(أ) خلق القيمة لكل من المنتجين والمستهلكين.

(ب) خلق الطلب على المنتجات القابلة للتصدير وبالتالى رفع الأسعار وأحجام التجارة.

(جـ) زيادة العرض من السلع القابلة للاستيراد ومن ثم تخفيض الأسعار وزيادة المعروض من السلع للمستهلك.

7- وتزيد التجارة الدولية من كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفته من خلال اقتصاديات الأحجام المناسبة وتخفيض تكلفة مستلزمات الإنتاج.

8- تؤدى التجارة الدولية إلى التفاعل مع الاقتصاد العالمى مما يؤدى إلى :

(أ) تغيير الأسعار والطلب فى أسواق التصدير.

(ب) وكذلك تغييرات فى الأسعار والعرض فى أسواق الاستيراد.

(جـ) تغيرات فى أسعار الصرف.

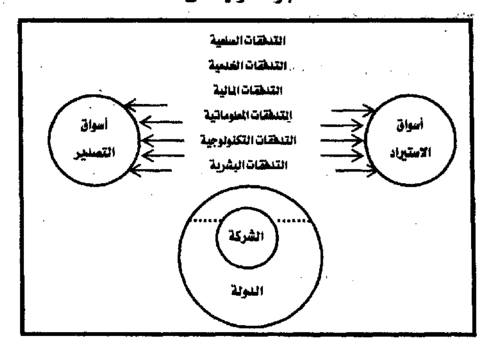
(د) تغير فى هامش الربح وفى معدل نمو الناتج القومى الإجمالى.

(هـ) وقد تؤدى أيضاً إلى زيادة المخاطر وتخفيض معدلات الاستقرار فى الدولة.

(و) وأخيراً قد لا تستطيع الدولة التنافس مع السلع الأجنبية الرخيصة ذات الجودة العالية.

9- تتعرض كل شركة للتجارة الدولية – كمصدر أو مستورد. وذلك كمنافس للواردات، كمؤسسة مالية مشاركة فى تمويل التجارة، تتعامل مع العملات الأجنبية وأسواقها، وتدير الديون الدولية.

انعكاسات التجارة الدولية على التدفقات



10- وصلت قيمة التجارة الدولية عام 1990 حوالى 3.5 تريليون دولار بالمقارنة لما وصلت إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهى تقدر بحوالى 200 بليون دولار فقط بتراكم رأسمالى وصل إلى 1.7 تريلون دولار فى نفس السنة*. تطورت إلى 9.2 تريليون دولار عام 2003 و20.7 تريليون دولار عام 2008.

1. يؤدى نشاط التجارة الدولية عادة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مما يؤدى إلى تغيير فى أنماط التجارة العالمية.

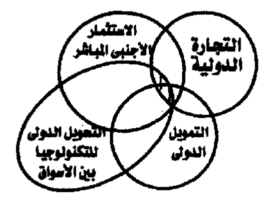
2. ويؤدى نشاط التجارة الدولى إلى تدفقات مالية دولية.. وبالتالى تتأثر التجارة الدولية بمدى توفر العملات الأجنبية وتحركها من دولة لأخرى.

---

* ووصلت قيمة التجارة الدولية عام 2003 إلى 9.2 تريليون أى بزيادة حوالى 3 أضعاف، ثم إلى 20.7 تريليون دولار عام 2008.

3. يـؤدى تحويـل التكنولوجيـا فـى التجـارة الدوليـة إلى اتـساع تجـارة الـسلع الرأسمالية (تصدير الآلات والمعدات). وتـؤدى التكنولوجيـا المحولـة إلى تجـارة المواد الخام والسلع النصف مـصنعة. ونوضـح فيمـا يلـى دور الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات والتجـارة (الجـات) فـى تنـشيط التجـارة الدوليـة لـصالح الـدول الصناعيـة.

شكل يوضح التفاوت بين التجارة الدولية
والتمويل الدولى والاستثمار الأجنبى المباشر



3- الجات والإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة :

تـوفر حلقـة تفـاوض حـول الرسـوم الجمركيـة والقـضاء علـى القيـود الجمركيـة والتمييز فى المعاملات التجارية بين الحكومات الأعضاء.

مبادئ الجات : GATT

1. الاتفاق المتبادل والتفاوض التجارى بين الدول الأعضاء لحل مشكلات التجارة.
2. توفر الاتفاقية فرص التفاوض والاتفاق القانونى بين الدول الأعضاء.

3. تحمى (الجات) الدول الأعضاء صناعاتها المحلية عن طريق الرسوم الجمركية إذا كانت ضرورية ويتم السماح باستخدامها – يجب إلغاء القيود الأخرى مثل الحصص المانعة والمنظمة للاستيراد.

4. يجب مزاولة التجارة بين الدول الأعضاء دون تمييز فى المعاملة.

مفاوضات الجات :

وعقدت إحدى عشر مفاوضات لاتفاقية الجات حتى الآن، وهى :

1. مفاوضات جنيف 1947.
2. مفاوضات أنيسى 1949.
3. مفاوضات توركواى 1950 – 1951.
4. مفاوضات جنيف 1955- 1956.
5. مفاوضات جنيف (جولة ديلون) 1959- 1962.
6. مفاوضات جنيف (جولة كنيدى) 1963 – 1967.
7. مفاوضات جنيف (جولة طوكيو) 1973 – 1979.
8. مفاوضات أورجواى 1986 – 1994.
9. مفاوضات المغرب العربى 1995.
10. مفاوضات الدوحة 2001.
11. مفاوضات روما 2003.
12. مفاوضات الدوحة 2007.

4- قيود التجارة الدولية :

ويوجد نوعان من القيود على حركة وحرية التجارية الدولية : القيود الجمركية والقيود الكمية غير الحكومية، وتهدف القيود الجمركية إلى مراجعة الاستيراد والتصدير والتوجيه بغرض تحديد الرسوم الحمائية والرسوم على الواردات. وقد توضع تلك القيود لفترات محددة بالإضافة إلى فرض قيود ورسوم خاصة ثابتة أو متغيرة.

ولا يعنى منع قيود على التجارة انها اصبحت حرة 100٪ فالإغراق لا زال ظاهرة متكررة فى الدول الصناعية وفى الدول النامية على حد سواء. مثال ذلك إغراق الصلب الأوروبى لأسواق أمريكا، وإغراق الموز الأمريكى أسواق أوروبا. كما بدأت تظهر مشاكل الإغراق بين الأسواق العربية لبعض السلع مؤخراً.

ومن القيود الفعالة على صعوبة دخول الصادرات العربية للأسواق الخارجية ما يلى :

(أ) فرض قيود الأيزو فى حين لا تطبق الشركات الخارجية تلك القيود.

(ب) فرض قيود على دخول صادرات الشركات العربية للأسواق الخارجية إذا كانت تلك الشركات ملوثة للبيئة أو توظف الأطفال فى مصانعها.

(جـ) فرض قيود على الشركات العربية المصدرة إلى الخارج التى قامت بتشغيل الصبية.

(د) عدم تدفق التكنولوجيا المتقدمة من الخارج للدول العربية وفرض ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية وخاصة فى صناعة البرمجيات وصناعة الأدوية.

وفيما يلى طرح تقسيم للقيود الجمركية على التجارة الدولية :

قيود التجارة الدولية

القيود على التجارة الدولية

- قيود جمركية
  - التوجيه ← جمارك الاستيراد / جمارك التصدير
  - الفرض ← الرسوم الحمائية / الرسوم على الواردات
  - الأفق الزمنى ← رسوم جمركية / رسوم إضافية
  - قيود الاستيراد ← رسوم خاصة / رسوم متغيرة
  - المعدلات الجمركية ← رسوم خاصة / رسوم جمركية
  - الإنتاج/ التوزيع/ الاستهلاك: رسوم مركبة (فورية – مرحلة واحدة) / الدعم / رسوم أخرى
- قيود غير جمركية
  - مشاركة الحكومة فى التجارة: إرشادات حكومية / الدعم السلعى / المشتريات الحكومية
  - الجمارك وإجراءات الدخول: تقسيمات مجموعات سلعية / تثمين المنتجات / السجلات / التراخيص / الفحص والتفتيش / إجراءات الحجر الصحى
  - الشروط السلعية: الشروط النمطية للمنتج / التعبئة والعلامات التجارية والتمييز / اختبارات المنتج / مواصفات المنتج
  - الحصص: حصص التصدير / حصص الاستيراد: تكلفة / رسوم جمركية / اختيارية
  - الرقابة المالية: مراقبة النقد / أسعار صرف متعددة / إيداعات للاستيراد / قيود الائتمان / قيود تحويل الأرباح

حماية الصناعات العربية بعيداً عن الحروب التجارية :

1- الاحتفاظ بالأموال داخل الاقتصاد المحلى.

2- تخفيض البطالة.

3- موازنة التكلفة والأسعار.

4- الحفاظ على الأمن العربى.

5- حماية الصناعات الجديدة والوليدة.

5- الاقتصاد العالمى تحت المجهر :

1- ارتفاع مستويات البطالة فى الدول العربية وانخفاضها فى الدول الصناعية.

2- انخفاض ثقة المستهلكين والمشترين والمستوردين فى السلع العربية.

3- ارتفع معدلات التضخم فى الدول ذات الدخل المرتفع عدا ألمانيا وكندا وإيطاليا، وإنخفاض التضخم فى بقية الدول الصناعية.

4- إعطاء معاملات تفضيلية للدول الأعضاء فى التكتلات .. (اتفاقية ماستريخت – المادة (15) من اتفاقية روما، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا – النافتا).

5- زيادة معدل نموا لتجارة العالمية منذ عام 1992.

6- زيادة معدل نموا لتجارة البينية للتكتلات الاقتصادية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ودول جنوب شرق آسيا. – وإنخفاض التجارة البينية العربية.

7- انخفاض معدلات النمو فى أفريقيا بسبب تدهور شروط التجارة العالمية.

8- تمركز الاستثمارات الدولية (75٪) فى الدول ذات الدخل المرتفع وخاصة أمريكا.

9- تمركز الشركات متعددة الجنسية فى الدول العربية، والنسبة الغالية من فروعها أيضاً فى الدول الصناعية الأخرى كاليابان وأوروبا الغربية.

10- تزايد وتراكم القروض الدولية على الدول الأقل نمواً والدول النامية والعربية.

11- الاتجاه نحو تدويل تجارة الخدمات بأنواعها المختلفة (البنوك والتأمين والطيران ... والبورصات والجامعات والمدارس).

12- التوسع نحو عالمية التجارة لصالح الدول الأجنبية.

13- اتجاه المهن الإدارية والمالية والمحاسبية للعالمية. (معايير المحاسبة الدولية)

14- تزايد الحروب التجارية بالأساليب المشروعة وغير المشروعة (العراق).

15- تزايد تدخل المؤسسات الدولية فى توجيه اقتصاديات الدول النامية والدول الآخذة فى النمو وخاصة الدول العربية.

16- تقلص دور قطاع الأعمال العام وتوسيع نطاق قطاع الأعمال الخاص لصالح العولمة.

معدلات نمو التجارة العالمية (1975-2009)

السنوات	حجم التجارة العالمية	نسب النمو فى حجم التجارة فى الدول الصناعية		نسب النمو فى حجم التجارة فى الدول النامية	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
متوسط 1975-1984	3.6	4.1	3.9	0.7	4.9
1985	3.4	4.1	4.8	0.5	0.7 -
1986	4.00	2.7	8.1	7.8	2.9 -
1987	6.0	4.1	6.8	11.8	6.6
1988	9.1	8.2	8.3	13.6	12.5
1989	7.00	6.6	7.4	6.2	8.7
1990	4.4	5.7	4.6	6.00	7.3
1991	2.3	2.9	2.4	7.6	9.3
متوسط (85-1990)	5.7	5.2	6.7	7.7	3.5
1922	4.2	3.2	4.00	8.5	10.5
1993	5.2	3.5	3.9	9.7	8.6
1994 (تقديرى)	5.6	3.8	4.7	8.8	8.3
2001	8.9	4.7	5.9	7.7	10.8
2009 -2001	20.7	8.9	7.7	5.9	13.1

6- شريط فيديو الاقتصاد العربي : (1989 – 2009) :

1- تزايد المديونية الدولية لبعض الدول العربية.

2- الاتجاه نحو التخصيصية فى الدول العربية (خصخصة الشركات بالبيع للأجانب).

3- الأخذ بآليات السوق والإصلاحات الاقتصادية تنفيذاً لقرارات البنك الدولى.

4- المعاناة من التضخم والركود الاقتصادى والكساد الاقتصادى فى الدول العربية.

5- تزايد معدلات البطالة فى الدول المصدرة للعمالة وبعض دول الخليج العربى.

6- تشجيع الاستثمارات الدولية فى الدول العربية.

7- تزايد الفجوة الغذائية بين الطلب والإنتاج المحلى فى الدول العربية.

8- تزايد دور الشركات متعددة الجنسية وفروعها فى الاقتصادات العربية.

9- الآثار السلبية لحرب الخليج على الاقتصادات العربية- وحرب أفغانستان وحرب فلسطين وحرب غزو العراق.

10- تقلص الصادرات لأوروبا الشرقية وروسيا.

11- إغراق الأسواق العربية بالواردات الأجنبية.

12- تزايد العجز فى الموازين التجارية للدول العربية غير النفطية وأخيراً بعض الدول النفطية.

13- تزايد العجز فى الموازنات العامة لبعض الدول العربية.

14- معاناة اقتصاديات بعض الدول بسبب الحظر الاقتصادى (ليبيا- العراق – الصومال – السودان).

15- انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية لدول العالم.

16- ارتفاع أسعار الصرف للدولار وانخفاض قيمة العملات المحلية.

17- تزايد الفساد التجارى والاقتصادى والمالى وتهريب الأموال إلى الخارج.

18- الحاجة إلى إعادة هندسة البورصات وأسواق المال العربية.

19- الأزمة المالية العالمية.

20- ازمة دبى المالية.

مؤشرات الاقتصاد العربى عام 1992 – عام 2009 :

	عام 1992	عام 2003	عام 2009
1- المساحة الكلية بالمليار هكتار	1.4	1.4 ناقص العراق	1.4
نسبة المساحة إلى مساحة العالم	٪10.2	٪10.2	10.2
2- السكان فى الوطن العربى بالمليون نسمة	243	265	360
نسمة السكان العرب إلى سكان العالم	٪5	%5.2	%5.6
3- حجم القوى العاملة العربية بالمليون	66	%71	%80.4
4- قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار	467.2 بالأسعار الجارية	420	690.1
5- القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الإجمالى 21.8٪.	٪21.8	%19	%18
- القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالى	٪10.1	%9	%8.7
6- قيمة الصادرات السلعية بالمليار دولار	134.5	120	105
٪ الصادرات العربية للصادرات العالمية	٪3.6	3.2	3.1
7- قيمة الواردات السلعية بالمليار دولار	131.00	152	199
٪ الواردات العربية للواردات العالمية	٪3.4	4.2	6.3
8- إجمالى الصادرات البينية بالمليار دولار	9.9	8.1	8.8
٪ التجارة البينية لإجمالى التجارة الخارجية	٪7.3	6.4	7.7

قبل الانفتاح التجارى العالمى

بقية دول العالم \ الدول العربية	انغلاق	انفتاح
انغلاق	الفرص التجارية المجهولة والفرص الأجنبية للحروب التجارية	محاولات فتح أسواق جديدة (مثال : الأسواق الأفريقية ... الأسواق الأمريكية اللاتينية.. وغيرها
انفتاح	الفرص التجارية المفقودة	فرص التجارة العربية الحالية

واقع الانفتاح التجارى العالمى العربى

التجارة الإلكترونية ونقاط التجارة والإنترنت إلى زيادة حجم التجارة الدولية حيث تؤدى :

بقية دول العالم \ الدول العربية	انغلاق	انفتاح
انغلاق	الفرص التجارية المجهولة	محاولات فتح أسواق جديدة للسلع الأجنبية
انفتاح	الفرص التجارية المفقودة	فرص التجارة العربية الحالية - تجارة الإنترنت

وفيما يلى نقترح صيغ التجارة الدولية البديلة :

التجارة
داخلية
فقط
1

نموذج الإكتفاء الذاتى
بدون تبادل تجارى



نموذج التبادل التجارى عن طريق
الصفقات المتكافئة



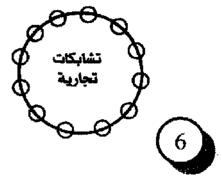
التصدير بنظام الحصص



نموذج التبادل التجارى عن طريق
الشركات متعددة الجنسية عابرة القارات



نموذج التجارة الدولية بفروع الشركات
والوكالات والشركات المشتركة



نموذج التجارة الدولية من
خلال الجات

الزراعة والصيد التجارى فى الدول العربية (1989- 2009) :

1. يواجه الوطن العربى عجزاً فى كافة المجموعات الغذائية فيما عدا الفواكه (يقدر بحوالى 25 مليار دولار عام 2003)، مقابل 160 مليار دولار عام 2009.

2. لا تتعدى قيمة الصادرات الزراعية العربية قيمة وارداتها الزراعية فى بعض الدول العربية (وتوجد أزمة فى الحبوب كالقمح فى الوطن العربى)، ويتم استيراد القمح من امريكا ومن روسيا بأقل جودة وأعلى سعر.

3. يتم استغلال ¼ الأراضى الزراعية القابلة للاستزراع فقط.

4. يتم هدر نسبة كبيرة من المياه فى الزراعة بسبب استخدام وسائل الرى التقليدية، كما أشرنا فى الفصول السابقة.

5. يعمل بالصيد البحرى التجارى العربى 12٪ فقط من العاملين فى هذا النشاط الاقتصادى، كما أنهم يستخدمون وسائل الصيد التقليدية.

ويتطلب ذلك :

1- التوسع فى الرقعة الزراعية.

2- تحسين الإنتاجية الزراعية.

3- تجميع الحيازات الزراعية.

4- التغلب على الفاقد فى الموارد المائية.

5- تطوير آليات التسويق الزراعى

6- تجديد طاقات النقل والتخزين.

7- ضرورة اختيار وتطبيق التكنولوجيا المناسبة للزراعة.

8- التوسع فى الانتشار الزراعى الأفقى والرأسى.

9- دعم مستلزمات الإنتاج والائتمان الزراعى.

10- تحرير اقتصاديات الزراعة العربية.

تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الزراعية فى السوق العالمى (1985- 100)*

السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام الزراعية الأخرى
1986	88	102
1987	89	137
1988	115	139
1989	119	145
1990	108	139
1991	107	135
1992	109	139

★ متوسط معدل التغير السنوى (89-1992)- 2.8 - 1.4

اتجاه أسعار السلع الغذائية فى أسواق العالم إلى الارتفاع.

هل سوف تزيد تلك الأسعار فى ظل تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات ؟

تطور كميات الإنتاج النباتي والحيواني العربي (1980-1992)

متوسط الإنتاج / أصناف الإنتاج النباتي والحيواني	متوسط الإنتاج بالألف طن		% معدل التغير
	1980- 1985	1986- 1992	
القمح	9795	15990	4.2
الأرز	2540	2967	1.3
المحاصيل السكرية	18000	21560	1.5
البذور الزيتية	2516	2690	0.6
الخضروات	16710	21190	2.0
اللحوم	2055	3595	1.4
غيرها	12670	16210	2.0
مجموعة الحبوب	26750	35850	2.4

* ويزداد متوسط معدل التغير السنوى (1998-2002) إلى 4.9 – 3.2 – بالمقارنة مع المتوسط بالجدول.

ويزداد متوسط معدل التغير السنوى فى الفترة (1992-2009) لمجموعة الحبوب إلى 12.6%.

لا زال الإنتاج النباتى والحيوانى العربى محدوداً ولا يفى بالاحتياجات المحلية. وسوف يستمر استيراد الغذاء فى السنوات القادمة، وفى ظل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء سوف تتضاعف فاتورة الغذاء للإنسان العربى مع تحرير التجارة بآليات الجات فى جولة أوروجواى.

تطور كميات الإنتاج النباتى والحيوانى العربى (1980-1992)

السنوات	العالم		الدول العربية		
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	العجز
1980	305340	333449	3814	21522	18808
1985	276392	307891	3234	23395	20161
1990	362308	392317	3831	21315	17484
1991	364595	392834	4925	19414	14509
معدل النمو (80-1990)	1.7	1.6	2.4	3.8	1.4
معدل النمو (1990-2009)	3.1	4.7	3.1	8.1	5.0

بعض ملامح الصناعة العربية :

1. لم تحقق الدول العربية حتى الآن الاكتفاء الذاتى من المنتجات الصناعية.
2. يحتاج الوطن العربة إلى والى 16 مليون طن سنوياً من الحديد الصلب فى حين يصل الإنتاج العربى منه إلى 10 مليون طن فقط سنويا.
3. لم تحقق الدول العربية اكتفاءاً ذاتياً من الأقمشة والملابس الجاهزة — لذلك زادت الواردات من الملابس الجاهزة حتى 2010.
4. ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الصناعية العربية للواردات الصناعية العربية إلى الثلث فقط مما فتح الباب لإغراق الأسواق العربية بالواردات الصناعية.
5. تعانى الدول العربية من صعوبة إحلال المنتجات الصناعية العربية محل الواردات الصناعية العربية.

6. تسعى الدول العربية إلى خصخصة صناعات قطاع الأعمال العام (مصر – المغرب- تونس- الجزائر- الأردن) وتتجه الكويت والبحرين وسلطنة عمان والسعودية إلى الخصخصة الآن وبمعدل سريع.

7. لا زال الإنتاج الصناعى فى بقية الدول العربية فى مرحلة النضج والإدخال للسوق المحلى. وتسيطر السلع الصناعية الأجنبية على الأسواق العربية.

8. تعتبر أحجام وحدات الإنتاج الصناعى العربى صغيرة نسبياً مما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة ومن ثم الأسعار مما يضعف المركز التنافسى أمام الواردات الصينية واليابانية والأمريكية.

9. لا تمتلك الدول العربية قاعدة عربية للعلوم والتكنولوجيا. وتحتل الجامعات العربية المرتبة المتأخرة فى قائمة أقل 100 جامعة فى العالم.

10. يعتبر الاستثمار فى البحوث والتطوير والتعبئة والتغليف محدوداً جداً فى الصناعات العربية والخدمات العربية.

11. لا توجد أسماء تجارية أو علامات تجارية وفنية عربية ذات توزيع دولى.

12. يحتاج المجتمع العربى إلى ثورة صناعية ضخمة.

13. تحتاج الصناعات العربية إلى تنسيق وتكامل... كما تحتاج إلى التخصص وفق المزايا النسبية والإنتاج النمطى الكبير الحجم.

14. من الضرورى الاهتمام بالصناعات صغيرة الحجم، والحرف، والتعاون الإنتاجى، والتلمذة الصناعية، والصناعات البيئية.

7- التجارة العربية (1989-2009):

1. يقل نصيب الدول العربية من التجارة الدولية بسبب ظهور نظام تجارى عالمى جديد (تقوده التكتلات الإقليمية الكبرى والتى تقتسم مكاسب التجارة فيما بينها).

2. تتسم الهياكل السلعية للواردات العربية بالثبات النسبي.

3. تصل الأهمية النسبية للسلع المصنعة بين الصادرات العربية إلى 8٪ عام 1985 وتطورت إلى 15٪ عام 1991. و17٪ عام 2009 ومن أهم تلك السلع المنتجات الكيماوية والمنسوجات والملابس الجاهزة.

4. تتجه التجارة العربية إلى تخفيف القيود على الواردات الأجنبية.

5. تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد التعريفة الجمركية.

6. استخدام أسلوب الصفقات المتكافئة في المبادلات التجارية العربية- العربية.

7. تأثرت التجارة العربية بظروف التحول الاقتصادي لدى أوروبا الشرقية وروسيا، حيث كانت بعض الدول العربية تصدر بنسبة كبيرة لدول أوروبا الشرقية.

8. تحاول الدول العربية بناء شبكة للمعلومات التجارية ونقاط التجارة.

9. تتجه الدول العربية نحو تشجيع تمويل التجارة العربية.

10. توجد 6 دول عربية أعضاء في الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) هي : " موريتانيا – المغرب- تونس – مصر – الكويت – البحرين-" وتقدمت كل من السعودية والأردن وقطر والمغرب وسوريا للعضوية مؤخراً.

واطرح فيما يلي استبيان لقياس قدرات الدول العربية على تحسين هياكل وأطر التجارة الخارجية. ويمكن أن تضع الدولة درجات على المقياس التالي لتقدير فرص إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية مع إعادة هندسة العمليات التجارية والإنتاجية.

مقياس مقومات التجارة العربية مع العالم

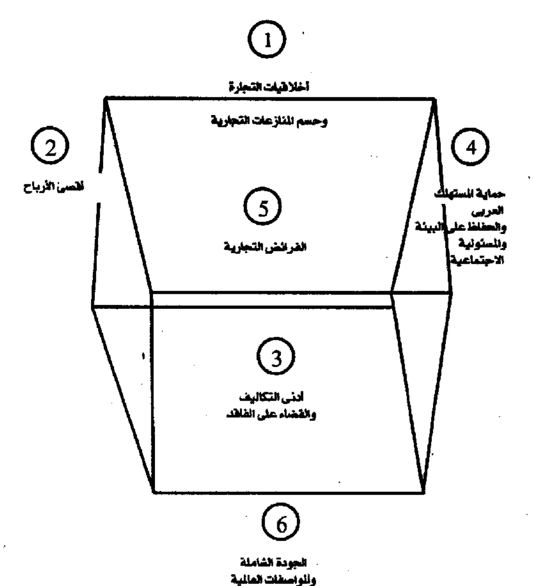
المؤشر الآن فى الدولة	5	4	3	2	1
1. زيادة الإنتاج الصناعى.					
2. زيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى.					
3. زيادة الإنتاج الزراعى — الصناعى.					
4. امتلاك أسطول نقل جوى تجارى قوى.					
5. امتلاك أسطول نقل بحرى تجارى فعال.					
6. توفر شبكة طرق واسعة.					
7. امتلاك شبكة اتصالات تسويقية.					
8. تطبيق مواصفات نمطية موحدة.					
9. الجودة الشاملة بالشروط العالمية.					
10. توفر قاعدة بيانات لفرص التجارة العربية واستخدام التجارة الإلكترونية.					
11. بناء شبكة معلومات تجارية عربية.					
12. إنشاء شبكة من بورصات السلع العربية.					
13. تسهيل تمويل التجارة العربية.					
14. التخصص وتقسيم العمل.					
15. الإنتاج الكبير الحجم.					
16. توفر قاعدة عربية للعلوم والتكنولوجيا.					
17. ضرورة الاستثمار فى البحوث والتطوير.					
18. تشجيع الابتكار والتجديد.					
19. الاهتمام بالصيد التجارى.					
20. التنسيق الجمركى بين الدول العربية					
المجموع					

قارن الدولة العربية [ ] بالمؤشر المخطط [ ]

هل توجد برامج لتحسين المؤشر فى المستقبل

نعم	لا

مكعب التجارة العربية



ويوضح مكعب التجارة العناصر التى تسيطر عليها الدول الأجنبية وتحقق منها حروباً تجارية مستقبلية : غياب وسائط النقل المملوكة للدول العربية – يتم التأمين وإعادة التأمين لدى الشركات الأجنبية – تمثل السلع والخدمات الأجنبية فى الأسواق العربية النسبة الكبيرة.

استبيان آثار قرارات جولة أورجواى للجات على التجارة العربية

الآثار المتوقعة قواعد التجارة العالمية	(الأسواق العالمية) التصدير		(الأسواق العربية) الاستيراد	
	+	–	+	–
1. قاعدة حرية الوصول للأسواق العالمية.				
2. قاعدة إلغاء الدعم السلعى.				
3. قاعدة إلغاء دعم المنتجين.				
4. قاعدة الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية.				
5. الفحص الفنى قبل الشحن.				
6. الإفصاح التجارى والشفافية.				
7. تحرير تجارة المنتجات الثقافية.				
8. تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.				
9. تحرير تجارة النقل والمواصلات والاتصالات.				
10. تحرير تجارة المهن.				
11. تحرير تجارة المشتريات الحكومية.				
12. تحرير تجارة الحاصلات الزراعية.				
13. تحرير تجارة البتروكيماويات.				
14. تحرير تجارة السلع الصناعية.				
المجموع				

وتحقيق اتفاقيات الجات (ومنظمة WTO) فرصا كبيرة للدول الأجنبية لغزو الأسواق العربية.

7-أ آليات التجارة العالمية :

1- منظمة التجارة العالمية.
2- حسم المنازعات التجارية.
3- التعويضات (فى حالة خسائر التجارة).
4- تجنب الإغراق.
5- المواصفات العالمية.
6- المنافسة بالجودة.
7- السقوف الزمنية.
8- تقديم قوائم السلع المطلوب تحريرها.
9- إجراءات الانضمام لإتفاقية الجات.
10- مساعدة الدول الأقل نمواً.

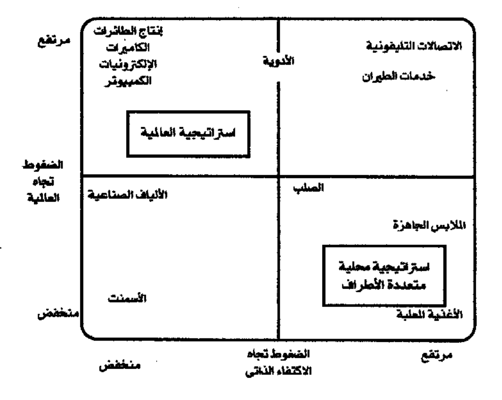
7-ب- الاتجاه نحو عالمية التجارة :

العناصر الأساسية فى تطبيق إستراتيجية عالمية التجارة :

1. تحديد الأحجام الاقتصادية للنشاط ومكاسب العالمية.
2. تطبيق سياسة تدوير المديرين على المواقع المختلفة لتعلم إستراتيجية العالمية.
3. المساءلة الدولية عن النتائج.
4. تقييم الأداء الإجمالى العالمى وليس أداء فرع ما.

7-2 - الاتجاه نحو عالمية التجارة :

خريطة النتائج المؤسسية للتدويل



التجارة والشركات متعددة الجنسية فى الأسواق العربية :

1. قد تأخذ التجارة الدولية صيغاً عديدة، منها المنتج- المصدر أو مستورد أو وسطاء تجاريون آخرون.

2. ولكن تقوم الشركات متعددة الجنسية بحوالى ثلث التجارة العالمية فى مجال السلع الصناعية. والحاسبات الإلكترونية والبرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات.

3. تقوم الشركات الأمريكية متعددة الجنسية بحوالى 80٪ من حجم التجارة الدولية لأمريكا، وتقوم هذه الشركات فى كل من اليابان وإنجلترا بحوالى 40٪ من حجم الصادرات وحوالى 60٪ من حجم الواردات.

4. وتلعب الشركة متعددة الجنسية أو (العابرة للقارات) بين مركزها الرئيسى وفروعها فى العالم بغالبية الصفقات فى التجارة الدولية.

عن طريق حجم التجارة الدولية	الشركة الدولية وفروعها في الثمانينيات		
	أمريكا	اليابان	إنجلترا
٪ الصادرات	%40	%30	%29
٪ الواردات	%50	%18	%50

7- هـ- ترتيبات التجارة الدولية والعوامل الداعية لعالمية التجارة :

إذا كان للسلعة أو الخدمة مزايا تنافسية فى الأسواق الدولية بالمقارنة مع السلع المتنافسة بحيث يكون لها سعرً عالياً يفوق تكاليف النقل والتأمين، ففى هذه الحالة من الضرورى اقتحام السوق الدولى ومراجعة العوامل المؤثرة فى هذا القرار ومنها :

(أ) العوامل الطبيعية مثل تكلفة النقل والتأمين والتسويق الدولى فى الأسواق الأجنبية.

(ب) العوامل الحكومية مثل القيود الجمركية وغير الجمركية وأسعار الصرف بأقل من القيمة الحقيقية، والعوامل الحكومية لتشجيع التصدير مثل حوافز التصدير وتسهيلات تمويل التجارة الخارجية وعدم المعارض التجارية وخدمات التمثيل التجارى فى الخارج وخدمات المعلومات التجارية.

ولقد إنخفضت الأهمية النسبية للعوامل الطبيعية فى التجارة الدولية بسبب الإنخفاض الهائل فى تكاليف النقل والاتصالات مما ساعد على التوسع فى المنافسة العالمية. كما أدى التقارب بين الثقافات والقيم والسلوكيات وانتشار اللغة الإنجليزية فى المعاملات الاقتصادية إلى زيادة الطلب العالمى على المنتجات والخدمات، وبالتالى أصبحت القيود الجمركية والكمية هى المتغير الأساسى فى حجم التجارة العالمية.

ترتيبات التجارة :

ومن أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في التجارة الدولية هي آليات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة بالجات كما ذكرنا. واستطاعت هذه الاتفاقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الثمانينيات تخفيض الرسوم الجمركية لعديد من السلع، واستطاعت جولة طوكيو في منتصف السبعينيات أن تخفض القيود غير الجمركية. وفي دراسة للجات توصلت إلى تحرير حوالي 600 من القيود غير الجمركية في التجارة الدولية (مثل : نظام الحصص- قوانين العلامات التجارية لمحاربة الإغراق والمواصفات السلعية- إجراء التفتيش الجمركي- وإجراءات الشراء الحكومي- إجراءات الحجر الصحي.. وغيرها). وأمكن من خلال اقتراح بدائل مثل الفحص الأساسي في محطات الإنتاج إلغاء عديد من تلك القيود التي تعوق التجارة الدولية. وفي مناخ غير متوتر في جولة أوروجواي تجاه تحرير التجارة، استطاعت الدول المشاركة تقليل القيود غير الجمركية في التجارة الدولية مرة أخرى، وناقشت.

1. القيود الفنية أمام التجارة الدولية.
2. تجارة الحاصلات الزراعية.
3. تجارة الخدمات (البنوك – التأمين- الإعلانات- وسائل الإعلان – السياحة – حقوق الملكية الفكرية- حماية الاختراعات – العلامات التجارية- حقوق التأليف –الأسماء التجارية).
4. القيود على التجارة في التكنولوجيا مثل إجراءات التراخيص ورسوم منح التراخيص.
5. مقاييس الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة (والتي تربط بين حوافز الاستثمار والتصدير) والمعروفة بـ TRIMS.

ولقد سعت أمريكا لإنجاح جولة أوروجواى للتغلب على العجز فى ميزانها التجارى. وتساءلت الدول النامية عن فرص زيادة فوائضها التجارية إذا أتيحت لها فرص الوفاء بالتزاماتها من الديون الدولية، فالفرص الوحيدة أمام الدول النامية لتحقيق تقدم فى معدل النمو الاقتصادى هى عن طريق التوسع فى الصادرات.

العوامل الداعية لعالمية التجارة :

1. تخفيض الرسوم الجمركية.
2. بناء التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحركة والاتحادات الجمركية.
3. توحيد أذواق المستهلكين بسبب انتشار الاتصالات الدولية.
4. سهولة الإدارة العالمية بسبب تكنولوجيا الاتصالات.
5. الاعتماد على الاستراتيجيات العالمية فى فتح الأسواق وتوسيع نطاق التجارة الدولية.

عناصر الإستراتيجية العالمية :

1. تطوير منتجات بمواصفات عالمية.
2. إنتاجها بكميات كبيرة.
3. بجودة عالية جداً.
4. بيعها فى الأسواق العالمية بأسعار تنافسية.

محاذير الدول النامية من الجات فى أوروجواى :

1. الخوف من أهداف الدول الصناعية فى تحرير تجارة الخدمات والسلع الزراعية.
2. حماية الدول الصناعية لحقوق الملكية الفكرية وفرص تحويل التكنولوجيا المتقدمة.
3. سيطرة شركات الدول الصناعية على المؤسسات المالية والإعلانية الدولية.

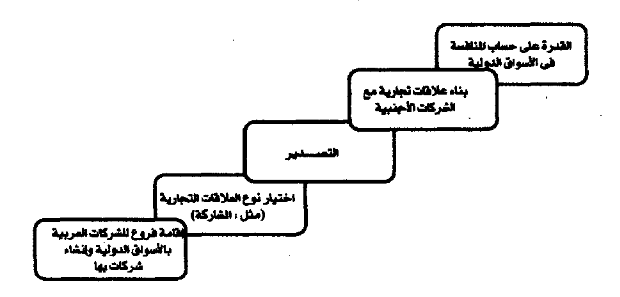
4. رفع أسعار الواردات من الغذاء، وفقدان القاعدة المحلية من الاكتفاء الذاتى من الإنتاج الزراعى والأمن الغذائى.
5. ارتفاع أسعار السلع ذات الأسماء والعلامات التجارية والتى تعتمد على استيراد الاختراعات من الخارج.
6. إنخفاض فرص تحويل التكنولوجيا المناسبة وارتفاع أسعارها.

وفى الوقت الذى تسعى فيه الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة التصدير للقضاء على العجز فى الموازين التجارية عن طريق فتح الأسواق الأجنبية- تخشى الدول النامية صعوبة إعادة السيطرة على أسواقها بسبب إلغاء السياسة الحمائية وتطبيق سياسات الجات فى تحرير التجارة.

8- خطوات تدويل التجارة وبيئة التجارة الدولية :

عملية تدويل التجارة The Internationalization of Trade :

1. زيادة الوعى بتأثير الأنشطة الدولية على مستقبل التجارة.
2. بناء جسور من العلاقات بين تجارة الدولة وبقية الدول.
3. قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للصفقات الدولية على مستقبل الشركة (فى الملكية والاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر).
4. حساب المركز التنافسى الآن وفى المستقبل.
5. تقدير دوافع التدويل .. النمو المستمر- تشبع السوق المحلى — توظيف العلوم والتكنولوجيات والاختراعات ونتائج الأبحاث والتطوير.
6. هناك علاقة طردية يجب توظيفها فى الشركات العربية وهى العلاقة بين التدويل وتحسين الأداء، أى انه يتم تحسين الأداء الاقتصادى بدخول الأسواق الدولية.



نطاق الاستثمار
مكاتب البيع
تجارة الجملة
التعبئة والتغليف والتجميع
العمليات الإنتاجية

أنواع الشركات
الملكية الكاملة للشركة والفروع الدولية (بدون شركاء)
شريك الشركة متعددة الجنسية
شريك محلى خاص
شريك حكومى خاص
شريك شركة قطاع عام

ترتيبات الملكية
ملكية النسبة المرتفعة
ملكية متناصفة
ملكية الحصة المحدودة

(أ) أثر المنافسة العالمية على القدرة التنافسية للشركات العربية.

(ب) اختيار أفضل مصادر للاستيراد.

(جـ) الحصول على تراخيص من الشركة الأجنبية.

(د) بناء علاقات تجارية مشتركة مع المستورد الأجنبى.

(هـ) إدارة الوحدات الدولية برؤى عالمية.

9- الديموجرافيا العالمية :

1. تركيب السكان فى الأسواق الأجنبية.
2. الناتج المحلى الإجمالى للدولة المستوردة.
3. معدل النمو الاقتصادى فى الدولة المستوردة.

حيث يقدر حجم السكان فى العالم العربى بحوالى 320 مليون نسمة ولكن توجد قيود عديدة على تدفقات السلع والأموال والأفراد عبر الحدود العربية. ويعطى ذلك فرصاً واسعة للسيطرة على الأسواق العربية وخاصة فى :

1- السلع الغذائية والدوائية.
2- الملابس الجاهزة.
3- الحاسبات والموابيلات والبرمجيات.
4- السلع الكهربائية.
5- المنتجات البترولية.
6- البنوك والبورصات والتأمين.
7- العقارات.

ونوضح فيما يلى بيئة التجارة والحروب التجارية :

بيئة التجارة الدولية

الحروب التجارية
المخاطر السياسية
الاقتصاد العالمى
العلاقات الاقتصادية الدولية
نظام التجارة العالمية

1 استراتيجية المنتجات فى الأسواق الدولية
2 استراتيجية التسعير والخصومات فى السوق الدولى
3 استراتيجية التوزيع والبيع الدولى
4 استراتيجية المنافسة الدولية
5 استراتيجية العلامات التجارية والتمييزية
6 استراتيجية النقل والشحن والتخزين الدولى
7 استراتيجية الترويج فى الأسواق الدولية
8 تقسيم الأسواق الأجنبية إلى قطاعات
أ- جغرافية. ب- سيكوجرافية ج- ديموجرافية د- مركبة

المستهلك فى الأسواق العربية
1 الإدراك
2 مستويات التطلعات
3 الحاجات
4 القيم
5 دوافع الشراء
6 الإشباعات
7 عادات الشراء
8 أنماط الاستهلاك

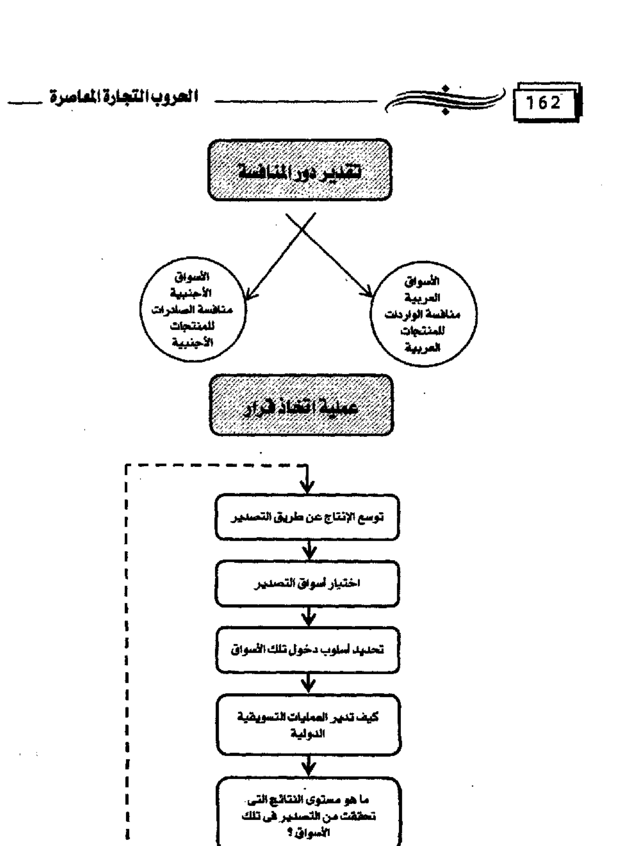
الدول الصناعية الكبرى
الدول النامية
القروض الدولية والدول الأقل نموا
الخصائص الديموجرافية
المناسبات الدولية

نظام الحصص
الصفقات المتكافئة
الاتفاقيات الدولية الثنائية
الاتفاقيات متعددة الأطراف
مناطق التجارة الحرة
الاتحادات الجمركية

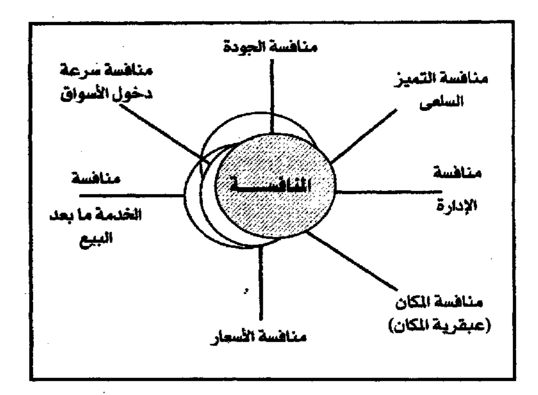
الصراعات العرقية الدولية
التكتلات الاقتصادية
تجارة الخدمات
التخصيصية والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

10- حلقات التصدير للأسواق العربية :

نسب السيطرة الأجنبية على الأسواق العربية لكل سلعة أو خدمة، وفق درجات المنافسة التالية:



ونوضح فيما يلى أنواع المنافسة فى الأسواق العربية :



مناخ التجارة الدولية عام 1990 والتحرك نحو إقرار نتائج الجات فى جولة أورجواى*:

1. أدى نمو التجارة الدولية (1965-1980) إلى تطور الاقتصاد العالمى، حيث نمت التجارة الدولية من 500 بليون دولار عام 1965 إلى 2 تريليون دولار عام 1980 أى بمعدل نمو سنوى وصل إلى 9.6٪، وتحقق هذا النمو الهائل بسبب :

(أ) تخفيض الحواجز الجمركية والإدارية فى غالبية دول العالم.

(ب) تخفيض تكلفة النقل والاتصالات بين دول العالم.

(جـ) تطبيق غالبية دول العالم لإستراتيجية واضحة لتنمية الصادرات السلعية والخدمية.

---

* يمكن مراجعة هذه المؤشرات مع السنوات الحالية والمستقبلية إذا رغبنا فى قياس الاتجاه العام.

2. ادى الكساد العالمى عام 1980 إلى إنخفاض التجارة العالمية، مما ترتب عليه ركود اقتصادى فى دول عديدة.

3. ومن عام 1983 حتى 1991 زاد حجم الصادرات الدولية بنسبة 50٪.

4. تعتبر أمريكا أكبر دولة تجارية فى العالم، حيث حققت 11.3٪ من حجم صادرات العالم وحوالى 14.3٪ من حجم واردات العالم فى عام 1990.

5. وتحسن المركز التجارى لكل من إيطاليا وكندا وهولندا وبلجيكا، بينما تدهور المركز التجارى كل من روسيا والسعودية خلال نفس الفترة.

6. ظهر فى الساحة الدولية مصدرون جدد مثل كوريا الجنوبية – تايوان – سنغافورة – هونج كونج – وبدأت الصين فى التجارة الدولية.

7. ادى ارتفاع القيمة الحقيقية للدولار (1987 – 1985) إلى تأثيرات على المصدرين فى أمريكا والصناعات التى تواجه منافسة الواردات، حيث انخفض حجم الصادرات بنسبة 14٪ وزادت بنسبة 45٪ (1980 – 1985).

8. كما أدى انخفاض قيمة الدولار (1985 – 1988) إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات (69٪ زيادة فى حجم الصادرات وانخفضت الواردات بنسبة 26٪).

9. ومع ذلك حقق الميزان التجارى الأمريكى عجزاً فى التسعينيات وصل الآن إلى 976 بليون دولار (159 بليون دولار عام 1987 ، 70 بليون دولار عام 1992). وحتى يتحقق فائض تجارى لأمريكا مع تقليل هذا العجز، لابد أن تقلل الدول صادراتها إلى أمريكا وتزيد من استيرادها من أمريكا.

10. لا تستطيع الدول النامية التوسع فى وارداتها من أمريكا، كما أن لديها قدرة تصديرية محدودة بسبب مشكلة المديونية الدولية التى تعانى منها.

11. و لا يبقى إذن فى الساحة الدولية إلا اليابان وكندا والمجموعة الأوروبية وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج، فتلك الدول هى التى تستطيع إحداث تكيف فى تجارتها الخارجية للتواكب مع العجز التجارى الأمريكى، ومن الطبيعى أنه لا توجد دولة ترغب فى خفض صادراتها وزيادة وارداتها خوفاً من أن يؤثر ذلك على معدل نموها الاقتصادى فى المستقبل. وأدى ذلك بدوره إلى سياسة حمائية فى إدارة التجارة الخارجية الأمريكية.

12. وأدت سياسة أوروبا الموحدة فى الزراعة إلى تحويلها من مجموعة دول مستوردة للغذاء إلى أكبر مجموعة دول مصدرة للغذاء فى أقل من عشرين عاماً، (حيث تعطى المجموعة الأوروبية دعماً يتراوح بين 40 – 50 بليون دولار سنويا لتشجيع الإنتاج الزراعى الأوروبى).

13. فرضت الجماعة الأوروبية قيوداً على استيراد السيارات من اليابان كما فرضت شروطاً جديدة على نسبة القيمة المضافة بالمصانع اليابانية المقاومة فى دول الجماعة الأوروبية.

14. واستمرت الصراعات التجارية بين الجماعة الأوروبية وأمريكا بالنسبة لمنتجات الصلب والصناعات التكنولوجية والطائرة الإيرباص.

15. بدأت اليابان تعلن شعاراً تستخدمه فى مفاوضات التجارية

"Japan that can say No."

16. أعلنت الصين رفضها لتدخل أمريكا فى سياسات حقوق الإنسان التى تتبعها الصين فى أراضيها.

17. بدأت الدول النامية فى تطبيق سياسة جديدة فى تجارتها الخارجية بفتح اقتصادياتها للواردات ومحاولة غزو الأسواق الخارجية بصادراتها. إلا أنه مع اتجاه الدول النامية نحو إحلال التجارة الخارجية محل الاقتراض الخارجى، بدأت الدول الصناعية بفرض قيود على دخول أسواقها وخاصة بالنسبة للسلع كثيفة العمالة مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية.

18. وظهرت الصراعات التجارية بين شركاء التجارة الدولية واضحة منذ عام 1990 وأكدتها المفاوضات التى بدأت منذ عام 1986 بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة والمعروفة بإسم الجات كما قلنا سابقا. General Agreement on Tariffs & Trade (GATT).

وهذه الإتفاقية هى المسئولة عن المحافظة على منظومة التجارة العالمية وتطويرها.

19. ومن أهم خصائص بيئة التجارة العالمية :

1- منافسة شرسة.
2- مواقف تجارية متغيرة ذات حركة دائمة.
3- مصالح متعارضة.
4- مفاوضات تجارية مستمرة*.
5- مخاطر سياسية فائقة.
6- حروب تجارية وتهديدات مستمرة.
7- مكاسب متوقعة من التجارة الدولية.
8- تكتلات اقتصادية.
9- ضغوط دولية.
10- استراتيجية عالمية التجارة.
11- أين الدول العربية من هذا الإطار الجديد للتجارة العالمية؟

* المؤلف : كتاب " المفاوضات التجارية"، (1998)، الناشر - الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

11- مراجعة آليات الجات :

1. الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عبارة عن اتفاقية ملزمة لأعضائها والبالغ عددهم 105 حكومة تسيطر على 90٪ من حجم التجارة العالمية (متوقع أن يزداد هذا العدد مع الوقت).

2. وتهدف الاتفاقية إلى توفير مناخ فعال للمبادلات التجارية والمفاوضات التجارية بغرض تحرير التجارة، حيث تتحقق سهولة لتدفق الاستثمار والأفراد والتجارة. ومن هنا تشارك الجات فى إنعاش النمو الاقتصادى والتنمية فى جميع دول العالم.

3. وتمثل العلاقات بين الأطراف المتعاقدة فى الجات إطاراً لضمان الحقوق والواجبات التجارية على النحو التالى :

(أ) الاتفاق حول مجموعة من القواعد والاتفاقيات التى تحكم السلوك التجارى للحكومات الأعضاء.

(ب) توفير إطار للتفاوض حول تحرير التجارة وفتح الأسواق.

(جـ) العمل على أساس محكمة لحسم المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

وقد أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة بالجات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمن المؤسسات المتعددة الأطراف الرامية للتنمية الاقتصادية والمعروفة " بريتون وودز Bretton Woods " والتى يطلق عليه الآن :

12- ومع تحويل إتفاقيات الجات إلى منظمة التجارة العالمية WTO وصعوبات الإتفاق فى جولة الدوحة 2007 حتى الآن لصالح الدول النامية، والأزمة المالية العالمية، ولزمة مؤتمر كوبنجاهن الخاص بالاحتباس الحرارى ومخاطر الغازات وأثرها على الدول النامية والعربية — تظل الحروب ا لتجارية مستمرة.

البنك الدولى وصندوق النقد الدولى

ولقد ساعد اللقاء الأول عام 1964 فى لندن، حيث ضم اللقاء 23 دولة من 50 دولة عملت على اقتراح ميثاق لمنظمة التجارة الدولية والتى أطلق عليها :

World Trade Organization : (WTO)

والذى تم الإعلان عنه فى 15 ديسمبر عام 1995.

وكان الميثاق يضم البنود التالية :

(أ) قواعد التجارة الدولية. (ب) قواعد العمالة.

(ج) قواعد الاتفاقية السلعية. (ج) شروط مزاولة التجارة.

(هـ) ترتيبات الاستثمار الدولى والخدمات.

وأدت الجولة الأولى من المفاوضات إلى تحرير $\frac{1}{5}$ التجارة الدولية، أى ما يقارب 10 بليون دولار نتيجة تخفيف القيود الجمركية بالنسبة لحوالى 45 ألف سلعة. وتحولت تلك الاتفاقات التى ذكرت فى ميثاق منظمة التجارة العالمية إلى الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والتى أقرت ونفذت فى يناير 1948، وكذلك تمت الموافقة على الجات فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة فى هافانا فى مارس 1948.

أعضاء الجات :

وصل عدد الدول الأعضاء فى الجات فى أكتوبر 1992 إلى 105 دولة مشاركة وكان ضمن الدول الأولى فى الجات (23 دولة) 11 دولة من الدول النامية وصل الآن إلى $\frac{2}{3}$ الأعضاء. كما تعتبر كل الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أعضاءاً فى الجات. كما يشارك فى الجات غالبية دول أوروبا رومانيا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا فى الجات وتشارك 27 دولة فى الجات كعضو مراقب، ويشارك صندوق النقد العربى ومنظمات أخرى كأعضاء منتسبة.

وتقدمت مصر لعضوية الجات عام 1970، ويوجد فى الجات الآن 6 دول عربية أعضاء هى : مصر – الكويت- البحرين – موريتانيا – المغرب – تونس. وتقدمت السعودية والأردن وسوريا للعضوية مؤخراً وتقدم الاتحاد السوفيتى للعضوية عام 1990.

12- أسياسات نشاط الجات :

(أ) الشروط العامة :

1. التجارة بدون تمييز.
2. الحماية عن طريق الجمارك وليس بالقيود التجارية.
3. تطبيق أساس مستقر فى التجارة – ملزم للأطراف عن طريق التفاوض حول مستويات الرسوم الجمركية من كل دولة لقوائم السلع المطلوب تحريرها شريطة صعوبة العودة مرة أخرى للجمارك المرتفعة.
4. تشجيع المنافسة العادلة : منافسة مفتوحة وعادلة وغير مصطنعة (إلغاء الدعم وتجنب الإغراق).
5. منع القيود الكمية على الواردات : (وهى مستخدمة فى تجارة السلع والمنسوجات والصلب وهى صادرات الدول النامية) وتسمح الجات باستخدام القيود الكمية على الواردات فى حالة واحدة فقط وهى صعوبات ميزان المدفوعات.
6. إجراءات الوقاية والحصول على استثناءات من الجات.
7. ترتيبات التجارة الإقليمية : تسمح الجات بإنشاء تكتلات تجارية تلغى الحواجز الجمركية بين دولها، شريطة ألا تفرض قيود على التجارة مع بقية دول العالم، ويتم ذلك إما بإنشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة.

(ب) الشروط الخاصة بالدول النامية :

نظراً لأن $\frac{2}{3}$ أعضاء الجات من الدول النامية، لذلك تم إضافة شروط خاصة بالدول النامية (القسم الرابع من الإتفاقية) عام 1965. وتنص الاتفاقية على ضرورة قياما لدول الصناعية بتقديم تسهيلات للدول النامية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتم فى عام 1979- فى جولة طوكيو- إضافة مبدأ التفضيلات العامة The Generalized System of Preferences (CSP) الذى تمنحه الدول الصناعية الكبرى الأعضاء فى الجات إلى الدول النامية الأعضاء فى الجات.

(جـ) استثناء الملابس الجاهزة والمنسوجات :

تم فى عام 1974 التفاوض فى الجات حول تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والوصول إلى ترتيبات الألياف المتعددة، والتى تعطى الدول الصناعية بمقتضاها حصصاً تصديرية لأكبر الدول النامية قدرة على التنافس. ولقد تم تجديد هذه الترتيبات عدة مرات آخرها فى يوليو 1991 لفترة 17 شهراً، وضمن 41 دولة (وحساب الجماعة الأوروبية كشريك واحد)، وتفرض إجراءات الوقاية فى الدولة فى حالة حدوث مخاطر على الصناعات المحلية.

كيفية إدارة الجات :

يعمل ممثلو الدول الأعضاء فى الجات على التفاوض حول تحرير التجارة الدولية، وقد تشارك الصناعة والتجارة بالقطاع الخاص والتكتلات الاقتصادية فى اجتماعات جولات الجات، ويوجد فى جنيف المركز الرئيسى للجات الذى يمثل فيه سفراء عديد من الدول لدى الجات. وترسل الدول خبراء للإدلاء بآرائهم حول القضايا النوعية المتخصصة. ونادراً ما يتم اجتماع الجات على مستوى الوزراء باستثناء جولة أوروجواى الأخيرة. ومن أهم أجهزة الجات مجلس الأعضاء المتعاقدين وهو يجتمع 9 مرات فى السنة، ومن أهم بنود جدول أعماله : استعراض المنازعات التجارية – طلبات العضوية الجديدة- طلبات الاستثناءات – تقرير تقدم التجارة العالمية.

وتعمل اللجان بالجات على ... تطبيق ومتابعة تطبيق قرارات جولة طوكيو (وجولة أورجواى مؤخراً)، متابعة أعمال الدول النامية الأعضاء وخاصة إجراءات الوقاية لحماية ميزان المدفوعات وإدارة ترتيبات الألياف المتعددة ومراجعة الموازنة التقديرية للجات.

وعادة ما يتم التوصل لقرارات بالتشاور والإجماع وليس عن طريق حق الفيتو، أما فى حالات طلب الاستثناءات يحتاج الأمر موافقة ثلثى الأعضاء.

(أ) موقع التكتلات الاقتصادية فى خريطة الجات :

لأى تكتل اقتصادى أو جماعى اقتصادية عضو فى الجات صوت واحد فى الاجتماعات والمفاوضات، ومن أهم التكتلات الأعضاء فى الجات هى الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) والتى تضم 12 دولة ذات اتحاد جمركى واحد وسياسة تجارة خارجية وتعريفة جمركية واحدة، حيث يتم تنسيق السياسات الفرعية فى كل من جنيف وبروكسل.

كما تشارك دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) فى الجات بصوت واحد حيث تتماثل مصالحها وتشابه لدرجة كبيرة وهى تضم : ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند).

وأحياناً ما يكون للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى للتجارة الحرة (EFTA) (والذى يضم : استراليا، أيسلندا، النرويج، فنلندا، السويد، سويسرا) موقفاً واحداً فى مفاوضات الجات.

ومن ضمن الاتحادات الأخرى ذات المواقف المنسقة فى مفاوضات الجات مجموعة النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية (SELA) ومجموعة دول أوروبا الشرقية.

(ب) السكرتارية العامة للجات :

تضم السكرتارية العام للجات حوالى 400 فرد يعملون فى المقر الرئيسى للجات فى جنيف برئاسة السكرتير العام للجات (وهو آثر دانكل من سويسرا حتى الآن)، ويقدم الأخصائيون والاقتصاديون بالجات عديد من الدراسات والبحوث الخاصة بتحليل التجارة الدولية للدول للأعضاء. كما يعمل القانونيين فى السكرتارية على حسم المنازعات التجارية بتطبيق قواعد وإجراءات الجات.

وتصل الميزانية التقديرية للجات اليوم حوالى 75 مليون فرنك سويسرى، وتشارك الدول الأعضاء فى الجات فى الميزانية بنسب حصصهم فى التجارة الدولية.

(جـ) مفاوضات التجارة متعددة الأطراف :

1- جولة كنيدى (1964 – 1967).   2- جولة طوكيو (1973-1979).

3- جولة أورجواى (1986-1994).   4- جولة كازابلانكا 1995.

5- جولة الدوحة 2007.

(د) حسم المنازعات التجارية :

يتم حسم المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء فى الجات عن طريق المشاورات والمواجهات، ويبدأ حسم المنازعات بين الأطراف المتنازعة الأعضاء فى الجات عن طريق المشاورات الثنائية، وإذا لم يتم حسم النزاع يتم عرض النزاع على لجان من 3 دول ليست ذات مصلحة فى نزاع، وتعمل تلك اللجان كمحاكم استماع لأطراف النزاع،ولقد اجتمعت تلك اللجان حوالى 100 مرة منذ عام 1947، ويمكن تعديل اللجنة بلجنة أخرى فى حالة رفض الجهة المتضررة من قرار الحكم وموافقة الأطراف المتنازعة.

(هـ) مراجعة الجات للسياسات التجارية للدول الأعضاء.

جولات الجات :

الجولات	النتائج	عدد الدول المشاركة
جنيف 1947	تخفيض الرسوم الجمركية	23 دولة
آنيسي 1949	تخفيض الرسوم الجمركية	13 دولة
توركواى 1951	تخفيض الرسوم الجمركية	38 دولة
جنيف 1956	تخفيض الرسوم الجمركية	62 دولة
ديلون 1960 – 1961	تخفيض الرسوم الجمركية	62 دولة
كنيدى 1964-1976	1- تخفيض الرسوم الجمركية. 2- تجنب الإغراق.	62 دولة
طوكيو 1973 – 1979	1- تخفيض الرسوم الجمركية. 2- تجنب الإغراق. 3- تحسين آليات حسم المنازعات	102 دولة
اورجواى 1986-1994	1- إضافة تحرير تجارة الخدمات. 2- الوصول للأسواق. 3- حقوق الملكية الفكرية.	108 دولة
كازابلانكا 1995	تحرير تجارة الخدمات	145 دولة

نتائج جولة طوكيو 1973 – 1978 :

عقدت جولة طوكيو على المستوى الوزارى فى سبتمبر 1973 باليابان، وتم التوصل إلى تخفيضات فى الرسوم الجمركية فى نوفمبر 1979، بالإضافة إلى اتفاقات حول بعض المقاييس غير الجمركية وإطار قانونى جديد للجات. ولقد تم تخفيض الرسوم الجمركية لآلاف من المنتجات الصناعية والزراعية وذلك من 7٪ إلى 4.7 فى تسعة أسواق من أكبر الأسواق العالمية بالمقارنة لتخفيضات وصلت إلى 40٪ فى نهاية الأربعينيات من هذا القرن.

كما قامت الدول الصناعية بدول الجمارك وبعض القيود الأخرى للتأثير فى تجارة المناطق الاستوائية، مثل : البن — الشاى — الكاكاو- التوابل — وبعض المواد الخام والسلع النصف مصنعة. وقامت أيضاً بعض النامية ببعض الترتيبات بالنسبة لوارداتها.

وفتحت الجولة المجال للتنافس حول المشتريات الحكومية فى الدول الأعضاء فى الجات، وحول الالتزام بالمصنفات الفنية فى الإنتاج وضرورات الفحص الفنى والمعملى كأساس للحواجز التجارية. وقررت الإتفاقية عدم استخدام التراخيص كقيد على حرية التجارة مع الموافقة على نظام محايد للتنمية للأغراض الجمركية.

وتم فى الجولة أيضاً تعديل وتطوير بنود مكافحة الإغراق وعدم استخدام الدعم السلعى، لأغراض المنافسة المتكافئة فى التجارة الدولية. وفيما يلى أهم المقاييس غير الجمركية التى توصلت إليها جولة طوكيو.

1. يجب الا يؤثر استخدام أى حكومة عضو فى الجات للدعم على تجارة بقية الدول الأعضاء.
2. يجب استخدام القيود الفنية فى التجارة الدولية (الترتيبات الفنية والمواصفات النمطية لأغراض اللازمة والصحة وحماية البيئة والمستهلك) دون التأثير فى حجم وإتجاه التجارة الدولية.
3. يجب استخدام إجراءات تراخيص الاستيراد للأغراض التنظيمية فقط دون تقييد التجارة الدولية. كما يجب على الحكومات الأعضاء فى الجات تبسيط إجراءات الاستيراد.
4. تسعى الاتفاقية إلى توسيع نطاق التنافس حول المشتريات الحكومية للدول الأعضاء فى الجات. وتؤكد الاتفاقية أيضاً على الشفافية فى الإفصاح التجارى بالبيانات والقوانين والإجراءات الخاصة بالمناقصات الحكومية. وتنص الاتفاقية على تطبيق ذلك على كل عقد أو مناقصة منفردة تصل قيمتها إلى أكثر من 155 الف دولار.

5. إجراءات التثمين بغرض الربط الجمركي يجب أن تكون على أسس تجارية وواقعية. وللدول النامية الحق في تأخير تطبيق هذه القاعدة لفترة 5 سنوات.

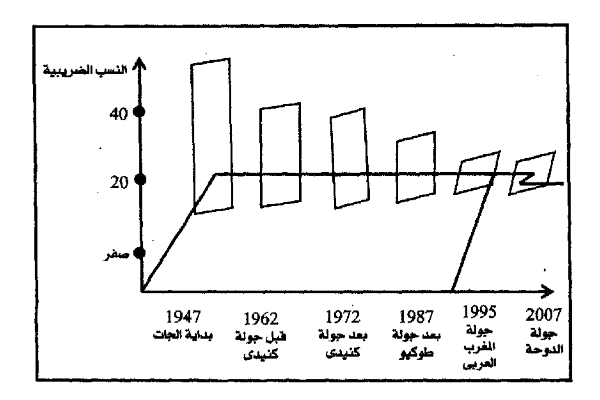
6. تحدد جولة طوكيو أيضاً شروط تطبيق سياسات مكافحة الإغراق السلعي (وتصريف السلع المغرقة والتي تباع بأسعار في الأسواق العالمية أقل من أسعارها في بلد المنشأ).

وقد أكدت الاتفاقية في جولة طوكيو على تطبيق ترتيبات خاصة للسلع الزراعية وترتيبات أخرى متعددة الأطراف بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان (والتي طبقت في 1 يناير 1980)، ويركد مجلس اللحوم العالمي في الجات على أهمية تعاون المنتجين والتجار في الدول الأعضاء في تحرير التجارة الدولية للحوم من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة.

وتؤكد الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان على التوسع في تحرير تجارة منتجات الألبان وضمان استقرار أسعارها في العالم لصالح كل من المستورد والمصدر، وتجنب الفوائض والعجز وتقلبات الأسعار، ولتشجيع التعاون في هذا القطاع الغذائي الحيوي.

وأخيراً وافق الأعضاء في جولة طوكيو على إلغاء الرسوم الجمركية والمصروفات الإضافية بدءاً من 1 يناير 1980 على كل من طائرات الركاب وأجزاء الطائرات والإصلاحات اللازمة للطيران المدني. على أن تطبق تلك القيود على جميع الدول الأعضاء في الجات. ويشمل ذلك طائرات الركاب والهليكوبتر وطائرات التدريب وحفاظات الأوكسيجين. لقد طبقت تلك القواعد بدءاً من 1 يناير 1985.

تخفيض الحمائية فى التجارة الدولية فى ظل الجات



1. أدى إلغاء القيود الجمركية إلى تحرير التجارة العالمية ومن ثم نمو التجارة وترتب على ذلك نمو اقتصادى وتنمية اقتصادية وبعدها حلقة مفرغة.

2. ولقد أدى التوجه نحو تثبيت أسعار الصرف وارتفاع أسعار البترول إلى كساد اقتصادى فى الدول الصناعية، وواكب ذلك أزمة ديون الدول النامية مما ضغط على منظومة التجارة متعددة الأطراف. وترتب على ذلك صعوبة لبعض الحكومات فى التصرف اقتصادياً برشد، وكانت المحصلة إغلاق بعض المصانع وارتفاع معدلات البطالة.

3. وشهدت فترة السبعينات تدهوراً فى السياسات التجارية، وخاصة مع استخدام الدعم السلعى للحاصلات الزراعية وللسلع الصناعية لأغراض التصدير، بالإضافة إلى تطبيق سياسات مكافحة الإغراق ومحاربة الدعم فى بعض الدول.

4. كل ذلك وغيره من المتغيرات دعى أعضاء الجات إلى التوجه نحو الموافقة على قرارات أورجواى.

12- نتائج جولة أورجواى :

تم الاتفاق التجارى متعدد الأطراف على المستوى الوزارى للحكومات الأعضاء فى الجات فى سبتمبر 1986 فى اجتماع برونتادل إست فى أورجواى لاستكمال الأعمال التى تمت فى نوفمبر 1982 بجنيف. وشملت المفاوضات. تحرير تجارة السلع والتوسع فيها، تقوم دول الجات فى زيادة العضوية، تحسين منظومة التجارة متعددة الأطراف، وتشجيع التعاون بين الأعضاء فى الربط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

وشارك فى جولة أورجواى 108 دولة، وتمت الموافقة على هيكل للمفاوضات ويشمل :

(أ) لجنة المفاوضات التجارية (GNC) وتضم 14 مجموعة.

(ب) مجموعة مفاوضات السلع (GNG).

(جـ) مجموعة مفاوضات الخدمات (GNS).

وتم عقد حوالى 400 اجتماع رسمى وغير رسمى توصلت إلى ما يقارب 1500 مقترح.

وفيما يلى اهم نتائج جولة اورجواى :

1. تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بمتوسط قدره 30٪.

2. إلغاء وتخفيض بعض الرسوم غير الجمركية شاملة القيود الكمية- وتم الاتفاق على شروط وقواعد المنشأة والفحص اللازم قبل الشحن عن مكاتب القطاع الخاص.

3. التحرير الكامل للمنتجات الاستوائية من كل الرسوم الجمركية والكمية بما يغطى حوالى ما قيمته 20 بليون دولار.

4. التحرير الكامل لتجارة الأسماك والمنتجات السمكية ومنتجات الغابات والمعادن غير الحديدية.

5. ضم الملابس الجاهزة والمنسوجات لاتفاقية الجات على انى تم التحرير الكامل لجميع الألياف من الرسوم والقيود الجمركية ونظام الحصص بعد فترة سقوف زمنية تصل لعشرة سنوات من الآن.

6. زيادة الدورة التنافسية فى تجارة السلع الزراعية عن طريق تسهيل النفاذ للأسواق وتخفى الدعم ومنه قيود الفحوصات الفنية والحجر الصحى.

7. الاتفاق حول ضمانات عدم الإغراق وتجنب قيود الاتفاقيات الثنائية للتصدير وتقديم التعويضات فى حالات المخاطر والأضرار.

8. إلغاء الدعم حتى تصبح المنافسة متعادلة بين الدول الأعضاء فى الجات.

9. تقليل فترات حسم المنازعات التجارية حتى تصبح فعالة فى تشجيع التجارة الدولية.

10. ضمان حقوق الملكية الفكرية للسلع محل التجارة ضماناً لتجنب التقليد والسرقة.

11. تنظيم الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة تجنباً لتقييد التجارة الدولية او عدم تحريرها.

12. مراجعة الجات لشفافية وعلانية منظومة التجارة الدولية للدول الأعضاء.

13. تجارة الخدمات، اقتراح منظومة التجارة متعددة الأطراف للخدمات مع تقديم جدولى تفصيلى لكل خدمة من الخدمات المقترح تحرير تجارتها.

قرار الانضمام للجات :

1. تتقدم الدولة بطلب لسكرتارية الجات للانضمام لعضوية الجات بعد مراجعة نظام الجات وسياساته وآلياته وشروط العضوية.

2. من خلال جلسات اسئلة وإجابات يتم اتخاذ قرار قبول الانضمام بعد تحديد جداول تحرير التجارة وعرضها على مجلس الجات.

3. تستطيع الدولة بعد ذلك التوقيع على بروتوكول التعامل مع الجات.

4. قد يتم الإتفاق مع دولة ضمن اتحاد جمركى معين.

5. تستطيع التكتلات الإقليمية كالمجموعة الأوروبية أو النافتا أو السوق العربية المشتركة او غيرها من التكتلات الانضمام إلى الجات، ونطرح فى ضوء هذا التحول الكبير.

قوة المناخ العالمى للتجارة يجب تحليل :

1- القوى القانونية والسياسية.
2- القوى الاقتصادية.
3- القوى الاجتماعية والثقافية.
4- القوى التكنولوجية.
5- القوى البيئية.
6- التكتلات
7- المصالح.
8- الاتفاقيات الثنائية.
9- الاتفاقيات متعددة الأطراف.
10- الحروب التجارية والاقتصادية.

التحليل التنظيمى والبيئى لاختيار استراتيجيات التسويق الدولى :

(أ) التهديد البيئى.
(ب) الفرص البيئية.
(جـ) الضعف التنظيمى.
(د) القوى التنظيمية.

استراتيجيات النمو الخارجى الدولى :

1- استراتيجية التكامل المتراجع.
2- استراتيجية التكامل المتقدم.
3- استراتيجية التكامل الأفقى.
4- استراتيجية التنويع.
5- استراتيجية المواجهة.
6- استراتيجية الهجوم.
7- استراتيجية الدفاع.
8- استراتيجية قبول الواقع.
9- استراتيجية الانسحاب.
10- استراتيجية للمصالح المشتركة.

13- نماذج التعامل مع المنظومة الجديدة للتجارة العالمية :

1- تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة TQM.

2-. ضغط التكلفة.

3- التمييز السلعي.

4- بناء العلامات التجارية الجديدة.

5- الاحتفاظ بالثقافة والحضارة.

6- فروع الشركات الدولية.

7- الشركات المشتركة.

8- الصفقات المتكاملة.

9- التعاقدات والاتفاقات الثنائية.

10- الاتفاقيات متعددة الأطراف.

11- المنافسة.

12- المفاوضات التجارية متعددة المراحل.

13- محاربة الإغراق.

14- حماية المستهلك.

15- الولاء السلعي.

16- الثقافة التسويقية.

17- المكافآت والحوافز السلعية.

18- سياسات التحميل السلعي.

19- الاندماج.

20- التكامل الأفقي والتكامل الراسي.

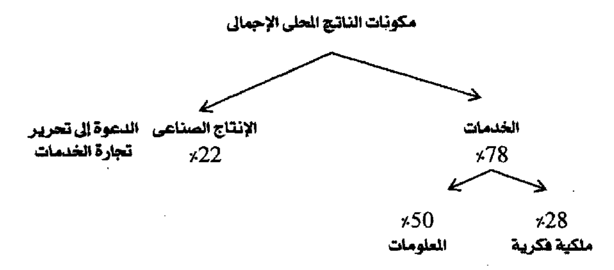
21- بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية.

التحول من التجارة الدولية إلى منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف :

1- ضمان فرص الوصول إلى الأسواق.
2- توسيع نطاق الجات.
3- إلغاء المزايا التفضيلية للدول النامية.
4- تقليص مقومات التصدير للدول النامية.
5- حقوق الملكية الفكرية.
6- التعويضات.
* مكافحة الإغراق. * حسم المنازعات.
7- قيود المنشأ.
8- الحواجز.

مثال : دوافع تحرير تجارة الخدمات :

فى أمريكا :



تحرير تجارة المعلومات :

- فى أمريكا تمثل 50٪ من الناتج المحلى.
- 28- 30٪ خدمات الملكية الفكرية (صادرات).
- فى ألمانيا 80٪ خدمات الملكية الفكرية (صادرات).

ملاحظات عامة حول المفاوضات فى الإتفاقية فى أورجواى :

1. تمثل موقف القوى العالمية وليس موقف الحكومات.
2. الدول الأقل تصنيفاً لا تملك ميزة نسبية الآن.
3. مصالح العالم متداخلة فى عمليتى الإنتاج والسوق.
4. سيطرة المصالح الأمريكية على الاتفاقية منذ عام 1947.

5. إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية أكثر لوصولها إلى أسواق الدول المتقدمة (كان الوصول بتنازل من الدول المتقدمة).

6. تعطى الدول المتقدمة تخفيضات أكبر فى التعريفة الجمركية للدول النامية (النظام المصمم للأفضليات).

7. تحصل الدول النامية على مزايا على أساس الاستثناءات.

8. تسوية المنازعات التجارية عن طريق التحكيم.

9. تعلم الدول الصناعية أن الدول النامية دولاً مصدرة للمواد الأولية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية وعدد محدود من السلع الصناعية.

مصفوفة ضغوط وقيود تحرير التجارة العالمية :

الدول العربية	أثر الواردات الأجنبية : * تحرير إجراءات وتراخيص الاستيراد. * تحرير تجارة المشتريات الحكومية. * إجراءات الاستثمار (TRIMS). * تحرير تجارة الحاصلات الزراعية. - إجراءات الوقاية. - إجراءات المفاوضة. - مكافحة الإغراق. - تسوية المنازعات	قيود على التصدير : * قيود قواعد المنشأ. * الفحص المسبق للشحن. * مكافحة الإغراق (فى الأسواق). * الحواجز الفنية فى التجارة. * إلغاء حصص صادرات المنسوجات (قيد). * إلغاء الدعم.
الدول الصناعية	إمكانية الاستيراد من : * قيود حقوق الملكية الفكرية (الأدوية). — البتروكيماويات TRIPS. * ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية.	فرص التصدير للدول الأجنبية : * السقوف الزمنية.

★ النفاذ للأسواق- ضمان فرص الوصول إلى الأسواق.

★ تحرير تجارة الخدمات - توسيع نطاق الجات.

★ حقوق الملكية الفكرية IPR تعزيز آليات الجات.

هل تستطيع الدول العربية تحقيق دخل إضافي من تجارة الخدمات ؟

مستقبل تجارة الخدمات :

1. نظراً للدور المتزايد في نسبة الخدمات في الناتج القومي الإجمالي في عدد من الدول العربية، لذلك فمن المتوقع زيادة تلك النسبة مع تحرير التجارة.
2. ولكن تحتاج الدول العربية إلى تحسين خدماتها (إدارة الجودة الشاملة) لمواجهة منافسة الخدمات الأجنبية.
3. تحرير تجارة النقل (البحرى / الجوى / البرى) .. اختيارية.
4. تحرير تجارة السياحة ... (الفنادق الدولية).
5. التعليم ... (الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية).
6. المستشفيات والصحة .. (المنافسة الدولية بفتح فروع في الدول العربي — الكمبيوتر والفيديو فون وإرسال الصور والتشخيص بالتقنية الحديثة).
7. المنافسة في المهن.

آثار الجات (أورجواى) على صناعات الدواء العربية* :

1. تعتمد صناعة الدواء على التكامل الرأسى وتحتاج إلى استيراد حقوق الملكية الفكرية من الخارج — ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الدواء بسبب ذلك.

---

* راجع كتب المؤلف : (1) إدارة المستشفيات، (2) إدارة المستشفيات وشركات الأدوية، (3) إدارة شركات الأدوية في ظل المنافسة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

2. توقع منافسة الدواء المستورد للدواء العربية في الأسواق العربية.

3. ارتفاع تكلفة المستلزمات المستوردة لإنتاج الدواء.

4. فتح الأسواق لتصدير النباتات الطبية.

5. تأثر فرص انتشار العلاج بالأعشاب الطبية.

6. توقع زيادة ميزانيات البحوث والتطوير في شركات الأدوية.

7. اتجاه الشركات العربية لزيادة نسبة المكون المحلي في إنتاج الدواء.

8. اتجاه الشركات العربية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في إنتاج وتسويق الدواء.

9. تحتاج شركات الدواء العربية إلى تكامل أفقي يضمن التسويق الكبير في الدول العربية.

10. الاتجاه نحو توحيد العلامات التجارية والأسماء الفنية للمنتجات الدوائية.

آثار الجات (أورجواي) على الخدمات المصرفية :

(1) الأهمية التي دعت لتحرير تجارة الخدمات المصرفية :

1. 60٪ من GNP في DC في الدول الصناعية المتقدمة.

2. يتحقق 21٪ من التجارة الدولية للعالم من القطاع المصرفي.

3. التوسع في فروع البنوك والمؤسسات المالية في العالم.

4. التوسع المصرفي في المناطق الحرة.

(2) الموقـــف * :

1. صعوبة منافسة الخدمات المصرفية العربية لنظيرتها الدولية.
2. يجب ان يكون التحرير تدريجيا.
3. تحتـاج المـصارف العربيـة إلى إعـادة هيكلـة بـالتطوير التنظيمـى OD قبـل التنافس.
4. صعوبة سيطرة المصارف الأجنبية فى الأسواق العربية المصرفية.
5. تقييد نشاط فروع المصارف العربية فى أسواق المال الأجنبية.
6. سوف تكون تكاليف الإعداد للمنافسة فى الأجل القصير عالية.

(3) الخدمات المالية :

اصبحت خدمات سوق الأوراق المالية متاحة للأجانب بالبورصات العربية.

آثار الجات (أورجواى) على خدمات التأمين وإعادة التأمين :

1. توقع انتشار شركات إعادة التأمين الأجنبية فى الأسواق العربية.
2. تدخل شركات التأمين الأجنبية بشكل مباشر فى الأسواق العربيـة بعـد فـترة انتقالية تصل إلى 5 سنوات من تاريخ التوقيع.
3. فـرص التنـسيق والتعـاون بـين شـركات التـأمين العربيـة لتقاسـم المخـاطر والمكاسب.
4. سوف يخضع التأمين الدولى البحرى والجوى والبرى للمنافسة الشديدة.
5. زيادة الوعى التـأمينى (ضـد مخاطر الاستثمار- الـصادرات) ومـن ثـم زيـادة الطلب على خدمات التأمين.

---

* راجع كتب المؤلف : (1) تحديث البنوك (3 سنوات عمود أسبوعى فى صحيفة العالم اليـوم). (2) كتاب استراتيجيات تحديث البنوك (2004)، القاهرة.

آثار الجات (أورجواى) على الحاصلات الزراعية :

(النقل- الإنتاج- التسويق- التصدير – الاستهلاك- الاستيراد)

1. منافسة الواردات الزراعية للمحاصيل الزراعية.
2. ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية.
3. صعوبة التصدير الزراعى (المعايير العالمية، الهيكل المؤسسى للتجارة الخارجية).
4. المقاييس الصحية.
5. الاتجاه العربى نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية العربية.
6. ارتفاع تكلفة إنتاج المياه فى المستقبل.
7. انخفاض الصادرات الزراعية العربية.
8. الاتجاه نحو زيادة الإنتاج الزراعى العربى.
9. ضرورة تعديل السلوك الاستهلاكى العربى من الخضر والفاكهة والقمح.
10. إلغاء الدعم السلعى للحاصلات الزراعية.
11. توقع بطالة فى قطاع الزراعة.
12. أمثلة استيراد قمح أرخص من إنتاجه عربياً.
13. عدم تحميل موازنة الدول بتكاليف الدعم.
14. الوصول للأسواق وإلغاء كافة الحواجز أمام المنتجات الغذائية سوف يغرق الأسواق.
15. استمرار استخدام إعانات التصدير فى الدول الأقل نمواً.

الآثار المتوقعة للجات على الاستثمارات :

يؤدى اقتراح نظام جديد للاستثمار الدولى إلى ترسيخ حقوق المستثمرين الأجانب ويفتح الباب لمزيد من MNC'S.

طلبات الدول النامية.

- اشتراطات المحتوى المحلى. - الأداء التصديرى.
- توازن التجارة والتصنيع. - تعليمات المنتج.
- قيود التحويلات. - نقل التقنية.
- نسبة المشاركة المحلية والترخيص.
- عدم المساس باعتبارات السيادة الوطنية.

يقابلها :

طلبات الدول الصناعية :

- عدم التمييز. - المعاملة الوطنية.
- الحظر. - الشفافية.
- مكافحة الإغراق. - التعويضات.

ونوضح فى الشكل التالى التشابكات التجارية العربية مع منظومة التجارة العالمية والمفاوضات متعددة الأطراف. حيث يتضح أهمية إعادة هيكلة التجارة العربية بالتركيز على الجودة والابتكار وتحسين القدرات التنافسية وأساليب الإدارة والتخطيط الاستراتيجى بعيداً عن الارتجال والتخمين والفهلوة المسيطرة على بعض رجال الأعمال والشركات الآن.

التشابكات بين التجارة الدولية العربية وقوى المنظومة الجديدة للتجارة متعددة الأطراف

ضغوط التجارة العالمية متعددة الأطراف

منافسة الصادرات العربية في الأسواق الدولية

إدارة الجودة الشاملة	مراقبة التكاليف

توظيف الموارد العربية	الشركات والمنظمات المنتجات والخدمات العربية العربية	ترشيد الإنفاق
التوزيع الأمثل للموارد		إدارة الوقت

منافسة الأسعار	منافسة إدارة الجودة الشاملة	المنافسة الإدارية	التخطيط الإستراتيجي

منافسة الواردات للمنتجات والخدمات العربية في الأسواق المحلية

قيود إلغاء الدعم والتفتيش وللنشأة وايزو 9002

مع فرض ضرائب الكربون وقيود حقوق الملكية الفكرية

خصائص ومهارات المدير العربى للتعامل مع الحروب التجارية :

خصائص المدير العالمى

التحول من	إلى ←
1- معرفة كل شئ	قائد يسعى للتعلم.
2- الرؤية المحلية.	الرؤية العالمية.
3- يتنبأ بالمستقبل بتحليل الماضى.	يقوم بتحليل المستقبل.
4- يهتم بالأفراد.	يهتم بالمؤسسة والعاملين.
5- يمتلك الرؤية.	يقوم بتوضيح الرؤى للآخرين.
6- يستخدم السلطة والقوة.	يستخدم القوة والإمكانات.
7- يملى الأهداف وطرق العمل على الآخرين.	يحدد العمليات ويشارك فى وضع الأهداف.
8- يتألق فى قمة الهيكل التنظيمى.	يشعر أنه عضو فى فريق عمل واحد.
9- يقوم بتقييم الآخرين.	يقوم بتقييم الآخرين ويحسن من أدائهم.
10- سجين أفكاره وثقافته.	متعدد الثقافات والحضارات واللغات.
11- يسعى لثقة مجلس الإدارة والمساهمين فيه.	يسعى لثقة أصحاب رأس المال والمستهلكين والعاملين.

مهارات المدير العربى للتعامل مع الحروب التجارية :

1. القدرة على تطبيق المهارات الإستراتيجية العالمية.
2. القدرة على إدارة التغيير.
3. مهارة إدارة التنوع الثقافى ومجموعات المشترين.
4. القدرة على العمل فى ظل هياكل تنظيمية مرنة.
5. القدرة على العمل على أساس فرق العمل وحلقات الجودة.

6. القدرة على تحويل المعلومات إلى معرفة تنظيمية.

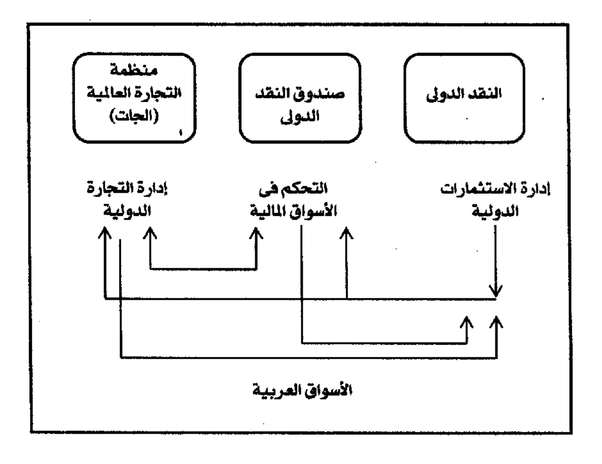
7. مهارة اقتناص الفرص الدولية.

8. فن إدارة الوقت والقضاء على المضيعات والتوقيت الاستراتيجى.

9. مهارة التغلب على التهديدات والضغوط.

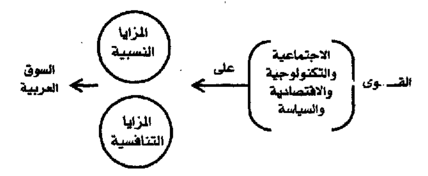
10. القدرة على التفاوض التجارى الفعال كما يجب أن يعرف المديرون العرب :

كيفية التعامل مع الحروب التجارية :



خصائص ومهارات المدير العربي للتعامل مع الحروب التجارية :

1- قياس أثر القوة البيئية على المركز التنافسي للشركة العربية.



2- تحليل الدول الأجنبية لتحديد :

(أ) أسواق التصدير. (ب) مصادر الاستيراد.

3- تقليل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة.

4- الاتفاق على الحوافز التصديرية لتنشيط التجارة.

5- بناء شبكة من الوسطاء التجاريين لربط المنتجين العرب بالمستوردين الأجانب.

إدارة التجارة العربية (التصدير والاستيراد) :

1. تقسيم الأسواق الدولية لقطاعات ومجموعات.
2. اختيار استراتيجية دخول لكل سوق دولي للحفاظ على المزايا التنافسية للمنتج العربي.
3. تبني رؤية طويلة الأجل للتعالم مع التجارة الدولية لتجنب الحروب التجارية.
4. قصر التجارة الداخلية على المواطنين.
5. السماح بالمشروعات المشتركة شريطة نسبة تملك 51٪ على الأقل للجانب الوطني و49٪ على الأكثر للجانب الأجنبي.

الخلاصـــــة :

أدى الفائض الإنتاجي في الدول الصناعية الكبرى إلى ضرورة فتح أسواق الدول الأخرى. هذا بالإضافة إلى أهمية التبادل التجارى حيث لا تستطيع واحدة أن تحقق الاكتفاء الذاتى فى جميع السلع والخدمات. ونظراً لأن الإنتاج الكبير الحجم وانخفاض تكلفة الإنتاج مع الجودة الكلية أديا إلى تحسين المراكز التنافسية وفرص التفاوض التجارى للدول الكبرى. لذلك سعت الدول الغنية إلى إنشاء الإتفاقية العامة للتصرفات والتجارة ودعوة الدول إلى الإنضمام لتوسيع رقعة السوق العالمى. وكان الاستعمار الاقتصادى القديم فى عقلية رجال الأعمال فى الدول الصناعية عند البحث عن آلية جديدة لدخول الأسواق وخاصة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى حولت الأسواق إلى بورصات عالمية لكل سلعة أو خدمة. وليس هذا فقط ولكن كبر أحجام أساطيل النقل البحرى والجوى وصناعة التأمين أعطت تلك الدول الكبرى الفرص للسيطرة على التجارة العالمية.

والسؤال الذى حاولنا الإجابة عليه فى هذا الفصل كان : هل تؤثر البيئة العالمية للتجارة على قرارات المديرين العرب أم لا ؟ وكيف يجب أن نتعامل مع تلك الآليات والتحديات والتهديدات العالمى فى التجارة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة حاولنا تشخيص آلية الاتفاقية العامة (الجات) والاتجاه المتنامى نحو عضوية الدول فيها وموقف الدول العربية من ذلك.

الفصل السادس

الأداء التجارى العربى المنخفض والحروب التجارية

مقدمة

1- قضايا تحديات الانتقال للعولمة.

2- مظاهر العولمة فى الألفية الثالثة.

3- الهياكل الجديدة وإعادة هندسة المجتمع العربى.

4- ثقب فى العولمة.

5- إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى.

6- العولمة والتنمية البشرية العربية.

7- الرافضون للعولمة.

الخلاصة

الفصل السادس

الأداء التجارى العربى المنخفض والحروب التجارية

1- قضايا تحديات الانتقال للعولمة :

وتخشى الدول العربية من العولى للعديد من الأسباب منها :

1. صعوبة دخول بعض الأسواق العالمية (السوق الصينى مثلاً)، وفرض المعايير العالمية للأسواق.
2. صعوبة السياحة لبعض الدول.
3. الخوف من البث الإعلامى العالمى.
4. الرغبة فى الحفاظ على الثقافات الوطنية.
5. فرص قبول المشروعات المشتركة .J.V مع الشريك الأجنبى.
6. الاضطرار إلى التحالفات الاستراتيجية S.A.
7. ظهور الأشكال المختلفة لإدارة الأعمال العالمية .Forms of G.B .
8. صعوبة التنافسية العالمية.
9. الخوف من الاندماجات والتملك لرأس المال الأجنبى المباشر وغير المباشر بالدول العربية.
10. الخصخصة وبيع الشركات للأجانب.
11. الإفلاس.
12. القروض المصرفية المتعثرة.
13. خسائر البورصات.
14. خسائر ومخاطر الرهن العقارى.
15. سيطرة الأجانب على الأسواق.

2- مظاهر العولمة فى الألفية الثالثة :

ومن أهم مظاهر العولمة فى القرن 21 ما يلى :

1. الإنتاج العالمى (الاندماجات- بناء المصانع فى بلاد مختلفة مثال إنتاج السيارة هوندا فى اوهايو بأمريكا).
2. شراء الشركات فى دول مختلفة عن طريق الخصخصة ورأس المال الأجنبى المباشر فى سنغافورة وكندا ونيوزلندا وهونج كونج ومصر.
3. بروكتل آند جامبل يبنى اكبر مصنع فى أوروبا مبيعاته تقدر بمبلغ 7 بليون دولار سنوياً.
4. اليابان تنتج فى إنجلترا وألمانيا وأمريكا.
5. شركة آبل للكمبيوتر الأمريكية تسوق فى اليابان.
6. بيع شركات أدوات التجميل بأمريكا لليابانيين.
7. تبنى شركة نيسان مصنع فى امريكا، وتقول مجلة Fortune منذ عام 1987 انه أصبح

"Thinking about going global ? Friend's you're too late, the train has already left".

8. يقول الاقتصاديون أن العولمة ليست مجرد إلغاء أو تخفض الجمارك أو حتى تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والقيود الجمركية.
9. يسافر الآن اكثر من 325 مليون فرد من دولهم للسياحة بالخارج.
10. المنتجات العالمية موحدة المواصفات عالية الجودة.
11. سرعة الوصول للأسواق العالمية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبث الإعلامى العالمى.

12. انتشار الاتصال بشبكات الكمبيوتر العالمية والبريد الإلكتروني والإنترنت والتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والبنوك الإلكترونية.

13. التوسع في استخدام الأموال الإلكترونية.

14. تحويل الأفراد إلى عملاء عالميون وأنماط استهلاك عالمية(وخاصة داخل التكتلات الاقتصادية : الاتحاد الأوروبي – النافتا ...).

15. يعتمد المنافسون على الاستراتيجيات التالية :

* النمو الداخلي. * التعاون والمنافسة التعاونية.
* التحالفات الاستراتيجية. * المشروعات المشتركة.
* الاندماجات. * التملك والاستحواذ.

16. Think Globally, Act Locally.

3- الهياكل الجديدة وإعادة هندسة المجتمع العربي :

حدثت تغيرات هائلة في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين منها زيادة السكان والاختراعات والأمراض والحروب العرقية والصراعات والتكتلات والعلوم التكنولوجية وتغيرات المفاهيم والسلوكيات والاتجاهات والإدراكات والاتصالات وآليات التفاوض وحل المشكلات واتخاذ القرارات وزادت الثورات الإنتاجية وانتشرت المؤسسات والتنظيمات.

وترتب على هذه التحولات ظهور هياكل جديدة في العالم وبالقارات والدول والتكتلات مثال ذلك الاتجاهات نحو العولمة ومؤسساتها وشركاتها وانتشار البث التلفزيوني العالمي مثل قناة CNN (سي إن إن) والفضائيات والأقمار الصناعية، وتوسعت الأمم المتحدة في مؤسساتها كالجامعة الدولية في طوكيو (التابعة للأمم المتحدة) ومراكز الشركات عابرة القارات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأدى ذلك إلى :

1. انتشار نموذج شبه متجانس للسلوك العالمى.
2. اتساع الفجوة بين الأفراد من منظور التنوع البشرى.
3. تزايد التنافسية بين الأفراد والمنظمات والدول.
4. تعقد العلاقات الإنسانية والعلاقات العامة والعلاقات التنظيمية.
5. تعقد البيئة التنظيمية المحيطة بالشركات والمؤسسات.
6. تأثير ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على السلوك الفردى.

4- ثقب فى العولمة :

انشغل العالم أجمع خلال العقد الأخير من القرن العشرين حتى يومنا هذا بقضايا العولمة ومفاهيمها وآثارها المستقبلية، واختلف الفقهاء والمؤرخون والكتاب بين موافق ومعارض حول انعكاسات العولمة على الدول النامية ومنها العالم العربى، وكثرت الكتابات والمؤتمرات أخيراً لتسويق أخطار العولمة وإقناع الدول الدعوة إليها والسير فى مناكبها، وأصبحت قضية العولمة العصا السحرية التى ينادى بها الرأسماليون مع الشركات عابرة القارات لعلاج مشكلات العالم فى الألفية الثالثة، وهى من الأمور المرفوضة فى الدول النامية بدليل الإضرابات والاضطرابات التى سيطرت على مؤتمرات منظمة التجارة العالمية WHO فى سياتل بولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وفى دافوس بسويسرا أخيراً وفشل جميع المؤتمرات الاقتصادية التى تدعو إلى السير فى ركب العولمة.

ولعل تصدير الأنماط الاستهلاكية السائدة فى دول الغرب وانتشار الشركات متعددة الجنسية وفروعها المختلفة فى الدول النامية والعربية لدليل على الرغبة فى السيطرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية عبر الترويج والإعلام والثقافة الموجهة للقضاء على جذور الثقافات المختلفة الأخرى، إن صيغ الاستعمار الاقتصادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين.

نعم قد حاولت الدول النامية التعاون مع اقتصاديات الدول الصناعية من خلال بعض المشروعات المشتركة ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ولكن ما زالت الدول النامية تعانى العديد من الأمراض الاقتصادية كالبطالة ونقص الأجور والتضخم ونقص الخدمات العلاجية والتعليمية والكساد وتدنى الإنتاجية والعديد من الأمراض الإدارية الأخرى. ففى الوقت الذى تقوم به المنظمات الدولية الاقتصادية بدورها التى تسعى فيه الدول الكبرى للسيطرة كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، تعمل مؤتمرات السكان بالتوازن على فرض شروطها على العالم دون مراعاة لطبيعة وظروف كل دولة وهى القضايا الخاصة بالأسرة والطفل والقيم الاجتماعية. ولقد طالب بعض الكتاب فى الغرب بنظرية للتبادل لنجاح العولمة تنادى بتقديم العلوم والتكنولوجيا للدول النامية ومنها العربية مقابل الحصول على منظومة التنمية الاجتماعية وخبرات البناء الثقافى والقيمى من الدول عريقة التراث، مثل : مصر والعالم العربى والصين، فيشهد التاريخ أن التراث والثقافة والتاريخ لا تخضع للعولمة وفق حكمة الله سبحانه وتعالى فى توافر التنوع الإنسانى البشرى Human Diversity (HD) - ولكن ما زالت بعض الكتابات — ومنها ما قد تم عرضه فى معرض الكتاب لعام 2004 فى القاهرة- تدعو إلى بث وتسويق سلوكيات الآخرين لأغراض اقتصادية — وينادى هؤلاء الكتاب إلى ضرورة أن تسرع الدول النامية بالدول الصناعية بإلغاء هويتها الثقافية وهياكلها الاجتماعية وجذورها التاريخية، حتى تصبح تلك الدول مراكز استهلاكية تابعة لمحطات الإنتاج العالمية لا حول لها ولا قوة.

هنا فقط يصبح هناك ثقب كبير فى مناهج العولمة، وهو ثقب ضياع الأصول والجذور الثقافية والاجتماعية والسلوكية لبقية الدول التى ترفض العولمة — علماً بأن الدول الجديدة فاقدة الهوية الاجتماعية والثقافية لا تملك إلا أن تعمل على القضاء على هذه القوة الثقافية بالبث الإعلامى والفضائيات والضغط على الآخرين لشراء وتطبيق العولمة دون تغيير، ونقترح لعلاج ثقب العولمة نظامين متوازيين.

1. نظام التربية الوطنية المكثف لتأكيد رؤية وانتماء كل الأجيال للتراث والثقافة العربية عن طريق التعلم والتدريب والبث الإعلامي متعدد الوسائط.

2. نظام التسويق العالمي للفكر العربي الوطني الذي قدم للبشرية الآداب والفنون والعلوم والتراث والحضارة ليواجه التيار السلبي للعولمة الذي يوسع بعد ثقب الخلل الإنساني الجارف الذي يعاني منه الفرد والأسرة والمجتمع الآن.

ومن محصلة تلك النظم المتوازنة أن تؤكد ضرورة تعظيم الإنتاج الوطني والتكنولوجيا والعلوم بتحسين التعليم والدعوة للإنتاجية والإبداع بما يحقق المحلية والتصدير وإعطاء أولويات للمواطنين في العمل مع إيجاد الثقة في قدرات المواطنين بأسواق العمل المختلفة.

5- منظومة العولمة والحروب التجارية :

يقصد بالعولمة التعامل مع العالم كوحدة واحدة- ويتم ذلك من خلال حزم من الاستراتيجيات التي تعمل مجتمعة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية عن طريق تطويع تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والحواسب الإلكترونية وشبكات الحواسب الإلكترونية.

والأصل في الحياة هو التباين والاختلاف حيث خلق الله سبحانه وتعالى الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا- لذلك تختلف رسائل السماء قلباً وقالباً عن المناهج الوضعية للعولمة التي تسعى إلى تسويق السلع والخدمات والأفكار والثقافات من منظور العولمة الذي يخدم أغراض القوى الكبرى، وترتب على التغيرات الهائلة خلال القرن العشرين زيادة السكان وتعدد الأختراعات وانتشار الحروب العرقية والأمراض والصراعات والتكتلات وتطور العلوم والتكنولوجيا- كما ظهرت الثورات الإنتاجية والتطلعات الاستهلاكية. واستخدمت الفضائيات والأقمار الصناعية في بث الإعلانات التي تشجع على السلوك الاستهلاكي وتقليد انماط الاستهلاك وعادات الشراء العربية والأجنبية عامة.

أهم نتائج العولمة :

وترتب على ما سبق اتجاه الدول الصناعية إلى بناء تكتلات اقتصادية لمواجهة المنافسة ثم اتجهت المنظمات فى تلك التكتلات إلى بناء تحالفات استراتيجية واندماجات وشراء شركات، أما الدول النامية فتحت الضغوط طلب منها خصخصة وبيع الشركات الكبرى ودعوتها للاهتمام بالصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة على فتح الأبواب لدخول الشركات العملاقة وفروعها وتنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة فى السلع والخدمات وتشجيع ترك العمل عن طريق المعاش المبكر. ومع زيادة معدلات التضخم زادت البطالة وقلت موازنات الإنفاق على الصحة والتعليم والسكن المناسب وتدهورت البنية الأساسية من مياه وصرف صحى ورعاية، وظهرت طبقات اجتماعية جديدة فى المجتمع مع انتشار الفقر والطلاق وتفكك الأسرة.. وما زال مسلسل البث الإعلامى جاريا لتسويق أفكار العولمة والصراع الاستهلاكى للتقليد ليس، وبالتحديد يمكن ذكر النواتج التالية للعولمة.

1. اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول والمنظمات والجماعات والأفراد فيسيطر على العالم 358 مليارديرا يملكون ما يحصل عليه 45٪ من سكان العالم.

2. تزايد الاتجاه نحو استخدام الحروب لفك اشتبكات الماضى فى حالات الحرب العسكرية والحروب الباردة.

3. تدخل القوى العظمى فى شئون الدول النامية وانتشار أسلوب الهيمنة والاحتواء.

4. انتـــشار تكنولوجيـــات الاتـــصال Telecommunication والمعلومـــات Information وشبكات الكمبيوتر مثال الإنترنت، وتفوقها فى الدول الصناعية عن غيرها.

5. ساعد تزايد أحجام وأنواع الشركات العملاقة وفروعها فى العالم على تجسيد العولمة.

6. الدعوة إلى التحرير الكلى للتجارة العالمية (اتفاقية الجات والدور الجديد لمنظمة التجارة العالمية) من سلع وخدمات وأموال ومواد خام وأفراد ومعلومات وأفكار وغيرها.
7. الدعوة إلى مؤتمرات لتغيير هوية الدول النامية مثل مؤتمر بكين للسكان ومؤتمرات الأسرة وبرامج المعونة الأجنبية.
8. تزايد المنافسة بين الدول والمنظمات والأفراد.
9. ظهور الحاجة إلى دور جديد للمنظمات الأهلية(*).
10. انتشار الجرائم والصراعات وتدهور أحوال المعيشة لحوالى 1.6 مليار نسمة.
11. تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات على السلوكيات والقيم.
12. تأثر الثقافات الوطنية بالثقافات الوافدة من حيث الإهتمام باللغة الوطنية والدين والمفاهيم والاتجاهات وتدهور الأخلاق.
13. يقال انه يوجد فى العالم 840 مليون جائع ومليار فرد بدون مياه نظيفة وحياة آمنة فى العالم.
14. ويقال أيضاً أن العولمة والسياحة تؤديان إلى انتشار الأمراض فى العالم (كالسل وحرب الجراثيم والبكتريا العنقودية التى تتكاثر والانفصام).
15. ويشير البعض إلى أن العولمة تؤدى إلى تشويه نظافة المجتمعات وتقلل قيمة عملة الدولة.
16. سوف يصبح العالم كتلة من المنتجين وكتل من المستهلكين.

(*) المؤلف (2010) كتاب إدارة منظمات المجتمع المدنى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

6- إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى :

يشير هذا الإعلان إلى أن :

(أ) لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والحفاظ عليها.

(ب) من حق كل شعب ومن واجبه أن يعمل على تنمية ثقافته.

(ج) شكل جميع الثقافات متكاملاً للبشرية.

(د) تحتاج ا لدول فى مواجهة العولمة إلى استثمار المخزون الثقافى والتراث وتنمية المهارات السلوكية للحفاظ على النوع.

(هـ) ضرورة توفير ضمانات لحرية الإنسان ديمقراطياً فى تركيبته الذهنية وسلوكه.

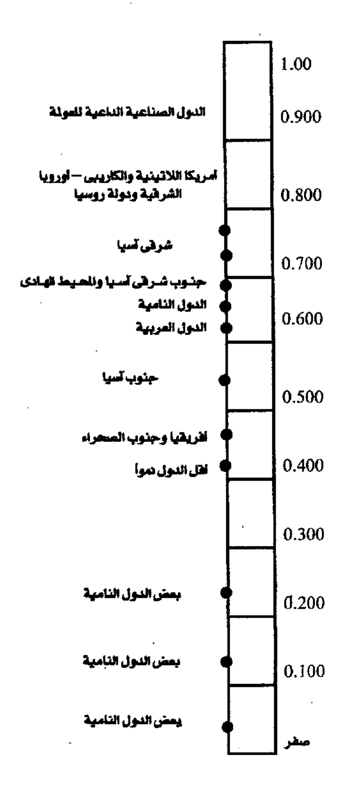
(و) ضرورة تحديد القدرات والطاقات ومعالجة المشكلات وتوفير التماسك التنظيمى وقياس حجم التحديات والعمل على :

- تفجير الطاقات الإبداعية Empowerment .
- الحفاظ على الموارد من منظور التنمية المتواصلة المستدامة.
- الحفاظ على الثروات للمواطنين فقط.
- تعظيم الإنتاجية وتنمية الأداء.
- تحقيق التكامل والتنسيق وبناء منظمات قوية.

ويوضح التحليل المنظومى التالى العلاقة بين مصادر العولمة ومدخلات العولمة وعمليات العولمة ونتائج العولمة واستخدامات نتائج العولمة، ويساعد هذا التحليل فى ربط العلاقة بين الأسباب والنتائج فى منظومة العولمة. وجدير بالذكر أنه من الضرورة على الحكومات العربية باقتراح أجندة وخطط سنوية للتعامل مع تحديات العولمة.

منظومة الحرب التجارية بين الأسباب والنتائج :

7- أثر العولمة على معدلات التنمية البشرية فى العالم وموقع الدول العربية مع الدول النامية :



العولمة والمؤشرات الاقتصادية :

وتشير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم- وفق تقارير تنمية الموارد البشرية إلى اتساع الهوية بين الدول الصناعية والدول النامية بسبب التوجه نحو العولمة. فيتجه نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى سنوياً بالدولار إلى الانخفاض فى الدول ذات الدخل المرتفع، ويتجه إلى الارتفاع فى الدول ذات الدخل المنخفض مما يحقق انخفاضاً فى مستويات المعيشة وتدهور معدلات الرعاية الاجتماعية.

جداول الأداء فى ظل العولمة*

(أ) دول ذات اداء مرتفع بسبب العولمة عام 2009 :

الدول	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالألف دولار	حجم السكان بالمليون	معدل التضخم سنوياً ٪
سويسرا	36	7.3	1.3
أمريكا الشمالية	34	275.0	2.6
الدانمارك	33	5.3	2.4
ماليزيا	38.3	22.0	5.2
النرويج	36	4.5	2.1
السويد	28	10.0	1.7
فرنسا	15	59.0	1.1
النمسا	27	8.0	1.0
بلجيكا	26	12.0	1.6
المانيا	27	83.0	1.4
إنجلترا	24	60.0	2.6
كندا	23	51.0	1.6

* المصدر : تقديرات مجلة الأيكونومست The World in 2010, The Economist.

(ب) دول ذات اداء منخفض نتيجة العولمة عام 2009 :

الدول	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالألف دولار	حجم السكان بالمليون	معدل التضخم سنويا ٪
الصين	0.79	1267	2.5
أوروبا الشرقية (م)	3.00	غير معروف	5.0
تركيا	3.00	65.3	53.0
الهند	0.54	1002.0	8.0
اندونيسيا	0.85	210	7.1
الفلبين	1.00	78	8.4
فيتنام	0.38	81	12.0
الأرجنتين	9.0	37	1.5 -
البرازيل	3.0	165	8.7
تشيلي	5.0	15	3.6
كولومبيا	1.87	42	8.7
المكسيك	5.0	9.8	12.9

(جـ) دول عربية ذات أداء منخفض بسبب العولمة عام 2009 :

الدول	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالألف دولار	حجم السكان بالمليون	معدل التضخم سنويا ٪
الجزائر	0.159	4.9	4.5
مصر	0.150	80	4.3
إيران	0.105	65.0	25.0
العراق	0.313	8.2	110.0
الأردن	0.123	6.3	3.3
لبنان	5.769	3.4	3.5
السعودية	6.560	27	2.5

وتعكس الأرقام السابقة زيادة السكان مع انخفاض(*) نصيب الفرد من الدخل السنوى الحقيقى وارتفاع معدل التضخم السنوى وارتفاع معدلات البطالة، ويعنى ذلك ضعف المنظومة الاقتصادية ومن ثم تدهور أداء المنظومة الاجتماعية.

وتوضح الإحصاءات التالية انخفاض نصيب الفرد فى ج.م.ع من الخدمة الاجتماعية ونقص الجمعيات الأهلية وتدهور الجرعة الثقافية ونقص نصيب الفرد من الاتصالات والتعليم والرعاية الصحية والتمريض.

* يمكن الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية – معهد التخطيط القومى (1995–2009).

ويوضح الجدول أيضاً ارتفاع معدلات البطالة والجريمة بسبب العولمة حيث :

1. تؤدى العولمة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم فى الدول النامية، فى حين تعالج العولمة مشكلات البطالة والتضخم فى الدول الصناعية.

2. تفتح العولمة أمام الدول الصناعية فرص تصدير السلع والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات والعمالة لأسواق الدول النامية.

3. تقفل العولمة مصانع الدول النامية بسبب المنافسة القاتلة الشرسة.

4. تؤثر العولمة على القدرات التنافسية للدول النامية.

5. يؤدى الإعلام العالمى إلى تعديل أنماط استهلاك وعادات الشراء فى الدول النامية.

إذن من أهم نتائج العولمة وآثارها على الدول العربية (1990 – 2010) ما يلى :

1- السيطرة على أسواق الدول العربية.

2- الاستحواذ على عوائد النفط العربية.

3- زيادة الودائع العربية بالبنوك الأجنبية.

4- زيادة الصادرات الأجنبية للدول العربية.

5- انخفاض الصادرات العربية للدول الأجنبية.

6- السيطرة على أسواق العديد من السلع والخدمات فى الأسواق العربية (السلع الصناعية والدوائية والغذائية – والبنوك والتأمين والبورصات والمدارس والجامعات الأجنبية – والسياحة والفندقة والطيران).

وهى مؤشرات للحر بالتجارية المعاصرة فى الدول العربية ومنها البطالة والتضخم والجريمة والحوادث ونشر ثقافة الاستهلاك.

شكل يوضح خطوات برنامج عولمة الدول للحروب التجارية

الأمم المتحدة ومنظماتها
تستطلع المواقف

صيغ تدخل

صيغ تدخل

- مؤتمر الاحتباس الحرارى.
- مؤتمر السكان

البنك الدولى
يقدم القروض

صندوق النقد الدولى

منظمة التجارة العالمية

مطالبة الدولة بتنفيذ
برامج السكان

منظمة التجارة
العالمية

مطالبات الدولة بتعديل
السياسات المالية والنقدية

الشركات
متعددة
الجنسيات

الشركات
متعددة
الجنسيات

مطالبة الدولة النامية
بتحرير تدفقات السلع
والخدمات والأموال

لتقليص دور القيم والتماسك
الأسرى وتصدير الأمراض
(إنفلونزا الخنازير)

الدولة فى قبضة يد العولمة

زيادة المديونيات
الدولية وخفض
قيمة العملة
المحلية

البث الإعلامى العالمى
وسرعة الاتصال
الاختراق

رسائل العولمة عن طريق
الأفلام والانترنت
والأقمار الصناعية

إلغاء آثار
المسافات والمكان

الاتصالات
وتكنولوجيا
المعلومات

خصخصة الشركات والسماح للأجانب لشراء الشركات الكبرى والتخلص من العمالة عن طريق المعاش المبكر

السماح للاستثمار الأجنبى المباشر وحرية تملك الموارد الاقتصادية للأجانب

شروط البنك الدولة فى تنفيذ آليات السوق وتحرير تجارة الكهرباء والمياه والطاقة والبترول

تملك الأجانب للعقارات

مع إلغاء الجمارك على واردات الأجانب وطلب فرض ضريبة مبيعات على المواطنين

التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالمأكل والملبس والمشرب والعلاج والتعليم والدواء

تفكك الأسرة وارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع نسبة الطلاق والانحراف وارتفاع معدل الصراعات ودعوة الجمعيات الأهلية المحلية والأجنبية وتقليص دور الحكومة

شكل يوضح الأدوار الدولية والعولمة لأغراض الحروب التجارية الجديدة

الشركات الدولية ← عمليات تسليم مفتاح

فروع الشركات ← نظام BOOT

الفرانشايز ← والصفقات التكافئة

عقود الإدارة ← الوكالات الأجنبية وتملك العقارات

سيطرة الأجانب على أسواق السلع وأسواق المال وأسواق العمل والعقارات والمدارس والجامعات والثقافات

صعوبة المنافسة — ارتفاع التكاليف — ارتفاع المخزون

عولمة ثقافة السموات المفتوحة

عولمة الاتصالات وعولمة المعلومات

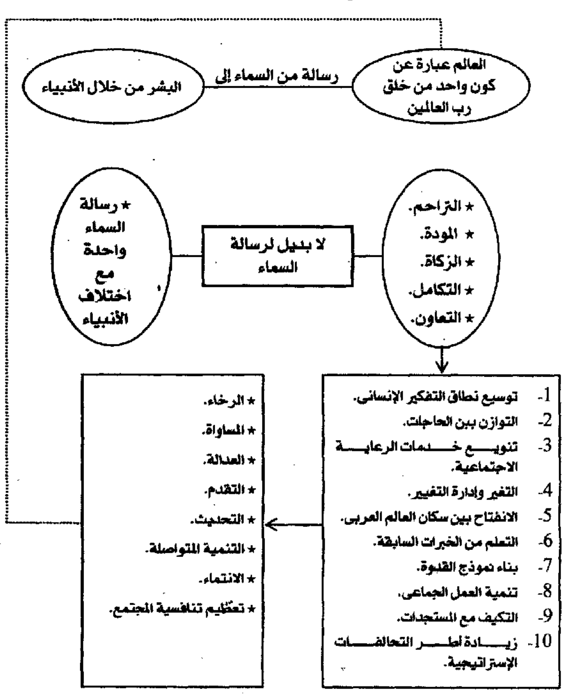
البطالة التضخم الأمراض الفقر — الخسائر — الإفلاس — الاضطرار للخصخصة

العمالة الأجنبية الوافدة فى تزايد بالعالم العربى — المعاش المبكر والبطالة بين المواطنين — التضخم وتدهور خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

مطلوب دور جديد للمديرين ... تدهور حجم وجودة الإنتاج ... إعادة هيكلة الشركات

وتستخدم العولمة العكسية Reverse Globalization (RG) فى التعامل مع العالم من منظور إيجابى عن طريق بث برنامج قوى جديد للتنمية الإنسانية والتحالف الاستراتيجى الاقتصادى العربة الذى يجب أن يتصدى للحروب التجارية.

شكل يوضح العولمة الطبيعية والعولمة المصنعة



8- الرافضـــون للعولـــــة :

1- لحماة حقوق الإنسان.
2- مراعاة القضايا البيئية.
3- التزام بالمواصفات والمعايير الدولية النمطية.
4- التحيز فى توظيف الأجانب فى أسواق العمل العربية.
5- الفروق الإجبارية بين الوافدين والمواطنين.
6- اتجاه الشركات لفرض "كود اخلاقى".
7- تقول الشركات للعاملين "اعتبروا رسالتنا المرشد الوحيد لكم".
8- لضمان العدالة الاقتصادية.
9- لتجنب الحروب التجارية.
10- لعلاج البطالة.
11- لمكافحة التضخم.
12- لزيادة الإنتاجية.

* المحاذير والمخاوف من العولمة : التردد أم الاندماج :

1- الخوف من النمو الصناعى العالمى والتنافسية على حساب الدول العربية.
2- الأمن القومى والعولمة. كيف نحمى الاقتصاد العربى.
3- الطلب والعرض من الأدوية غير القانونية.
4- الجرائم والإرهاب بسبب العولمة والظلم.
5- الإيدز وإنفلونزا الخنازير.
6- السياسات النقدية والتحكم فى أسعار الصرف.
7- القضايا البيئية الناتجة عن العولمة، مؤتمر كوبنهاجن 2009.

*** اتجاه الشركات الدولية والعربية نحو العمل وفق كود أخلاقى :**

1- مثال شركات كانون و NEC يجب على الشركات تطبيق كود اخلاقى.

2- بناء عالم افضل – التعاون لخدمة الإنسانية- المساعدة فى رفاهية العالم – خدمة البيئة المحيطة بفروع الشركة- توفير فرص التوظف وعلاج البطالة- تشجيع التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى.

3- الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

4- الشفافية ومحاربة الفساد – شركة Enron والأزمة المالية العالمية.

5- مراجعة أداء البنوك وشركات الاستثمار والشركات العقارية والرهن العقارى.

6- مراجعة أساليب الخصخصة للحفاظ على الثروات العربية.

7- استثمار الودائع العربية فى العالم العربى.

8- التنسيق والتكامل بين الاقتصادات العربية.

9- محاربة الفقر والجها والمرض فى الدول العربية.

10- الحفاظ على وحدة السودان وتنمية الصومال وموريتانيا وتحرير فلسطين وتوطين الثروات وتشغيل الكوادر العربية.

الخلاصــــة :

تساعد العولمة على انتشار الحروب التجارية وتقنينها منظمة التجارة العالمية، لقد أوضحنا تحديات الانتقال للعولمة، ومظاهر العولمة الآن وثقوب العولمة، وعلاقة العولمة بالحروب التجارية، وأهمية التعاون الثقافى للتصدى للعولمة وللحفاظ على هوية الدولة، وأخيراً أوضحنا أهمية التنمية البشرية للوقوف أمام العولمة التى تؤدى إلى الفقر والبطالة والركود الاقتصادى والأزمات التجارية والاقتصادية والمالية.

الفصل السابع

الحروب التجارية وعولمة الأسواق والأذواق

المنافسة العالمية

مقدمة

1- مكونات ثقافة الشركة العالمية.

2- استراتيجيات الشركات العالمية.

3- التسويق العالمي الجديد.

4- الثقافة العالمية لغزو الأسواق.

5- المنافسة العالمية.

6- عولمة الأسواق.

الخلاصة

الفصل السابع

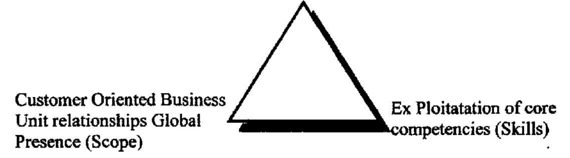
الحروب التجارية وعولمة الأسواق والأذواق : المنافسة العالمية

1- مقدمة :

وكما ذكرنا تسعى العولمة إلى السيطرة على أسواق ومنتجات الدول النامية والآخذة فى النمو من خلال فرض منتجات وخدمات وعادات استهلاكية وأنماط شراء تحقق أهداف الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسية. ويساند ذلك المنظمات الدولية الأخرى كما وضحنا فى الفصول السابقة. سوف نوضح فى هذا الفصل استراتيجيات العولمة فى تشكيل أذوا ق المستهلكين وإعادة هيكلة الأسواق لصالحا لحروب التجارية العالمية، وفيما يلى أهم استراتيجيات عولمة السوق :

1. إستراتيجية التوجه بالمستهلك (حسب كل سوق) بالترويج والإعلان والدعاية للسلع الأجنبية حيث تقوم القنوات الفضائية بهذا الدور الخطير*.

2. إستراتيجية التوجه بالإنتاج (استخدام المواد الخام المحلية- بناء علاقات مع الموردين المحليين).



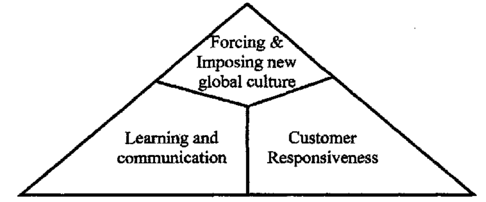
* راجع كتابنا " التسويق بالمنظومات والمصفوفات" (2004).

3. استراتيجية التوجه بالتمويل (العملات وأسعار الصرف) والتمويل الدولى والاستثمار الدولى.

4. استراتيجية التوجه المؤسسى (الالتزام بالقيود الحكومية) بالدخول فى المناقصات والمزايدات والمناقصات الحكومية والمعونات الفنية، ويتم كل ذلك بالتحليل التالى :

وتسعى العولمة إلى فرض نموذج موحد للأسواق والأذواق على العالم من خلال الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية. وذلك باستغلال تكنولوجيات المعلومات والإعلام والاتصالات. ونوضح ذلك فيما يلى :

2- مكونات ثقافة الشركة العالمية :



THE POWER OF THE TRANSFORMATION CONCEPT TOWARDS GLOBALIZATION.

1- Broadening equity ownership and market penetration through mergers, aggressive acquisitions, or organic growth- in major markets around the world.

2- Development of core competencies that give the company advantage in skills.

3- Pursuit of global – scale advantages to achieve low-cost and leadership in vital business function.

4- Movement toward a global scope (according to the degree of importance each market).

5- Converting structures into a transitional flexible matrix skills.

6- Standards of behavior & commitment at all levels.

7- Responsible corporate governance that id consistent with the concept of global ownership & global citizenship.

8- The concept of controllable Earnings as a measure of financial performance :

  a) Grow economically profitable business. B) In areas the ROI and ROE are high.

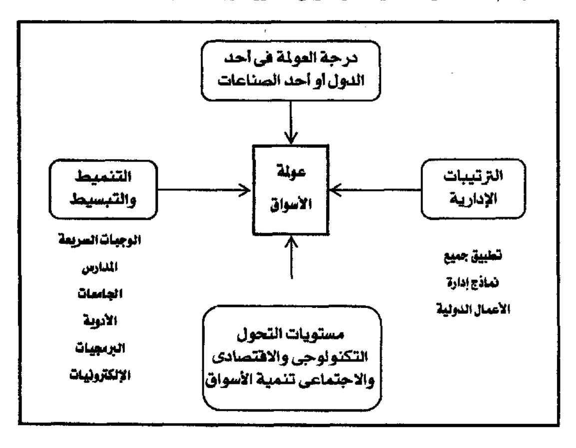
  b) Reduce investments in uneconomical business (where R01 is < cost of capital).

3- استراتيجيات الشركات العالمية (فى تقسيم السوق العالمى لقطاعات) :

المعيار المطبق	وصف التقسيم
1- العالم قطاع واحد (سوق واحد).	★ أسعار منخفضة + جدة عالية + تجانس السوق العالمى.
2- حسب خصائص المنتج أو (المادة).	★ تكيف المنتجات حسب الأسواق.
3- التقسيم حسب الدولة.	★ تباين التصميمات حسب الأسواق.
4- التقسيم حسب التجمعات داخل الدولة.	★ تجميع الدول فى شرائح حسب السمات المشتركة بينها مثال الدول العربية النفطية.
5- التقسيم حسب المناطق (جغرافيا).	★ خصائص سلوك المشترين والثقافات والديموجرافات.
6- التقسيم السيكوجرافى.	★ وفق اقتصاديات الحجم.
7- التقسيم الاستراتيجيى (أ).	★ مثال وفق أسلوب الحياة ومزايا السلعة.
8- التقسيم الاستراتيجى (ب).	★ وفق القيم والاتجاهات.
9- التقسيم حسب الاتجاهات نحو السلع والشركات الأجنبية.	★ وفق مزيج تسويقى محدد.
10- التقسيم الثنائى.	★ حسب المؤشرات البيئية وحسب خصائص سلوك المشترى.
11- التقسيم حسب الاتجاهات.	★ أى اتجاهات المستهلك فى مجموعة من الدول.

4- التسويق العالمى الجديد :

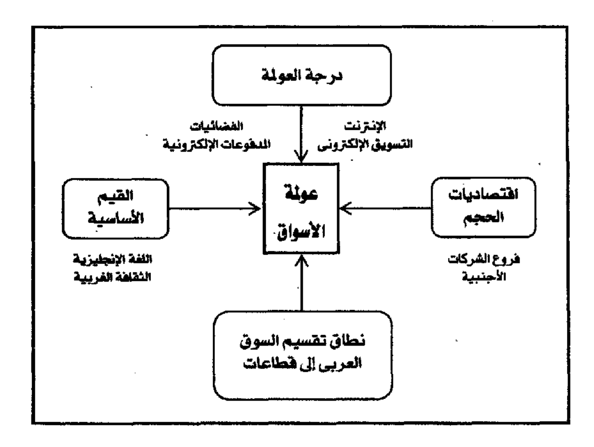
وتتم عملية عولمة الأسواق عن طريق المحاور الأربعة التالية :



شكل يوضح العوامل المؤثرة فى عولمة الأسواق العربية

5- الثقافة العالمية لغزو الأسواق :

وتتأثر عملية غزو الأسواق بالسلع والخدمات بالعناصر والدراسات والمسوحات التى تقدمها الشركات العالمية لكل سوق ولكل دولة، فدرجة العولمة اللازمة لشركة أمريكية فى أوربا الغربية محدودة. فى حين أن مجهود العولمة لنفس الشركة فى السوق العربى أكبر. كما أن حجم السوق العربى وباقتصادياته تختلف عن حجم السوق فى استراليا مثلاً. وتؤثر القيم والعادات والتقاليد وتحليل حاجات المستهلك على آليات عولمة كل سوق من الأسواق.



شكل يوضح العوامل المؤثرة فى الثقافة العربية

6- المنافسة العالمية فى الأسواق * :

تستخدم الدول الصناعية والشركات العالمية ومتعددة الجنسية والدولية كلا من التسويق العالمى والتسويق متعدد الجنسيات والتسويق الدولى بغرض غزو الأسواق من خلال :

(أ) الترويج والإعلان والدعاية وآلياته الجديدة.

(ب) تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والتجارة الإلكترونية.

* راجع كتب المؤلف : (1) " الترويج والتنافسية الدولية" (1998). (2) "التسويق التجريبى" (1992).

(ج) تكنولوجيا الاتصالات التسويقية.

(د) فتح فروع خارجية للشركة العالمية.

(هـ) تملك شركات فى الأسواق الدولية (الخصخصة- الاستثمار الأجنبى المباشر).

(و) البحث عن وكلاء للتوزيع فى الأسواق العربية.

وذلك للتأثير فى سلوك المستهلك من حيث أنماط الاستهلاك وعادات الشراء. ويلعب الإعلان دوراً أساسياً مع الدعاية فى جذب المستهلك العربى وتحول الطلب على الأصناف المحلية للأصناف الدولية Brand Switching. وتقوم شركات بحوث** التسويق الدولية بالدور الأساسى فى دراسات السوق ودراسات المستهلك لتحقيق أهداف الشركات العالمية.

ولا زالت قدرات الشركات العربية على المنافسة فى الأسواق المحلية وكذلك الأسواق الدولية محدودة للغاية. مما يتطلب ضرورة إعادة هيكلة وإعادة هندسة التسويق والأسواق لتحسين القدرات التنافسية. مثال ذلك:

1. تفتح الشركات العالمية فروعاً لها وأسواق مركزية ومراكز تسوق فى الدول العربية Mall وخاصة فى الدول العربية النفطية ونشر ثقافة تسوق جديدة.

2. تستخدم المطاعم العالمية فكرة الفرانشايز لجذب المستهلك العربى بفتح سلسلة من تلك المطاعم الموحدة النمطية (ماكدونالد – بيتزا هت – هارديز - .....).

3. تستخدم تكنولوجيات المنتجات والإنتاج والتسويق والإدارة فى تقديم منتجات وخدمات فائقة المواصفات بأقل التكاليف وأكبرها من ربح وقيمة مضافة.

4. لا زالت الأسواق العربية قديمة وتقليدية (مثال أسواق القرى والنجوع – وتخلف المواصلات والطرق والاتصالات وغياب المعلومات).

** راجع كتاب المؤلف : "بحوث التسويق والمستهلك بالإنترنت" (2000)، القاهرة.

لذلك تحتاج الأسواق العربية إلى إعادة هيكلة مع إعادة هندسة العمليات الإنتاجية والتسويقية والشرائية واللوجستية حتى نستطيع أن توفر السلع والخدمات البديلة للواردات والتي تستطيع أيضاً أن تنافس في أسواق التصدير.

7- عولمة الأسواق العربية:

سارعت أوروبا مع أحادية العالم وسيطرة أمريكا على الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية (بعد القضاء على الاتحاد السوفيتي). إلا إعلان إنشاء الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)*. وبدأت الشركات الدولية تتحول إلى شركات عالمية عملاقة وخاصة في:

1. صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التليفونية.
2. صناعات الطيران والنقل البحري والبري.
3. الصناعات الغذائية والدوائية والحربية.
4. الخدمات كالتعليم والصحة والثقافة والإعلام والفن.
5. الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة كفروع للشركات العملاقة العالمية*
6. صناعات البترول والبتر وكيماويات والتعدين.
7. صناعة الطباعة والنشر والتوزيع.

وتستفيد الشركات العالمية من الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق الإنترنت وثورة المعلومات والاتصالات في عولمة الأسواق، مثال ذلك:

---

* راجع كتب المؤلف: "انعكاسات اليورو على الاقتصاديات العربي" (2004)، "الاستعمار الإلكتروني والاقتصاد الرقمي" (2004)، "الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة" (2004)، العملة الأوروبية الموحدة (1996).

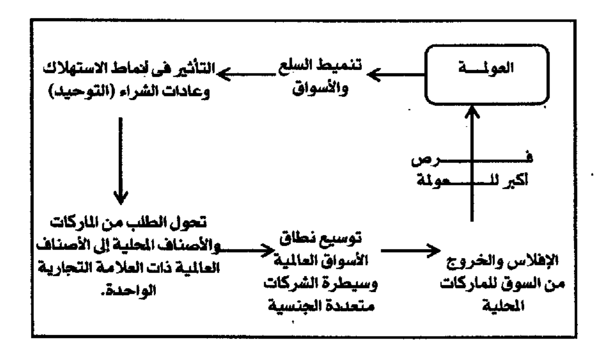
(أ) التجارة الإلكترونية. (ب) البورصات السلعية العالمية.

(ج) البورصات المالية العالمية. (د) التسويق الإلكتروني.

(هـ) البنوك الإلكترونية. (و) المدفوعات الإلكترونية.

(ح) التعليم عن بعد. (ط) التدريب عن بعد.

ومن هنا اتجهت أذواق المستهلكين إلى التقارب في الأنماط الاستهلاكية وعادات الشراء بسبب تنميط السلع العالمية والخدمات العالمية.



ومثال ذلك تنميط الخدمات الطبية (الجراحة والوقاية) وتنميط التعليم، الشهادات العالمية في الإدارة والمحاسبة مثلاً، تنميط المنتجات والملابس والحاسبات والأجهزة الكهربائية والسلع المعمرة والسلع الكمالية وغيرها، وتصدير أمثال أوروبية وكندية وأمريكية إلى مصر والدول العربية ضد أنفلونزا الخنازير.

الفصل الثامن

تاريخ الأطماع الأجنبية
فى
أسواق الخليج العربى

مقدمة

1- تاريخ الأطماع الأجنبية فى الخليج العربى.

2- تاريخ الغزو البرتغالى للخليج العربى والبحر الأحمر فى القرن 16.

3- نظام الحماية بالمغرب والاستغلال الاستعمارى.

4- منظمة التجارة العالمية والحروب التجارية على حساب الدول العربية.

5- الحروب التجارية المعاصرة : النموذج الصينى وأفريقيا.

الفصل الثامن

تاريخ الأطماع الأجنبية فى أسواق الخليج العربى

1-تاريخ الأطماع الأجنبية فى الخليج العربى :

تحتل منطقة الخليج العربى موقعاً متميزاً فى استراتيجيات الدول الكبرى، وتدور للسيطرة عليها صراعات، ناهيك عن الصراعات الدائرة بين دول المنطقة والتى تختفى بعض الأحيان وتظهر إلى السطح وتدور معارك إقليمية ولمختلف الدوافع والأسباب فى أحيان أخرى، فهذه المنطقة التى ترتبط بالمحيط الهندى تتمتع بأهمية دولية وإقليمية تمتد عبر التاريخ إلى يومنا هذا، وتأتى أهميتها من كونها طريقاً للملاحة البحرية لا يمكن الاستغناء عنه، وبمرور الزمن تباينت أهميتها السياسة والاقتصادية والعسكرية، لغناها وامتلاكها للعديد من الثروات الطبيعية والتى تأتى الثروة النفطية فى المقدمة منها، فضلاً عن موقعها الجغرافى الذى يتوسط العالم القديم، آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، وارتباط الخليج العربى بالمحيط الهندى الذى يتوسط النصف الجنوبى من الكرة الأرضية، وما تؤدى إليه من ممرات مائية عالمية، ومتوسط عمقه حوالى ثلاثة آلاف قدم، وطوله يقدر بحوالى 615 ميل وعرضه بين 29 ميلاً عند مضيق هرمز و210 ميل فى أوسع مناطقه بالقرب من وسطه، وتوجد بالقرب من السواحل أكثر من مائتى جزيرة، وسكان سواحله قبائل عربية، وقامت عليه عدد من الدول العربية شبه المستقلة، منهم بنى جلندى والنبهانيون " 1154 – 1624"، دولة اليعاربة " 1624 – 1744"، ونظام الحكم الإمامة، وقد ظل أمن الخليج يتأرجح بين الاستقرار وعدمه حسب الصراعات الدولية وامتداداتها.

ومنذ قديم التاريخ وبدء التجارة العالمية كانت منطقة الخليج العربى حلقة وصل مهمة فيها، كما كانت محط التقاء القوافل التجارية البرية والبحرية، لذلك فقد تأثرت بكل حضارات العالم القديم، تدلل على ذلك الآثار التى وجدت فى مواقعها الأثرية التى

امتدت على طول ساحل الخليج، فقد تأثرت المنطقة بالحضارة الهندية كما تأثرت بحضارة وادى الرافدين القديمة.

وعندما بدأت النهضة الأوروبية الحديثة وتزعم اسبانيا والبرتغال لحملات الاستكشافات البحرية واكتشاف رأس الرجاء الصالح مع نهايات القرن الرابع عشر الميلادى، وبحثهم الدءوب للوصول إلى منافذ بحرية تؤدى إلى الهند لتأمين التجارة معها، فقد وصل الملاح البرتغالى فاسكوديغاما إلى الخليج العربى فى رحلته الشهيرة التى بدأت عام 1497، فكانت تمثل أولى بدايات التغلغل الغربى فيها ونشوب صراع مرير استمر قرابة من مائة وخمسون عام بين الغزاة البرتغاليين وقبائل المنطقة العربية.

لقد تهيأت مجموعة من العوامل لإنهاء التواجد البرتغالى فى منطقة الخليج العربى من بينها خضوع البرتغال إلى التاج الأسبانى، وتآمر مجموعة من الدول الأوروبية التى بدأت تتأمل فى توسيع رقعة مستعمراتها من خلال تطوير أساطيلها كهولندا وفرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى الرغبة العربية فى التخلص من الهيمنة البرتغالية، فتحقق طردهم من البحرين عام 1602 وبمساهلة من قوى أوروبية تم إخراجهم من جزيرة هرمز، "1621 وسيطر العثمانيون على البصرة سلطان عمان قوة بحرية وبرية فحرر جلفار " رأس الخيمة " وظفار فى عمان، وبعدها قام خليفته سلطان بن سيف بطرد ما تبقى من القوات البرتغالية من صحار ومسقط، وفى عام 1650 تم طرد البرتغاليين من المنطقة كلها لعد احتلال دام 143 عام.

لقد تحالف البرتغاليون الذين يمتلكون أسطول بحرياً مع الفرس الذين أمدوهم بالرجال لبسط سيطرتهم على ضفتى الخليج العربى، وتحطيم أسطول العرب، فأساءوا معاملة سكان المنطقة، الأمر الذى دفع القبائل العربية فى التوحد والنهوض لقتال العدو والثأر لكرامتهم، فلم تصمد قوى الغزو أمام المقاومة العربية، بالإضافة إلى ضغوط قوى عالمية اخرى جديدة ظهرت لها أطماع فى المنطقة، كهولندا، وذلك للأهمية التجارية والعسكرية لمنطقة الخليج، فكان الانهيار البرتغالى بداية لعصر هيمنة جديدة تمثلت بالهيمنة الهولندية الإنكليزية.

لقد حاول التغلغل الهولندى إلى الخليج العربى أن يضفى على نفسه الطابع التجارى أكثر مما هو عسكرى، فبواخرهم كانت تجارية اهتمت بالتبادل السلعى بالأساس ولكنهم سرعان ما حولوا تواجدهم للأغراض العسكرية، خصوصاً أثناء احتدام المعارك مع القوى المحلية العربية أو القوى الدولية المتواجدة فى المنطقة، ففى عام 1625 ظهر الهولنديون فى بندر عباس كقوة منافسة للبريطانيين، وفى عام 1680 كان الهولنديون قد تركزوا فى البصرة وأقاموا المراكز والحصون المنيعة التى أسهمت فى زعزعة النفوذ البريطانى فى المنطقة، ولكن القوات العربية التى حاربت الهولنديين بقسوة وشدة حسمت الصراع، فما إن حل عام 1753 حتى انسحبت هولندا من البصرة، ومن بندر عباس عام 1953، وقد قضى العرب على آخر معاقلهم المحصنة فى جزيرة خرج عام 1766، فانسحبوا إلى الجزر الأندنوسية حتى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية حيث طردتهم منها.

لقد أصبح العالم فى تلك الفترة يقيس عظمة الدولة وهيبتها من خلال عدد مستعمراته، وبالإضافة إلى التناحر الإقليمى الحاصل بين الدول الأوروبية على أراضيها، انتقل الصراع على المستعمرات ومحاولات بسط نفوذ كل دولة على حساب غيرها، وبما أن انكلترا كانت تتمتع بقوة بحرية وأسطول كبير، فإنها كانت تسيطر على مساحات واسعة من العالم ومن أواسط آسيا، وكانت الهند تعتبر درة التاج البريطانى التى لا يمكن الاستغناء عنها لأى سبب، فى تلك الفترة كان الصراع البريطانى الفرنسى فى أوج قوته وشدته، وكان الطموح الفرنسى السيطرة على طرق مواصلات بريطانية بمستعمراتها وخصوصاً الهند، فامتد التغلغل الفرنسى إلى الخليج العربى، كحلقة فى ذلك الصراع، فأسست شركة الهند الشرقية عام 1664 وحصلت على العديد من الامتيازات فى الخليج العربى، وحيث كانت الدولة العثمانية متقيدة بتقاليد ساهمت إلى حد كبير بتخلفها علمياً واقتصادياً وعسكرياً بالقياس إلى الدول الأوروبية التى شهدت النهضة والتطور والحداثة الأمر الذى زاد من تطلها إلى البحث عن أسواق جديدة، فى ذلك الوقت بدأ النفوذ الغربى يتركز فى الدولة العثمانية ومستعمراتها، وخصوصاً المنطقة العربية، وقد تمثل ذلك التغلغل إما بالتجارة أو تحديث القوة العسكرية العثمانية،

أو على شكل احتلال عسكرى، كما حصل فى الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، الأمر الذى زاد من حدة التوتر والصراع بين فرنسا وبريطانيا.

مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أخذ العالم يتبلور تفكيره باتجاه الانقسام إلى معسكرين، خصوصاً بعد أن بدأ النفط يلعب الدور الجوهرى فى الصراع وخاصة بعد اكتشافه فى إيران والعراق، فقد دخلت هذه المادة الاستراتيجية فى كل البرامج والمخططات الاستعمارية وغدت تسهم إلى حد كبير فى تحديد اتجاهات الصراع ورسم السياسات الأمنية للقوى الكبرى فى القرن العشرين، وحتى الاتفاقيات الدولية التى عقدتها أطراف الحرب العالمية الأولى كان للنفط دور فاعل فى تنظيم مواردها وتحقيق الموازنة بين أطرافها وأحياناً إلى تجاوزها كما حصل بالنسبة إلى ولاية الموصل حيث أشارت اتفاقية سايكس – بيكو إنها من ضمن حصة فرنسا، فدخلتها بريطانيا للسيطرة على نفطها متجاوزة لفرنسا بحجة تأخرها بالدخول إليها، وخشيتها من الاحتلال الروسى.

إن جنوب شرق آسيا كان يمثل حلم السيطرة الأوروبية، والوطن العربى يقع فى طريق الوصول إلى تلك المنطقة الذى لابد من السيطرة عليها، وفى هذا الوقت كانت أمريكا قد أصبحت قوة لا تقل فى خطورتها عن أمها أوربا، بل أصبحت تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الأوروبى ومورد مهم للكثير من السلع وخصوصاً العسكرية منها، بينما ألمانيا بدأت تدغدغ الفرس وتتسلل إلى بلادهم خصوصاً فى العهد القاجارى ثم البهلوى لمواجهة النفوذ البريطانى، ومحاولات إنشاء خط سكة حديد تربط برلين بالخليج العربى عام 1896.

لقد سيطرت بريطانيا على خطوط الملاحة البحرية لقوة أسطولها بينما حاولت فرنسا وألمانيا الوصول إلى الخليج العربى برا تجنباً للقوة الإنكليزية، ولكن انكلترا كانت أسبق فى السيطرة فعقدت معاهدات منفردة مع شيوخ الخليج العرب تلزمهم بعدم إقامة اتفاقيات مع غيرها مقابل تأمين الحماية لهم جمعتها فى معاهدة أطلقت عليها المعاهدة الأبدية عام 1853، ثم المعاهدة المانعة عام 1892 مع شيوخ الساحل العربية،

وكانت معاهدة بريطانيا مع شيخ المحمرة وشيخ الكويت قطعاً لأى وصول أوروبى إلى منطقة الخليج العربى.

تعتبر السيطرة البريطانية على الخليج العربى الأكثر عمراً حيث امتدت من السنوات الأولى للقرن السابع عشر حتى انسحابها من الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى أو موسى عام 1971، وقد تميزت عن غيرها من القوى بتميز سياستها الأمنية بالشمولية والاتزام وبعد النظر، دون إهمال الجوانب الأخرى، ففى الوقت الذى عززت فيه مواقعها العسكرية فى المنطقة، فقد أصبحت لها مراكز تجارية مهمة فى العديد من مدن الخليج وموانئه، بالإضافة إلى علاقات خاصة مع أصحاب السلطة والنفوذ الذين يمتلكون صناعة القرار، ولعلها حين استغلت ظروف الحرب العالمية الأولى فحققت كسباً دبلوماسياً مرموقاً، وبخاصة بعد أن تحول الخليج العربى إلى مسرح لصراعات دولية حادة، فوقعت كل من فرنسا عام 1904،وروسيا عام 1907، وألمانيا عام 1912، اتفاقيات اعترفت فيها كل هذه الدول رسمياً بالأرجحية البريطانية فى الخليج العربى، وفى عام 1913 حذا العثمانيون حذوهم عندما وقعوا اتفاقية مشابهة تحقق لبريطانيا الأهداف نفسها.

إن الظروف التى أفرزتها الحرب العالمية الأولى وتطوراتها أدت إلى تعزيز دعائم الاستراتيجية البريطانية فى الخليج العربى، إذ إن الدول التى نازعتها النفوذ فى المنطقة، لم تلبث أن خرجت من حلبة الصراع، ألمانيا لهزيمتها فى الحرب وروسيا لتغير نظام الحكم فيها، أما فرنسا فقد اعترفت بالسيادة البريطانية المطلقة على الخليج العربى، وبادرت بإغلاق قنصليتها فى مسقط عام 1920، كآخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى فى الخليج العربى، إن هذه الأسباب بالإضافة إلى اضمحلال الدولة العثمانية، تضافرت لكى تتحول المنطقة إلى منطقة نفوذ بريطانية.

لقد تمكنت بريطانيا من تصفية منطقة الخليج العربى من أى نفوذ آخر، ولكن سياسة الباب المفتوح التى اتبعها الولايات المتحدة الأمريكية مكنتها من النفوذ المنطقة، فقد بدأ اهتمامها منذ اكتشاف النفط فى بعض المدن الخليجية فى بداية القرن

العشرين حيث دخلت إلى معترك الصراع من أجل النفط، ولقد تمكن كولبى شستر الأمريكى من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى العراق، ولكن الولايات المتحدة لم تحصل على الموافقة البريطانية إلا فى عام 1912 عندما أصبحت عضواً مساهماً فى شركة نفط العراق، بعدها اضطرت بريطانيا للرضوخ إلى أمريكا كشريك فعلى فى النفوذ فى الخليج العربى وفق مبدأ تبادل المصالح وتمت التسوية بينهما حينما عقدت اتفاقية الخط الأحمر عام 1942، التى فتح المجال بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى العراق ومناطق خليجية أخرى كالسعودية والبحرين وإيران.

إن نشوب الحرب العالمية الثانية كان تحفيزاً آخر لواشنطن للاهتمام بالمنطقة، وبدخولها الحرب أخذ الخليج العربى يكتسب أهمية خاصة، فالنفط الذى اتجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية إليه بشكل لم يسبق له مثيل إذا لم يعد هذا النفط مجرد مشروع تجارى للشركات الأمريكية بل أصبح مسألة تهم الأمن القومى الأمريكى، ونظراً لاستحالة استمرار الإنتاج الأمريكى منه بالمعدلات نفسها التى دعت إليها ظروف الحرب، فقد ركزت جهدها على نفط المنطقة العربية ووصلت إلى قناعة جادة بأن مركز الجاذبية فى الإنتاج العالمى للنفط يتركز فى منطقة الخليج العربى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكرى الأمريكى فى المنطقة، أما من الجهة الثالثة فإن التواجد العسكرى لها والضغط الذى تمارسه على مشايخ المنطقة خلق حالة من توفير الأمن للكيان الصهيونى فى فلسطين.

إن تراجع القدرات العسكرية الغربية وظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والمعسكر الاشتراكى من جانب آخر، أدى إلى تقوية النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج العربى حتى على حساب حلفائها الغربيين.

لقد علمت أمريكا على إضعاف القدرات العسكرية الإقليمية لإدامة وجودها بشكل مباشر أو غير مباشر وهو بطبيعة الحال إضافة إلى استثمار نفط المنطقة ضمانة للوجود الصهيوني المزروع في المنطقة، وعليه ولتنفيذ هذه السياسة، دفعت بالفرس إلى شن عدوانهم بقيادة خميني على العراق لمدة ثماني سنوات، وتحت ستار الدين وتصدير الثورة، وعندما استنتجت إن ذلك لم يحقق لها غاياتها حينما خرج العراق صاحب المشروع الحضاري التحرري النهضوي والقومي من ذلك العدوان أشد عوداً وأصلب، دفعت بمشايخ الكويت والخليج إلى ممارسة سياسات استفزازية لإضعاف قدرات العراق الاقتصادية، فكان دخوله إلى الكويت سبباً لتحويل الخليج العربي بحيرة أمريكية مطلقة بلا منازع، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتحالفات الاستراتيجيات الأمريكية الفارسية، مما أدى بالنتيجة إلى استقرار القوات الأمريكية في الخليج إضافة إلى استقرارها في العراق بعد غزوها البربري له وتصفية معظم قياداته.

2- تاريخ الغزو البرتغالي للخليج العربي والبحر الأحمر في مطلع القرن السادس عشر

المحاولات البرتغالية للسيطرة على عدن البحر الأحمر

الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر :

يعد البحر الأحمر شرياناً حيوياً للاتصالات ووسيلة بالغة الأهمية للتبادل التجاري الحضاري والثقافي بين الدول المحيطة به من جانب وبين البلدان الأخرى من جانب آخر، وكان ذلك سبباً في ازدهار الدول والممالك الواقعة على سواحله، وسبقت الإشارة إلى أهمية هذا البحر لدولة المماليك التي كانت تعتمد بالدرجة الأساس في بقائها واستمرارها على الحركة التجارية المارة من خلاله، ورأينا كيف إن تحول الطريق التجاري عن هذا البحر بعد حركة الكشوف الجغرافية أدى، من بين عوامل أخرى، إلى تدهور تلك الدولة ومن ثم سقوطها بيد العثمانيين في سنة 1517.

ومع تزايد حركة التبادل التجارى بين الغرب والشرق أصبح البحر الأحمر حلقة وصل بين قارات العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، واخذت أهميته تتزايد تدريجياً، وأدى ذلك بالنتيجة إلى تزايد الاهتمام به من جانب الكثير من الدول التى كانت تعتمد أساساً على النشاط التجارى، وكان البحر الأحمر يتناوب المنافسة مع الخليج العربى لكونه شرياناً رئيسياً لربط تجارة الشرق بالعالم الغربى الأوروبى وبالعكس، عبر مصر واليمن.

عرف البحر المتوسط عبر التاريخ بأسماء مختلفة منها : البحر الفرعونى، والبحر الحبشى، وبحر القلزم، وقد اسماه اليونانيون " البحر الأحمر (Eritreae)"، والتصقت به هذه التسمية حتى الآن، ويبلغ طوله من الشمال عند (راس محمد) إلى الجنوب عند (باب المندب) نحو ألف ومائتى ميل، وعرضه فى أكبر اتساع له نحو 250 ميلاً، واقل اتساع عند باب المندب يبلغ ما يتراوح بين 15- 20 ميلاً. وعند مدخل باب المندب تقع جزيرة (بريم) التى تفصل المضيق إلى قسمين :

تتسم مياه البحر الأحمر بالملوحة الشديدة، كما إن مياهه لا تصلح للملاحة، إذ تكثر فيها الشعاب المرجانية والصخور التى تعيق الملاحة فيه إلا لمن يعرف أسراره ومسالكه جيداً، وهذا يفسر لنا سبب فشل معظم الحملات البرتغالية التى حاولت السيطرة عليه وعلى سواحله ابتداءً من حملة البوكيرك سنة 1513 وما بعدها، ولولا تجارة الهند واليمن وشرقى أفريقيا وأهميتها للغرب الأوروبى وللدول الواقعة على البحر الأحمر، فضلاً عن الأمان الذى يتمتع به البحر الأحمر فى ظل حكم القوى الإسلامية، مقارنة بالطرق البرية، لما كان بالإمكان استخدامه للتجارة الدولية.

وساعدت طبيعة الرياح الحركة التجارية بين المحيط الهندى والبحر الأحمر، وأسهمت معرفة مواقيت الرياح الموسمية حركة السفن، ولهذا تعددت السلع وتنوعت فى موانئ البحر الأحمر، فهناك البخور واللبان من اليمن، واللؤلؤ من الخليج العربى، والعاج وريش النعام والذهب من الحبشة وشرقى أفريقيا وغيرها، على هذا الأساس يمكن القول إن الازدهار الذى عاشته اليمن كان مرهوناً بنجاح الدولة فى السيطرة على

طرق التجارة واحتكارها فى مناطق البحر الأحمر، والعكس صحيح أيضا، فحين تسوء السيطرة عليه تفقد السيطرة على طرق التجارة هذه.

وحينما سيطر المماليك على الحجاز قامت باحتكار تجارة البحر الأحمر بين الشرق وأوروبا، ولا سيما فى عهد السلطان البرجى بارسيباى منذ سنة 1425، إذ بدا بتطبيق نظام احتكار السلع الشرقية، وصار السلطان هو التاجر الأول فى عمليتى البيع والشراء، إذ بلغت مكاسبه من بيع الفلفل مثلاً، إلى التجار الأجانب فى القاهرة والإسكندرية ما نسبته (140٪)، كما منع جميع التجار الأجانب من شراء التوابل الهندية من غير (المتجر السلطانى) الذى يديره، وذلك بموجب مرسوم سنة 1428. وقد أدت تلك الإجراءات والقوانين إلى تأثر أهم طبقة تجارية راسمالية كان لها دور كبير فى دعم اقتصاد الدول الإسلامية المطلة على البحر الأحمر، إلا وهى طبقة تجار الكارم (أو الكانم)، التى اشتهرت لدرجة إنها أصبحت تطلق على التجارة الشرقية عموما فى تلك المرحلة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، دفعت إجراءات المماليك تجار الكارم وتجار البندقية إلى شراء البضائع التى كان يبيعها المماليك بسعر مرتفع، فارتفعت أسعار التوابل وبقية السلع الشرقية بشكل حاد فى النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادى، مما دفع هؤلاء التجار وغيرهم (مثل تجار قشتالة واراغون) للاحتجاج أكثر من مرة لدى السلطات المملوكية، كما هددت البندقية بقطع علاقتها التجارية مع مصر.

لذلك، بعد أن رأى المماليك الثروة تنهال عليهم من تجارة أفريقيا الشرقية عبر مصر إلى أوروبا، حرصوا على أن يبقى سر هذه التجارة المربحة حكراً لهم وحدهم، فسعوا إلى كسب ود ملوك اليمن والسيطرة على الحجاز والتحالف مع الإمارات الإسلامية الواقعة على الساحل الجنوبى الغربى للبحر الأحمر لحماية سواحل البحر وطريق التجارة البحرية الهندية.

ولكن إجراءات بارسيباى ومن جاء بعده من حكام المماليك قضت على أهم طبقة اقتصادية فى البحر الأحمر، وهم طبقة (تجار الكارم) فى وقت كانت فيه الدولة فى أشد الحاجة لهذه الطبقة التى كانت تمثل القطاع الخاص آنذاك. إذ كانت تلك الطبقة تساعد الدولة دائماً وتنقذها فى ظروف صعبة وتغنيها من أن تمد يدها للآخرين خارج حدودها فى حال مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، ولا سيما الخطر الاقتصادى والعسكرى البرتغالى الذى أخذ يحدث بالتجارة الشرقية، ومن ثم حولها عن طريق البحر الأحمر لصالح طريق رأس الرجاء الصالح، لكن قوانين بارسيباى ومن جاء بعده من المماليك الضعف فى المراحل المتأخرة أنهت دور طبقة تجار الكارم فى الاقتصاد المصرى، وبالنتيجة بقيت طبقة الإقطاع العسكرى- المترنحة أساساً — وحدها فى ميدان الصراع العسكرى ذو الأهداف الاقتصادية ضد البرتغاليين، ضد البرتغاليين أولاً، ومن ثم العثمانيين، فلم تقو على المطاولة فى المواجهة العنيفة التى حدثت بينهما، وكانت النتيجة الحتمية هى الهزيمة على المستويات كافة وسقوط تلك الدولة نهائياً فى سنة 1517 كما سبق الإشارة.

الأهمية التجارية والاستراتيجية لعدن تقع عدن فى الجنوب الشرقى من مضيق باب المندب، وتعد من أهم موانئ اليمن ومن أكبر المراكز التجارية فى المحيط الهندى فى عصور التاريخ المختلفة، وهى عبارة عن شبه جزيرة صخرية تتصل بالبر بأرض رملية مستطيلة الشكل وتبعد عن الساحل بنحو خمسة أميال، وتطل المدينة على تقاطع طرق التجارة العالمية مباشرة، مما جعلها من أهم مراكز وموانئ التجارة بين البحر الأحمر وأوروبا وشرقى أفريقيا والهند والخليج العربى. فضلاً عن ذلك، فهى محاطة بسلسلة شاهقة من الجبال تجعل من المكان كما لو كان حصناً طبيعياً. وقد شبهت الجبال المحيطة بعدن بأسنان سمك القرش التى تبرز من مياه البحر.

وتعتبر مدينة عدن منطقة تجارية مفتوحة أساس اقتصادها التجارة العالمية فى المحيط الهندى والبحرين الأحمر والمتوسط، ونظراً لأهميتها الاقتصادية فقد وضعت تنظيمات وقوانين تجارية متعددة تخص السفن القادمة من البحر العالمية.

ولو تعرفنا على مقدار ما تدار تجارة عدن من أرباح سنوية لأمكننا تقدير مدى أهمية التحكم بها للدول التي تقع في الجنوب اليمني، لذلك كان الحكام اليمانيون أحياناً، مثل عامر بن عبد الوهاب الطاهري، يخرجون أحياناً بأنفسهم في موسم الرياح المؤاتية للإشراف على خروج القوافل التجارية البحرية المتوجهة إلى الهند، ويمكننا أن نتصور ما يسببه تدهور تلك المداخيل الاقتصادية بسبب الاضطرابات والفتن الداخلية التي غالباً ما تؤدي إلى سقوط الدول، أو بسبب حصار اقتصادي وتدمير السفن التجارية التي ترتاد عدن، كما حصل خلال الغزو البرتغالي للبحار الشرقية وخطة محاصرة عدن والبحر الأحمر التي جاء الفونسو البوكيرك أساساً لتنفيذها، مما أثر في عدن وحكام الدولة الطاهرية، لدرجة إن السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي كان يستلم أربع خزائن كل عام كان يستولي على موارد الأوقاف ليستعين بها لمواجهة نقص إيراداته في حروبه ضد الزيديين، مما أثار عليه سخط علماء الدين، ومع اشتداد الحصار المفروض على التجارة الشرقية وانخفاض ما يأتي منها إلى عدن، اضطر حاكمها مرجان الظافري للاستيلاء على خراج منطقة (لحج) القريبة منها لسد النقص الناجم عن عجز إيراداته من أجل الاستعداد للدفاع عن مدينته ضد التهديد البرتغالي الوشيك ولإدارة أمور البلاد وإطعام الناس.

في ظل هذه الأجواء جاء الإعصار البرتغالي الأول لعدن والبحر الأحمر متمثلاً في حملة الفونسو البوكيرك سنة 1513.

3- نظام الحماية بالمغرب والاستغلال الاستعماري :

التمهيد الإشكالي :

ما هو مفهوم الحماية ؟ ما هي مظاهرها، وظروف فرضها على المغرب ؟

ما هي مظاهر الاستغلال الاستعماري بالمغرب ؟ كيف نستدل أن نظام الحماية يعتبر شكلاً من أشكال الاستعمار ؟

- **النشاط الأول : ما هى ظروف فرض الحماية الفرنسية على المغرب ؟**

سارعت الدول الاستعمارية فى إطار تنافسها الإمبريالى إلى إبرام عدة اتفاقيات لتسوية نزاعاتها فكيف تمكنت فرنسا من الإنفراد بالمغرب فى إطار هذا التنافس.

من اجل بسط سيطرتها على المغرب مهدت فرنسا الطريق لذلك عن طريق :

- **الاتفاق الفرنسى الإيطالى حول المغرب وليبيا حيث اعترفت فرنسا بحقوق ومصالح إيطاليا بليبيا مقابل اعتراف إيطاليا بمصالح وحقوق فرنسا بالمغرب.**
- **تسوية المسألة المغربية (الأزمة المغربية الأولى 1905 زيارة كيوم الثانى لطنجة وتصريحه باستقلال المغرب) عن طريق عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة (1906) الذى نص على إنشاء البنك المخزنى ووضعه شرطة إسبانية وفرنسية بالمراسى المغربية، فقدان المغرب لسلطته المالية والسياسة.**
- **احتلال فرنسا (للدار البيضاء – 1907) وجدة (1911) وتدخل إسبانيا شمال المغرب.**
- **الأزمة المغربية الثانية (إرسال ألمانيا لبارجة حربية إلى خليج أكادير) تمت تسوية الخلاف بين فرنسا وألمانيا باقتطاع جزء من الكونغو لصالح ألمانيا مقابل تخلى هذه الأخيرة عن مطامعها فى المغرب لصالح فرنسا مما سهل الطريق أمام فرنسا للإنفراد بالمغرب.**
- **معاهدة الحماية (30 مارس 1912) : نصت المعاهدة التى فرضت على المغرب على تأسيس نظام جديد بالمغرب تسند إليه مهمة الإصلاحات الإدارية والعدلية، والتعليمية، الاقتصادية، المالية، العسكرية، كما نصت على أن يقوم السلطان (مولاى عبد الحفيظ) بمساعدة فرنسا لتسهيل الاحتلال العسكرى للمغرب بذريعة استتباب الأمن وتأمين المعاملات التجارية.**

- لقد اضطر مولاى عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية أمام الضغوطات الفرنسية، فأصبح المغرب بموجب هذه المعاهدة تحت الحماية الفرنسية (محمية فرنسية).

- **النشاط الثاني : الاحتلال العسكرى للمغرب واندلاع المقاومة التى واجهته (الخريطة ص 94 من الكتاب المدرسى) تمكنت كل من إسبانيا وفرنسا من احتلال المغرب عبر مجموعة من المراحل :**

- بداية القرن 15 احتلال سبتة وأميلية.
- م قبل 1912 : المغرب الشرقى (وجدة) الدار البيضاء، فاس، الرباط.
- 1912 / 1914 : مركش، تازة.
- 1914 / 1930 : المناطق الأطلسية.
- 1921/ 1926 : الريف (طنجة الحسيمة) إضافة إلى خنيفرة.
- 1931/ 1934 : الصحراء المغربية.

رافق التغلغل العسكرى للمغرب اندلاع المقاومة بالريف + الأطلس المتوسط + بالصحراء.

المقاومة بالأطلس المتوسط : تزعمها موحا أوحمو الزيانى (1877/ 1921) حيث تمكن من هزم القوات الفرنسية فى معركة الهرى بالقرب من خنيفرة سنة 1914 قبل أن يستشهد فى إحدى المعارك بالأطلس المتوسط سنة 1921.

إن أهم ما يميز قبائل زيان حسب أحد الضباط الفرنسيين هو البسالة والسرعة فى القتال والإقدام.

المقاومة بالريف : تزعمها محمد بن عبد الكريم الخطابى (1883/1962) حيث تمكن سكان الريف من مواجهة الاحتلال الإسبانى وإلحاق الهزيمة به فى معركة أنوال الشهيرة سنة 1921م تكبدت بموجبها إسبانيا عدة خسائر مادية وبشرية.

المقاومة بالصحراء المغربية : تزعمها الهيبة بن ماء العينين.

- النشاط الثالث : ما هى مظاهر الاستغلال الاستعمارى للمغرب؟ وما هى انعكاساته ؟

1- على المستوى الإدارى :

قامت فرنسا بإحداث مجموعة من الأجهزة الإدارية الاستعمارية وهى على النحو التالى :

- المقيم العام : ممثل الجمهورية الفرنسية بالمغرب يعمل على تسيير المصالح الإدارية والعسكرية + سن القوانين والمصادقة عليها.
- الكاتب العام : يشرف على جميع الإدارات.
- المديرون : يرأسون مديريات وهى بمثابة وزارات أهمها مديرية (المالية+الداخلية+التعليم العمومى).
- قائد المنطقة : مناطق عسكرية : (فاس - مكناس - مراكش أكادير) + مناطق مدنية : (الرباط - الدار البيضاء وجدة).
- المراقبون : مراقبون مدنيون بالمناطق المدنية وضباط الشئون الأهلية بالمناطق العسكرية.
- وقد تم إحداث هذه الإدارة (الفرنسية) إلى جانب الإدارة المغربية التى تتكون من: السلطان+الصدر الأعظم+ الوزراء الباشوات بالمدن والقواد بالقبائل.

تحولت الحماية الفرنسية للمغرب انطلاقاً من 1925 إلى إدارة مباشرة حيث أصبحت الإدارة الفرنسية تأخذ القرارات متجاوزة المخزن (الحكومة) المغربى.

يقول اليوطى فى هذا الصدد : "ينبغى أن تبدو الإدارة كأنها تتم بواسطة السلطات المحلية تحت السلطة العليا للسلطان وتحت إشرافنا البسيط".

على المستوى الاقتصادى :

تعتبر الأبناك الفرنسية بالمغرب وسيلة من وسائل السيطرة الرأسمالية على المغرب حيث ساهمت فى تنشيط ومساعدة الاستعمار وتسهيل إنجاز المشاريع الكبرى (تمويل المشاريع التى تهدف إلى الاستغلال الاقتصادى للمغرب) إضافة إلى أن اهتمامها كان منصباً على الربح، هذا، وتجدر الإشارة إلى أن شروط القرض بالمغرب كانت قاسية وجد مكلفة.

استغلال الأراضى : قام المعمرون بالاستيلاء على الأراضى عن طريق الشراء وعن طريق القوة، نزع الملكية.

عموماً يمكن أن نميز بين الاستيطان الرسمى للأراضى والاستيطان الخاص، بحيث ارتفعت نسبة الأراضى التى يملكها المعمر إذ وصلت إلى 1017000 هكتار سنة 1953.

عرف الميزان التجارى المغربى عجزاً كبيراً فى المرحلة الممتدة بين 1938 -1958 بفعل ارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض قيمة الصادرات.

نستنتج مما سبق إلى أن هناك تعدد فى مظاهر الاستغلال الاقتصادى للمغرب (دور الأبناك+الاستيلاء على الأراضى بفعل الإستيطان الخاص والرسمى+ استفادة فرنسا من استغلال الأراضى الزراعية...)، عجز الميزان التجارى بالمغرب.

وقد كان للاستغلال الاستعمارى (فى المجال الاقتصادى) عدة آثار سلبية على الصناعة التقليدية التى تضررت بفعل منافسة البضائع الأجنبية، إفلاس المؤسسات الصناعية التقليدية، تضرر الصناع الحرفيين.

كما تدهورت أوضاع الفلاحين حيث تحول معظمهم بعد نزع ملكياتهم إلى عمال يخدمون المستعمر.

إذا كان محمد حسن الوزانى يعتبر الحماية أنها جناية على الأمة فإن الاستغلال الاقتصادى للمغرب تجاوز الجناية على أمة إلى الجناية على امم، لأن المتضرر ليس الفلاح الذى عاش وقت ا لحماية ونزعت أرضه بل امتدت هذه الجناية لتشمل أحفاد هؤلاء الفلاحين.

استنتاج :

لابد من الوقوف عند مجموعة من المصطلحات المرتبطة بهذه الوحدة للبحث عن العلاقات بينها ونخص بالذكر : الحماية- الإدارة المباشرة — الاحتلال العسكرى — الاستغلال الاقتصادى.

إن الحماية والتى تحولت إلى إدارة مباشرة وكذا الاحتلال العسكرى للمغرب لم يكن إلا وسيلة لتسهيل استغلال المغرب استغلالاً اقتصادياً.

Total Import & Export Value by Country (Region) (2008/01-06)

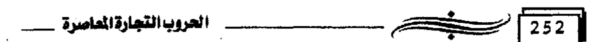
Country /Regional	Import & Export Value	Export Value	Import Value	±% Than the Same Period Last Year %		
				Import & Export	Export	Import
Total Value	123.380.001	66.625.141	56.754.860	25.7	21.8	30.6
Asia	66.682.278	31.330.241	35.352.037	23.6	21.0	26.0
Afghanistan	6.796	6.730	65	2.8	3.9	-51.2
Bahrain	35.259	28.281	6.978	81.3	71.3	137.3
Bangladesh	221.684	215.529	6.156	41.6	42.5	14.8
Bhutan	106	106	–	351.1	352.8	-100.0
Brunei	6.011	5.860	152	-33.1	29.4	-96.6
Burma	120.777	89.257	31.519	30.3	9.9	174.8
Kampuchea	59.252	57.567	1.685	47.8	51.4	-18.3
Cyprus	45.912	45.467	445	49.3	49.4	39.2
Korea	114.387	81.901	32.487	25.3	31.1	12.7
Hong Kong	9.699.849	9.065.095	634.754	8.0	7.8	9.8
India	2.900.685	1.563.556	1.337.129	69.0	52.9	92.6
Indonesia	1.584.733	799.517	785.216	32.8	35.2	30.5
Iran	1.391.315	392.675	998.640	43.5	19.7	55.6
Iraq	94.363	54.875	39.489	55.2	80.7	29.8
Israel	279.310	197.807	81.504	15.1	17.2	10.1
Japan	12.960.688	5.517.062	7.443.626	17.7	15.0	19.8
Jordan	86.260	79.287	6.973	53.6	51.6	79.6
Kuwait	269.722	76.761	192.961	68.4	12.1	110.5
Laos	19.335	14.249	5.085	63.8	86.1	22.6
Lebanon	45.121	44.155	966	40.6	40.5	43.6
Macao	139.329	125.396	13.933	2.8	2.5	6.0
Malaysia	2.596.981	1.005.703	1.591.278	26.6	30.3	24.3
Maldives	1.532	1.390	142	29.2	20.0	404.6
Mongolia	106.367	34.870	71.497	16.5	17.0	16.3
Nepal	17.400	17.070	330	6.6	11.8	-68.9
Oman	534.689	32.794	501.885	65.1	31.5	67.9
Pakistan	348.437	299.223	49.214	10.9	15.2	-9.8
Paleatine	2.370	2.365	5	53.0	53.7	-54.4
Philippine	1.573.985	430.841	1.143.144	13.0	26.4	8.7
Qatar	128.275	44.112	84.163	160.6	80.8	239.0

Saudi Arabia	1.886.830	409.225	1.477.575	73.6	16.3	100.9
Singapore	2.500.371	1.485.246	1.015.125	13.6	8.9	21.5
Korea S.	9.249.663	3.575.930	5.673.733	25.7	35.9	20.0
Sri Lanka	74.653	71.920	2.733	15.2	14.7	27.1
Syria	109.161	108.648	513	14.7	14.5	114.9
Thailand	2.039.031	773.560	1.265.471	29.8	40.0	24.3
Turkey	632.295	550.007	82.288	21.7	17.9	55.0
United Arab Emirates	1.171.513	942.050	229.464	29.4	23.5	60.3
Embassy of the Republic of Yemen	188.262	47.496	140.766	85.6	5.6	149.4
Vietnam	1.051.975	845.242	206.733	57.8	63.5	38.3
PRC	4.311.828	---	4.311.828	13.5	--	13.5
Taiwan	6.801.382	1.308.451	5.492.931	23.0	18.9	24.0
East Timor	293	293	0	-43.1	-42.5	-100.0
Kazakhstan	809.114	446.822	362.293	35.3	52.1	19.1
Kirghizstan	327.647	320.980	6.667	187.8	196.4	20.2
Tajikistan	28.245	27.364	881	73.3	73.7	61.1
Turkmenistan	37.996	37.259	737	194.5	233.9	-57.7
Uzbekistan	71.082	50.201	20.881	17.4	44.4	-19.0
Other countries of Asia (district)	20	19	1	6.7	172.6	-92.9
Africa	5.313.858	2.299.857	3.014.000	65.6	40.1	92.3
Algeria	211.220	169.823	41.397	25.5	28.2	15.5
Angola	1.334.682	116.816	1.217.866	137.1	130.3	137.8
Benin	114.169	106.987	7.182	31.2	31.0	34.7
Botswana	17.051	7.248	9.803	2240.1	53.2	3.382.0
Burundi	974	974	0	25.3	33.5	-99.9
Cameroon	41.567	16.855	24.712	115.7	50.0	207.8
Canary Islands	1.057	1.057	--	-56.4	-56.4	-100.0
Cape Verde	747	747	--	-3.4	-3.4	-
Central Africa	1.474	416	1.059	132.7	43.4	208.2
Ceuta (Ceuta)	60	60	0	95.2	94.4	-
Chad	3.214	3.097	117	49.8	78.8	-71.7
Comoros	313	313	--	-24.5	-24.5	-100.0
Congo	227.502	30.963	196.539	58.6	123.7	51.6

Djibouti	8.834	8.738	96	9.3	8.8	92.2
Egypt	298.975	273.553	25.422	45.0	41.6	95.5
Equatorial Guinea	149.812	7.961	141.851	64.1	50.1	64.9
Ethiopia	63.707	59.487	4.221	59.7	72.3	-21.2
Gabon	78.279	5.802	72.478	42.0	3.7	46.3
Gambia	9.048	8.806	242	7.3	6.0	94.6
Ghana	77.252	73.162	4.090	31.2	32.2	15.4
Guinea	17.436	16.630	806	67.3	64.4	165.6
Guinea (Bissau)	366	297	69	17.0	-0.4	368.3
The Republic of Cote d'Ivoire	25.897	22.951	2.946	53.2	49.3	92.2
Kenya	54.473	52.481	1.992	35.5	34.2	84.7
Liberia	50.328	49.923	405	59.2	58.1	1.344.6
Libya	253.533	66.434	187.099	97.4	50.8	121.8
Madagascar	33.616	31.022	2.594	96.6	91.2	197.6
Malawi	3.456	3.116	340	92.9	76.2	1.316.5
Mali	13.310	8.195	5.115	129.2	73.4	373.1
Mauritania	60.137	7.480	52.658	95.1	13.0	117.6
Mauritius	14.989	14.692	297	26.0	27.2	-14.4
Morocco	141.221	113.252	27.969	12.0	7.4	36.6
Mozambique	16.874	10.508	6.365	35.1	59.8	7.7
Namibia	12.939	7.551	5.388	-26.9	-52.6	201.3
Niger	2.347	2.347	0	43.3	43.3	-69.4
Nigeria	316.044	279.978	36.067	73.8	77.6	49.0
Reunion	4.286	4.281	5	8.6	8.5	305.8
Rwanda	4.668	3.091	1.577	91.6	171.9	21.4
Sao Tome and Principe	87	86	1	97.4	94.3	--
Senegal	19.371	19.153	217	32.2	41.3	-80.4
Seychelles	631	626	5	67.2	152.7	-96.3
Sierra Leone	4.968	4.603	365	167.0	159.8	309.4
Somalia	1.276	1.265	11	12.4	25.2	-91.4
South Africa	863.664	407.185	456.479	38.0	26.2	50.5
Western Sahara	1	1	0	75.8	75.8	-
Sudan	438.542	95.901	342.642	84.0	40.4	101.4
Tanzania	48.810	42.638	6.172	37.8	84.4	-49.9

Togo	62.323	60.417	1.907	-6.4	-8.2	158.9
Tunisia	36.210	33.750	2.461	49.6	47.0	97.6
Uganda	9.889	8.928	962	16.0	14.6	30.7
Burkina Faso	6.724	2.041	4.683	-29.7	81.2	-44.5
Democratic Congo	85.516	8.651	76.866	236.4	102.0	263.7
Zambia	45.312	15.889	29.423	72.0	75.5	68.7
Zimbabwe	18.146	5.939	12.207	-12.0	-33.4	4.3
Lesotho	3.131	3.080	51	4.3	5.6	-42.1
Melilla	198	198	--	-28.2	-28.2	-
Swaziland	1.346	593	753	-19.6	-19.2	-19.8
Eritrea	1.355	1.328	27	-9.8	-10.5	42.6
Mayotte	215	215	0	24.8	24.8	172.7
Other African Countries (Regions)	288	280	8	-2.8	5.3	-75.0
Europe	24.302.735	15.965.381	8.337.354	28.6	27.9	30.2
Belgium	953.454	673.001	280.453	14.7	15.7	12.3
Denmark	378.027	255.482	122.546	29.0	19.1	56.1
Britain	2.110.955	1.624.315	486.640	21.1	16.8	38.3
Germany	5.415.147	2.682.228	2.732.919	30.8	26.6	35.2
France	1.825.976	1.119.319	706.658	25.8	25.0	27.0
Ireland	359.325	232.891	126.434	29.0	21.4	45.7
Italy	1.829.723	1.246.851	582.872	22.6	23.7	20.4
Luxembourg	130.817	116.867	13.950	42.2	45.0	22.5
Holland	2.433.362	2.160.220	273.142	22.1	22.8	16.8
Greece	208.403	200.292	8.111	32.1	34.4	-6.4
Portugal	114.573	98.806	15.767	6.7	18.0	-33.3
Spain	1.343.758	1.060.494	283.264	42.2	41.4	45.5
Albania	10.889	7.346	3.544	38.2.	53.8	14.3
Andorra	38	38	--	5.2	6.5	-100.0
Austria	240.563	82.601	157.962	31.5	15.5	41.8
Bulgaria	65.609	53.568	12.041	40.0	40.8	36.4
Finland	518.314	356.512	161.802	7.4	25.9	-18.9
Gibraltar	168	144	23	240.7	193.3	-
Hungary	386.992	317.172	69.820	50.2	56.4	27.3
Iceland	6.213	4.739	1.474	-1.5	2.7	-13.0

Liechtenstein	2.112	511	1.600	17.5	-19.6	37.9
Malta	63.507	42.940	20.567	148.6	365.1	26.0
Monaco	1.273	697	576	45.8	114.3	5.2
Norway	224.093	119.233	104.861	28.8	21.6	38.1
Poland	507.123	430.166	76.956	49.6	52.4	35.8
Romania	157.516	139.571	17.945	34.8	33.4	46.8
San Marino	120	84	36	22.6	-13.0	2.610.1
Sweden	488.148	244.405	243.743	21.1	20.6	21.7
Switzerland	534.846	188.101	346.744	31.0	18.3	39.0
Estonia	33.630	29.056	4.575	2.4	4.2	-7.6
Latvia	42.317	41.775	542	35.2	37.3	-36.8
Lithuania	53.876	52.538	1.338	39.1	38.8	53.4
Georgia	15.367	15.117	250	106.5	116.5	-45.9
Armenia	4.006	2.979	1.027	26.0	43.5	-6.8
Azerbaijan	41.322	29.897	11.426	149.6	80.8	45.786.5
Byelorussia	36.887	14.585	22.302	5.1	64.2	-14.9
Moldova	3.468	3.353	115	64.2	62.2	153.6
Russia	2.685.930	1.424.940	1.260.991	31.1	32.5	29.5
Ukraine	450.571	383.258	67.313	65.3	54.7	172.6
Slovenia Rep	52.307	45.483	6.825	39.3	39.5	38.6
Croatia Rep	83.006	80.249	2.757	6.8	9.2	-35.3
Czech Rep	305.143	254.939	50.204	52.7	57.6	32.1
Slovak Rep	149.188	95.124	54.064	75.3	75.6	74.8
Macedonia Rep	3.719	3.441	277	38.4	40.9	13.7
Bosnia Hercegovina	4.514	4.257	257	9.7	55.8	-81.4
Vatican	36	36	--	4.702.9	4.790.7	-100.0
Faroe Islands	334	120	214	-14.7	1.951.9	-44.5
Serbia	22.519	22.089	430	25.2	27.8	-38.7
Monteregro	3.554	3.553	0	38.1	39.1	-98.9
Other European Countries (Regions)	--	--	--	--	--	--
Latin America	6.612.829	3.202.435	3.410.394	49.7	47.3	52.0
Antigua & Barbuda	31.095	31.092	3	216.1	216.1	326.840.0
Argentina	600.774	253.990	346.785	75.4	81.9	70.9



Aruba	405	395	10	-15.6	-17.1	195.8
Bahamas	14.098	14.049	49	27.6	27.2	665.9
Barbados	894	822	72	-44.6	-47.9	99.3
Belize	1.790	1.790	0	60.5	60.5	-60.3
Bolivia	19.732	10.990	8.742	260.0	208.6	355.6
Bonaire	3	3	--	752.5	768.2	-100.0
Brazil	2.142.924	845.991	1.296.934	78.4	86.3	73.6
Cayman Islands	2.261	2.261	--	1.232.0	1.232.0	--
Chile	924.076	281.715	642.361	30.0	51.2	22.5
Colombia	182.469	132.342	50.127	21.5	38.7	-8.5
Dominica	7.416	3.715	3.700	72.9	10.7	296.1
Costa Rica	120.553	27.367	93.186	-8.4	29.8	-15.7
Cuba	100.997	53.765	47.232	3.3	8.6	-2.2
Curacao	1.178	1.178	--	-23.0	-23.0	--
Dominican Rep.	35.999	30.399	5.600	27.7	36.7	-5.7
Ecuador	85.394	56.477	28.918	121.6	56.2	1.113.6
French Guyana	123	122	0	-18.2	-18.1	-43.4
Grenada	177	176	2	27.2	26.1	1.063.3
Guadeloupe	1.280	1.280	0	124.6	124.6	--
Guatemala	47.027	46.332	695	16.5	26.5	-81.6
Guyana	3.714	2.797	917	-17.3	-16.4	-19.9
Haiti	5.603	5.261	342	35.7	37.6	11.4
Honduras	15.401	14.795	606	5.9	9.2	-38.6
Jamaica	112.486	12.196	290	-5.1	19.3	-90.1
Martinique	1.060	1.060	--	166.6	166.7	-100.0
Mexico	834.268	647.745	186.522	22.4	20.7	28.6
Montserrat	2	1	1	-97.1	-99.0	427.9
Nicaragua	12.488	12.314	174	29.2	28.7	74.0
Panama	321.924	321.027	897	37.0	36.8	220.9
Paraguay	35.052	33.671	1.380	104.2	106.6	58.2
Peru	348.025	119.131	228.895	17.1	80.4	-1.0
Puerto Rico	32.172	20.534	11.638	32.8	9.5	112.7
Saba	--	--	--	--	--	--
Saint Lucia	305	304	1	94.0	107.0	-92.6
Saint Martin Islands	118	118	--	18.3	18.6	-100.0

Saint Vincent and Grenadines	2.032	1.920	113	93.7	83.0	–
El Salvador	19.592	19.327	265	13.0	12.6	54.2
Suriname	5.259	5.067	192	68.4	71.7	11.4
Trinidad and Tobago	16.346	14.858	1.518	42.3	36.0	160.1
Turks and Caicos Islands	58	58	–	40.9	40.9	–
Uruguay	66.750	46.885	19.865	113.7	111.7	118.6
Venezuela	554.175	121.831	432.344	106.3	-3.0	202.3
Br. Virgin Islands	3.334	3.330	4	-23.1	-23.0	-68.4
St.Kitts-Nevis	168	156	12	29.0	19.8	–
St. Pierre Miquelon French	–	–	–	-100.0	-100.0	–
Netherlands Antilles	1.742	1.738	4	39.4	39.0	–
Oth. L. Amer,nes	63	63	–	-20.6	-20.6	–
North America	17.429.801	12.645.424	4.784.378	12.7	8.8	24.6
Canada	1.593.652	961.917	631.735	14.2	8.0	25.2
United States	15.831.004	11.679.312	4.151.693	12.6	8.9	24.5
Greenland	1.071	130	942	-26.9	230.9	-34.0
Bermuda	4.057	4.057	0	21.7	21.7	-99.4
Oth. N.Amer.nes	18	9	9	-15.0	-57.4	–
Oceania	3.035.952	1.181.803	1.854.149	36.3	32.5	38.9
Australia	2.722.831	1.015.508	1.707.323	39.2	35.2	41.7
Cook Islands	87	29	58	-6.8	-46.3	46.7
Fiji	3.719	3.674	45	37.9	43.0	-64.5
Gambier Islands	0	0	–	-99.1	-99.1	–
Marquesas Islands	–	–	–	-100.0	-100.0	–
Nauru	0	0	–	-	–	–
New Caledonia	11.723	2.620	9.103	-36.0	132.6	-47.0
Vanuatu	1.407	1.371	37	5.6	3.4	373.6
New Zealand	207.944	116.955	90.989	24.7	28.5	20.1
Norfolk Islands	61	61	–	-35.5	-35.5	–

Papua New Guinea	48.791	13.477	35.314	38.1	67.3	29.4
Society Islands	166	166	--	25.6	27.0	-100.0
Solomon Islands	11.497	655	10.842	10.7	19.1	10.2
Tonga	288	287	2	-18.8	-18.6	-42.6
Tuamotu Islands	1	1	--	-	--	--
Tubuai Islands	--	--	--	-	--	--
Samoa	635	484	150	59.3	22.8	3.497.7
Kiribati	130	130	--	66.9	66.9	--
Tuvalu	3.283	3.283	--	4.233.5	4.596.0	-100.0
Micronesia Fs	175	174	1	-74.5	-74.7	643.8
Marshall Islands Rep	21.137	21.137	0	-35.5	-35.5	-94.7
Palau	83	83	--	220.9	220.9	--
Polynesia	1.550	1.266	284	25.6	10.5	219.9
Wall Islands and Futuna Islands	52	52	--	77.0	77.0	--
Oth. Ocean. Nes	391	391	0	-28.2	-26.5	-96.9
Country (reg.) unknown	2.549	--	2.549	-14.3	--	-14.3
ASEAN	11.552.450	5.507.042	6.045.408	25.2	29.0	21.9
European Union	20.213.665	13.702.082	6.511.583	227.7	27.0	29.2
Asia – Pacific Economic Cooperation	79.573.017	41.073.206	38.499.812	18.5	16.0	21.4

(Source : English Site of Department of General Economic Affairs).

Big Medium – Sized Small – Print = Transmit – E- mail :

- Total Import & Export Value by Country (Region) (2008/01- 03) 2008 – 05 – 22 13.24.
- Total Import & Export Value by country (Region) (2007 /01-11) 2008 – 01 – 04 13.57.
- Total Import & Export Value by Country (Region) (2007/01 – 08) 2007 – 10 – 08 14.00.
- Total Import & Export Value by Country (Region) (2007/01-06) 2007 – 08 – 15 11:54.

All Articles marked with "Article type : Original" Posted on the website of the Ministry of Commerce and Its sub- Sites are copyright by this Website and its Sub-sites. Any reproduction or use by any other websites, media or individuals must be attached with a clear indication of " Source : Ministry of Commerce website.

All articles posted on this website or its sub-sites marked with "Article type : reproduced" or " Article type : translated" and "Article type " redistributed" come from other media, and are provided solely for the user's information, which does not mean this Website or its sub-sites endorse the ideas thereof or assume any legal liability or responsibility for their authenticity. Any other media, websites or individuals must maintain the source of information indication on this Website or its sub-sites when using the information, and shall assume legal liability for the use.

4- منظمة التجارة العالمية
والحروب التجارية على حساب الدول العربية

مقدمة

1- حرب الكبار.

2- الصين واليابان.

3- أوروبا وأمريكا ومؤتمر الدوحة 2001.

4- حروب التجارة ومنظمة WTO.

4- منظمة التجارة العالمية والحروب التجارية

1- مقدمة :

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى السيطرة على الأسواق فى العالم وعلى حساب الدول النامية ومنها الدول العربية، ويترتب على ذلك حدوث سلسلة من الحروب التجارية فى السلع وفى الخدمات.

فالقدرات التنافسية للأسواق العربية أقل كثيراً من القدرات التنافسية للدول الصناعية G8 ، G 20 والتى تعرقل حركة التجارة بالدول العربية لصالح الدول الكبرى.

وتوضح الأوراق التالية تجارب الصين وأمريكا والاتحاد الأوروبى فى إغراق الأسواق العربية بالسلع الأجنبية والخدمات الأجنبية على حساب المنتجات والخدمات العربية.

2- حرب الكبار.. تجارة على حساب الصغار (*)

بدأت أجواء الحرب التجارية تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى فى العالم؛ حيث اتخذت كل من الصين واليابان إجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر، وهو ما جعل الدولتين على وشك الدخول فى حرب تجارية طاحنة، وعلى الجانب الآخر أصبحت احتمالات اشتعال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى أكبر من أى وقت مضى، وذلك مع سن القانون الأمريكى الجديد للإعفاءات الضريبية الذى يدعم الشركات الأمريكية ويتعارض مع نصوص منظمة التجارة العالمية.

(*) قراءة من شبكة المعلومات الدولية – WTO.

والسؤال هو : هل أصبح العالم على أعتاب حرب تجارية تهب رياحها على الاقتصاد العالمى من الدول الكبرى؟ هذا ما تحاول الإجابة عن السطور التالية :

لقد عودتنا الدول الكبرى أن تفجر الصراعات والنزاعات التجارية فى العالم بسبب سعيها الدائم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية خاصة، دون مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، ناهيك عن تعمد هذه الدول إشعال الحروب العسكرية والنزاعات المسلحة فى العديد من بقاع العالم، من أجل تنشيط حصيلة صادراتها من الأسلحة، ولتشغيل مصانعها، وخلق فرص عمل لمواطنيها يعملوها الكبار.

فى السنوات الأخيرة، أصبحت هذه الدول الكبرى المحرك لكل المشاكل التجارية التى بدأ العالم يعانى منها بشدة، وزادت سرعة انتقال آثار هذه المشاكل والأزمات إلى جميع اقتصادات دول العالم؛ بسبب التزايد الراهن فى اندماج الاقتصادات العالمية، وبسبب تزايد حركات رؤوس الأموال والسلع مقارنة عما كانت عليه فى الماضى.

ففى الماضى اشتعلت الحرب العالمية الثانية بسبب مشاكل اقتصادية بين هذه الدول الكبرى، هذه الحرب لم تظل بين هذه الدول فقط، ولكنها امتدت لتحرق بنيرانها وتدمر الاقتصاد العالمى كله؛ حيث أثرت على نظام النقد الدولى، وأثرت على مستوى السيولة فى العالم، وهو ما انعكس على تراجع التجارة والاستثمارات العالمية وارتفاع معدلات التضخم، وخلال السنوات الأخيرة أشعلت هذه الدول أيضاً الصراع غير الصريح بين الدول المتقدمة والدول النامية بسبب النظام التجارى الدولى غير العادل فى مجال تحرير التجارة.

والملاحظ أن العامل الأساسى الذى يقف وراء كل هذا هو محاولة كل دولة من تلك الدول الحصول على نصيب الأسد من الكعكة الاقتصادية العالمية، ومن هنا ينشأ الصدام، فى الوقت نفسه فإن الأزمات الاقتصادية الداخلية فى هذه الدول الكبرى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تنعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الدولى، باعتبار أنها تمثل قاطرة النمو فى الاقتصاد العالمى، ويبدو هذا واضحاً فى الوقت الراهن من تراجع فى النشاط الاقتصادى العالمى؛ بسبب التباطؤ فى الاقتصاد الأمريكى واليابانى.

كل هذه الأمور تجعل المواطن فى الدول النامية يعتقد تمام الاعتقاد أنه لا يأتى من جانب الدول المتقدمة إلا كل ما هو سلبى على أوضاعه الاقتصادية، ويؤكد هذا الاعتقاد أجواء الحرب التجارية التى باتت تسيطر على العلاقات بين هؤلاء الكبار، حيث إن تلك الحرب إذا اشتعلت فإن نيرانها ستلاحق الدول النامية، وإذا تم منع هذه الحروب من خلال التفاوض بين الدول الكبرى فإن نجاح هذه المفاوضات سيكون هو الآخر على حساب الدول النامية فى العالم.

3- الصين واليابان وتحطيم السفينة :

رغم أن الصين تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لليابان فإن المصالح الاقتصادية هى التى تحكم العلاقات الاقتصادية للدول فى النهاية، وهو ما برز بصورة واضحة خلال الشهور القليلة الماضية عندما قامت اليابان فى إبريل 2001 بفرض رسوم جمركية تصل نسبتها إلى حوالى 266٪ على وارداتها من البصل وعيش الغراب والقش المستخدم فى نصاعة الحصير، المستوردة من الصين.

وقد جاء هذا القرار اليابانى فى محاولة لحماية منتجاتها المحلية المماثلة، ولم تعر الصين هذا الموضوع اهتماماً، لأنها ترى أن حجم صادراتها من هذه المنتجات إلى اليابان لا يتجاوز بعض الملايين من الدولارات، وهو مبلغ صغير بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين اليابان والصين، والذى يصل إلى حوالى 28.6 مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأولى فقط من عام 2001.

ولكن مؤخراً قررت اليابان منع استيراد الطيور من الصين، وذلك بحجة اكتشاف إصابات بمرض "إنفلونزا الدجاج" فى مزارع الطيور والبط الصينى، وقد كان هذا القرار بمثابة الشرارة التى أشعلت النيران؛ حيث اعتقد الصينيون أن اليابان ينفذ خطة غير معلنة لتقليل حجم الصادرات الصينية إلى أسواقه، وقد عزز هذا الاعتقاد الأصوات التى ارتفعت مؤخراً فى اليابان تنادى بتقليل الواردات من الصين.

وبناء على ذلك قامت الصين باتخاذ إجراءات تجارية ثأرية ضد اليابان؛ حيث اعلنت فى 19 يونيو 2001 فرض رسوم جمركية مشددة على الواردات من اليابان من السيارات وأجهزة التكييف والثلاجات وأجهزة التليفون المحمول، وقد وصلت الرسوم

الجمركية التى فرضتها الصين على هذه الواردات إلى حوالى 100٪، والتى كانت قبل القرار تتراوح بين 12٪ - 80٪.

وقد وقع هذا القرار على اليابانيين وقع الصاعقة؛ لأن هذا القرار سيلحق ضرراً بالصادرات اليابانية من هذه السلع؛ حيث يشمل القرار 25 نوعاً من السيارات و7 طرازات من أجهزة التكييف وجميع أنواع أجهزة التليفون المحمول، وتصل صادرات اليابان إلى الصين من هذه السلع حوالى 800 مليون دولار، وهى عبارة عن 35 ألف سيارة بقيمة 558 مليون دولار، وحوالى 20 ألف جهاز تكييف بقيمة 74 مليون دولار، وحوالى 400 ألف جهاز تليفون محمول بقيمة 166.5 مليون دولار.

وقد انتقدت اليابان هذا القرار الصينى، ووصفته بأنه "غير مناسب"، وذلك بمعنى أنه لا يتناسب مع الإجراءات التى اتخذتها اليابان حيال الصادرات الصينية، وفى البداية اتخذت اليابان لهجة متشددة تجاه القرار الصينى، وهددت بسحب تأييدها لانضمام الصين إلى منظمة الجات، ولأن اليابان تدرك أنها ستخسر الكثير من دخولها فى حرب تجارية مع الصين فقد خففت من لهجة التهديد، وأعلنت أنها لن تتخذ إجراءات تجارية انتقامية ضد الصين، وذلك من أجل "عدم تحطيم السفينة"، ورغم أن الأمر لم ينتهى بعد فإن الطرفين قررا الدخول فى مفاوضات من أجل منع الدخول فى حرب تجارية تضر بالجانبين.

4- أوروبا وأمريكا ومؤتمر الدوحة 2001 :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التى تتبنى قوانين تجارية تحابى مصالحها الاقتصادية على حساب الدول الأخرى؛ حيث يوجد لديها ترسانة من القوانين التى تستخدمها ضد صادرات الدول الأخرى، وتعمل على تعجيمها، مثل : قوانين التقييد الاختيارى للصادرات وقوانين الإغراق.

وفى هذا السياق أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً قانوناً للإعفاءات الضريبية على الصادرات، ويتيح هذا القانون للشركات الأمريكية الكبرى مثل بوينج وميكروسوفت مساعدات للتصدير تصل إلى 30٪ من الفاتورة الضريبية للصادرات، الأمر الذى يجعل صادراتها أكثر قدرة على المنافسة أمام الصادرات الأوروبية، ورداً على

ذلك قام الاتحاد الأوروبى بمطالبة منظمة التجارة العالمية بفرض عقوبات تصل إلى 4 مليارات دولار على الولايات المتحدة الأمريكية إذا رفضت تعديل هذا القانون.

وبعد قيام المنظمة بدارسة القانون قررت رفضها لهذا القانون، لأنه يتعارض مع لوائح منظمة التجارة العالمية، ولأن المنظمة لا تريد توسيع دائرة المعارضة الدولية لهذا القانون الأمريكى من جانب دول العالم فقد قامت بتقديم نتائج دراستها لهذا القانون وقرارها فى هذا الشأن إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بصورة سرية، وطالبت المنظمة الولايات المتحدة بالتراجع عن هذا القانون دون إبطاء، تجنباً لمزيد من المشاكل مع الدول الأخرى.

ولكن على ما يبدو أن الولايات المتحدة لا تعتزم إلغاء هذا القانون، وهو ما يعنى قيام الاتحاد الأوروبى بفرض العقوبات المبدئية على المنتجات الأمريكية فى أوائل عام 2002، والتى تصل إلى حوالى 4 مليارات دولار، وهو ما قد يدفع واشنطن إلى الرد باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الاتحاد الأوروبى، ويكون ذلك إيذاناً بنشوب حرب تجارية بين الطرفين.

ويبدو أن الولايات المتحدة تريد عقد صفقة مع الاتحاد الأوروبى فى هذا المجال، حتى لا تثير بقية دول العالم ضد هذا القانون الأمريكى الجديد؛ ولذلك اتفقت الولايات المتحدة أن تدخل فى مفاوضات مع الاتحاد الأوروبى لتحقيق تسوية ثنائية لهذا النزاع دون دخول أطراف جديدة إلى جانب الاتحاد الأوروبى ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ليس بجديد فى السياسة الأمريكية؛ حيث تعودت أن تدخل فى حوار جانبى مع الاتحاد الأوروبى أو اليابان أو الصين لتسوية النزاعات التجارية مع هذه الدول منفردة، وذلك على حساب الدول النامية، ولكن هذه السياسة قد لا يكتب لها النجاح فى المرات القادمة بسبب المواقف القوية التى بدأت الدول النامية تتبناها فى هذه القضايا، وظهرت بوضوح فى مؤتمر "سياتل"، والمتوقع لها أن تتردد قوة فى مؤتمر الدوحة فى نوفمبر 2001.

الحرب تهدد الدوحة :

إن الخطورة فى سيطرة أجواء الحرب على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى فى العالم أنها تأتى فى توقيت حساس، وأثناء استعداد العالم لعقد مؤتمر الدوحة الذى يهدف إلى إطلاق جولة جديدة من المفاوضات الدولية لتحقيق مزيد من حرية التجارة العالمية، وذلك بعد فشل هذه المحاولة فى مؤتمر سياتل الشهير.

فمن المتوقع أن تصب هذه التصرفات من جانب الدول المتقدمة فى صالح الدول النامية، وتدعم موقفها فى هذا المؤتمر؛ لأنها تعمل على تقوية وتبرير الإحساس الموجود لدى الدول النامية بعدم عدالة النظام التجارى العالمى لتحرير التجارة، وتؤيد مطالبة الدول النامية بضرورة أن تراعى الدول المتقدمة مصالح الدول النامية، وأن تنفذ تعهداتها السابقة فى إطار منظمة التجارة العالمية قبل الإعلان عن جولة جديدة للمفاوضات.

كما أن هذه التصرفات من جانب الدول المتقدمة تعطى مبرراً للدول النامية، إما لاتخاذ مواقف مماثلة ضد صادرات الدول المتقدمة فى حالة تعرضها لإضرار من هذه الصادرات، كما فعلت اليابان أو الصين، أو إصدار قوانين محلية تعمل على تحقيق مصالحها الاقتصادية بغض النظر عن مصالح الآخرين، وهو ما يعنى تحول قواعد النظام العالمى لتحرير التجارة إلى مجرد مثل، وأن كل دولة عليها أن تأخذ هذه القواعد وتنفذها بيدها دون احترام لمبدأ الالتزام الدولى بهذه القواعد، وهو ما يزيد من صعوبة مهمة الدول المتقدمة فى مؤتمر الدوحة القادم.

5- حروب التجارة ... المنتصر من يدفع أكثر ؟

فى كانون الثانى من عام 1995، بدأت منظمة التجارة العالمية عملها حارسة وراعية لانسياب السلع والخدمات بيسر وسهولة بين دول العالم، وبعد جولات متعددة من المفاوضات والاتفاقات الملزمة لجميع الأعضاء، وضعت القوانين والنصوص التى تلزم الأعضاء بفتح أسواقها أمام السلع المتدفقة إليها بتعرفة جمركية تخفض تدريجياً، وإزالة القيود الكمية عبر مفاوضات متعددة الأطراف، ووقع أيضاً الاتفاق الخاص

بالقواعد التى تحكم النزاعات التجارية التى تنشأ فى معرض تطبيق بنود بقية الاتفاقيات، وبحكم الحجم الهائل للتجارة الأمريكية والأوروبية واليابانية، فقد سيطرت هذه الدول على سياسات منظمة التجارة العالمية بما يحقق فى النهاية مصالحها الاقتصادية رغم الخلافات التى تنشأ فيما بينها أحياناً، وبعض الحروب التجارية التى تنشب أحياناً أخرى والتى تتسبب بإشعالها الشركات العملاقة، لتندفع بعد ذلك الحكومات للدفاع عن شركاتها مهددة بإجراءات تهدد بنسف جميع الاتفاقيات والتفاهمات.

(يصنعون السياسة من المال) — هكذا وصف الدبلوماسى العتيق (ويليرد ستريت) السياسة الأمريكية فى القرن الماضى، أنها تقوم على اعتبارات تجارية، وتركز على حماية المصالح الاقتصادية تحت ستار الحرص على السلام، والديمقراطية، ومكافحة التطرف، ومنذ ثمانينات القرن الماضى حذت الدول الرأسمالية الأخرى حذو الولايات المتحدة، وأصبحت مستعدة للدخول فى حروب تجارية لمصلحة شركاتها الكبرى واستمرار سيطرتها على قنوات التجارة العالمية والأسواق الدولية، إن الكثير من الشركات المتعددة الجنسية فى العالم تعادل فى الحجم والقوة المالية دولاً بأسرها، ومصلحتها فى الاقتصاد العالمى الجديد الذى صنعته الليبرالية الجديدة تفوق مصالح دولها، وحين تصطدم مصالح الطرفين، فإن الأولوية تكون لمصلحة الشركات لا لمصلحة الدول. (راجع — السيطرة الصامتة — نورينا هيرتس ص 95).

تفصل منظمة التجارة العالمية فى النزاعات بشكل سرى، وقد أصدرت أحكاماً ضد دول نامية وأخرى متقدمة، لكن الشعور العام لدى مندوبى الدول المشاركة وعددها حتى الآن 139 دولة، أن هذه المنظمة لا تكيل دائماً بمكيال واحد.

فى منتصف تسعينات القرن الماضى، نشبت حرب الموز الكبرى عندما قرر الاتحاد الأوروبى أن يمنح (كوتا) حصة تقل عن 10٪ لاستيراد الموز من شركة (شيكيتا) الأمريكية المتعددة الجنسية، وذلك لحماية منتجى الموز الصغار فى المستعمرات الفرنسية والبريطانية فى إفريقيا والبحر الكاريبى، وهى بلاد تعتمد فى بقائها على

تصدير الموز، لقد أقنعت شركة (شيكيتا) ممثلي التجارة الأمريكية أن هذا الإجراء يضر بمصالح الولايات المتحدة، إذ يؤدي إلى خسارة ثلاث شركات كبرى للفواكه (شيكيتا – دول – ديلمونت) مبلغاً يعادل 520 مليون دولار سنوياً، وهكذا تقدمت الحكومة الأمريكية باحتجاج إلى منظمة التجارة العالمية بالنيابة عن شركاتها... واتهمت الاتحاد الأوروبي باتخاذ مسلك تحيزي في استيراد الموز، وهددت بفرض ضريبة جديدة تعادل 100٪ على عدد من المنتجات الأوروبية من الخمور، والقمصان الاسكتلندية. والتجهيزات المنزلية الإيطالية، إذا لم تعدل النسبة المخصصة لشركة الموز الأمريكية، وفي عام 1999 اتخذت المنظمة قراراً بتعديل الحصة المخصصة لشركة الموز الأمريكية، لكن الاتحاد الأوروبي رفض تنفيذه، مما دفع الولايات المتحدة لفرض ضرائب انتقامية على وارداته من أوروبا بلغت 191 مليون دولار. (راجع مجلة التجارة العالمية- شباط 1999).

لكن السؤال الذي يتبادر للذهن هنا، هل كان باستطاعة (كارل ليندر) مالك شركة (شيكيتا) الاعتماد على حماسة المسئولين الأمريكيين في حرب الموز لولا المبالغ التي دفعها كتبرعات طيلة فترة المناوشات، والتي بلغت أربعة ملايين ومائتي ألف دولار للحزب الجمهوري، ومليون وأربعمائة ألف دولار للحزب الديمقراطي.

وفي عام 1996 صوت الاتحاد الأوروبي على منع تصنيع الهرمونات الاصطناعية من لحم البقر، إذا ثبت أنها تتسبب بمرض السرطان والإقلاق من خصوبة الذكور، لكن شركة الكيماويات الزراعية الأمريكية (مونسانتو) واتحاد أصحاب قطعان البقر الأمريكي، وهم بالمناسبة من متبرعي الحزبين الرئيسيين في أمريكا، مارسا الضغط على الإدارة الأمريكية لتقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية بحجة تقلص الاستيراد من أمريكا نتيجة لقرار الاتحاد الأوروبي، وقد صدر قرار من لجنة تحكيم المنظمة لصالح الأمريكيين، وعندما رفض الأوروبيون تنفيذ القرار خولت منظمة التجارة الولايات المتحدة وكندا فرض عقوبات تجارية انتقامية تجاوزت (125) مليون دولار، وبشكل مفاجئ خضعت صادرات أوروبية مثل عصير الفواكه.. والخردل.. وأجبان روكفورت،

لضرائب جمركية كبيرة (راجع صحيفة الغارديان 30 تشرين الأول 1999- السيطرة الصامتة – نورينا هيرتس (لقد أصبح واضحاً أن حكومات الشركات العملاقة تقيم سياستها التجارية استناداً للمصلحة التي ستجلبها لصالح هذه الشركات، وبدلاً من سعي هذه الحكومات لخلق عالم أفضل لشعوبها، تسعى إلى إيجاد بيئة مثالية لعابري القارات التجاريين الذين يديرون الظواهر لمساندة حكوماتهم إذا ما أرادت تحسين الوضع المادي والاجتماعي للشعوب، وكما قال (كليف آلن) نائب الرئيس التنفيذي لشركة (نورتل نيتورك) الكندية : كوننا ولدنا هناك (في كندا) لا يعني أننا سنظل هناك يجب ألا يشعر الكنديون بأنهم يمتلكوننا، يجب أن يظل المكان جذاباً لنا لنظل مهتمين بالبقاء فيه (راجع المصدر السابق) ورغم أن الدول النامية تشكل 80٪ من أعضاء منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذه الدول تعامل وكأنها من الدرجة الثانية، فقد استبعد معظم وزراء التجارة في هذه البلدان من المرحلة النهائية من مفاوضات الأورغواي في عام 1993، وتوسلوا إلى الصحفيين الذين حضروا جانباً من هذا الاجتماع لكي يخبروهم عن آخر مجريات المفاوضات، إن ثلاثين دولة نامية من أعضاء المنظمة لا تستطيع وضع ممثل لكل منها في مقر المنظمة في جنيف لارتفاع تكاليف الإقامة.

في النهاية، هل يمكن اعتبار منظمة التجارة العالمية جهازاً لحراسة التجارة العالمية. أم أداة لسيطرة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على التجارة الدولية، ولو أدى ذلك إلى التضحية بمصالح دول بأكملها! لقد قدمنا بعض القرائن من الماضي القريب. ومن يراقب سيجد الكثير منها في حاضرنا.. أما المستقبل. فربما يوضح لنا الصورة أكثر في سورية بعد قبول المنظمة انضمامنا إليها.

5- الحروب التجارية المعاصرة
النموذج الصينى وأفريقيا

مقدمة

1- الصين وافريقيا (الفرص والتحديات).

- مناطق الانتشار الصينى.

- منافسو الصين فى افريقيا.

2- التحديات التى تواجه الصين فى افريقيا.

5- الحروب التجارية المعاصرة
النموذج الصينى وأفريقيا

(1) مناطق السيطرة الصينية على الأسواق الأفريقية :

1- السودان.

2- نيجيريا.

3- غينيا.

4- الجابون.

5- أنجولا.

6- تشاد.

7- زامبيا.

8- زمبابوى.

9- موزمبيق.

(2) التخطيط الاستراتيجى الصينى فى الأسواق الأفريقية :

1- الرؤية.

2- الرسالة.

3- الأهداف الاستراتيجية.

4- الاستراتيجيات البديلة.

5- التحليل الرباعى الصينى.

التحليل الرباعى الصينى فى أفريقيا

		انغلاق	انفتاح
أفريقيا	الفرص	استخدام الهجوم والسبق التسويقى	الدخول فى تحالفات أفريقية للسيطرة على الفرص
	التهديدات	مواجهة المنافسة الأمريكية والأوروبية	كيف تستطيع الصين علاج الضعف ومواجهة المنافسة الشرسة

نقاط القوة الصينية

1- قيادة التكلفة.
2- الإنتاج كبير الحجم.
3- التبسيط والتنميط.
4- الجودة.
5- المقارنات والتطوير والتحسينات المستمرة.
6- الاستثمار فى الموارد البشرية الصينية.
7- دراسة الأسواق الخارجية.
8- تحسين المزايا التنافسية للصين.

نقاط الضعف الصينى

1- اللغة.
2- البعد اللوجستى عن أفريقيا.
3- زيادة حجم السكان.
4- المنافسة الأمريكية والأوروبية.

1- الصين وأفريقيا .. فرص وتحديات :

تناول الجزء الأول من هذه الدراسة أسباب وأهداف الاهتمام الصيني بإفريقيا، والمبادئ الصينية الحاكمة للعلاقة مع إفريقيا، والاستراتيجيات التي تتبعها بكين لتحقيق أهدافها السياسة والاقتصادية بالقارة السمراء، والتي جعلت الصين في فترة وجيزة تقفز إلى المركز الثالث في التبادل التجاري مع إفريقيا.

ويتعرض هذا الجزء لكل من مناطق الانتشار الصيني في القارة، ومقارنة الدور الصيني بالقارة مع أدوار دول أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً الفرص والتحديات أمام العلاقات الصينية- الإفريقية.

أ- مناطق الانتشار الصيني في إفريقيا :

تمكنت الصين من التمدد والتواجد في مربع هام ممتد في القارة الإفريقية، فهي تحكم سيطرتها الآن على منطقة مربعة واسعة تمتد من نيجيريا شمالاً، إلى غينينا الاستوائية والجابون وانجولا غرباً ثم السودان وتشاد شرقاً، فزامبيا ثم زيمبابوي وموزبيق جنوباً، وهو ما دفع القيادة الرسمية في الصين إلى التخطيط لكي تكون بكين أقوى قوة في هذه المنطقة لمدة طويلة.

ويلاحظ ان هذه المنطقة المربعة تضم الدول الغنية بالموارد الطبيعية من ناحية (نيجيريا – غينيا – وانجولا – والسودان – وزيمبابوي)، كما تضم الدول الغنية بالموارد الطبيعة الأخرى التي تحتاج إليها الصين مثل البلوتونيوم (جنوب إفريقيا)، علاوة على أنها تضم بعض الدول التي تعاني من اضطهاد غربي أمريكي مثل زيمبابوي والسودان.

ولذلك فلا غرابة في ان نجد الدول التي تقع في نطاق هذا المربع تحتل الصدارة الأولى في حجم التبادل التجاري مع بكين، حيث تأتي أنجولا في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري بمقدار 1.334.682 مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا 863.664 مليون دولار، فالسودان 438.542 مليون دولار، فنيجيريا 316 مليون دولار.

حجم الصادرات والواردات الصينية مع بعض الدول الإفريقية يناير – اكتوبر 2008

الدولة	حجم الصادرات يناير – يونيو 2008	نسبة الزيادة في الصادرات مقارنة بنفس المدة عام 2007	حجم الواردات يناير – يونيو 2008	نسبة الزيادة في الواردات مقارنة بنفس المدة عام 2007	إجمالي التبادل التجاري يناير – يونيو 2008	نسبة الزيادة في إجمالي التبادل التجاري
انجولا	116.816 مليون	130.3٪	1.217.866 مليار	137.8٪	1.334.682 مليار	137.1٪
جنوب افريقيا	407.185	26٪	456.479	50٪	863.664 مليون	38٪
السودان	95.901 مليون	40٪	342.642 مليون	101.4٪	438.542 مليون	84٪
نيجيريا	279.978 مليون	77.6٪	36.067 مليون	49٪	316 مليون	73.8٪

Source : English Site of Department of General Economic Affairs- china

ويلاحظ من بيانات الجدول زيادة حجم التبادل التجارى بصفة عامة بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة (137٪ فى حالة أنجولا)، كما أن الميزان التجارى يميل بصفة عامة لصالح الدول الإفريقية، بإستثناء نيجيريا، وهو ما يرجع إلى زيادة تصدير هذه الدول للمواد الأولية.

وإذا انتقلنا من هذا الجانب التجارى الضيق إلى نطاق أشمل على نطاق القارة ككل، يمكن القول إن هناك انتشاراً صينياً كبيراً خلال الآونة الأخيرة بسبب الاستراتيجية السابق الإشارة إليها، وهذا الانتشار يمكن تلمسه من خلال مجموعة من المؤشرات التى صرح بها وزير التجارة الصينى، تشن ده مينج، خلال مقابلة مع وكالة أنباء شينخوا الصينية يوم 19 يناير 2009، حيث اشار إلى أن بلاده قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بالآتى :

1- التوقيع على اتفاقات مساعدات ثنائية مع 48 دولة إفريقية واتفاقات قروض بشروط ميسرة مع 22 دولة إفريقية، مع زيادة قيمة هذه المساعدات بنسبة 200٪ مقارنة بعام 2006.

2- قيام الحكومة الصينية بإلغاء 168 دينا استحقت الدفع من جانب 33 دولة إفريقية بحلول نهاية عام 2005.

3- التوقيع على اتفاقيات تجارية مع 41 بلداً إفريقيا، واتفاقيات ثنائية لدفع وحماية الاستثمار مع 29 بلدا، واتفاقيات لتجنب الإزدواج الضريبى والوقاية من التهرب الضريبى مع 9 بلدان، بينما يتم الترتيب لتوقيع اتفاقات مماثلة مع دول أخرى، الأمر الذى سيهيئ بيئة سياسية وقانونية أفضل للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الجانبين.

ويشير هذا الحجم من اتفاقات التعاون إلى أن التغلغل الصينى كبير فى إفريقيا إذا ما قورن بالدول الأخرى سواء الأوروبية أو الأمريكية أو حتى الآسيوية.

ب- منافسو الصين فى إفريقيا :

إن هذا لتغلغل الصينى يطرح تساؤلاً عن موقع الصين من الدول الأخرى المنافسة، وهل هناك تنافس يصل إلى حد التعارض خاصة مع الولايات المتحدة، ولأى الفريقين يميل الأفارقة، ثم ماذا عن الدول الأخرى الآسيوية خاصة اليابان والهند.

وقد لخص أحد الدبلوماسيين المخضرمين إجابة الأسئلة السابقة، بقوله : " إن الصين أسهل فى التعامل وعقد الصفقات مع الأفارقة مقارنة بالغرب لأنها لا تهتم بملف حقوق الإنسان، تماماً مثلما هو الحال فى الصين ذاتها، فكل الذى يهم الصينيون هو المال". هذه الكلمات تشير بوضوح إلى تباين فى استراتيجية كل من الصين والولايات المتحدة بشأن التعامل مع الأفارقة والتى تجعل المستقبل للصين بالرغم من أن واشنطن وفرنسا الآن فى مقدمة الصدارة بشأن التبادل التجارى مع إفريقيا.

ويمكن إيجاز أهم نقاط التباين بين الدولتين فيما يلى :

1- أدى التركيز الأمريكى على ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو الملف الذى يتعامل مع الغرب وفق معايير مزدوجة، إلى استفادة الصين من ذلك جيداً، وهى التى لا يحظى لديها هذا الملف بأولوية، ولهذا وطدت بكين علاقتها مع دول إفريقية على خلفية توتر العلاقات الإفريقية الغربية، كما حدث مع أنجولا والسودان وزيمبابوى.

2- تضع أمريكا مشروطيات سياسية واقتصادية بشأن فتح الأسواق أمام المنتجات الإفريقية في أمريكا مثل (قانون التجارة والنمو)، فى حين لا تضع بكين هذه الشروط المعقدة.

3- يتسم التعامل الأمريكى والأوروبى مع الأفارقة عموماً بالتعالى، فى حين تقدم بكين نفسها للأفارقة على أنها دولة جنوبية نامية، مما يجعلها خياراً مفضلاً لديهم.

4- تركز أمريكا على المشروعات النفطية، فى حين تركز الصين على ذلك وعلى مشروعات البنية التحتية والخدماتية.

وربما لهذه الأسباب باتت بكين تشكل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة ليس فى إفريقيا فحسب، وإنما فى أمريكا اللاتينية أيضاً، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها الوطيدة مع الأنظمة المارقة من وجهة النظر الأمريكية لا سيما فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب. ولقد أكد على هذا الأمر مرشح الحزب الجمهورى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة جون ماكين فى مقال له نشر بدورية فورين أفيرز – نوفمبر / ديسمبر 2007، حيث وصف زيادة النفوذ الصينى بأنه سيشكل التحدى الرئيسى للرئيس الأمريكى الجديد، كما حذر من تزايد العلاقات الصينية الدبلوماسية مع كل من السودان وزيمبابوى، وهو نفس ما أشار إليه نائب وزير الدفاع الشئون السياسية فى حينها إيريك إيدلمان، حين أشار فى كلمته أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس بأن الاهتمام والتأثير الصينى المتزايد بإفريقيا وأمريكا اللاتينية سيؤثر على المصالح الأمريكية المستقبلية بهما.

ويعني مما سبق أن الصين تشكل تهديداً للولايات المتحدة في المجال السياسي، وإلى حد ما في المجال الاقتصادي، وإن كان الأمر لم يصل بعد إلى درجة الصدام نظراً لكبر مساحة القارة من ناحية، فضلاً عن حجم العلاقات التجارية الوطيدة بينهما من ناحية ثانية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الباحثين من تقديم بعض النصائح هي أشبه بملامح استراتيجية أمريكية جديدة في إفريقيا لمواجهة النفوذ الصيني، تركز على عدد من النقاط أبرزها ما يلي :

1- تطوير استراتيجية موضوعية لإفريقيا قائمة على مراجعة تحديات كل دولة، وكذلك الموارد الأمريكية المتاحة لمواجهة القوى غير الشرعية.

2- زيادة الدور الدبلوماسي الأمريكي في إفريقيا خاصة فيما يتعلق بالدبلوماسية الشعبية عن طريق تقديم المساعدات أيضاً للمؤسسات الشعبية، لأن هذا من شأنه إزالة الانطباع السائد سابقاً بأن الولايات المتحدة لا تبد سوى اهتمام قليل بالقارة.

3- زيادة الروابط الاقتصادية مع الدول الإفريقية عن طريق توقيع اتفاقيات دائمة بشأن التجارة الحرة للسلع والخدمات، والتأكيد على حقوق الملكية، واعتبار كل من هذه الاتفاقيات والإصلاح الاقتصادي، وليس تقديم المساعدات، هما الأساس لتحسن الأوضاع الاقتصادية في القارة.

4- الضغط على الدول الإفريقية لفتح قطاعاتها النفطية والغاز للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الأمريكية، لا سيما في ظل توقع زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط الإفريقي من 15٪ إلى 25٪ خلال العقد القادم.

5- زيادة المساعدات الأمنية للدول الأفريقية خاصة في مجال التدريب، وذلك في إطار البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري The International Military Education and Training Program (IMET).

6- التركيز على الاستثمار فى مجال البنية التحتية والاستفادة من التجربة الصينية فى هذا الشأن، حيث إن الاستثمارات الصينية تتركز فى مجالات البنية التحتية، فى حين تركز الولايات المتحدة على مجال التعليم والصحة، ومن ثم سيكون مفيداً توجيه استثمارات أمريكية فى المجال الزراعى الذى قد يزيد شعبية أمريكا لدى الأفارقة، فضلاً عن استثمارات طويلة الأجل فى مجال البنية التحتية.

7- أهمية فتح الأسواق الأمريكية للمنتجات الزراعية الإفريقية على اعتبار أن هذه جزئية هامة لجذب المزيد من التأييد الأمريكى.

أما بالنسبة للدول الأسيوية وخاصة الهند واليابان، فهما يشكلان تحديا ومزاحمة للصين فى إفريقيا، خاصة وأنهما تدخلان إفريقيا من نفس المدخل الصينى، أى "التركيز على الجوانب الاقتصادية والمنافع المتبادلة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول".

وفى هذا الإطار تبرز المنافسة الشرسة بين الصين واليابان على وجه خاص، وذلك بعد أن رفضت الصين حصول اليابان على مقعد دائم فى مجلس الأمن، وفى المقابل عملت طوكيو على زيادة المساعدات المقدمة للدول الإفريقية سواء من خلال مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، أو من خلال منتدى "مؤتمر طوكيو الدولى لتنمية إفريقيا "تيكاد" Tokyo International Conference on African Development (TICAD) الخاص بالتعاون اليابانى الأفريقى.

يذكر أن اليابان كانت سباقة فى التعامل مع إفريقيا من خلال فكرة المنتديات، وقامت فى عام 1993 بإنشاء هذا المنتدى، والذى كان يستهدف بالأساس تقديم المساعدة المالية والتقنية، ويعقد المؤتمر كل خمس سنوات كان آخرها فى اليابان فى يوليو 2008، وتستهدف اليابان من ذلك زيادة الصداقة ومع إفريقيا من ناحية وزيادة عدد الشركاء على مستوى العالم من ناحية ثانية. ويتم هذا عن طريق المساعدات التنموية والتقنية، لكن وفق مبدأ عام هو قيام اليابان بتنفيذ هذه

المشروعات التنموية وعدم إعطاء هذه الأموال للحكومات خشية تعرضها للسلب والنهب، على عكس ما تفعله الصين، كما عملت اليابان مؤخراً على أن يكون لها دور في عمليات حفظ السلام على مستوى القارة، وذلك من خلال تقديم المساعدة لمراكز التدريب على عمليات حف السلام المنتشرة في القارة.

أما الهند فقد دخلت حلبة المنافسة أيضاً خلال الفترة الأخيرة حيث استضافت في إبريل 2008 أول قمة هندسة – إفريقية على غرار ما تقوم به الصين واليابان، كما أنها تقدم نفسها بذات الصورة التى تقدم بها الصين نفسها إفريقيا، وإن ظل فارق الإمكانيات يميل كثيراً لصالح بكين.

2- التحديات الأساسية التى تواجه الصين فى أفريقيا :

تبدو الصين دولة جذابة بالنسبة للكثير من الأفارقة، وقد خلق واقع الانتشار الصينى فى القارة مجموعة من الفرص التى تساعد الصين على زيادة تعاونها مع القارة الإفريقية، وساعد على ذلك عدم وجود شروط سياسية والتأييد الإفريقى للصين فى المحافل الدولية، علاوة على ملائمة المنتجات الصينية ذات الجودة العالية والسعر المناسب للمواطن الإفريقى، ومنها منتجات كان يتعذر الحصول عليها من الدول الأوروبية.

ومع ذلك ثمة تحديات عديدة تواجه تنامى الدول الصينى فى إفريقيا، ومن أبرزها :

1- الأزمة المالية العالمية وإمكانية تأثيرها على حجم المساعدات الصينية المقدمة إفريقيا، وإن كان الرئيس الصينى حرص خلال زيارته الأخيرة للقارة على التأكيد على أن الأزمة لن تؤثر على حجم المساعدات.

2- الآثار السلبية التى يتركها هذا الغزو التجارى الصينى على بعض المنتجات الإفريقية مثل المنسوجات، فعلى سبيل المثال ازدادت صادرات المنسوجات الصينية لجنوب إفريقيا من 40٪ إلى 80٪ فى عام 2004، الأمر الذى ادى إلى

تدهور قطاع النسيج فى جنوب أفريقيا أمام المنتجات الصينية، ما نتج عنه تسريح ما يقرب من 75 الف عامل.

3- إن الدعم الصينى مرهون بعلاقة الصين مع الدول الأخرى خاصة الدول الكبرى، فالصين لن تضحى بسهولة بهذه العلاقة، وإنما تعمل على إحداث نوع من التوازن بين علاقاتها بالدول الأفريقية من ناحية، وبين هذه الدول الكبرى من ناحية ثانية. وأبرز مثال على ذلك امتناع الصين عن التصويت ضد قرار مجلس الأمن رقم 1593، الصادر فى 31 مارس 2005، بشأن تحويل ملف دارفور للمحكمة الجنائية الدولية استناداً للفصل السابع من الميثاق. وساهم هذا القرار فى إحداث الأزمة الراهنة بين السودان والمجتمع الدولى، خاصة بعد صدور قرار اعتقال البشير (مارس 2009)، بالرغم من انه كان من الممكن أن تستخدم الصين فحق الفيتو.

4- المنافسة من قبل الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكذلك بعض القوى الآسيوية الهامة مثل اليابان، والهند، وماليزيا، وإيران وغيرها، خاصة وأن هذه الدول تدخل إفريقيا من نفس المدخل.

5- توظيف الصين، ولو بدرجة اقل، للعلاقات الاقتصادية مع إفريقيا لتحقيق أهداف سياسية، كما حدث فى الفترة من الخمسينات وحتى السبعينات، وذلك إما للحصول على الاعتراف بها كممثل للشعب الصينى بدلاً من حكومة فرموزا فى الجمعية العامة ومجلس الأمن، أو لتحقيق أهداف سياسية فى بعض الحالات الأخرى (حالة تشاد). هذا الابتزاز الصينى المحدود قد لا يحظى بقبول بعض النظم الأفريقية التى قد تبحث فى هذه الحالة عن بديل ثالث للدول الكبرى والصين.

6- عدم وجود خطوط اتصال مباشرة سواء جوية أو بحرية بين الصين وبعض الدول الإفريقية.

واخيراً يمكن القول أن سياسة الصين فى إفريقيا تتسم بثلاث خصائص رئيسية، الأولى : أنها تسير وفق استراتيجية مدروسة بدقة، تسعى لتحقيق الأهداف الصينية خلال ثلاث سنوات (تنتهى هذا لعام 2009)، وهو ما أكد عليه الرئيس الصينى خلال زيارته الأخيرة لإفريقيا. ولاشك أن هذا سيضفى المزيد من المصداقية على السعى الصينى ويدفع الأفارقة للهرولة، وربما يظهر هذا الأمر بوضوح خلال الدورة الرابعة للمنتدى التى ستستضيفها القاهرة فى نوفمبر القادم.

أما الخاصية الثانية : فهى حرص الصين على الجمع بين القول ولعمل، أو بمعنى آخر تفادى الوعود البراقة التى تقدمها الدول العربية لهذه الدول منذ حصولها على الاستقلال أوائل الستينات. ذلك فهى حريصة على تنفيذ استراتيجية الشركة مع إفريقيا بكل جد واجتهاد بالرغم من عدم وجود ضغوط عليها. وتدرك بكين أن هذا الالتزام هو الذى سيوفر لها كل ما تحتاجه من إفريقيا، سواء من النفط أو غيره من الموارد، بأفضل شروط فى ظل المنافسة الشرسة السابق الإشارة إليها.

وتتمثل الخاصية الثالثة فى أن السياسة الصينية لا تقتصر فقط على الأبعاد الاقتصادية أو السياسية، بل يتعداها ليشمل أبعاداً أخرى، وتصب فى هذا الاتجاه زيارة الرئيس الصينى الأخيرة لأربع دول ليست قوية اقتصادية، بل ربما تكون هذه الزيارة متعمدة للتأكيد على الأبعاد الأخرى للعلاقة مع دول القارة الإفريقية بخلاف الأبعاد السياسية، وإن كانت زيارة السنغال تحديداً لها مغزى خاص بسبب رئاسة السنغال لنظمة المؤتمر الإسلامى من ناحية، ولكون السنغال حتى وقت قريبة من ضمن الدول الإفريقية التى كانت تعترف بتايوان.

الخلاصة إذن أن الصين تعد بديلاً مقبولاً للأفارقة مقارنة بالدول الاستعمارية الكبرى، ومن المتوقع أن تنمو العلاقات بين البلدين نتيجة لتراجع العلاقات بين إفريقيا وهذه الدول الكبرى من ناحية، وسعى الأفارقة لتفعيل مبادرة الشراكة من أجل التنمية (نيباد)، التى تستهدف البحث عن قوى بديلة للقوى الاستعمارية السابقة من ناحية ثانية، والبحث عن موارد لتمويل المشروعات الإفريقية وكذلك الأسواق اللازمة

لتصريف هذه المنتجات من ناحية ثالثة. ومع ذلك يبدو أن العقبة الرئيسية أمام الصين ستتمثل فى الدول الآسيوية الصاعدة بسرعة كبيرة والراغبة فى التغلغل داخل إفريقيا، والتى من أبرزها الهند، ويمكن أن يكون هذا التنافس فى صالح الأفارقة اللهم إذا إذا حدث اتفاق بين هذه الدول وبعضها البعض على استغلال القارة.

وفى ظل هذا التنافس المحموم على إفريقيا يتساءل الكثيرون، ونحن منهم، أين الدول العربية؟ ولماذا عجلة الساعة متوقفة عند عام 1977، وهو العام الذى شهد أول وآخر قمة عربية إفريقية.. أليس بإمكان العرب أن يكونوا بديلاً مفضلاً للأفارقة مقارنة بالبديل الأوروبى أو حتى الآسيوى الأصفر؟

باحث دكتوراه بمعهد البحوث الأفريقية – جامعة القاهرة.

1- Andrew Malone, Ibid.

2- http://www.arabic. xinhuanet. Com/Arabic/2009.

02/14/ content_816830.htm

3- http://arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007.

05/14/content_8248083.htm.

4- Andrew Malone, Ibid.

5- Thomas M. SKypek, "The Great Game in Africa, Washington's.

Emerging containment strategy, the weekly standard, 10/09/2008, at.

6- Peter Brookes, Ibid.

7- John Dixon, Ibid.

8- Idem.

9- احمد حجاج، مرجع سابق، ص ص 359 – 3600.

10-حول هذا الدور الياباني انظر Felix Osike, " Africa :After China, India Japan Calls On Continent", the new vision, newspaper kampala, 4 May 2008, at

http://alafrica.com/stories/200805051964.htmlml

11-حول التغلغل الهندى فى افريقيا انظر بدر حسن شافعى، "التغلغل الهندى فى افريقيا"، الجزيرة نت، 8 مايو.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3857A400-BBCB-48C2-B012-E3110518285B.htm.

12-د. حمدى عبد الرحمن، مرجع سابق، ض 27.

13-د. محمود ابو العينين " محرر" التقرير الاستراتيجى الأفريقى 2001-2002 (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002) ص 342.

القسم الثالث

سلوكيات الحروب التجارية

الفصل التاسع : تحليل سلوك المستهلك فى ظل العولمة والحروب التجارية

الفصل العاشر : الحروب التجارية وضرورة إعادة هيكلة الشركات العربية

الفصل الحادى عشر : ضرورة تجديد الأسواق العربية لمواجهة الحروب التجارية

الفصل الثانى عشر : منظمة التجارة العالمية والحروب الصناعية

القسم الثالث

سلوكيات الحروب التجارية

يترتب على الحروب التجارية العديد من المشكلات والأزمات ينتج بسببها وكنتيجة لها سلوكيات من الجانب الأجنبي وأخرى من الجانب العربي، مثال :

سلوك الطرف الأجنبي	سلوك الطرف العربي
1- محاولة تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف والخسائر.	1- ظهور سلوك الفقر وتحت خط الفقر لغير القادرين.
2- فرض السلع الأجنبية على الدول العربية بالأسعار العالمية.	2- عدم إشباع سلم الحاجات لنسبة كبيرة من المشترين.
3- تغيير السلوك الاستهلاكي للأسواق العربية.	3- شراء المواد الخام والبترول بأقل الأسعار لصالح الطرف الأجنبي.
4- فرض الدعاية والإعلان الأجنبي.	4- فرض أنماط استهلاكية أجنبية عديدة على المواطنين العرب.
5- تنفيذ عقود إذعان على الطرف العربي.	

وسوف نناقش فى هذا القسم أربعة فصول تشمل :

الفصل التاسع : تحليل سلوك المستهلك فى ظل العولمة والحروب التجارية.

الفصل العاشر : ضرورة إعادة هيكلة الشركات العربية للتعامل مع الحروب التجارية.

الفصل الحادى عشر : تجديد الأسواق العربية لمواجهة الحروب التجارية.

الفصل الثالث عشر : مناقشة آثار منظمة التجارة العالمية على مستقبل الأسواق العربية.

وذلك للوصول إلى شكل :

- سلوك البائعين الأجانب.
- سلوك المشترين العرب.
- سلوك الوسطاء التجاريون.
- سلوك الناقلات واللوجيتسيات العملاقة للسلع الأجنبية إلى الأسواق العربية.
- التصرف على اتجاهات الشراء وعادات الاستهلاك العربية نحو السلع والخدمات الأجنبية.

الفصل التاسع

تحليل سلوك المستهلك

فى ظل العولمة والحروب التجارية

مقدمة

1- سلوك المستهلك قبل وبعد العولمة.

2- سلوك المستهلك فى ظل الحروب التجارية.

3- أبعاد السلوك الجماعى فى الشركات الأجنبية.

4- العولمة وسلوك الشركات الأجنبية.

5- استراتيجية التفوق التنظيمى لمواجهة الحروب التجارية.

6- الاتجاهات المؤثرة فى السلوك الوطنى فى القرن 21.

7- السلوك التنظيمى العربى العالمى.

8- مفاتيح النجاح السلوكى فى مواجهة الحروب التجارية.

9- البيئة العالمية والحروب التجارية.

10- النموذج الإيمانى لمواجهة الحروب التجارية.

الخلاصة.

الفصل التاسع

تحليل سلوك المستهلك فى ظل العولمة والحروب التجارية

تؤثر العولمة والحروب التجارية على سلوكيات واتجاهات المستهلكين والموزعين والموردين فى الأسواق العربية، ويتطلب ذلك ضرورة التعلم من الدروس فى الماضى وتجديد وبناء الأسواق والإنتاج والحفاظ على التراث العربى.

1- مصفوفة السلوك قبل وبعد العولمة :

تؤثر العولمة فى السلوك بالشركات وبالمؤسسات وبالتالى يجب تطوير المهارات السلوكية بما يتواكب ويناسب التحولات الجديدة من حيث الإدراك والتعلم والتدريب ومن حيث الاتصالات والتفاوض وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتخطيط. ونوضح فيما يلى أهم الفروق بين المهارات السلوكية والمعلوماتية (الفردية- الجماعية- المؤسستية) قبل العولمة وبعد العولمة.

حيث يجب الاستعداد للتعامل مع التحولات العالمية باستخدام النموذج التالى :

(أ) تحليل عناصر القوة والضعف فى السوق العربى مثال (فى بناء الأسواق وقنوات التوزيع – إشباع الحاجات والحوافز والدوافع والتعلم من تجارب الماضى فى الحروب التجارية).

(ب) تحليل الفرص المحيطة والمعوقات والصعوبات سواء فى البيئة العربية أو الإقليمية أو المحلية والتعرف على التهديدات التى تواجه الشركات والأسواق العربية.

وبناء على ذلك يجب تحديد المسارات السلوكية المناسبة لتحقيق الأهداف والمرامى والغايات لتجنب والتصدى للحروب التجارية.

* المرامى : التحول فى الإدراك والرؤية والاتجاهات، القيادة، والسلوك للحفاظ على الأسواق العربية وعادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

★ الأهداف : اتخاذ القرارات — حل المشكلات- الاتصالات — تجديد الأسواق العربية وتطبيق أساليب التسويق الحديثة.

★ الغايات : التنمية المتواصلة — القيم — الإنتاجية- الإبداع — النمو- التقدم- التنافس — البقاء للحفاظ على الثروات العربية.

وفيما يلى نعرض الفرق بين السلوك التجارى قبل وبعد العولمة :

مصفوفة السلوك التجارى قبل وبعد الحروب التجارية

المتغيرات	قبل	بعد وخلال الحروب التجارية
السلوك الفردى :		
الإدراك	محدود النطاقية	تحسين الإدراك وتجنب الأخطاء
الشخصية	بناء الشخصية برؤى محلية	التميز والتفوق
القيم		الحفاظ على القيم
الاتجاهات		المرونة فى الاتجاهات
التعلم	تعليم وتعلم غير تنافسى	زيادة معدل التعلم
الحاجات	غياب الإشباع	تجنب التقليد وترشيد الحاجات
الدوافع		الدوافع فى المستقبل
القيادة	سلطوية	القيادة الموقفية
السلوك الجماعى :		
رسمى	مجموعات غير متماسكة	تحويل السلوك الفردى لسلوك جماعى
غير رسمى	غياب روح الفريق	
التماسك	تفكك الجماعات عن بعضها البعض	
التفكك		حماية المستهلك
روح الفريق	غياب القدرة على صنع القرار	القضاء على التفكك التنظيمى بناء روح الفريق والتماسك للإبداع والابتكار وتحسين الجودة الشاملة لمواجهة التنافسية الدولية ضرورة التغيير للأفضل.
حلقات الجودة	الجماعى وحل المشكلات	
حجم الجماعات	كبير غير فعال	صغير وفعال
الدوافع	مادية فقط	مادية ومعنوية
الإدراك	محدود	يتأثر بالإنترنت والأقمار الصناعية
القرارات	فردية	يجب أن تتجه نحو النماذج والنمذجة والقرارات الجماعية
حل المشكلات	تقليدية	يجب أن يتم مثاليا وواقعيا.

المتغيرات	قبل	بعد
السلوك التجارى		يجب أن تصبح :
الهياكل والقيادات	هياكل حقيقية بيروقراطية	قوية ذات رؤية تحسين الهياكل
	ضعيفة جامدة دون اهتمام	ومرونة التفاعل مع الحروب
	بالأهداف أو رعاية للموارد	التجارية لزيادة حصة الشركة
	البشرية والمادية	من الأسواق وتحقيق القدرة
المناخ	استغلالى	التنافسية
		مقاومة التحديات
الثقافة التجارية	غياب دوافع الإنجاز	ودوافع الإنجاز.
القيادة	سلطوية	الجدارات ومراكز التميز
الأهداف	محدودة المدى	تحويل السلوك التنظيمى المحلى
اتخاذ القرارات	فردية / دون المحاكاة	إلى النموذج العالمى مع الاحتفاظ
		بالهوية والثقافة
		التفوق التنظيمى
		ضرورة التغيير
حل المشكلات	فردية	جماعية / محاكاة
السلوك التسويقى	غير فعال	مؤثر وفعال
الصراع فى الحروب	متزايدة	برامج المسئولية الاجتماعية
الاتصالات	معقدة بطيئة	متناقضة
المرونة	بطيئة	سريعة وفورية
التكيف مع البيئة	إغفال البيئة	أسرع
		الاهتمام بالبيئات المحلية
		والإقليمية والعالمية والإدارة
		البيئية

2- سلوك المستهلك فى ظل الحروب التجارية :

ويجب قياس سلوك المستهلك فى ظل الحروب التجارية.

ضع علامة (√) فى الجدول التالى أمام العبارة التى توصف موقفك من العبارات التالية :

(أ) مصادر السلوك الاستهلاكى :

المتغيرات	لا	نعم	درجة التأثير
1. الكتب السماوية.			
2. التربية الدينية.			
3. الثقافة الدينية.			
4. الأم والأب (الأسرة).			
5. الدخل.			
6. الحاجات.			
7. الدوافع.			
8. المدرسة.			
9. النادى.			
10. الشارع.			
11. الإعلام.			
12. الصحف.			
13. المجلات.			
14. التلفزيون.			
15. المنافسين.			
16. الإنترنت.			
17. الموزعين.			
18. اللغة.			
19. الأسواق.			
20. السفر بالخارج.			
21. النقل والمواصلات.			
22. الأنشطة المدرسية.			
23. الإيمان بالله عز وجل.			
24. غيرها (عدد).			
المجموع			

(ب) استقصاء نوعية المخزون السلوكى الاستهلاكى لدى الفرد :

من فضلك سجل شعورك عند التعامل مع االسلع والخدمات وفق الجدول التالى :

نوع الشعور / طرف العلاقة	أنواع الشعور				
	الرضا الكامل	الرضا احيانا	لا ادرى	القلق احيانا	القلق التام
1- القمح المستورد.					
2- الدواء المستورد.					
3- الملابس المستوردة.					
4- التعليم الأجنبى.					
5- الفاكهة المستوردة.					
6- السيارة المستوردة.					
7- البنك الأجنبى.					
8- شركة التأمين الأجنبية.					
9- الأجانب.					
10- المدرسة الأجنبية.					
11- كبار السن من السياح.					
12- صغار السن من السياح.					
13- الشخصيات الهامة الأجنبية.					
14- الفقراء والمحتاجون.					
15- الأغنياء.					
16- رجال الدين.					
17- المساعدون.					
18- الصحابة والأنبياء.					
19- أحد الفنانين الأجانب.					
20- أحد السياسيين.					
المجموع					

(ج) الأدوار السلوكية للفرد تجاه الأجانب في ظل العولمة :

من فضلك سجل في العمود المناسب درجة رضاك عن كل دور تلعبه من الأدوار التالية :

الأدوار التي تقوم بها	درجات الرضا والسعادة										
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1. مستهلك.											
2. مشتري.											
3. مدخر.											
4. مستثمر.											
5. رئيس.											
6. مرؤوس.											
7. زميل.											
8. مساعد للآخرين.											
9. عامل.											
10. منتج.											
11. بائع.											
12. مصدر.											
13. مستورد.											
14. معلم.											
15. مصلح اجتماعي.											
16. قادر على حل المشاكل.											
17. مفكر ومحلل.											
18. مربي.											
19. مبتكر.											
20. مواطن صالح.											
المجموع											

3- أبعاد السلوك الجماعى والسلوك التنظيمى فى الشركات الأجنبية فى ظل العولمة :

	الإجابات	
	نعم	لا
1. تعدد الثقافات وتنوعها مما يؤثر على السلوك التنظيمى للشركات (سلوك الأفراد داخل المنظمات). 2. تزايد الصراعات التنظيمية وتعقد الثقافات التنظيمية داخل المنظمات وخاصة مع تعدد الجنسيات. 3. الاتجاهات نحو التخلص من الشركات والهيئات المملوكة للدولة (الخصخصة). 4. تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء (أفراد وجماعات ودول). 5. تدهور الأخلاق والقيم والمثل فى بعض المنظمات والجماعات الأجنبية داخل الدول. 6. ضرورة العمل على إعادة هندسة المجتمع حتى يستطيع التعايش والتعامل والوقوف أمام المنافسة والتحديات العالمية والإقليمية والمحلية والتنظيمية الأجنبية.		
المجمـــــــوع		

ويتناول ذلك ضرورة قياس ما يلى :

- ★ علاقة العولمة بالسلوك الإنسانى للمواطن.
- ★ إدراك الإنسان فى ظل الإنترنت والتنوع البشرى.
- ★ تأثير تكنولوجيا الاتصالات على السلوك الفردى للمواطن.
- ★ قياس التشابكات بين تعدد الثقافات والأقمار الصناعية والمعرفة لدى المواطن.
- ★ عرض النموذج الإيمانى للسلوك كبديل للعولمة (السلوك الإيمانى والقرآن الكريم).

4- العولمة وسلوك الشركات الأجنبية :

ومرة أخرى تحتاج العولمة إلى تغيير فى أساليب تفكر المديرين والعاملين فى الشركات الأجنبية كالتالى :

1. تغير فى الخريطة العقلية لفهم المستهلكين والمشترين.
2. التعامل مع الاقتصاد العالمى بأسلوب المكسب - المكسب.
3. عالمية التكنولوجيا والعلوم والبحوث والتطوير وتوفير المعرفة للدولة المضيفة.
4. إعادة تحديد لدور الحكومات الوطنية فى ظل العولمة والتعامل مع الحروب التجارية.
5. مراجعة أنماط الاستهلاك العالمية فى ظل المنتجات المحلية.
6. ثقافة عالمية أو الثقافات واحترام الرأى الآخر بعيداً عن استغلال المواطنين.
7. قدرة دائمة على التكيف مع التحويلات العالمية.

أى أن التغير صفة الحياة وتؤثر على المنظمات والحكومات والمجتمعات والجماعات والأفراد. فالجمود أمام العولمة يعنى ضياع الفرص وتصعيد الضغوط، لذلك يجب توسيع نطاق المعرفة وكيفية التفكير العقلانى مع الاحتفاظ بالجذور والأصول والقيم والعقيدة. وتحتاج العولمة إلى معرفة مستمرة بالتحولات والتغيرات فى منظومة الاقتصاد العالمى والمجتمع الدولى ومؤسساته فى المجالات المختلفة.

(أ) تحول فى أنماط التفكير القيادى الوطنى.

(ب) تحول فى سلوك طبقة الإدارة العليا وذلك للتعامل مع التحديات الجديدة.

(جـ) تحويل سلوك المورد البشرى المناسب للتحولات وإعادة الهيكلة.

(د) إعادة هيكلة المنظمات بما يناسب التحديات والتهديدات.

ويجب أن يتم ذلك عن طريق برامج لإعادة هندسة المجتمع وتجديده دورياً.

5- استراتيجية التفوق التنظيمى لمواجهة الحروب التجارية :

وتقوم استراتيجية التفوق التنظيمى للشركات الوطنية على الدعائم التالية :

1. اختيار رسالة المنظمة.
2. تحديد رؤية المنظمة فى ظل الحروب التجارية.
3. البحث عن مراكز التفوق التنظيمى للشركات الوطنية كسلاح لمواجهة التحديات الجديدة.
4. بناء استراتيجية اختيار الأولويات لصالح أصحاب المصالح الوطنية.

(أ) تنمية الموارد البشرية والمزايا التنافسية.

(ب) مراجعة التراخيص كأسلوب لنقل وتملك التكنولوجيا العالمية.

(ج) اختيار التحالفات الاستراتيجية اللازمة للتعامل مع أطراف الحروب التجارية.

5. أهمية الفحص عن آليات الاستفادة من مراكز التفوق لمواجهة الحروب التجارية.
6. الدفاع عن قيادة التفوق وتوفير :

(أ) المقارنات Benchmarking.

(ب) مراجعة الاستخبارات والسياسات الاستراتيجية.

(جـ) مراجعة التاريخ والعلاقات التاريخية مع الدول ذات سابقة الحروب التجارية.

6- الاتجاهات المؤثرة فى السلوك الوطنى فى القرن 21 :

وتؤثر المحاور التالية فى منظمات القرن 21 مما يحتاج إلى إعادة الهيكلة وإعادة الهندسة.

1. المنافسة العالمية للبحث عن أفكار جديدة وآليات وأدوات إدارية جديدة.
2. التدريب الفنى والإدارى للموارد البشرية الوطنية.
3. الاستفادة من العمالة النسائية* المدربة فى الثقافة التنظيمية لزيادة الإنتاجية والربحية.
4. تطبيق التكنولوجيات الحديثة (تكنولوجيا المعلومات – تكنولوجيا الاتصالات).
5. تطويع التغير السريع وإدخاله فى الهياكل التنظيمية (إعادة هيكلة الشركات).
6. الفهم الجديد للمنافسة وإعادة هندسة العمليات فى الشركات.
7. تغيير فلسفات الإدارة والجودة الشاملة والتحسينات المستمرة.
8. فتح الأسواق العالمية ودراسة السوق العالمى لأغراض التصدير بأساليب وطنية.
9. التوجه نحو التحالفات الاستراتيجية كبديل للمواجهات والمصادمات التجارية والحروب التجارية.
10. التدريب السلوكى لتغيير الاتجاهات وتحسين الإدراك والتعلم والقدرة على معالجة التغيير وإعادة الهندسة وإعادة الهيكلة.

---

* المؤلف : " المقرر العام لمؤتمر المديرة العربية والتنمية المتواصلة "، (1997)، الإسكندرية.

أى أن المنظمات الحالية والمنظمات التى سوف تقام للفترة القادمة فى حاجة إلى أن تكون جاهزة لتنفيذ الاتجاهات والتوجهات الاستراتيجية السابقة الذكر. لا بديل عن إعادة هندسة جميع العمليات بالشركات والأجهزة الحكومية، ولا بديل عن إعادة هيكلة الشركات حتى تكون جاهزة لمواجهة المنافسة الشرسة الجديدة.

7- السلوك التنظيمى العربى العالمى *:

تتمتع الشركات العالمية بسلوك تنظيمى عالمى- وتطبق الشركات متعددة الجنسية نماذج سلوك تنظيمى يناسب تنوع الموارد البشرية. وتؤثر العولمة والجات والمنافسة الدولية والتحديات الإقليمية والمحلية فى سلوك العاملين والمديرين فى المنظمات المعاصرة. لذلك تظهر الحاجة إلى ضرورة إعادة هيكلة الشركات وإعادة هيكلة السلوك التنظيمى، كما يحتاج الأمر أيضاً إلى ضرورة إعادة هندسة العمليات السلوكية.

السلوك التنظيمى هو مجموعة التصرفات والأفعال وردود الأفعال داخل المنظمات (الشركة- البنك — الجامعة — الوزارة- الشرطة- الجيش — المصنع — المزرعة — المدرسة — النادى — الشارع ... وغيرها) هو المعايير المستخدمة لتقييم ا لمعلومات الخاصة بالسلوك التنظيمى. ويضم السلوك التنظيمى إذن :

(أ) سلوك الفرد فى الشركة العالمية (المشرف — المدير — العامل - ....).

(ب) سلوك الجماعات داخل العمل (فرق العمل فى النشاطات المختلفة).

(جـ) سلوك المنظمة ككل (السلوك التنظيمى العالمى — الثقافة التنظيمية العالمية).

(د) سلوك المنظمات الدولية.

(هـ) التفاعلات بين الأنواع الأربع من السلوك.

---

* راجع كتاب المؤلف ، السلوك التنظيمى العالمى" : القاهرة، 2004.

أما العوامل المتداخلة بين الأفراد فتحدد السلوك لجماعات العمل داخل المنظمة (جماعات الإنتاج – جماعات البيع والتسويق – جماعات التخطيط- جماعات تقييم الأداء والرقابة وغيرهم) ومن أهم تلك العوامل :

1- الاتصالات.
2- القوة التنظيمية للجماعات.
3- آليات حل النزاع.
4- التفاوض.
5- القيادة.
6- الجماعات غير الرسمية في العمل.

وتشمل العوامل التنظيمية التي تحدد السلوك التنظيمي للشركات الوطنية :

1- نوع الهياكل التنظيمية.
2- العلاقات التنظيمية.
3- المناخ التنظيمي.
4- الثقافة التنظيمية.
5- الأهداف التنظيمية.
6- الاتصالات التنظيمية.
7- المعلومات التنظيمية.
8- القدرات والموارد التنظيمية.
9- المخاطر وعدم التأكد.
10- البيئة التنظيمية.
11- طرق العمل.
12- المناخ التنظيمي.

ويشمل ذلك مجموعة من النظريات المفسرة للسلوك التنظيمي مثال :

نظريات الحاجات- نظرية التعلم – نظرية التوقعات – نظرية المساواة والأهداف – أخلاقيات المنظمة والقيادات – الفعالية التنظيمية وإدارة التغيير والتجديد التنظيمي.

وباختصار فإن السلوك ينتج عن التفاعل بين الفرد والبيئة العالمية أو الجماعات والبيئة، والمنظمة والبيئة، والمجتمع والبيئة العالمية. أى أن مفهوم البيئة قد اتسع إلى العالمية بسبب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإنترنت*.

وكما قلنا يقصد بالعولمة عملية التعامل مع الكرة الأرضية كسوق واحد يحقق جميع التدفقات عبر حدود الدول من خلال تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية والتدفقات البشرية والسلعية والخدمية والاستثمارية والثقافية والمعلومات والحوادث والأمراض والجرائم والفرص والتهديدات وغيرها.

وتؤثر العولمة بهذا الأسلوب على سلوك الفرد (مستثمر، مدخر، مستهلك، منتج، عامل، مدير، ....وغيرها) وعلى سلوك الجماعات وسلوك المنظمات، لذلك يجب دراسة وتحليل وتفسير والتنبؤ بالعلاقات المتداخلة بين العولمة والسلوك التنظيمى وبالتحديد تؤثر العولمة على الفرص والتهديدات والمخاطر المتاحة بعد تحرير السلع والخدمات والاستثمارات والمعلومات من القيود الجمركية والكمية، مثال ذلك ما يلى :

1. هل يؤثر السائحون على العادات والتقاليد والتصرفات للمواطنين فى الدول المضيفة (اليابانيون، الألمان، البريطانيون، الأمريكان، الإيطاليون، العرب)؟ إذن تؤثر السياحة على سلوك المواطنين.
2. هل يؤثر الإعلام العالمى عن طريق الأقمار الصناعية وأفلام الفيديو والإعلام المكتوب والمسموع والمرئى على سلوك الفرد والجماعات والشركات؟.
3. هل أنت وأنا نتعلم سلوكيات استهلاكية غريبة بسبب انتشار مطاعم الوجبات السريعة فى بلدنا والأسواق العربية. وهل يؤثر ذلك على تحول الطلب عن الوجبات المحلية؟
4. هل يتأثر أسلوب وعادات اللبس بالموديلات الأجنبية والديفيلات (عروض الأزياء) المرئية والمرسومة ؟

* راجع كتاب المؤلف : " تكنولوجيا السلوكيات الاقتصادية " (1998).

5. يقال أن العولمة تزيد من الفرص فى العالم – ولكن يحقق المنافسون أرباحاً أكبر من غيرهم الأقل قدرة على المنافسة. ويزداد الفقر ويزداد معه الثراء لذلك لا مكان للضعفاء والجهلاء ومن ثم يجب أن نهتم بتنمية المهارات السلوكية والمعلوماتية للأفراد. (يوجد 840 مليون جائع ومليار فرد بدون مياه نظيفة آمنة فى العالم).

6. وتحتاج العولمة إلى تعلم الجدة والدقة فى الإنتاج والعمل- وزيادة الصادرات وتقلل من الفقر. كما يجب توفير التكنولوجيا الحديثة للتقليل من البطالة والأمراض الاقتصادية والاجتماعية.

7. ويقال أن العولمة والسياحة يؤديان إلى انتشار الأمراض فى العالم (السل وحرب الجراثيم والبكتريا العنقودية التى تتكاثر بالانقسام. فيعبر الحدود الدولية يومياً أكثر من مليون شُخص لأمريكا فقط).

8. يقول البعض أن العولمة تؤدى إلى تشويه نظافة المجتمعات وتقليل قيمة عملة الدولة، وبالتحديد تتأثر التربية واللغة وأنماط الحياة والسلوكيات بالاتجاه نحو العولمة.

9. تحتاج العولمة إلى المزيد من المساومة والتفاوض وحسم المنازعات والصراعات.

10. إن التقدم العلمى فى مجالات الإنترنت الإلكترونيات الدقيقة والذكاء الاصطناعى وبحوث الفضاء والاتصال عن بعد والمعلومات والكيمياء الحيوية قد فتحت الباب لتغيرات سلوكية بين البشر وبعضهم البعض وتغيرات فى هندسة المجتمع وعلاقة الإنسان بالبيئة.

11. إذن توجد علاقة وطيدة بين العولمة واللغات والثقافات والأفكار والفنون والعادات والتقاليد والنظم السياسية والإدارية والتربوية والعسكرية. لذلك يطرح البعض هنا العلاقة بين العولمة وصدام الحضارات- فمثلاً ما هى العلاقة بين الحضارة الإسلامية والعولمة (الكونية).

12. أى أن العولمة تؤثر على السلوك الثقافى والسلك السياسى — السلوك الاقتصادى — السلوك الاجتماعى — السلوك التنظيمى- السلوك الإدارة — السلوك العسكرى.

13. انتشار مبدأ التعدد الثقافى والحضارى والحق فى الحياة الثقافة الخاصة كرد فعل لنموذج العولمة الأمريكية. فيجب تعظيم الإيجابيات وتحجيم المخاطر.

14. نحن نحتاج إلى إعادة توجيه السلوك وانماط التفكير السائد لدى الناس استعداداً للتعامل مع العولمة إعادة هيكلة الشركات وإعادة هندسة العمليات والمعاملات.

15. يحتاج المجتمع العربى الآن إلى تحديث وتطوير بالقضاء إلى السلبيات وتنظيم الإيجابيات. وخاصة من حيث حقوق الطفل والأم والأسرة. وتوفير حاجات الشباب وتنظيم قوانين الزواج وحسم المنازعات لخفض معدلات الطلاق وتشجيع الزواج بتوفير الوظائف والقضاء على البطالة.

16. ماذا تحتاج العولمة منا إذن :

(أ) تحديد قدراتنا ومشكلاتنا.

(ب) طرح معالجات فعالة للمشكلات.

(ج) التماسك التنظيمى والاقتصادى.

(د) إدارة وتنمية الموارد البشرية.

(هـ) التدريب السلوكى لمواجهة التنافسية الدولية.

(و) يجب أن يعرف كل فرد منا حجم التحدى القادم من العولمة.

(ز) توفير ضمانات لحرية الإنسان ديمقراطياً فى تركيبته الذهنية وسلوكه عملاً لا قولاً. فبدون الحرية لا يمكن أن نخلق طاقات مبدعة. وبدون الشعور بالمسئولية والمسائلة والمشاركة ستبقى أفراداً لا جماعات منتجة.

17. يجب استثمار المخزون الثقافى والسلوكى للأجداد والآباء والأبناء والأحفاد لتحقيق أغراض وطموحات المستقبل مع التطوير لمواجهة التحديات.

يتضح من العرض السابق أن هناك علاقة سببية بين العولمة والسلوك التنظيمى يجب أن تخضع للتفسير والتنبؤ والتدريب. ومن أهم تلك العلاقات ما يلى :

1. أثر أدوات الاتصالات الدولية من أقمار صناعية وتليفونات وبث تلفزيونى ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية على إدراك الإنسان والجماعات والمنظمات.

2. تأثير تكنولوجيا المعلومات من كمبيوتر والبريد الإلكترونى والإنترنت والاسطوانات الممغنطة وشبكات الاجتماعات بالكمبيوتر أو التليفونات وأجهزة التصنت والتشويق وغيرها على قرارات وتصرفات الفرد أو الجماعات والمنظمات.

3. تأثير التنوع الثقافى والبشرى على تصرفات وإدراك وحاجات وحوافز وقرارات الفرد والجماعات الإنسانية والمنظمات.

4. احتواء المنافسة بين الشركات والجماعات والأفراد فى الشركات المحلية والعالمية مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير وتنمية المهارات السلوكية، وإدخال الأساليب الجديدة مثال حلقات الجودة- إدراك الجودة الشاملة- أسلوب التحسينات المستمرة- التنبؤات المستقبلية والخيال العلمى والابتكار والتجديد وإعادة هندسة العمليات وإعادة هيكلة الشركات.

وسوف نتناول هذه الآليات السلوكية الجديدة فى هذا الكتاب :

8- مفاتيح النجاح السلوكى فى المستقبل :

أصبح العالم الآن حلبة للتنافس بين الأفراد والجماعات والمنظمات والحكومات، ويعتبر مستوى جودة الموارد البشرية المحدد الرئيسى لمواجهة المنافسة والحروب التجارية، وبالتحديد :

1. يجب العمل على تفجير طاقات الإنسان الإبداعية لمواجهة التنافسية Empowerment.

2. يجب التمييز بين الحدود الزمنية والمكانية والنطاقية والجغرافية والهيكلية والوظائفية لكل موقف.

3. يجب تحديد المهارات الفنية والإدارية والسلوكية اللازمة لكل موقف تنافسي.

4. من الضروري تحديد مستويات التفكير والعقلانية المحلية والأجنبية المرتبطة بمواقف المنافسة.

5. يجب تحديد نطاقات الفروض الثقافية والقيم والمعتقدات للعالم ولكل منطقة جغرافية.

6. يجب إختيار الآليات المناسبة لإعادة تجهيز العمليات والشركات للعصر الجديد.

أى أنه يجب تحديد آليات سلوكية جديدة للتعامل مع الحروب التجارية والتكتلات بغرض البقاء والنمو والتوسع وتحقيق الآمال والطموحات والغايات والمرامى.

وذلك لكل من الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمع ككل. كما يجب إعادة هندسة التوجه الفردى والتنظيمى المحلى حتى نستطيع أن نحافظ على الأهداف والموارد ونتجنب المخاطر والأزمات والكوارث في الحروب التجارية.

9- البيئة العالمية للحروب التجارية :

يتضح مما سبق أن يظهر فى البيئة العالمية فى القرن الحادى والعشرين مجموعة من التهديدات والأزمات يجب الاستعداد لها وسوف تؤثر تلك التهديدات على سلوك المستهلك والمنتج والجماعات والمنظمات منها :

1. يزداد الفقر فى العالم.
2. تحسنت الأحوال الصحية فى العالم (إطالة حياة الإنسان).
3. زيادة عدد المهاجرين والفارين.
4. تم القضاء على بعض الأمراض.
5. سوف يظهر الإيدز والسل والبكتريا العقدية فى المستقبل.
6. تكنولوجيات تقلل الحاجة إلى الإنسان (مثل الروبوت والكمبيوتر).
7. سوف تصبح الهند أكبر دولة فى العالم (1.64 مليار إنسان عام 2050م).
8. سوف يظهر فى القرن الحالى من ينتج ومن لا ينتج الطاقة.
9. سوف يصبح العالم كتلة كبيرة من الفقراء وكتلة صغيرة من الأغنياء يدير أعمالها الشركات متعددة الجنسيات تحرسها الحكومات.
10. يسيطر على العالم 358 مليارديرا يملكون ما يملكه 45٪ من سكان العالم.
11. تدهور أحوال المعيشة لحوالى 1.6 مليار نسمة عما كانت عليه حالتهم من قبل ظهور شعار "أنقذوا العالم قبل أن يغرق".
12. الدعوة إلى نظم للأمن البشرى والإنذار المبكر عند الأزمات والبحث عن تنمية وقائية وتنمية علاجية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001.
13. حرب المياه (23٪ من سكان الحضر بالدول النامية لا يتمتعون بمياه نظيفة منتظمة).
14. يبلغ حجم سكان العرب 300 مليون نسمة منهم 73 مليونا تحت خط الفقر، وعشرة مليون يعاون من نقص الغذاء، وستون مليونا لا يقرئون ولا يكتبون.
15. الإعلان عن حرب الثقافات والأديان ومحاولات تغيير حقائق الأديان والتاريخ.

بعض تحديات المستقبل :

بعض تحديات المستقبل فى القرن الحادى والعشرين :

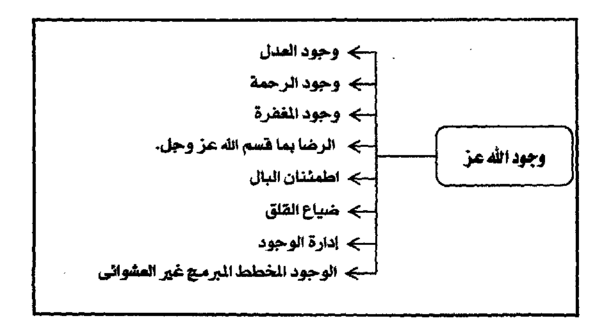
1. الحفاظ على الموارد الاقتصادية العربية من منظور التنمية المتواصلة المستدامة (الأرض – المياه- البترول والغاز الطبيعى – الإنسان ... إلخ).
2. تطوير الصناعات الاستراتيجية العربية لتصبح متكاملة ومترابطة مثال الصناعات الكيماوية والصناعات البتروكيمياوية.
3. تحسين قاعدة الصناعات المعدنية المعتمدة على الطاقة أماميا وخلفيا (أى الصناعات السابقة للإنتاج والصناعات المستخدمة لمنتجات الصناعات المعدنية).
4. تطوير الصناعات الصيدلانية العربية.
5. تعظيم دور التعليم التكنولوجى والعلمى العربى.
6. الارتقاء بكفاءة الإدارة العربية.
7. التوسع فى إنشاء إدارات الجودة والصيانة والبحوث والتطوير وخدمة ما بعد البيع.
8. الارتقاء بالصناعات الهندسية العربية.
9. دعم مؤسسات التصدير العربية.
10. دعم وتشجيع الابتكار والتجديد العربى.
11. تطوير أسواق الأوراق المالية والبورصات العربية.
12. تحسين المؤسسات التعليمية العربية.
13. ترشيد إقامة العمالة الوافدة فى الأسواق العربية.
14. الحفاظ على البيئة النظيفة ومحاربة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية.

التحديات التى تواجه العالم العربى :

1. تحرير التجارة (المنتجات والخدمات).
2. اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبى – النافتا – الآسيان).
3. تصاعد دور المؤسسات المالية والدولية.
4. إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية.
5. تحديات بدائل الطاقة وانعكاساتها على التنمية العربية.
6. العلاقات الاقتصادية العربية- الدولية.
7. التحديات الداخلية بالعالم العربى.
8. تحديات السلام والقضايا العربية.
9. حرب المياه والتصحر والبيئة النظيفة.
10. تكنولوجيات الاتصالات الجديدة.
11. الإنترنت وتكنولوجيا المعلوماتية.
12. حرب الثقافات الوافدة للمنطقة العربية.
13. الإغراق وحروب العلامات التجارية.
14. شروط الأيزو للتصدير للأسواق الخارجية.
15. أزمة الجودة العربية وصعوبة النفاذ للأسواق الخارجية.
16. أزمات مؤسسات التعليم والخدمات العربية.
17. أزمة العلاقات العربية – العربية.
18. أزمة الغذاء العربى.
19. تزايد الوافدين للدول العربية وأزمة أسواق العمل العربية.
20. أزمة الزراعة والصناعة العربية والتحول الميركانتيلى (التجارى).

10- النموذج الإيمانى لمواجهة الحروب التجارية :

يأخذ النموذج الإيمانى مجموعة من القواعد الإستراتيجية التى تقوم على حقيقة لا بديل لها وهى :



ويجب أن يتم السلوك الإنتاجى والاستهلاكى فى حدود الأطر الإيمانية المطروحة كشرط لمواجهة مخاطر الحروب التجارية.

الفصل العاشر

الحروب التجارية
وضرورة إعادة هيكلة الشركات العربية

مقدمة

1- إدارة الشركات فى ظل الحروب التجارية.
2- ثقافة الشركات لمواجهة الحروب التجارية.
3- التخطيط الاستراتيجى لمواجهة الحروب التجارية.
4- التحليل الاستراتيجى للحروب التجارية.
5- المعادلة الصعبة.
6- تحديات إعادة الهيكلة.
7- مظاهر الحروب التجارية.
8- التحول إلى الإدارة العالمية فى الحروب التجارية.
9- المدير العصرى والحروب التجارية.
10-نطاق العولمة والحرب التجارية.
11-منظومة العولمة تحت المجهر.

الخلاصة.

الفصل العاشر

الحروب التجارية وضرورة إعادة هيكلة الشركات العربية

يقصد بالعولمة التعامل مع السوق العالمى كوحدة واحدة دون تقسيم هذا السوق لقطاعات جغرافية أو سيكوجغرافية أو ديموجرافية أو سياسية أى دون النظر لاختلاف الثقافات والبيئات. أى إنتاج سلعة أو خدمة للعالم كله من خلال شركات عالمية الطابع. والمشكلة فى العولمة هو اتجاه أمريكا إلى أمركة العالم وإغفال الاختلافات الثقافية والحضارية بين الدول والقارات وذلك لأغراض الهيمنة الأمريكية فى الخليج العربية وأسواق الدول العربية الأخرى.

1- المقدمة :

وتعتبر العولمة تحدياً أمام الشركات ومجتمع الأعمال العالمى من خلال المنافسة بالأسعار وبالجودة وبالإدارة وبالتوقيت المناسب لدخول السلعة للسوق العالمى. سوف نطرح فى هذا الفصل أهم العلاقات المتداخلة بين العولمة والحروب التجارية والشركات العربية حتى تستطيع طبقة الإدارة والشركات العربية المشتركة اختيار استراتيجيات فعالة تحقق الحفاظ على الثروات والتنمية المتواصلة وتوسيع نطاق الصادرات وعلاج المشكلات الاقتصادية، وتجنب الحروب التجارية السابقة والحالية والقادمة.

والجدير بالذكر أن العولمة والحروب التجارية لا زالت مستمرة ببداية الحرب فى أفغانستان فى 11 سبتمبر 2001 والتحول الانحيازى فى السياسة الأمريكية والحروب التجارية واستعمار العراق. ومن أهم أسباب فشل العولمة ما يلى :

1. إهمال الطبيعة الخاصة للحضارات والثقافات والأسواق العالمية.
2. إهمال حقوق الشعوب والمستهلكين فى اختيار سلم التفضيل الاستهلاكى وعادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
3. السيطرة على إيرادات آبار البترول العربى وفرض شروط تعسفية ضد الحق فى سحب وتحويل المدخرات العربية الموجودة فى الغرب.

4. فقدان الثقة لدى الشعوب والحكومات فى عدالة السياسة الأمريكية وما يطلق عليه حقوق الإنسان وتحرير المرأة وغيرها من قضايا الحرية الاقتصادية وآليات السوق.

5. الظلم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والقياس بمقياسين عند التعامل مع حقوق الشعوب والدول فى العالم.

فالعولمة قد انتهت لظهور الحق والحقيقة والعدالة والمساواة من جديد مع الانحياز الأمريكى لإسرائيل ولكن ظلت الحروب التجارية مستمرة فى الدول العربية وغيرها.

2- إدارة الشركات فى ظل الحروب التجارية :

وتبحث الشركات عن آليات جديدة للتنافسية العالمية كمتطلبات أساسية لضمان البقاء فى عالم المال والأعمال فى ظل التحديات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية ويتساءل المديرون عن :

1- ما هى الجدارات ومراكز التميز التى تعطى كل شركة قدرة تنافسية فائقة؟

2- ماذا سوف يحدث فى حالة غياب تلك الجدارات ومراكز التميز عن شركة معينة؟ ولماذا لو تملكت الشركات المنافسة نفس الجدارات ؟

3- ما هى الخطط الاحتياطية المرشحة فى شركتك لمواجهة تلك المخاطر والأزمات والتحديات الناتجة عن تحرير التجارة والعولمة؟

4- هل تستخدم أساليب جديدة لمواجهة تلك التحديات والتهديدات؟

5- هل لديك بدائل فى شركتك أو وزارتك للمواقف المتجددة والمتغيرة لضمان تحقيق الأرباح والنمو والتوسع والبقاء.

6- هل تعرف ماذا يفعل المنافسون لك فى الأسواق المحلية والأسواق العالمية ؟

7- هل هناك تغيرات متوقعة فى الصناعة (النشاط) التى تعمل فيها سوف يؤثر فيك وفى شركتك؟

3- ثقافة الشركات لمواجهة الحروب التجارية :

1- إعداد تقرير مراجعة لتحليل الصناعة. أى النشاط أو القطاع الذى تعمل فيه وقياس الفرص والتهديدات.

An Industry Analysis Audit Report.

2- إعداد تقرير مراجعة للموارد التنظيمية الداخلية لشركتك مع قياس عناصر القوة ومواطن الضعف.

An Internal Resource Audit Report.

3- إعداد تقرير الاستراتيجيات البديلة الممكنة والمثالية.

A Strategic Action Plan Report.

4- إعداد تقرير لتحليل المكاسب والتكاليف.

A Cost – Benefit Analysis Report.

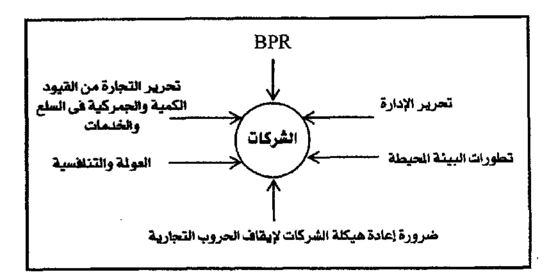
5- اقتراح تقرير مراجعة القدرات والطاقات المطلوبة للتطبيق العملى.

6- طرح بدائل إعادة هيكلة الشركة والوظائف والموارد حتى تصبح مناسبة للبيئات الجديدة.

Corporate Restructuring.

7- إعادة هندسة عمليات الأعمال Business Process Reengineering (BPR). للبحث عن وفورات فى الوقت والطاقة والموارد والجهد لتصبح أكثر تنافسية وإنتاجية وجودة مرتفعة.

ونوضح ذلك فى الشكل التالى :



1- إعادة الهيكلة التنظيمية Organizational Restructuring.

2- الهيكلة وإعادة الهيكلة المالية Financial Restructuring.

3- إعادة هيكلة الموارد البشرية Human Resource Restructuring.

4- إعادة هيكلة الإنتاج والعمليات Operations Redesign.

5- إعادة تركيبة الأسواق والتسويق Marketing Reengineering.

6- تعديل السلوك القيادى الوطنى.

7- تحديث السلوك التنظيمى للشركات.

8- التوجه بالتسويق العالمى.

9- الاهتمام بالجدارات الفردية والتنظيمية.

10- تعديل أساليب اتخاذ القرارات.

11- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم المديرين.

12- التوجه نحو التجارة الإلكترونية.

13- الاهتمام بالإدارة غير الورقية.

14- معالجة الصراعات التنظيمية.

15- تشجيع الإدارة بالمنظومات المتوازنة.

وفيما يلى الشكل العام للتحليل الرباعى للشركات للتعامل مع التحديات والتهديدات والفرص- وكذلك نقاط القوة ومواطن الضعف.

4- التخطيط الاستراتيجى لمواجهة الحروب التجارية :

تحتاج الشركات إلى تطبيق التحليل الرباعى لأغراض البحث عن أسلوب للتكيف والتأقلم مع العولمة وتحديات تحرير التجارة إن تطبيق التحليل الرباعى من حيث قياس عناصر القوة تطبيق التنظيمى والضعف التنظيمية (التحليل التنظيمى للشركات) وكذلك من حيث التحليل البيئى المحلى والدولى (أى الفرص والتهديدات) على النحو التالى بالشروط التالية :

(أ) القضاء على الفساد الاقتصادى والتجارى والمصرفى.

(ب) تفعيل القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية لحماية الموارد الوطنية.

(جـ) عقاب الانحرافات التجارية والمالية والاقتصادية بسرعة وحزم حتى تكون — رادعاً لمنع تكرار الأخطاء.

(د) تطبيق الديمقراطية السياسية الصحيحة والديمقراطية الإدارية المتعادلة.

(هـ) تطبيق الإدارة بالمنظومات المتوازنة وتجديد المنظمات.

وفيما يلى عناصر التحليل الرباعى الذى يسعى المديرون إلى قياسه كالتالى :

التحليل الرباعى للشركات للتعامل مع العولمة

التحليل التنظيمى للشركات

التحليل البيئى		عناصر القوة التنظيمية	عناصر الضعف التنظيمى
	قياس التهديدات	استراتيجية (أ)	استراتيجية (ب)
	قياس الفرص	استراتيجية (أ)	استراتيجية (ب)

(أ) ما هى عناصر التحليل التنظيمى لسركتك ؟

عناصر القوة. عناصر الضعف.

(ب) ما هى عناصر التحليل البيئى المحيط بشركتك ؟

ما هى الفرص ؟ ما هى التهديدات ؟

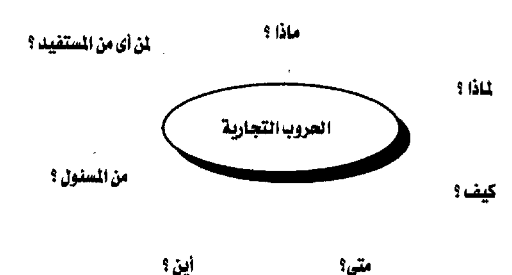
5- التحليل الاستراتيجى للحروب التجارية :

ونطرح هنا أهم الأسئلة الهامة عند التعامل مع العولمة :

س1 : ما هى أفضل البوابات لشركتك ؟ أى حدد البوابة الأولى ذات أفضل المصالح المشتركة لك ؟

س 2 : ما هى درجة التعامل والاندماج فى العولمة ؟

س 3 : ماذا يجب أن نفعل ؟



1- ولقد أدى التطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصلات والحواسب الإلكترونية إلى الربط المستمر فى الأسواق والشركات ومصادر الطاقة والمواد الخام والتكنولوجيا والثقافة ضد الحروب التجارية.

2- أدى تحرير التجارة وفتح الأسواق وتراجع الحكومات وتوسيع قاعدة القطاع الخاص إلى كبر حجم الشركات والرغبة فى الانتشار والتوسع (الجات- الجاتس) والتوسع فى الحروب التجارية.

3- أدى انتشار الاندماج والاستحواز بين أشكال الشركات من الأحجام الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الكبيرة وبعدها مجموعات الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسية إلى تكوين الشركات العالمية Global Companies التى تدير الحروب التجارية.

وتؤدى الحروب التجارية إلى توسيع نطاق وحجم المعاملات والصفقات العالمية عن طريق الاتصالات الدولية وصفقات الإنترنت والإنترانت كالتالى من خلال :

* التجارة الإلكترونية e. Commerce.   * الأموال الإلكترونية e. Money.
* البريد الإلكترونى e.mail

* تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .I.T فى الحياة التجارية والاقتصادية، ونوضح ذلك فى :

الشكل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة

الدول العربية

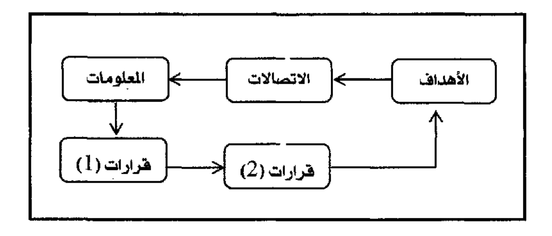
		تعرف الفرص والتهديدات	لا تعرف
المنافسون والموردون	يعرفون	بوابة المصالح المشتركة والمفاوضات	Blind Gate (B.G.) الحروب التجارية
	لا يعرفون	منطقة القناع Facade Gate	الحروب التجارية منطقة المجهول Unknown Gate UG

وتؤدى تكنولوجيا المعلومات إلى توسيع نطاق التبادل التجارى كما يلى :

الدول العربية

		أنا أعرف	لا أعرف
الشريك الأجنبى	أنت تعرف	بوابة السلوك الحر والمعلومات المتاحة	بوابة الظلام (العمياء) وعدم تبادل الخبرات والتقنية الحرب التجارية
	أنت لا تعرف	بوابة القناع والأسرار التجارية	منطقة المجهول الحرب التجارية

* تعميق المبادرات والاتصالات.
* تبادل المعلومات Information Exchange.
* التحول إلى العطاء والمبادرات Proactive Vs. Reactive
* زيادة الاتصالات والقدرة على التواصل.
* سهولة الحصول على المعلومات Accessibility وبالتحديد تتضح العلاقات التجارية والمالية التالية.



وبالتطبيق على أطر ا لعولمة يمكن إيضاح :

العولمة وبوابات الحياة : Globalization & Life Gates (GLG)

* علاقة العولمة بالدول الأخرى.
* أنا (الشركة والحكومة)

المسئول العربي

		أعرف العولمة والحروب التجارية	لا أعرف العولمة أو الحروب التجارية
انتم المنافسون الموردون العملاء المديرون العمال	تعرفون	بوابة المصالح المشتركة (أبحاث السوق العالمي)	بوابة الفرص الضائعة (لا أحد يعرفنا)
	لا تعرفون	بوابة المصالح المنفردة للشركات الأجنبية (نحن لا نعرف أحد)	بوابة الفرص المجهولة (كل منا لا يعرف الآخر)

(ب) الأعمال (الصناعية –التجارية – الخدمية- .....).

Business Is Infinite or Finite

1. من إدارة الأعمال العربية القومية إلى الأعمال الأقليمية والعالمية.

محلي – قومي – إقليمي – دولي – عالمي

←

2. عالمية الأعمال والتجارة.
3. TRIPS –TRIMS–GATS–GATT (اتفاقيات حقوق الفكرية المرتبطة بالتجارة – اتفاقية تحرير تجارة الخدمات – الاتفاقيات العامة لتحرير التعريفات والتجارة).
4. E-Commerce اى التجارة الإلكترونية.
5. الشركات العربية المشتركة.
6. أشكال الشركات العالمية.

وتأخذ الشركات العربية المشتركة والدولية الأشكال التالية :

1- J.V. 2- Subsidiaries.

3- Management Contract. 4- Franchising.

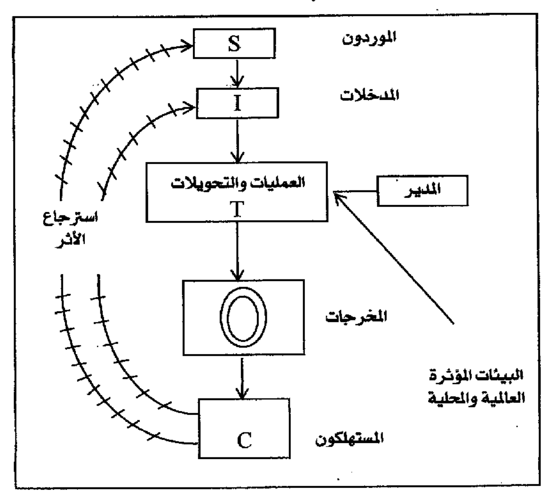
5- BOOT, BOT, BOT. 6- Strategic Alliance & Countertrade.

7- Mergers. 8- Direct Export.

9- Technical Assistance. 10- Know How.

منظومة الأعمال المعاصر

Business as a System



(2) بيئة الأعمال العالمية وفرص الحروب التجارية :

العلاقات الدولية والاتفاقيات

الظروف الجوية والبيئة

حجم الطلب المحلى

التعليم الأجنبى والمحلى

الموارد المتاحة محليا

الرعاية الاجتماعية

درجة تدخل الدولة والحرية الاقتصادية

البنوك المحلية

أسواق العمل المحلية

الإعلام العالمى البنك الدولى صندوق النقد الدولى منظمة التجارة العالمية

هيكل الصناعة المحلية

الإنترنت

الاتصالات الدولية والمحلية

التنافسية العالمية

الناتج المحلى الإجمالى

التجارة الإلكترونية

التحالفات عقود الإدارة الفرانشايز

فروع الشركات متعددة الجنسية

تصميم المنتجات العالمية

الاتجاهات

الإدراك

الترويج العالمى

المستهلك العالمى

تصميم الأسعار العالمية

الدوافع

الحاجات

قدرات التوزيع العالمى

الأجانب والبنوك الأجنبية

الموردون الأجانب

مكونات البيئات العالمية

(3) التنافسية العالمية الجديدة : وهى تعتمد على العناصر التالية :

1. Networking
2. مجتمع تملك قاعدة إلكترونية.
3. نصيب الدولة من التجارة الإلكترونية.
4. أعداد الحواسب الإلكترونية.
5. عدد الاشتراكات فى الإنترنت.
6. التصميمات والماركات العالمية.
7. بحوث التسويق العالمى.
8. تشكيلة الشركات والأعمال.
9. الجودة الشاملة.
10. خدمة ما بعد البيع.
11. إرضاء العملاء.
12. الاحتفاظ بالعملاء.
13. جذب عملاء جدد.
14. البحوث والتطوير.

شبكات الأعمال العالمى تحت المجهر :

ويتخذ مجتمع الأعمال العالمى الآن هيكل العناصر التالية :

1- اشكال التكتلات.
2- بيئة الأعمال العالمية.
3- اشكال الشركات العالمية.
4- الابتكار والتجديد.
5- عالمية التجارة والأسواق.
6- التحالفات الإستراتيجية.
7- ثقافة عالمية الإدارة والمنافسة الإدارية.
8- العقود من الباطن.

وتؤدى العولمة إلى توسيع نطاق وحجم المعاملات والصفقات العالمية عن طريق الاتصالات كما ذكرنا سابقاً كالتالى :

E- Banking	البنك الإلكترونى	E-Commerce	التجارة الإلكترونية
E. Stock Exchange	البورصة الإلكترونية	E. Business	الأعمال الإلكترونية
E-Government	الحكومة الإلكترونية	E. Money	الأموال الإلكترونية
E-Manager	المدير الإلكترونى	E-Mail	البريد الإلكترونى
E-Organization	المنظمة الإلكترونية	I.T.	تكنولوجيا المعلومات

أى أن الاتجاه نحو المزيد من الاتصالات التجارية بين العولمة والدول سوف يتحقق باتساع بوابة العولمة.

الجانب العربى

لا تعرف	تعرف		
Blind Gate (B.G.)	بوابة العولمة (المصالح والمفاوضات المشتركة) Global Gate (G.G.)	تعرفون	المنافسون والموردون الأجانب
Unknown Gate (U.G.)	Facade Gate (F.G.)	لا تعرفون	

(1) التكتلات فى مجتمع الأعمال تحت الجهر :

ولقد تحول مجتمع الأعمال العالمى فى الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن من حيث : الهياكل والقرارات والسلوكيات.

1- أشكال التكتلات الاقتصادية : مثال ما يلى :

* الاتحاد الأوروبى.
* الثافتا.
* الإفتا.
* مجلس التعاون العربى الخليجى.
* الاتحاد المغاربى العربى.
* الكوميسا.
* الأسيان وغيرها.

2- التحالفات الاستراتيجية بين الشركات العملاقة.

3- الشركات متعددة الجنسيات.

4- الفرانشايز.

5- فروع الشركات العالمية Subsidiaries .

6- الوكالات والتوكيلات.

7- عمليات تسليم مفتاح Turnkey operations.

8- عقود الإدارة.

9- نظام BOT. BOOT

10- الاندماجات.

11- التملك.

12- الصفقات المتكافئة.

13- الشركات الأجنبية فى الأسواق المضيفة.

14- وغيرها من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادى المعاصر.

ونحن ننادى بضرورة أولوية أن تتم هذه الأشكال بين الشركات العربية وإدارة الأعمال والمنظمين العرب قبل أن تدخل فى صيغ العلاقات الدولية. فالمخاطر الدولية الآن تعوق الدخول فى علاقات اقتصادية دولية حتى مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

ومن المهم توظيف الثروات العربية عربياً والتوسع فى تصنيع المواد الخام والبترول عربياً بعيداً عن الضغوط الدولية واستغلال الشركات الدولية لنا.

6- المعـــادلة الصعبة :

1. الاتجاه العالمى نحو الاستقلال السياسى للدول ولكن فى ظل الاندماج الاقتصادى والتحالفات الاقتصادية.
2. زيادة قوة أطراف اللعبة الاقتصادية ومباريات الأعمال.
3. يؤدى الاتجاه نحو الأحجام الكبيرة للمشروعات إلى زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. زيادة شبكات وتشبيكية رواد الأعمال Network of Entrepreneurs

مثال : العلاقات المتداخلة بين الشركات التالية :

IBM, Xerox

Philips, Honda

GM, British Petroleum

ABB,

AT, & T.

GE,

Coca Cola

5. تعتبر التحالفات الاستراتيجية أحد آليات تجنب الاتجاه نحو تكبير الشركات.

6. موازنة العلاقات بين الشركات العملاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

7. الموازنة بين الدول الواحدة والعالم مثال ذلك تأثير الإلكترونيات (البريد الإلكترونى والإنترنت) على تكوين التكتلات والاتحادات التجارية والاقتصادية.

8. تحول الناس إلى استخدام اللغة الإنجليزية فى التجارة الدولية.

9. كلما زاد الاهتمام بالديمقراطية، كلما زاد عدد الدول فى العالم.

10. يوجد فى العالم حوالى 4000 – 5000 لغة تخاطب تصل حسب التقديرات للهيئات إلى 10 آلاف لغة (يوجد فى الصين فقط حوالى 56 جنسية).

11. من المتوقع زيادة عدد الدول فى العالم إلى 1000 دولة.

(1) تأثير الاتصالات على العولمة :

تزيد العولمة من الاتصالات من خلال بناء اقتصاد عالمى بأطراف محدودة العدد قوية التأثير.

(a) The Blending of technologies (PC's + Telephones + TV).

(b) Strategic Alliances.

(c) Creating a global network.

(d) Personal Tele computer for everyone.

2- إنشاء شركات عديدة مع بقاء عدد محدود منها.

3- التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

* (PD) Personal Digital Assistance.

* Putting your office in the plam of your hand.

* Wireless communication (Mobile, Telephone).

* Wireless Productivity.

* Instantaneous global communication accelerates the pace of change.
* Machines will accommodates people rather than the other way around.

4- عولمة المواصلات والنقل (أكبر صناعة عالمية).

* يؤدى تكامل العالم إلى تمييز الخبرات وتحديد الفروق.
* عولمة صناعة الطيران.
* تؤدى الاندماجات فى قطاع الطيران إلى زيادة عدد رواد الأعمال والمشروعات صغيرة الحجم.
* تعمل ثورة الاتصالات على دمج واحد أو أكثر من الآليات التالية :

Fiber optics.	Entertainment	Cellular
Interactive	TV.	Global.
Digital	Commuter Software	Pager
Wireless	Telephone	Virtual relict
Computer	Multimedia	Networks.

بما يحقق السرعة فى العولمة وربط الأسواق وتشابك المصالح العالمية.

Global Dreams

1- Global Corporations. 2- Global Culture.

3- Global Financial Markets. 4- Global Communication.

5- Global Entertainment Industry. 6- Global Shopping Malls.

7- Global Products. 8- Global Services.

9- Global Work place (a network of factories, workshops, Law office, hospital, restaurants, colleges, e-mail E.Commerce, etc……)

7- تحديات إعادة الهيكلة :

1. صعوبة دخول بعض الأسواق العالمية (السوق الصينى مثلاً) والمعايير العالمية للأسواق.
2. صعوبة السياحة فى بعض الدول.
3. الخوف من البث الإعلامى العالمى.
4. الرغبة فى الحفاظ على الثقافات الوطنية.
5. المشروعات المشتركة .J.V
6. التحالفات الإستراتيجية .S.A
7. ظهور الأشكال المختلفة لإدارة الأعمال العالمية .Forms of G.B.
8. التنافسية العالمية.
9. الخوف من الاندماجات والتملك لرأس المال الأجنبى المباشر وغير المباشر.
10. الخصخصة وبيع الشركات للأجانب.
11. الإفلاس.
12. القروض المصرفية المتعثرة.

8- مظاهر الحرب التجارية :

1. الإنتاج العالمي (الاندماجات – المصانع في بلاد مختلفة مثال إنتاج السيارة هوندا في أوهايو بأمريكا تجميع السيارة بيجو وهيونداي في مصر)، يحل محل الإنتاج القومي.

2. شراء الشركات في دول مختلفة عن طريق الخصخصة ورأس المال الأجنبي المباشر في سنغافورة وكندا ونيوزيلندا وهونج كونج ومصر.

3. يبني بروكتل آند جامبل أكبر مصنع في أوروبا مبيعاته تقدر بمبلغ 7 مليون دولار سنوياً.

4. تنتج اليابان الآن العديد من منتجاتها في إنجلترا وألمانيا وأمريكا.

5. تسوق شركة آبل للكمبيوتر الأمريكية في اليابان.

6. بيع شركات أدوات التجميل بأمريكا لليابانيين.

7. تبني شركة نيسان مصنع في أمريكا.

وتقول مجلة Fortune منذ عام 1987 أنه أصبح :

"Thinking about going global ? I am afraid you're too late. The train has already left".

1- يقول الاقتصاديين أن العولمة ليست مجرد إلغاء أو تخفيض الجمارك أو حتى الحروب التجارية وتحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والقيود الجمركية.

2- يسافر الآن أكثر من 325 مليون فرد سنوياً من دولهم للسياحة بالخارج.

3- تعتبر المنتجات العالمية الآن موحدة المواصفات عالمية الجودة.

4- تؤدي سرعة الوصول للأسواق العالمية الآن إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبث الإعلامي العالمي.

5- انتـشار الاتـصال بـشبكات الكمبيـوتر العالميـة والبريـد الإلكترونـى والإنترنـت والتجارة الإلكترونية.

6- التوسع فى استخدام الأموال الإلكترونية.

7- تحويـل الأفـراد إلى عمـلاء عـالميون وأنمـاط استهلاك عالميـة (وخاصـة داخـل التكتلات الاقتصادية : الاتحاد الأوروبى – النافتا...).

8- يعتمد المنافسون على استراتيجيات :

★ النمو الداخلى.	★ التعاون والمنافسة التعاونية.
★ التحالفات الإستراتيجية.	★ المشروعات المشتركة.
★ الاندماجات.	★ التملك.

9- Think Globally, Act Locally .

9 – التحول إلى الإدارة العالمية فى الحروب التجارية (المعاملة بالمثل)

من الضرورى تدريب طبقة الإدارة العربية للتحول من النموذج المحلى إلى النموذج العالمى حتى يمكن فهم وتحليل والتعامـل مـع قضايا إدارة الأعمـال والـشركات العالميـة. ويتطلب هذا التحول ما يلى :

1. فهم وتحليل الاقتصاد العالمى وتفسير أساليب الحروب التجارية فى الماضى.
2. تفسير وتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية (البريطانية والأمريكية وكل دولة عربية).
3. التعرف على مهارات وإستراتيجيات التفاوض الدولى والعالمى.
4. بناء شركات ذات طابع عالمى فى الهياكل التنظيمية والقرارات والسلوكيات.
5. فهم السلوك العالمى للشركات والمديرين الأجانب فى كل دولة عربية.

6. تحديد آليات تحسين المراكز التنافسية العربية – أمام الأجنبية.

7. الاهتمام بالجودة والتجويد والدقة فى المنتج والخدمة العربية.

8. تنشيط آليات الإنتاجية العالمية والإبداع والابتكار والتطوير.

9. الاهتمام بالتسويق العالمى وفهم السلوك التصديرى والاستيرادى الدولى.

10. تحقيق قيمة مضافة عالية من كل حلقة من حلقات التشغيل فى إدارة الأعمال العربية.

11. ترشيد التكاليف والنفقات غير الضرورية.

12. التدريب على استخدام الإنترنت فى التجارة الإلكترونية والترويج الإلكترونى.

ونوضح فيما يلى أهم تلك التوجهات الجديدة فى حقل إدارة الأعمال العالمية فى :

(أ) الإنتاج الدولى والتشغيل متعدد المواقع دولياً ومحلياً.

(ب) التسويق العالمى وتحليل ودراسة الأسواق العالمية والعربية.

(ج) التمويل الدولى وأسواق المال والعملات الدولية وأسعار الصرف.

(د) إدارة الموارد البشرية متعددة الجنسية والعربية.

(أ) اتساع نطاق الأعمال الاقتصادية Widening Scope of Businesses

1. تنوع الخدمات- اقتصاد الخدمات Service Economy

2. الاقتصاد الرقمى Digital Economy.

3. الأثر التراكمى لبداية المشروعات التجارية Business Growth

4. تراجع الحكومة عن مساحة الأعمال وتشجيع الخصخصة.

Privatization & Government shy away.

5. تزايد أعداد مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر

Foreign Direct Investment .

6. ولادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة S & M Size Businesses.

7. الشركات متعددة الجنسية MNC'S.

8. العمل عن بعد Telework.

9. آثار تكنولوجيا المعلومات على تنوع النشاطات.

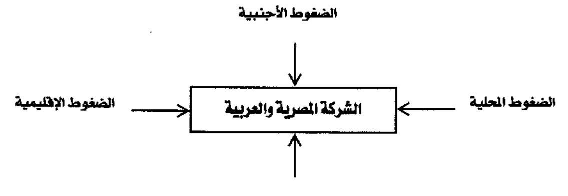
10. الابتكارات والاختراعات والمنتجات / الخدمات الجديدة.

11. ظهور طبقة جديدة من رواد ورائدات الأعمال Entrepreneurs.

الضغوط العالمية :

وتوجد ضغوط دولية وعالمية الآن تدعو إلى إعادة الهيكلة والهندسة منها :

(المنافسة – قبول صادرات ذات جودة عالية – بيئة نظيفة – رفض عمالة الصبية).



ضرورة إعادة هندسة الشركات وإدارة التغيير الاستراتيجى

10- **المدير العصرى والحروب التجارية** : ويحتاج قطاع الأعمال العربى إلى :

1- إعداد الموارد البشرية العربية للتعامل مع المتغيرات العالمية.

Make People & Culture more Global.

2-الحاجة إلى نمط جديد من التفكير. New Pattern of Thinking

3- مدير اليوم هو المساعد الأول للموارد البشرية وفق المقاييس العالمية.

4- مدير اليوم فى حاجة إلى 6 متغيرات جديدة.

Drive Accept Trust Value Flow Seek

5- التحول فى المنظمات عن طريق تغيير الرؤى والتفكير كالتالى :

Global Mindset	Global Minset
Broad	Knowledge
Balance	Conceptualization
Process	Flexibility
Diversity	Sensitivity
Change	Judgment
Open	Reletions

Managing Competencies

a. Competition b- Complexity

c. Adaptability d- Teaming

e. Uncertainty f- Learning

*** أدوات الإدارة العربية فى الألفية الثالثة ومواجهة الحروب التجارية :**

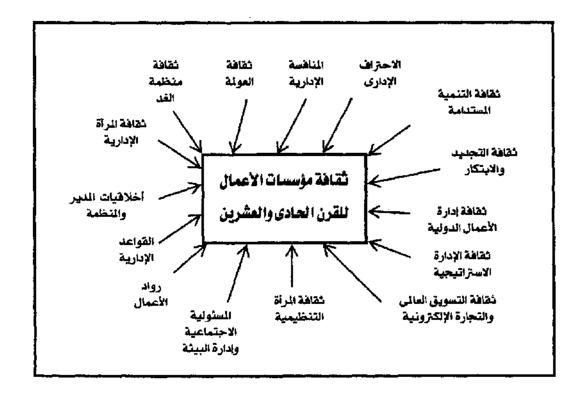
1. تحويل المديرين والمنظمات لما يناسب الأهداف القومية.
2. الاستفادة من فرص العولمة لتصدير المنتجات العربية.
3. تجديد المنظمات حتى تصبح أكثر قدرة على المنافسة.
4. تغيير الفكر الإدارى المطبق لرؤى التنافسية.
5. إعادة هندسة الأعمال Business Reengineering.
6. الإبقاء على التنمية المستدامة (ترشيد الموارد لصالح الأجيال القادمة مع الحفاظ على الهوية والأصول والقيم الإيجابية : الأجداد — الآباء — الأولاد — الأحفاد).
7. الإدارة البيئية والقضاء على العشوائيات بدلاً من التوسع فيها.
8. الاستعداد لمواجهة التنافسية.
9. الاحتفاظ بحصة متنامية من السوق العالمى (التسويق العالمى).
10. تحديث قاعدة التكنولوجيا والفنون الإنتاجية.
11. توظيف الموارد البشرية بروح الفريق وحلقات الجودة.
12. تطبيق TQM + CI + Benchmarking أى إدارة الجودة الشاملة والتحسينات المستمرة والمقارنات التطويرية.
13. حماية المستهلك وترشيده وتثقيفه.
14. أوتوماتيكية المعلومات والاتصالات والأعمال الإلكترونية.
15. قيمة الزمن باعتبار أن الزمن أحد أنواع المنافسة.

16. محفظة الأهداف : أقصى أرباح – النمو- زيادة المبيعات- خفض التكاليف – التجديد – الابتكار- حماية المستهلك – المسئولية الاجتماعية للشركات والتسويق الأخضر.

17. حماية المستهلك – المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة- استقرار النتائج – إدارة المخاطر.

18. التسويق العالمى.

19. التجارة الإلكترونية.



هل يتحقق كل ذلك فى منظمتك ؟ ضع علامة (√) فى المربع المناسب ؟

نعم	

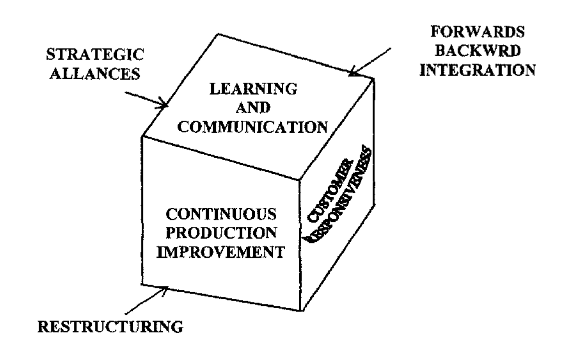
لا	

ونقترح فيما يلى أهم عناصر الثقافة التنظيمية الجديدة التى يجب على المؤسسات العربية الاهتمام بها لتحقيق المراكز التنافسية والمزايا التنافسية لمواجهة التهديدات العالمية.

ومطلوب الآن بناء المنظومات التالية فى شركتك لمواجهة العولمة والتحديات الدولية والحروب التجارية :

منظومة أهداف	←	الإدارة بالأهداف.
منظومة تخصيص الموارد	←	الإدارة بأساليب الفنية
منظومة توفير الموارد	←	الإدارة بالهياكل التنظيمية
منظومة تشغيل الموارد	←	الإدارة بالموارد البشرية
منظومة التقييم الإقليمية	←	الإدارة بالمعلومات
شركتك منظومة مفتوحة	←	مبدأ خدمة البيئة والمجتمع
شركتك تسعى لزيادة الأداء	←	مبدأ امثلية القرارات
أهدافك المتنوعة	←	تحتاج إلى مبدأ التشعب (شجرة أهداف)
أهدافك متداخلة	←	مبدأ تكامل الأهداف
أهدافك غير مؤكدة	←	مبدأ تخفيض المخاطر
مبدأ تغيير شروط العمل	←	مبدأ الحيوية التنظيمية
مبدأ عناصر العمل	←	مبدأ القياس
مبدأ ترابط المدخلات والمخرجات	←	مبدأ تكامل المنظومات
مبدأ الجماعات الإنسانية	←	مبدأ الانضمام والانتماء
العمل مجموعة من تدفق المعلومات	←	مبدأ التنظيم الذاتى
مبدأ القيم الإنسانية	←	مبدأ القيم المتعددة
تباين رغبات وحاجات الفرد	←	مبدأ الأقلمة والتكيف
الإنسان رشيد سيكولوجيا	←	مبدأ الإنجازات
الإنسان خلية تفاعلية	←	مبدأ الاتصالات
الإنسان من صنع الله	←	مبدأ التوحيد والإيمان والإخلاص

مكونات ثقافة الشركة العربية العالمية



THE POWER OF THE TRANSFORMATION CONCEPT : TOWARDS GLOBALLZATION & Facing Trade Wars :

1. Broadening equity ownership and market penetration through mergers, aggressive acquisitions, or organic growth – in major markets around the world.
2. Development of core competencies that give the company advantage in skills.
3. Pursuit of global – scale advantages to achieve low – cost positives and leadership in vital business function.
4. Movement towards a global scope (according to the degree of importance of each market).

5. Converting structure into a transnational flexible matrix skills.
6. Standard of behavior & commitment at all levels.
7. Responsible corporate governance that is consistent with the concept of global ownership & global citizenship.
8. The concept of controllable Earnings as a measure of financial performance :

a) Grow economically profitable business.

b) In areas the ROI (Rate of Return On Investment).

c) Reduce investment in uneconomical business (where ROI is < Cost of Capital).

11 - نطاق العولمة والحروب التجارية :

1. العولمة : تكامل عوامل الإنتاج على المستوى العالمى.
2. العولمة : تعنى تنميط المزيج التسويقى (المنتجات- الأسعار – الترويج – التوزيع) وليس التكيف لأغراض التهدير.
3. العولمة : تشير إلى البيئة الكلية للشركة (أى البيئة العالمية).

*** درجات عولمة السوق الواحد وتجنب تمليك الأجانب للشركات العربية :**

1- عولمة أسواق المستهلك.	2- عولمة أسواق السلع الوسيطة.
3- عولمة السلع الرأسمالية.	4- عولمة سلوك الاستخدام والاستعمال.
5- عولمة حلقات التوزيع.	6- عولمة الإعلانات والترويج.
7- عولمة الأسعار.	8- عولمة تصميمات السلع والخدمات.

Global Dreams :

1- Global Corporations.	2- Global Culture.
3- Global Financial Markets.	4- Global Communication.
5- Global Entertainment Malls.	6- Global Shopping Malls.
7- Global Products.	8- Global Services.
9-Global Work Place (a network of factories, workshops, law office, hospitals, restaurant, colleges, school, e. mail, e. commerce, etc…….	

وتعمل ثورة الاتصالات إلى دمج واحد أو أكثر من الآليات التالية :

Fiber Optics	Entertainment.	Cellular
Interactive.	T.V.	Global
Digital	Computer Software.	Pager
Wireless.	Telephone.	Virtual
Computer.	Multimedia.	Reality.
		Network.

بما يحقق السرعة فى العولمة وربط الأسواق وتشابك المصالح العالمية :

1- تأثير الاتصالات على العولمة : من خلال بناء اقتصاد عالمى بأطراف محدودة العدد قوية التأثير.

a) The blending of technologies ({C's + Telephone + T.V.).

b) Strategic Allaiances.

c) Creating a global network.

d) Personal telecomputers for everyone.

2- إنشاء شركات عالمية ودولية عديدة مع بقاء عدد محدود منها بدون فروع باستخدام الإنترنت.

3- التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

a) (PDA) Personal Digital Assistance.

b) Putting your office in the plam of your hand.

c) Wireless Communication (Mobile Telephone).

d) Instantaneous Global Communication Accelarates the Pace of Change.

e) Machine will accommodate people rather than the other way around.

4- عولمة المواصلات والنقل (اكبر صناعة عالمية) :

(أ) يؤدى تكامل العالم إلى تمييز الخبرات وتحديد الفروق.

(ب) عولمة صناعة الطيران.

(ج) تؤدى الاندماجات فى قطاع الطيران إلى زيادة عدد رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة الحجم.

5- المعادلة الصعبة للعولمة :

(أ) الاتجاه العالمى نحو الاستقلال السياسى ولكن مع الاندماج الاقتصادى والتحالفات الاقتصادية.

(ب) زيادة قوة اللاعبون فى الساحة العالمية للأعمال.

(ج) يؤدى الاتجاه نحو الأحجام الكبيرة للمشروعات إلى زيادة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(د) زيادة شبكات وتشبيكية رواد الأعمال Network of Entrepreneurs مثال :

IBM	XEROX	PHILPS
HONDA	GM,	British Petroleum
ABB	AT & T	GE
COCA – COLA		

6- تعتبر التحالفات الإستراتيجية أحد آليات تجنب الاتجاه نحو تكبير الشركات.

7- موازنة العلاقات بين الشركات العملاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

8- الموازنة بين القبيلة المركزية للشركات والعالم مثل ذلك تأثير الإلكترونيات (البريد الإلكترونى) على تكوين القبائل المركزية للشركات.

واصبح الاتجاه العام فى الدول العربية الآن فى ظل العولمة والحروب التجارية ما يلى :

1. خصخصة الشركات لصالح الأجانب.
2. دخول الأجانب لشراء الشركات فالقطاع الخاص العربى مثال فودافون وشركات البترول والغذاء العربية.
3. تغلغل الأجانب فى البورصات المالية العربية والأسواق العقارية.
4. فتح فروع للجامعات الأجنبية فى الدول العربية.
5. البث التلفزيونى بالأقمار الصناعية الأجنبية.
6. زيادة الواردات السلعية ونقص الصادرات العربية.
7. هجرة الكفاءة العربية إلى الدول الصناعية.

8. زيادة التضخم فى الدول العربية مع تزايد عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وتدهور أسعار الصرف للعملات المحلية فى بعض الدول العربية.

9. زيادة البطالة والكساد وصعوبة مواجهة المنافسة الدولية.

12 - منظومة العولمة تحت المجهر :

Globalization System Under Focus (GSUF) :

وكما قلت يقصد بالعولمة التعامل مع العالم كوحدة واحدة. ويتم ذلك من خلال حزم من الاستراتيجيات التى تعمل مجتمعة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية عن طريق تطويع تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والحواسب الإلكترونية وشبكات الحواسب الإلكترونية.

والأصل فى الحياة هو التباين والاختلاف حيث خلق سبحانه وتعالى الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا لذلك تختلف رسائل السماء قلباً وقالباً عن المناهج الوضعية للعولمة التى تسعى إلى تسويق السلع والخدمات والأفكار والثقافات من منظور العولمة الذى يخدم أغراض القوى الكبرى. وترتب على التغيرات الهائلة خلال القرن العشرين زيادة السكان وتعدد الاختراعات وانتشار الحروب العرقية والأمراض والصراعات والتكتلات وتطور العلوم والتكنولوجيا كما ظهرت الثورات الإنتاجية والتطلعات الاستهلاكية واستخدمت الفضائيات والأقمار الصناعية فى بث الإعلانات التى تشجع على السلوك الاستهلاكى وتقليد أنماط الاستهلاك وعادات الشراء الغربية والأجنبية عامة.

(أ) أهم نتائج العولمة :

وترتب على ما سبق اتجاه الدول الصناعية إلى بناء التكتلات اقتصادية لمواجهة المنافسة ثم اتجهت المنظمات فى تلك التكتلات إلى بناء تحالفات استراتيجية واندماجات وشراء شركات. أما الدول النامية (فتحت الضغوط) طلب منها خصخصة وبيع الشركات الكبرى ودعوتها للاهتمام بالصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة إلى فتح الأبواب لدخول الشركات العملاقة وفروعها وتنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة فى السلع

والخدمات وتشجيع ترك العمل عن طريق المعاش المبكر ومع زيادة معدلات التضخم زادت البطالة وقلت موازنات الإنفاق على الصحة والتعليم والسكن المناسب وتدهورت البنية الأساسية من مياه وصرف صحي ورعاية، وظهرت طبقات اجتماعية جديدة في المجتمع مع انتشار الفقر والطلاق وتفكك الأسرة... وما زال مسلسل البث الإعلامي العالمي جارياً لتسويق أفكار العولمة والصراع الاستهلاكي للتقليد ليس إلا، وبالتحديد يمكن ذكر النواتج التالية للعولمة :

1- اتساع الفجوة لبين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول والمنظمات والجماعات والأفراد فيسيطر على العالم 358 ملياردير يملكون ما يحصل عليه 45٪ من سكان العالم.

2- تزايد الاتجاه نحو استخدام الحروب لفك اشتباكات الماضي في حالات الحرب العسكرية والحروب الباردة.

3- تدخل القوى العظمى في شئون الدول النامية وانتشار أسلوب الهيمنة والاحتواء.

4- انتشار تكنولوجيات الاتصال Telecommunication والمعلومات Information وشبكات الكمبيوتر مثال الإنترنت، وتفوقها في الدول الصناعية عن غيرها.

5- ساعد تزايد أحجام وأنواع الشركات العملاقة وفروعها في العالم على تجسيد العولمة.

6- الدعوة إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية (اتفاقية الجات والدور الجديد لمنظمة التجارة العالمية) من سلع وخدمات وأموال ومواد خام وأفراد ومعلومات وأفكار وغيرها).

7- الدعوة إلى مؤتمرات لتغيير هوية الدول النامية مثل مؤتمر بكين للسكان ومؤتمرات الأسرة وبرامج المعونة الأجنبية ومؤتمرات دافوس السنوية.

8- تزايد المنافسة بين الدول والمنظمات والأفراد.

9- ظهور الحاجة إلى دور جديد للمنظمات الأهلية.

10- انتشار الجرائم والصراعات وتدهور أحوال المعيشة لحوالى 1.6 مليار نسمة.

11- تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات على السلوكيات والقيم.

12- تأثر الثقافات الوطنية بالثقافات الوافدة من حيث الاهتمام باللغة الوطنية والدين والمفاهيم والاتجاهات وتدهور الأخلاق.

13- يقال انه يوجد فى العالم 840 مليون جائع ومليار فرد بدون مياه نظيفة وحياة آمنة فى العالم.

14- ويقال ايضاً أن العولمة والسياحة تؤديان إلى انتشار الأمراض فى العالم (كالسل وحرب الجراثيم والبكتيريا العنقودية التى تتكاثر والانفصام).

15- ويشير البعض إلى أن العولمة تؤدى إلى تشويه نظافة المجتمعات وتقلل قيمة عملة الدولة.

16- سوف يصبح العالم كتلة من المنتجين وكتل من المستهلكين.

(ب) إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى :

يشير هذا الإعلان إلى أن :

* لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والحفاظ عليها.
* من حق كل شعب ومن واجبه أن يعمل على تنمية ثقافته.
* تشكل جميع الثقافات إطاراً متكاملاً للبشرية.
* تحتاج الدول فى مواجهة العولمة إلى استثمار المخزون الثقافى والتراث وتنمية المهارات السلوكية للحفاظ على النوع.
* ضرورة توفير ضمانات لحرية الإنسان ديمقراطياً فى تركيبته الذهنية وسلوكه.
* ضرورة تحديد القدرات والطاقات ومعالجة المشكلات وتوفير التماسك التنظيمى وقياس حجم التحديات والعمل على :

- تفجير الطاقات الإبداعية Empowerment

- الحفاظ على الموارد من منظور التنمية المتواصلة المستدامة.

- الحفاظ على الثروات للمواطنين فقط.

- تعظيم الإنتاجية وتنمية الأداء.

- تحقيق التكامل والتنسيق وبناء منظمات قوية.

وفيما يلى طرح لعناصر منظومة العولمة من حيث المصادر البديلة والمدخلات والتشغيل (العمليات) والمخرجات والاستخدامات والبيئات المحيطة المؤثرة التى تحدد الفرص والتهديدات والمقارنات الرقابية والتفاعل مع البيئة المحيطة.

∴ تساعد العولمة على انتشار الحروب التجارية وخاصة فى الدول العربية، مثال:

1. تتم واردات موريتانيا العربية من المغرب عن طريق شركات فرنسية (مع أن الدولتين متجاورتين).
2. تقترض مصر من أمريكا من خلال قروض أمريكا من السعودية.
3. تهدد فرنسا الجزائر بإعادة تحويل المهاجرين الجزائريين إذا حاولت فرنسا الإنتاج المحلى بدلاً من الواردات الفرنسية.
4. تستحوذ أمريكا وأوروبا على الآثار المصرية لتشغيل المتاحف فى البلدين.
5. يفضل الأمريكان فى الدول العربية التعامل مع الطيران الأمريكى والبنوك الأمريكية والمنتجات الأمريكية.

(جـ) منظومة العولمة والحروب التجارية بين الأسباب والنتائج :

شكل (1) منظومة العولمة والحروب التجارية

المصادر

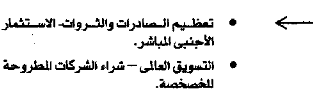
- توفر التكنولوجيات والإنتاج الكبير.
- التحليل السياسى والاقتصادى للدول.
- فرص .... الدول النامية.
- توفر البترول والطاقة البديلة.
- صراعات الدول.
- غياب الديمقراطيات.
- اتجاه أمريكا للسيطرة على دول العالم.
- تدهور الأمم المتحدة.
- تكنولوجيات المعلومات / العلوم والتكنولوجيا.
- الانترنت.
- دراسة وتحليل تاريخ الدول.

المدخلات

- الانترنت.
- تكنولوجيا الاتصالات.
- القوى السياسية.
- القوى العسكرية.
- النقل بالوسائل المتعددة.
- عقد الصفقات.

العمليات

- عمليات عولمة الأسواق العربية.
- تدهور الأمم المتحدة.
- الشركات العملاقة.
- شراء الشركات الوطنية.
- التكتلات الاقتصادية.
- التحالفات الاستراتيجية.
- الاندماجات.
- الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية.
- البث الثقافى.



مخرجات ونتائج

- تعظيم الصادرات والثروات- الاستثمار الأجنبى المباشر.
- التسويق العالمى – شراء الشركات المطروحة للخصخصة.
- نشر الصادرات الاستهلاكية العالمية.
- تقليل الانتماء الوطنى.
- ضرورة الانتماء الوطنى – المفاوضات – الاتفاقيات.
- التعامل مع البورصات السلعية والمالية والدولية.
- تحويل عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

استخدامات النتائج

- المطالب بتغيير القيم والتقاليد والسلوكيات.
- تقليل الأهمية النسبية للغة والدين.
- تشجيع الهجرة للخارج للعلماء والخبراء المواطنين.
- القضاء الانتماء الأسرى- زيادة معدلات التخلف.
- السيطرة على الأسواق العربية.

استغلال الظروف العالمية لصالح القوى العظمى

الرافضون للعولمة وللحروب التجارية :

وترفض الشعوب والحكومات العولمة والحروب التجارية بسبب :

1. **حقوق الإنسان :** مزايا للأجانب فقط – أوضاع أفغانستان وفلسطين والعراق.
2. **القضايا البيئية :** وتلويث البيئات بالمخلفات النووية والكيماوية. (مؤتمر كوبنهاجن والاحتباس الحرارى).
3. المواصفات والمعايير الدولية النمطية تفرض فقط على شركات الدول النامية.
4. **التحيز فى توظيف الأجانب :** مرتبات الأجانب بالدولار وإضعاف مرتب المواطنين.

5. الفروق الإجبارية بين الوافدين والمواطنين فى المأكل والمسكن والملبس والعلاج.

6. اتجاه الشركات لفرض كود أخلاقى يطبق على الدول الغنية بأسلوب يغاير الدول الفقيرة.

7. تقول الشركات الأجنبية للعاملين "اعتبروا رسالتنا المرشد الوحيد لكم".

وتشير الاضرابات بعد إشهار العولمة فى مدينة سياتل بولاية واشنطن الأمريكية وفى روما وفى الدوحة وكندا إلى رفض الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة فكرة العولمة التى تمارس من خلال الشركات العالمية ومساعدة الشروط التى تفرضها المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومنظماتها – البنك الدولى – صندوق النقد الدولى- منظمة التجارة العالمية) على منتجات وخدمات وشركات وحكومات الدول النامية والدول الآخذة فى النمو والدول الفقيرة. ولعل أحداث 11 سبتمبر أكدت نهاية العولمة التى تظهر فى تقارير السنوات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف (سويسرا) وبالتحديد :

(أ) تزايد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

(ب) تزايد الفقر فى العالم.

(جـ) تزايد الأمراض مثل الإيدز والسارس.

(د) تزايد الأمية فى العديد من دول العالم.

(هـ) انتشار الحروب التجارية والاستعمار الاقتصادى الجديد.

(و) تمركز أكبر أثرياء العالم فى أمريكا.

(ز) تزايد عمليات الاستحواذ والاندماجات بين أكبر شركات العالم.

(ح) محاولة السيطرة على البترول فى الدول العربية وشراء شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الدول العربية (فودافون البريطانية فى مصر).

(ط) تزايد نسب الأجانب فى أسواق العمل العربية.

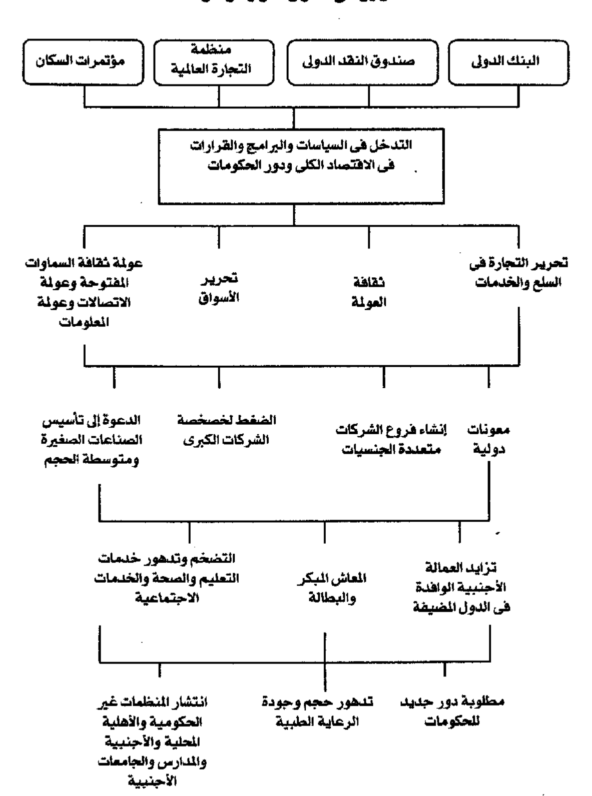
(ك) تزايد المستثمرين الأجانب فى أسواق المال العربية.

والخلاصة أنه أصبحت غالبية التدفقات الدولية بين سلع وخدمات وأموال ومعلومات وتعليم واتصالات فى أيدى القوى الأجنبية. مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى والبطالة والتضخم وتدهور أسعار الصرف محلياً، ونوضح فيما يلى خطوات برنامج عولمة الأسواق والسلع والأموال والعمالة والدول فى العالم :

شكل يوضح خطوات برنامج عولمة الدول

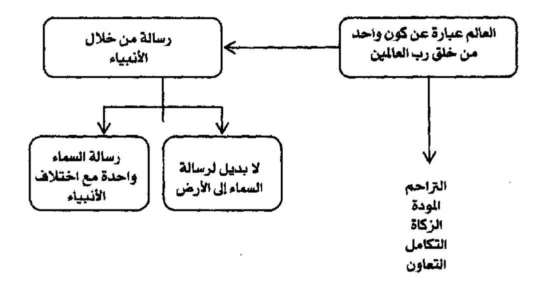
صيغ تدخل		الأمم المتحدة ومنظماتها تستطلع المواقف		صيغ تدخل		WTO
صندوق النقد الدولي		البنك الدولي يقدم القروض		مؤتمرات السكان		جولات التفاوض
مطالبة الدولة بتعديل السياسات المالية والنقدية				مطالبة الدولة بتنفيذ برامج السكان		تحرير الأسواق من القيود لفتح الفرص أمام الحروب التجارية بالشروط الأجنبية
		مطالبة الدولة بتحرير تدفقات السلع والخدمات من القيود				
المديونيات الدولية وخفض قيمة العملة المحلية		الدولة فى قبضة يد العولمة		لتقليص التماسك الأسرى والقيم الأخلاقية		
الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وسائل التغلغل	إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات والمنافع العامة	البرنامج المستخدم فى عولمة الدول		رسائل العولمة عن طريق الأفلام والإنترنت والأقمار الصناعية	البث الإعلامي العالمي وسرعة الاتصال	
خصخصة الشركات والسماح للأجانب بشراء الشركات الكبرى والتخلص من العمالة عن طريق المعاش المبكر	السماح للاستثمار الأجنبى المباشر وحرية تملك الموارد الاقتصادية وارتفاع سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية.	شروط البنك الدولي فى تنفيذ آليات السوق وتحرير تجارة الكهرباء والمياه والطاقة وتدهور الخدمات الاجتماعية	مع إلغاء الجمارك على واردات الأجانب ثم فرض ضريبة مبيعات على المواطنين.	التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالمأكل والملبس والمشرب والعلاج والتعليم	تفكك الأسرة. ارتفاع تكلفة الزواج. ارتفاع نسب الطلاق. الانحراف. ارتفاع معدل الصراعات. تكوين الجمعيات الأهلية المحلية والأجنبية وتقليص دور الحكومات	

شكل يوضح الأدوار الدولية والعولمة



وتستخدم العولمة العكسية Reverse Globalization (RG) التى نقترحها فى هذا الكتاب فى التعامل مع العالم من منظور إيجابى عن طريق بي برنامج قومى جديد للرعاية الاجتماعية والتحالف الاستراتيجى الاقتصادى :

شكل يوضح العولمة الطبيعية والعولمة المصطنعة



1- توسيع نطاق التفكير الإنسانى.	الرخاء.
2- التوازن بين الحاجات.	المساواة.
3- تنويع خدمات الرعاية الاجتماعية.	العدالة.
4- الانفتاح بين سكان العالم العربى.	التقدم.
5- التعلم من الخبرات السابقة.	التحديث.
6- بناء نموذج القدوة.	التنمية المتواصلة.
7- تنمية العمل الجماعى وروح الفريق.	الانتماء.
8- التكيف مع المستجدات الإيجابية.	تعظيم تنافسية المجتمع.
9- زيادة أطر التحالفات الاستراتيجية العربية.	

* **المحاذير والمخاوف من العولمة والحروب التجارية : التردد أم الاندماج :**

- الخوف من النمو الصناعى العالمى والتنافسية.
- الأمن القومى والعولمة.
- الطلب والعرض من الأدوية غير القانونية.
- الجرائم.
- الإيدز وإنفلونزا الخنازير.
- السياسات النقدية والتحكم فى أسعار الصرف.
- القضايا البيئية الناتجة عن العولمة- الغازات.

* **اتجاه الشركات نحو العمل وفق كود أخلاقى :**

- مثال شركات كانون وNEC.
- بناء عالم أفضل- التعاون لخدمة الإنسانية- المساعدة فى رفاهية العالم- خدمة البيئة المحيطة بفروع الشركة- توفير فرص التوظف وعلاج البطالة- تشجيع التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى.

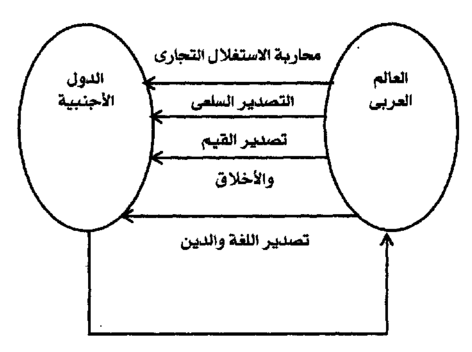
التعايش مع العولمة بدلاً من الحروب التجارية :

Co – Existence with Globalization :

وحتى نعيش فى ظل العولمة يجب تطبيق برامج تعظيم المكاسب منها وإلغاء السلبيات الناتجة عنها أو بالتحديد ما يمكن أن يطلق عليه Optimization of Social care (OSC) ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على التراث والقيم والثقافة والتقاليد الوطنية (التنمية الاجتماعية المتواصلة SSD) ومثال ذلك الحفاظ على الصناعة البيئية والريفية مع تطعيمها بالتكنولوجيات المتطورة، ونحافظ على الثروات والملكية الوطنية ونقلل من تملك الأجانب لها. ونقوى الحصول على العلوم والتكنولوجيا من الخارج فى ضوء فرص وإمكانيات استقبالها وتحويلها إلى بحوث وتطوير.



إننا نفتح بقدر استيراد المزايا الناتجة عن العولمة ونحارب العيوب الناتجة عن العولمة، ونصدر القيم والتراث والحضارة المفيدة ونمنع انتقال الأخطاء والعيوب للكرة الأرضية.



- توفير التكنولوجيا غير الضارة.
- العلاقات المتكافئة.
- تجنب السلبيات الدولية والأمراض والحروب

الفصل الحادي عشر

الحروب التجارية
وضرورة تجديد الأسواق العربية

1- رؤية الإدارة العالمية.
2- الشركة العالمية وتجديد الأسواق.
3- قوى العولمة.
4- منظومة الإدارة العالمية.
5- مهارات المدير العالمى.
6- آليات الشركة فى القرن 21.
7- قيادة الشركة فى القرن 21.
8- التخطيط الاستراتيجى فى الشركة العالمية.
9- طموحات وأهداف الشركات العربية.
10-القوى العالمية وحرية الشركات العربية.

الفصل الحادى عشر

الحروب التجارية وضرورة تجديد الأسواق العربية

تعمل الشركات العالمية اليوم وفق وثيقة تقوم على فكرة السباق فى طريق العولمة والتنافسية الدولية. ونرى ذلك السباق بين الشركات الأوروبية والأمريكية واليابانية، مثال ذلك حالة منازعات الطيران والسياحة الإلكترونيات والصلب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية وغيرها. ونوضح تلك الوثيقة فى هذا الفصل من المحاور التالية :

1- رؤية الشركة العربية العالمية (الإدارة العالمية) :

تقوم الشركة العالمية على فكرة :

1. البحث عن فرص تسويقية جديدة وبصفة متجددة.
2. مواجهة المنافسة العالمية فى السلع وفى الخدمات فى أى سوق فى العالم.
3. توفير مصادر جديدة للمنتجات والمواد الخام والتمويل والموارد البشرية (GLOBAL VISION).
4. البحث عن درجات تشابه أو اختلاف الأسواق العالمية لأغراض تقسيم الأسواق لقطاعات.
5. تحقيق اقتصاديات النطاق والحجم من خلال التكامل العالمى لبعض أو كل الوظائف والأنشطة بالشركة الواحدة.
6. التصرف بسرعة تجاه التغيرات فى البيئات والثقافات الإقليمية (المضيفة).

2- الشركة العالمية العربية وتجديد الأسواق :

والشركة العالمية عبارة عن منظمة تحاول تنميط عملياتها عالميا فى جميع الوظائف وتجمع وتحقق التكامل بين عمليات فى دول مختلفة لخدمة السوق العالمى.

STANDARDIZE OPERATIONS WORLDWIDE IN ALL FUNCTIONAL ARTS

وتستخدم فى ذلك أسلوب إعادة هندسة العمليات.

ولم يصبح الآن فى العالم ما يسمى بالاقتصاد القومى. فبقية العالم كبير جداً لدرجة أنه لا يمكن إغلاقه إما كأسواق أو كمنافسين يجب أن تستفيد الشركات المحلية من الأسواق والاقتصاد العالمى. وتطبيق أسلوب الاقتصاد الرقمى* عن طريق تزاوج المنظومة الاقتصادية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونوضح اتساق نطاق السوق من المثال التالى :

العولمة والتحول من مركزية الشركات العالمية من أمريكا لغيرها من الدول مثال صناعة السيارات (1960-2010)

2010	1980	1960	
GM	GM	GM	-1
FORD	FORD	FORD	-2
TOYOTA	FIAT	CHRYZLE R أمريكا	-3
DAMLER BINZ	RENAULT	AMERICAN MOTORS	-4
NISSAN	WOLKSWAGAN	VOLDSWAGEN	-5
VOLKSWAGEN	DAMLER BENZ	BRITSH MOTOR	-6
CHRYSLER	PENGEOT	FIAT	-7
HONADA	TOYOTA	DAMLER BENZ	-8
FIAT	NISSAN	RENEULT	-9
RENEULT	MITSUBISHI	SIMCA	-10

* راجع كتاب المؤلف : (2008) " الاستثمارات الإلكترونية والاقتصاد الرقمى"، الدار الجمعية، الإسكندرية.

3- قــوى العولمة :

وتوجد 3 قوى تؤدى إلى تحويـل الـشركات العربيـة إلى شـركات عالميـة فـى الإنتـاج والتسويق وهى :

(أ) التقدم فى تكنولوجيـا الاتـصالات والحواسـب الإلكترونيـة والبريـد الإلكترونـى والتجارة الإلكترونية والاستثمارات الإلكترونية.

(ب) التخفـيض المـستمر فـى الحـواجز والقيـود أمـام تقـدم حركـة الاسـتثمارات والتجارة والتـدفقات عبر حـدود الدول أى الاستثمار الأجنبى المباشر.

(جـ) التوجه نحو توحيـد وتنمـيط الـشركات العربيـة عـن طريـق بنـاء التكـتلات الاقتصادية والـشركات العملاقـة والكونـسورتيوم والتحـالف والانـدماجات، مـع تطبيـق إعادة هندسة العمليات وإعادة هيكلة الشركات.

ومن أهم الشركات العاملة فى أمريكا الشركات من الدول التالية :

اليابان – إنجلترا- المانيا- هولندا – فرنسا- كندا – آخرون.

4- منظومة الإدارة العالمية :

وتختلف إدارة الشركة العربية المرشحة للعالمية عن إدارة الشركة المحلية مـن حيـث أنـواع الهياكـل التنظيميــة والتخطـيط الاسـتراتيجى واسـتخدام التجـارة الإلكترونيـة ومجالس الإدارة وهياكل التمويل العـالمى وأسلوب اتخـاذ القـرارات والـشفافية والحوكمـة والمسئولية الاجتماعية والرقابة.

1. التخطيط الاستراتيجى والإدارة الاستراتيجية.
2. الهياكل التنظيمية المرنة والفعالة.
3. بيناء النماذج والتنبؤ بالسيناريوهات التخطيطية.
4. استخدام التسويق والتجارة الإلكترونية.
5. إعادة هندسة العمليات بصفة مستمرة.

6. تشغيل العمالة متنوعة الجنسية في الشركة العالمية (GC) Global Company وتجمع وتحقق التكامل بين عمليات في دول مختلفة لخدمة السوق العالمي عن طريق شبكات الكمبيوتر والاتصالات التسويقية والإلكترونية.

5- مهارات المدير العربي العالمي :

ويحتاج المدير العربي العالمي إلى تنمية المهارات اللازمة لممارسة الوظائف الإدارية كالتالي :

1. الإدارة بمنظور مستقبلي.
2. الاعتراف وتميز النماذج والأنماط المختلفة.
3. المعرفة الثقافية.
4. المرونة والتكيف.
5. الرؤية الثاقبة للمستقبل.
6. الاستخبارات.
7. القيم العالمية.
8. التنبؤات والسيناريوهات المستقبلية.
9. التصدى للأزمات والكوارث.
10. الإيمان والانتماء والالتزام.
11. الإنتاجية العالمية وقياس القيم المضافة.
12. روح الفريق والتماسك.
13. المنظمات القوية والسلوك التنظيمي المثالي.

- ويجب أن تقوم حكومات القرن القادم في الدول العربية بالرقابة والمسائلة والتفتيش والتحقق من تنفيذ القوانين ومراعاة العدل والإلتزام.

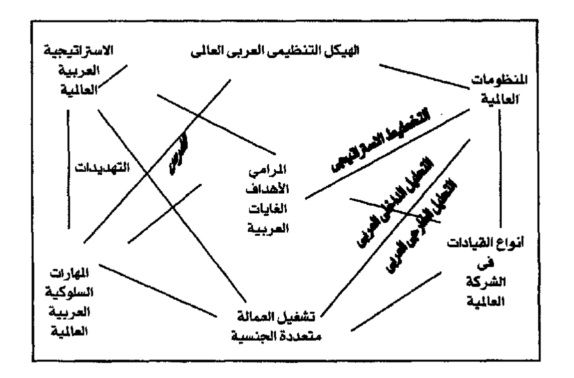
6- آليات الشركة العربية فى السوق فى القرن 21 :

ويجب أن تقوم شركة الألفية الثالثة بالوظائف التالية :

1. بحث المستقبل وتحديد المستحيل والممكن.
2. خلق وكلاء تغيير وتوقيت إحداثه والتجديد التنظيمى المستمر.
3. التعلم من التغيير والفرص والقيود والمخاطر.
4. تخلص من سلبيات النجاح ومعوقاته.
5. التنافسية للحصول على حصة أكبر من السوق العالمى.
6. الرؤية للشركة كمحفظة من النجاحات والإنجازات.
7. الاستفادة من قيمة الديمقراطية وتباين الآراء والتحفيز.
8. خلق استراتيجية للتشجيع والتحفيز والإحساس بالمشاركة.
9. تمييز وتحديد آليات التفوق فى المستقبل.
10. رؤية التهديدات وعلاجها قبل رؤية الفرص.
11. الانتماء للوطن الأم والانسجام مع السياسات الوطنية.
12. المسئولية الاجتماعية.
13. التكيف المستمر مع التحولات المستمرة.

ويجب العمل على تحقيق أهداف متوازنة فى ظل المنظمات المركبة التى سوف تكون قاعدة الاقتصاد العالمى.

والمنظمة المركبة تأخذ الشكل التالى :



ويجب تحديد الأدوار والعلاقات بينهما والتوفيق بين المصالح المتعارضة التالية :

	العربية	الأجنبية
الحكومة. ← الضرائب والجمارك والرسوم		
العمالة ← الأجور والحوافز والحقوق المعنوية.		
المستثمر ← الأرباح والنمو.		
المستهلك ← الجودة والأسعار.		
النقابة ← دعم الإنتاجية وتفوق العمال.		
الإدارة ← النمو والاستقرار والابتكار.		
الشركة العالمية ← تحويلات الأجور والأرباح للخارج.		

7- قيادة الشركة العربية فى القرن 21 :

1- التشجيع والتمكين. 2- التنسيق المستمر.

3- التفويض. 4- تسهيل مهام الآخرين.

5-الاتصالات. 6-استلهام المواقف والفرص والابتكار.

7- العمالة النسائية والمديرة والفروق بينهما وبين العمالة من الرجال.

8- مراعاة الأهداف القومية.

9- ترشيد تملك الأجانب.

خصائص العاملين من الرجال	خصائص العمالة النسائية
★ هجومى.	★ عاطفية.
★ المساعدة.	★ الرعاية.
★ أوتوقراطى.	★ التعاطف مع الآخرين.
★ تحليلى.	★ الدقة.
★ تنافسى.	★ التقلب والتغير.
★ قوى.	★ الفهم.
★ مهين.	★ المساندة.

اى أن الموارد البشرية فى المستقبل سوف لا تشمل الرجال فقط فى القوى العاملة ولكن من المتوقع زيادة معدلات توظيف العمالة النسائية* وفق القدرات والمهارات والرغبات وحسب دورة حياة الأسرة بشرط ربط الأجر بالإنتاج وربط الحافز بالإبداع والابتكار.

---

* المؤلف : " المقرر العام " مؤتمر المديرة العربية والتنمية المتواصلة " (1997)، الإسكندرية.

8- سلوك الإدارة الإستراتيجية العالمية : التخطيط الاستراتيجى العربى فى الشركة العالمية :

ويجب أن تتعلم إدارة الغد الإستراتيجية التى تقوم على تحديد :

(أ) العناصر :

1. مسئولية الإدارة العليا تجاه الإستراتيجية.
2. مدخل المنظومات لإدارة النشاط.
3. تكوين وإعداد الاستراتيجيات.
4. محاولة إدارة التغييرات الاستراتيجية.
5. القيادة الواعية.
6. مشاركة العمالة فى تكوين الاستراتيجية على جميع المستويات.
7. تعبئة الاستثمارات وتوظيف التكنولوجيا الجديدة.

وتلعب تلك العناصر دور المدخلات التى تساعد على تحقيق الأهداف.

(ب) الأساليب الفنية :

1. المقارنات التنافسية.
2. تحديد فلسفة واضحة للإدارة العليا.
3. الاتفاق على الأهداف.
4. محفظة الموارد والتكنولوجيا.
5. التسويق الداخلى والتدريب.
6. برامج تحسينات الجودة على مستوى الشركة.
7. إعادة هندسة العمليات بصفة دورية.

8. إعادة الهيكلة التنظيمية عند الحاجة.

9. تحجيم العمالة التحقيق الأهداف.

10. التحسينات المستمرة.

11. تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

12. المقارنات التطورية.

13. التجارة الإلكترونية.

14. استخدام النماذج الإحصائية والرياضية.

15. إنشاء قاعدة بيانات داخلية وأخرى خارجية.

16. نظم المعلومات الإدارية ودعم القرارات.

ويجب على شركة القرن القادم أن تعمل على معالجة المشكلات من خلال :

(جـ) تحليل وعلاج المشكلات :

1. التحرك السريع فى سباق المنافسة العالمية.

2. توفير الاستثمار والتكنولوجيا من المصادر البديلة فى العالم.

3. موقف النقابات والعاملين من مرتبات الإدارة العليا فى الشركات العالمية.

4. تصميم برامج الإعداد الثقافى للعمالة متعددة الجنسية (الولاء للشركة والوظيفة فقط).

5. التدريب الإدارى والسلوكى والفنى والمعلوماتى.

فالسلوك التنظيمى المرن الفعال قادر على توفير علاجات مثالية للمشكلات العالمية والإقليمية والمحلية والتنظيمية، ويجب العمل على تقسيم المشكلات على أساس المقاييس التالية :

(أ) مشكلات يمكن علاجها 100٪.

(ب) مشكلات يمكن فقط التأثير فى حجم نتائجها.

(ج) مشكلات يصعب التعامل معها.

ولا تستطيع المنظمات اليوم أن تنمو وتتوسع وتحقق الاستقرار والتطور والتقدم فى غياب التخطيط طويل الأجل. ويتطلب ذلك بالضرورة التركيز على ما يلى:

(أ) المبادرة والريادة بدلاً من سياسات رد الفعل.

(ب) وجود قائمة بالمرامى والأهداف والغايات (كمية – نقدية – موقوتة – لها مسئول).

(ج) وجود قاعدة بيانات ونظام للمعلومات الإدارة ومراكز دعم القرار والنظم الخبيرة.

(د) إعداد تنبؤات تكنولوجية وتسويقية ومالية وتنظيمية وفى الموارد البشرية.

(هـ) تحديد المسارات والتوجهات والسيناريوهات المستقبلية.

(و) قياس المخاطر والأزمات والتهديدات البيئية.

ويساعد التخطيط الطويل الأجل* فى المنظمات على توفير الاستقرار التنظيمى والنفسى ويوزع الموارد بطرية تنافسية، ويعمل أيضاً على تحسين فرص التعامل مع القوى الداخلية والخارجية والبيئية.

ونوضح فيما يلى الفروق الجوهرية بين اهتمامات المديرين بالتخطيط الاستراتيجى وبناء استراتيجيات المستقبل- سواء كانت تلك الاستراتيجيات كلية أو نوعية للتسويق والتمويل والإنتاج العالمى.

---

* لاحظ أن جميع المنظمات مثال مكاتب البريد والتليفونات والمدارس والجامعات وشركة النقل والمواصلات والتجارة والصناعة والمنازل وغيرها فى حاجة إلى إعادة هيكلة لتناسب المستقبل القريب الملئ بالتغيرات والمفاجآت.

تطور التوجهات الإستراتيجية (1945 – 2010) فى الشركات العربية العالمية

الفترات	العناصر	التوجيهات
1945 – 1965	* النمو.	*التخطيط طويل الأجل.
1965 – 1975	* التنويع.	استراتيجية الشركة.
1975 – 1990	* الأنشطة الرئيسية. * إعادة تخصيص الموارد. * إدارة الاضطرابات.	الإدارة الاستراتيجية.
1990 – 2010	* رسالة الشركة. * إدارة التغيير. * إعادة لهندسة العمليات. * إعادة الهيكلة.	إدارة التحول.

إن المنظمات العربية اليوم مطالبة بضرورة إدارة التحويل اللازم للتجديد والابتكار والريادة,, فالشركات اليوم مطالبة بالاستعداد لمواجهة المستقبل عن طريق تنمية القيادات وإعادة الهندسة وإعادة الهيكلة وبناء برامج لإدارة التغيير، والاستعداد لمواجهة المنافسة والتهديدات البيئية والضغوط العالمية والإقليمية : السياسية – الاقتصادية – الثقافية- التكنولوجية – السكانية – التعليمية وغيرها، ونعرض فيما يلى ثقافة التخطيط الاستراتيجى.

نموذج لبرنامج الرعاية العربية للشركات فى ظل الحروب التجارية (فى الصناعات الكيماوية العالمية):

أولاً : خدمة البيئة الخضراء :

1. مبادئ مراعاة الصحة والسلامة وجودة البيئة.
2. توجهات إدارية جديدة حول :

(أ) الوعى البيئى والمبادرات السريعة.

(ب) منع التلوث.

(ج) اسالي تحقيق السلامة.

(د) وسائل التشغيل السليم بعيداً عن الحوادث.

(هـ) التشجير المناسب Land Scaping.

(و) تجنب أخطاء استعمال المنتجات والمواد ومصادر الطاقة.

(ز) سلامة وصحة العاملين.

3. لجان التوجيه والإشراف ورعاية المتعاملين.
4. معايير الأداء والمراجعة والتقييم الذاتى للأعضاء.
5. فرق عمل القيادات لمناقشة التقدم والقدرات التنافسية.

ثانياً : رعاية العملاء :

1. جودة المنتجات مع ضغط التكلفة بما يوسع آفاق التنافسية وتحديد عدد المنافسين.
2. التحويل التدريجى للعادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك تجاه النموذج العالمى.
3. سوف يستخدم المستهلك المزيد من السلع العالمية التى تم تصميمها وفق المواصفات الدولية.
4. سوف يتعامل المستهلك مع السلع العالمية على أساس الانتماء طويل الأجل.

ثالثاً : المديرون ورعاية العاملين العرب :

1. توفير فرص متعددة للتدرج الوظيفى فى الشركة العالمية.
2. يعنى تطبيق إستراتيجية عالمية ضرورة بناء نماذج للإدارة الاستراتيجية العالمية مع مراعاة السلوك المحلى للفروع واحترام القيم الوطنية.
3. يؤدى إدارة الثقافة التنظيمية للشركة ضرورة السماح بالتنوع فى جنسيات الموارد البشرية واحترام الآخرين.
4. سوف يؤدى الحجم الكبير للأعمال والإنتاج الكبير إلى تطبيق هياكل تنظيمية افقية.
5. سوف تؤدى العولمة فى الأعمال وزيادة حجم الشركات إلى التفويض فى السلطات فى اتخاذ القرارات للمستويات الإدارية الأقل وفى الفروع الدولية.
6. تزداد الثقة والتعاون مع تخفيض التسلسل الوظيفى فى عمليات التفويض فى ظل كبر حجم الشركات.
7. كلما زادت معدلات المنافسة بين الشركات، كلما اتجهت الشركة ومجلس الإدارة إلى الاهتمام بالبيئة وخدمة العملاء.

رابعاً : الحروب التجارية والشركات العربية :

1. الاتجاه إلى زيادة الاهتمام بالملكية العربية والتخطيط الاستراتيجى وتقليل درجة الاستجابة للأسواق المضيفة.
2. زيادة الاهتمام باقتصاديات الحجم كلما حقق مكاسب فى الأسواق العالمية وقطاعات السوق الواحد.
3. الاتجاه إلى توحيد هوية وشكل الشركة حتى مع اختلاف البيئات المتواجدة بها (إعادة هيكلة الشركة).
4. سوف تؤدى الشركات المشتركة والتحالفات الاستراتيجية إلى المزيد من الاندماجات بين الشركات (مع تطبيق أسلوب إعادة هندسة العمليات).

خامساً : العولمة والدول المضيفة :

1. تؤدى العولمة إلى تقسيم الدول المضيفة إلى مستعمرات وإمبراطوريات جديدة.
2. تؤدى العولمة إلى سرعة التدفقات عبر الحدود من العمالة – الناس- رأس المال- السل – المواد الخام – الأفكار – الاختراعات – المعونات – الخدمات وغيرها.
3. سوف تحدد هوية الشركات ليس حسب الجنسية ولكن حسب حجم الأصول فى موقع ما (أى ليس حسب جنسية المديرين والملاك).
4. سوف يتم توزيع ثروة الأمم حسب درجات التوزيع الدولى لعناصر الجذب والطرد للاستثمارات الدولية الأجنبية.
5. يـردى تحسين المركز التنافسى للدولة إلى الإقلال من أهمية التركيز على الشركات ورأس المال الوطنى.

سادساً : العولمة والمواطنين فى العالم (البشرية) :

1. التحول نحو قبول الرأى والرأى الآخر.
2. التوجه نحو التنوع البشرى فى العمالة (العمالة متعددة الجنسية).
3. الاتجاه نحو تبادل القيم وتشابك الثقافات.
4. التوجه نحو الانتماء التنظيمي للمنظمة بدلاً من الانتماء للدولة.
5. الاتجاه المتزايد نحو انتقال التكنولوجيا العالمية للأسواق العالمية المختلفة.
6. ضرورة تحسين الإنتاجية والاهتمام بالجودة والمواصفات الدولية.
7. الاهتمام بالتعليم العالى واكتشاف الموهوبين والمهارات الإدارة والتنظيمية.

9- طموحات وأهداف الشركات العربية :

وتخشى الحكومات العربية والشركات العربية والمستهلك العربى من نواتج العولمة وتحرير التجارة فى السلع والخدمات فى الأجلين القصير المدى والطويل المدى. فالمستقبل سوف يكون للمنتجين المصدرين، وتعانى الدول العربية من انخفاض الإنتاجية والقيمة المضافة للعمليات والوظائف مع ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم والديون الخارجية ونقص الناتج المحلى الإجمالى وزيادة الواردات عن الصادرات، ومع ذلك فهى تسعى إلى :

1. تكامل وتحالفات لا تنافس بين الشركات والحكومات العربية.
2. تنسيق اقتصادى فعال بين الشركات والأسواق والصناعات العربية.
3. أسواق متواصلة ومتسعة.
4. إنتاج كبير الحجم.
5. انفتاح أكبر على الأسواق العالمية.
6. بيئة نظيفة وسيطرة على التلوث.
7. توسع أفقى بغزو الصحراء ويحمى الحدود الجغرافية.
8. الاعتراف بأهمية البعد التنموى.
9. التوسع فى القاعدة التكنولوجية والعلمية وتوفيرها للشركات والمستفيدين فى الدول العربية.
10. الحفاظ على حقوق الملكية الثقافية والفكرية.
11. التوسع فى التصدير وفتح الأسواق العالمية.
12. تحسين الإنتاجية الزراعية فى الدول العربية.
13. تطوير الصناعات العربية.

14. تخصيص ميزانيات للبحوث والتطوير والتحديث.

15. التوجه للتصدير والتسويق العالمى.

16. زيادة المشاركين فى الإنترنت.

17. تطبيق الحكومة الإلكترونية.

18. تطبيق التجارة الإلكترونية.

19. تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.

10 - القوى العالمية وحرية الشركات العربية :

ومع ذلك هناك بعض الصعوبات التى تواجه الدول العربية والشركات العربية يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها وخاصة فى المدى القصير، ومنها :

1. آثار الثقافات الواحدة بالأقمار الصناعية والإنترنت.
2. التوزيع المادى أى غياب أساطيل نقل تجارى وجوى وبحرى وبرى فعالة.
3. حلقات التوزيع الحالية غير مجددة الأدوار وتعمل بدون ترخيص أو خبرة.
4. المتغيرات الاقتصادية الدولية خارج سلطات الحكومات العربية مثل أسعار الصرف.
5. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية غير مأخوذة فى الحسبان فى ظل العولمة.
6. لا زالت المتغيرات المالية الحالية على الصعيد العالمى غريبة على القيادات العربية.
7. البيئة القانونية العالمية صعبة ومركبة وتحتاج لكفاءات قانونية جديدة.

8. البيئة المادية (المناخ – الموارد الطبيعية) العالمية قد تمنع الصادرات العربية أحياناً.

9. البيئة السياسية العالمية لا زالت مركبة وصعبة وغير مواتية الآن للمصالح العربية.

10. الثقافات والتراث العربي مهددين الآن في ظل انعكاسات العولمة والبث الإعلامي.

11. العمالة (هيكل المهارات) العربية الآن تفقد العديد من المهارات العالمية المطلوبة.

12. التكنولوجيا المتاحة في الأسواق العربية أقل بكثير من الرصيد العالمي من العلوم والتكنولوجيا.

ونعد أثر كل ذلك على هروب الشركات العالمية العملاقة من دولة لأخرى كالتالي :

تحول مراكز القوى الصناعية فى عصر العولمة

(2010 – 1960)

البيان	1960	2010
الطيران	8 امريكا 2 اوروبا	7 امريكا 3 اوروبا
الكيمياويات	7 امريكا 3 اوروبا	3 امريكا 6 اوروبا
المنتجات المعدنية	4 امريكا 4 اوروبا	1 امريكا 2 اوروبا
الإلكترونيات	7 امريكا 2 اوروبا	1 امريكا 2 اوروبا 2 كوريا الجنوبية اليابان
تصنيع المعادن	9 امريكا 1 اوروبا	صفر امريكا 7 اوروبا 3 اليابان
الصناعات الدوائية	7 أمريكا 3 أوروبا	6 أمريكا 4 أوروبا

ويمكن تحديد المركز التنافسى للمنتجات والخدمات العربية فى السوق العالمى عن طريق استيفاء بيانات الجدول التالى :

مجالات العولمة / درجات التفوق	منخفضة جداً – 2	منخفضة 1-	غير محدد صفر	ملاحظات
	درجات التفوق العربية			
عولمة المنتجات :				
1- الغذائية (مثال .....)				
2- الملابس الجاهزة				
3- المنتجات الجلدية				
4- الأدوية				
5- المنتجات (السيراميك مثلاً)				
6- السجاد والكليم				
7- المنتجات الخشبية				
8- المنتجات المعدنية				
9- المنتجات البترولية				
10- الإلكترونية				
عولمة الخدمات :				
1- الإدارية				
2- الصحية (الوقائية والعلاج)				
3- الفندقية				
4- التعليمية (الجامعية- قبل الجامعية)				
5- الثقافية				
6- النقل والمواصلات (الجوية- البحرية- البرية)				
7- الاتصالات (التليفونية والبريدية)				
8- المواصلات				
9- البريدية				
10- تجارة التصدير				
11- النحت والرسم				
12- الفن				
13- البنوك				
14- التأمين				
15- غيرها (حدد)				
المجموع				

الخلاصـــــة

تجديد الأسواق العربية

1. تطوير أسواق القرى والمحافظات.
2. الاهتمام بتاريخ الإنتاج – تاريخ الصلاحية – أسلوب الاستعمال.
3. الاهتمام بالتعبئة والتغليف.
4. تحسين أساليب التخزين والنقل والمناولة.
5. تطبيق أساليب إدارة سلاسل التوريد والتوقيت Supply Chain Management.
6. العلانية والشفافية وإعلان الأسعار والنظافة وتجنب الغش التجارى.
7. تدريب مندوبى البيع والتخصص وتنمية المهارات الفنية والتسويقية والسلوكية.
8. الاهتمام بالعلامات التجارية وشهادات المنشأ.
9. تحديد أماكن للتسويق ووقوف السيارات فى كل حى ومنطقة.
10. تطبيق التسويق المعاصر وحماية المستهلك.

الفصل الثانى عشر

آثار منظمة التجارة العالمية على الصناعة العربية

الفصل الثانى عشر

منظمة التجارة العالمية زا لحروب الصناعية

1- المقدمة :

أدت عولمة التجارة وفق اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى دعوة الدول لإعادة ترتيب سياساتها الصناعية والاستثمارية والزراعية والاقتصادية والتجارية. ومن أهم التحولات المتوقعة وفق ذلك إعادة هيكلة الصناعة وسياسات التصنيع والتنمية الصناعية.

ويركز هذا الفصل على قياس الآثار المتوقعة للتحول التجارى العالمى على إنتاج وتسويق المنتجات الصناعية العربية. ويتناول (1) وصف النظام التجارى العالمى الجديد. (2) تحليل عولمة الصناعة. (3) تشخيص الأبعاد الصناعية العربية. (4) تلخيص الوصايا العشر للجات. (5) مناقشة أثر الوصايا العشر على الإنتاج الصناعى العربى. (6) تحليل تأثير الوصايا العشر على ا لتسويق الصناعى العربى. (7) ثم التوصل لأساليب جديدة فى تشغيل منظومة إنتاج وتسويق المنتجات الصناعية العربية فى ظل هذا التحول الجديد.

ويخلص هذا الفصل بعدد من السياسات الصناعية والتسويقية فى الأجلين قصير الأجل وطويل الأجل التى يجب الأخذ بها مع التنسيق الصناعى والتكامل الصناعى العربيين بغرض تغطية مكاسب التعامل مع منظمة التجارة العالمية، وتقليل المخاطر والتكاليف للمنافسة والاستمرارية والنمو والبقاء فى الأسواق.

وسوف تقوى نتائج أورجواى من منظومة التجارة متعددة الأطراف عن طريق:

أ- ضمان النفاذ للأسواق.

ب- تطبيق قواعد عامة فى المعاملات التجارية بدون تمييز بين الدول الأعضاء.

جـ- الحسم السريع للمنازعات التجارية.

د- زيادة الاستثمارات المحققة للتصدير.

الكفاءة التشغيلية لنظومة التجارة الدولية :

وتتحقق الكفاءة التشغيلية للتجارة الدولية وفق جولة أورجواى عن طريق المنافسة والكفاءة الاقتصادية بعيداً عن الدعم السلعى وتقليل الرسوم الجمركية والكمية. وذلك مع تجنب الإغراق وتحديد الحواجز الفنية وتقدير قيمة الجمارك وتسهيل إجراءات تراخيص الاستيراد.

وسوف تقوم كل دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية بإعداد أجندة جديدة (خطة) للتعامل مع منظومة التجارة العالمية تتضمن ما يلى :

1- أدوات المنافسة الدولية (يطلق عليها) : Level Playing Field of Competition وتشمل آليات حكومية (دول جديد للحكومات) وآليات القطاع الخاص.

السياسات الصناعية الجديدة.
برنامج برمجة الصادرات.
المفاوضات المتعددة الأطراف لتنظيم التجارة.
القواعد الجديدة للاستثمارات الدولية.
الحفاظ على البيئية بمعايير جديدة (التجارة والبيئة).
مراجعة معايير العمل والهجرة وعلاقاتها بالتجارة.
سياسات المنافسة.

يبدأ عمل منظمة التجارة العالمية فى أبريل 1995 بعد الاجتماع الوزارى للمنظمة فى 1 يناير 1995 *

---

*NCTAD Seminar On Trade in Services with ESCWA.
UNCTAD, Maghreb Seminar On The Uruguay Rounf, Tunism.

والدول العربية الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة هى * : البحرين — مصر — الكويت- موريتانيا- المغرب العربى- تونس — واليمن والإمارات وقطر والجزائر بصدد الإنضمام، وتحضر المملكة العربية السعودية بصفة مراقب بناءاً على قرار فى 1993/28 وبقية الدول العربية بصدد اتخاذ قرارات الإنضمام ليبيا- العراق — جيبوتى- السودان- الصومال — سلطنة عمان- لبنان- الأردن — سوريا. كما يحضر صندوق النقد العربى بصفة مراقب.

ومن المتوقع أن تحقق منظمة التجارة العالمية إنجازات كبيرة للتغلب على التباطؤ الاقتصادى الذى شاهده الاقتصاد العلمى وما يصاحبه من مشاكل البطالة وتدهور منظومة الإنتاج الصناعى والحرو بالتجارية والتضخم والتشوهات الهيكلية وتباين النمو الاقتصادى بين دول العالم. وجدير بالذكر أنه بالرغم من التباطؤ الاقتصادى، فقد زاد معدل نمو التجارة العالمية عام 1992 حيث يعكس هذا زيادة التجارة البينية بين التكتلات الاقتصادية فى أوروبا وأمريكا ا لشمالية والدول حديثة التصنيع فى آسيا مع زيادة الطلب على الواردات فى الدول الصناعية.

ولا زالت التجارة العربية البينية محدودة كما أنها تواجه صعوبات. منها عدم تحديث منظومة الإنتاج والتصدير. ولا زالت بعض الدول العربية تحاول توحيد الرسوم الجمركية لتجارتها مع الخارج (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ولم تستطع دول اتحاد المغرب العربى من إنشاء منظمة التجارة الحرة والتى كان من المقرر — أن يتم فى نهاية 1992، ولا زال أسلوب المفاوضات التجارية العربية فى حاجة للتحديث مما يتمشى مع الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتحرير التجارة العربية. وتختلف الآراء حول مكاسب وخسائر الدول العربية بعد تحرير التجارة الدولية والتعامل مع منظمة التجارة العالمية بسبب المنافسة فى الأسواق الدولية لصادرات العربية وفى الأسواق العربية (الواردات).

وتشير أدبيات إقتصاديات التجارة العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضى إلى نمو حجم الصادرات العربية بنسبة 6.6٪ وفى حجم الواردات بنسبة 5.1٪. ويذهب النصيب الأكبر من الصادرات العربية (60٪) ومن الواردات العربية (75٪)

إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية. وزادت أهمية السلع الصناعية فى هيكل الصادرات العربية من 8٪ عام 1985 إلى 15٪ عام 1991 وتشمل غالبية تلك السلع الصناعية الصادرات من المنسوجات والملابس والمنتجات الكيماوية.

إنخفضت نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالى الصادرات العربية من 9.1٪ عام 1989 إلى 7.3 عام 1992 كما إنخفضت الواردات العربية البينية من 10٪ إلى 7.3 بين 1989 – 1992.

ونخلص من ذلك أن عولمة التجارة تحققت من خلال القنوات التالية :

أولاً : إنشاء منظمة التجارة العالمية وتطبيق إتفاقيات الجات.

ثانياً : التوسع فى الشركات متعددة الجنسية فى الدول العربية.

ثالثاً : إعادة توزيع الاستثمار الدولى المباشر.

رابعاً : الخصخصة والاستثمار الدولى غير المباشر.

خامساً : الاتصالات التجارية الدولية والاستفادة من ثورة المعلومات التجارية.

ويترتب على عولمة التجارة الاتجاه نحو العولمة والتخطيط الدولى للمواصفات والمعايير.

أولاً : عولمة التجارة والصناعة الدولية

International Trade Globalization

اتجه العالم (1946 – 2010) نحو المزيد من تدويل التجارة من خلال تحريرها من القيود الجمركية والكمية. كما اتجهت التجارة من الدولية إلى العالمية على النحو التالى :

1. أدت جولة أورجواى- والتى بدأت عام 1986 باعتبارها الجولة الثامنة للجات- إلى تحقيق عالمية التجارة الدولية. فقد حولت آليات تحرير التجارة من مجرد تخفيض وإلغاء القيود الجمركية والكمية بصفة متدرجة إلى آليات جديدة تؤثر فى السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وخاصة فى : السياسات الزراعية والمساندة الزراعية- تجارة الخدمات المالية والمصرفية والسياحة والنقل بأنواعه- سياسات الاستثمار ذو العلاقة بالتجارة – وحقوق الملكية الفكرية – سياسات الإنتاج الصناعى وإلغاء الدعم والتأكيد على شهادة المنشأ والفحص الفنى قبل الشحن والجودة الشاملة. وسوف يؤدى ذلك إلى تغييرات جوهرية فى سياسات الدول وبإختيار أطراف العلاقات التجارية. وتغيير أولويات التنمية الاقتصادية واساليب المنافسة وعلاقات الإنتاج. وأكدت الإتفاقية فى 15 ديسمبر 1993 على تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization والتى سوف تعمل كمظلة للمفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، ولحسم المنازعات التجارية، وكآلية ديدة لمراجعة السياسات التجارية وبناء علاقات تجارية (وفق الملحق الموضح لذلك).

2. وسوف توفر الاتفاقيات متعددة الأطراف فى منظمة التجارة العالمية الإطار العام التالى :

(1) نتائج مفاوضات جولة أورجواى والأدوات القانونية التىتوصلت إليها جولة طوكيو مع جداول التخفيضات الجمركية لجولة أورجواى.

(2) اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات مع إطار تسهيل النفاذ للأسواق.

(3) إتفاقية تحرير تجارة السلع التى تم التفاوض بخصوصها فى جولة أورجواى.

(4) إتفاقية حقوق الملكية الفكرية — والتى تلزم الدول الأعضاء بتطبيق إطار شامل من حقو قالملكية والاختراعات مثال : براءات الاختراع، حقو قالتأليف، والتى كانت تعالجها من قبل منظمة WIPO التابعة للأمم المتحدة.

(5) آلية جديدة متكاملة لحسم المنازعات التجارية- والتى تربط جميع الاتفاقيات السابقة ببعضها البعض.

ثانياً : عولمة الصناعة

Industry Globalization (IG)

وأدى الاستمرار فى الأزمة الاقتصادية الخاصة بالدول الصناعية خلال الثمانينات إلى ضرورة إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والدعوة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية. وشمل ذلك قيام الدول الصناعية المتقدمة بتعديل هياكل الصناعة لتناسب المنافسة الدولية وانتظام الاقتصاد العالمى الجديد. وترتب على ذلك تشابكات تكنولوجية وصناعية جديدة ممثلة فى الشركات متعددة الجنسية والصناعات المغذية Feeding Industries والتعاقدات من الباطن Subcontratingوفروع ونماذج الشركات متعددة الجنسية.

لقد تحول هيكل الصناعات التحويلية فى العالم بدخول اليابان سباق التصنيع مع التحول فى أنماط التجارة الدولية. ويتضح ذلك من تغير هيكل صناعة الصلب والغزل والنسيج والألياف الصناعية الجديدة وصناعة بناء السفن وصناعة الطاشرات. وشمل ذلك أيضاً اتجاهات جديدة نحو الاستثمار فى البحوث والتطوير والصناعات صغيرة الحجم الوطنية ومتعددة الجنسية. وبدأ يتحول نمط توطين الاستثمارات الصناعية وفق سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة فى دول العالم مع تحرير الحواجز والحدود أمام التجارة الدولية. واتسع نطاق الصناعة ليربط بين الإنتاج الأولى والتشغيل والصناعات التحويلية والخدمات المعاونة.

ودعت المجموعة الأوروبية إلى بناء الاتحاد الصناعى الأوروبى وتطبيق سياسة صناعية موحدة تجاه الجات OECD مع تحديد العلاقات بينها وبين بقية دول العالم.

وفيما يلى أهم مؤشرات عولمة الصناعة :

1- تمركز الصناعة ذات القيمة المضافة العالية فى الدول الغربية (13 دولة فى الاتحاد الأوروبى- 4 دول فى جنوب أوروبا- 2 فى أمريكا وكندا – 1 وفى اليابان 3 فى استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا يليها 4 دول نامية وهى الهند والأرجنتين والمكسيك والبرازيل.

2- يشير هيكل الصناعات التحويلية فى العالم إلى ارتفاع نسبة الصناعات فى الدول المتقدمة (68٪) عدد الصاعات الخفيفة (32٪) بالمقارنة بنسبة الصناعات الثقيلة فى هيكل الصناعات التحويلية بالدول النامية والذى لا يزيد عن 45٪ فقط.

3- اختلاف معدلات النمو السنوية فى الصناعات التحويلية بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية فى التسعينات على النحو التالى :

صناعات سريعة النمو	الدول الصناعية	الدول النامية
1- منتجات البلاستيك	14	10
2- الكيماويات الصناعية	9.8	12.3
3- كيماويات أخرى	7.9	7.4
4- آلات كهربائية	7.2	12.0
5- معدات علمية	6.9	9.6
6- آلات غير كهربائية	6.1	10.3
المتوسط العام	7.6	10.3
صناعات ذات نمو عادى		
1- المشروبات الغذائية	5.6	7.5
2- الزجاج	5.5	8.0
3- معادن غير حديدية	5.5	7.8
4- الورق	5.4	7.9
5- تكرير البترول	5.3	3.7

صناعات سريعة النمو	الدول الصناعية	الدول النامية
6- معدات النقل	5.2	9.8
7- المنتجات المعدنية	5.1	8.7
8- منتجات كاوتشوك	5.1	7.6
9- الأثاث	5.0	3.2
10- الخزف والصينى	5.1	4.8
11- منتجات معدية اخرى	4.7	8.7
المتوسط العام	**5.2**	**7.3**
صناعة بطيئة النمو :		
1- الحديد والصلب	4.5	8.4
2- المنتجات الخشبية	4.0	5.3
3- النسيج	3.7	3.9
4- المنتجات الغذائية	3.7	5.1
5- الطباعة	3.6	7.5
6- منتجات الزيوت والفحم	2.5	14.8
7- الملابس الجاهزة	2.4	7.6
8- الدخان	2.0	3.7
9- المنتجات الجلدية	0.3	3.9
10- المنتجات غير الجلدية	3.6	5.7
المتوسط العام	**5.2**	**7.4**

4- معدلات النمو السنوية فى الصناعة بالدول المتقدمة والنامية فى الثمانينات :

الصناعة المتقدمة فى الدول النامية :	الدول المتقدمة	الدول النامية	اتجاه النمو
1- الصناعات الكيماوية	3	18	سريعة
2- المشروبات الغازية	7	16.5	متوسطة
3- تكرير البترول	11	24.5	متوسطة
4- الأثاث	15	27	متوسطة
الصناعات المتقدمة فى الدول المتقدمة :			
1- معدات النقل	12	6	متوسطة
2- المنتجات المعدنية	14	9	متوسطة
3- المنتجات غير المعدنية	17	9	متوسطة
4- الحديد والصلب	18	10	متوسطة
5- الطباعة والنشر والمعلومات	22	17	بطيئة
6- منتجات زيتية وفحم	23	11	بطيئة
7- الملابس الجاهزة.	24	15	بطيئة

ويتضح من الجدول السابق تفوق الصناعات الكيماوية والبترولية والأثاث فى الدول النامية عن الدول المتقدمة، والعكس حيث تتفوق بقية الصناعات فى الدول المتقدمة وخاصة فى التصميع البترولى والطباعة وصناعة المعلومات والصلب والملابس الجاهزة.

وتحقق الصناعات الكيماوية معدلاً سريعاً فى النمو بالدول النامية فى حين تحقق بقية الصناعات تقدماً متوسطاً. أما فى الدول الصناعية المتقدمة، فقد حققت صناعات معدات النقل والصناعات المعدنية وغير المعدنية نمواً سنوياً متوسطاً بالمقارنة مع اتجاهات النمو البطيئة فى الملابس الجاهزة والمنتجات الزيتية والمعلومات والحديد والصلب.

والجدير بالذكر أن الصناعات التى وصلت إلى مستوى النضج وحققت معدلات نمو سريعة فى الماضى قد شهدت معدلات نمو بطيئة بعد ذلك وفق دورة حياة المنتج الصناعى وتختلف الدول الصناعية فى ذلك كالتالى :

نسبة تغير المعدل السنوى فى الإنتاج الصناعى بالدول الصناعية الكبرى

2009 -2008

الدول	معدل التغير السنوى	الترتيب حسب القدرة التصديرية
استراليا	2.7 +	الخامسة عشر
النمسا	1.8 +	الرابعة عشر
بلجيكا	0.1 +	التاسعة
انجلترا	3.5 +	الخامسة
كندا	4.9 +	السابعة
الدانمارك	1.8 +	الثالثة عشر
فرنسا	0.2 -	الرابعة
ألمانيا	1.1+	الثانية
هولندا	0.7+	الثامنة
إيطاليا	1.5+	السادسة
اليابان	4.2+	الثالثة
أسبانيا	3.5 +	الحادية عشر
السويد	8.5+	الثانية عشر
سويسرا	2.5+	العاشرة
أمريكا الشمالية	4.7+	الأولى

المصدر : مجلة The Conomist April 2009

ويوضح الجدول التفوق الصناعى فى كل من أمريكا الشمالية وألمانيا واليابان وفرنسا وإنجلترا من حيث القدرة التصديرية.

مصفوفة التشاؤم والتفاؤل لمناخ التنمية فى ظل منظمة التجارة العالمية بالمستقبل

المناخ / المقاييس	التفاؤل	التشاؤم
1- التجارة العالمية :	حروب تجارية - انهيار المفاوضات التجارية. - التكتلات الاقتصادية. - تدهور التجارة بالدول العربية. - الضغوط على الدول العربية للإنضمام فى الجات.	تؤدى الجات إلى نمو اقتصادى - تشابكات بين التكتلات الاقتصادية العالمية. تزايد معدل النمو فى التجارة العالمية.
2- تدفقات الاستثمار الدولى	الحذر من تدفقات رؤوس الأموال -تزايد جذب الاستثمار الدولى للدول الصناعية. -هروب الأموال من الدول العربية بسبب مناخ الاستثمار والمخاطر السياسية للاستثمار.	تؤثر قرارات الجات فى أوروبا على استقرار مناخات الاستثمار فى الدول الصناعية والنامية وحصول الدول العربية على نصيب أكبر من الاستثمار الدولى.
3- تمويل التجارة الدولية	- تؤدى المديونية الدولية إلى صعوبة توفير التمويل المناسب للتجارة الدولية للدول العربية. ارتفع مخاطر تمويل التجارة الدولية. - ارتفاع مخاطر تمويل التجارة الدولية.	- تؤدى الإصلاحات الاقتصادية تحسين شروط تمويل التجارة الدولية. - تؤدى التشابكات التجارية الدولية إلى توفير التمويل المناسب بالشروط الثقافية.
4- السياسات الصناعية	- فشل الدول الصناعية فى التعاون وتطبيق سياسات اقتصادية كلية فاشلة مما يقلل من معدل النمو الاقتصادى السنوى.	سوف تسعى الدول الصناعية إلى سياسات لاستقرار أسواق المال.
5- التكنولوجيا		- إنسياب وتدفق مزيد من التكنولوجيا العربية. - انخفاض تكلفة تطويع التنقية.

أهم مؤشرات التنمية والسياسات الصناعية فى العالم :

1. تزايد الاتجاه نحو عالمية الصناعة.
2. الاتجاه نحو بناء التكتلات الصناعية.
3. زيادة عدد الشركات الصناعية متعددة الجنسية.
4. لم تحقق الدول النامية الأنسبا محدودة من الإنتاج الصناعى العالمى (7٪ فى الستينات – 85٪ أى السلعينات- 25٪ مستهدف فى عام 2010).
5. تزايد التزاوج بين التكنولوجيا والتصنيع فى الدول الصناعية المتقدمة.
6. اهتمت الشركات الصناعية بإعداد التنبؤات التكنولوجية وتحليل الطلب.
7. التركيز على التخطيط الصناعى الاستراتيجى طويل الأجل.
8. الدعوة إلى زيادة الاعتماد على الطاقة والمواد الخام وتخفيض تكلفة الإنتاج وترشيد القرارات الصناعية.
9. زيادة الاستثمار فى البحوث والتطوير والمعامل والفحوصات والتفتيش.
10. تتوقع الشركات الصناعية الكبرى كعدم تكرار معدلات النمو الصناعى خلال الخمسينات والستينات فى الدول الصناعية فى عقد التسعينات.
11. هناك شك لدى الدول الصناعية فى قدرة الدول النامية على تحقيق تطوراً فى الإنتاج الصناعى يصل إلى زيادة 25٪ من الإنتاج الصناعى العالمى عام 2000.
12. سوف يتأثر الإنتاج الصناعى والتنمية بالتقسيم الدولى للعمل والتعاون الدولى.
13. سوف تظل التحويلات الهيكلية والإنتاجية والكفاءة والفعالية والمرونة من أهم قواعد الصناعة فى المستقبل.

14. تهدف السياسات الصناعية فى العالم خلال الفترة القادمة لتحقيق ما يلى :

أ- نمو الإنتاج الصناعى وديناميكية الصادرات والواردات.

ب- التوظيف وتجنب البطالة المتزايدة فى الدول العربية.

ج- جودة ظروف العمل المادية والمعنوية.

د- التنمية الإقليمية.

هـ- تحسين الإنتاجية.

و- القدرة التنافسية.

ك- التكيف الصناعى.

ى- حماية البيئة من مخلفات الصناعة.

التعاون الدولى :

أ- أدت الزيادة فى التجارة الدولية الناتجة عن برامج التصنيع الناجحة فى الدول النامية خلال العشرين سنة الأخيرة إلى زيادة فى تجارة السلع المصنعة بين هذه الدول. كما أدت إلى التوسع فى التكامل والتنسيق الصناعى- تنفيذ اتفاقيات ثنائية بين الدول الصناعية العربية- إنشاء شركات صناعية مشتركة.

ب- تدفقات الاستثمار الأجنبى الصناعى المباشر :

لا يجب أن تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصناعة بالدول المتقدمة دون غيرها. كما يجب على الدول العربية تحسين صناعة الاستثمار لجذب المزيد من التقنيات لتجديد الصناعات العربية للسوق المحلى والتصدير.

جـ- تحويل التكنولوجيا :

ويتحقق التعاون الدولى إذا تم تحويل التقنيات الحديثة إلى الدول النامية والدول الآخذة فى النمو ومنها الدول العربية.

د- إعادة هيكل الصناعة العالمية :

يجب تحسين المركز التنافسى فى الصناعات بالدول النامية حتى تستطيع زيادة حصتها فى الدول. وتعانى الدول من نقص أرصدة المعادن كالتالى :

معدلات نمو الإنتاج السنوى لأهم المعادن فى العالم

المعـــــــادن	معدل الإنتاج السنوى
1- اسبستوس	6.5
2- سلفات الباريوم	4.1
3- الزنك.	4.7
4- النحاس.	4.8
5- الماس الصناعى.	5.4
6- القصدير.	2.7
7- الذهب.	2.4
8- النيكل.	6.9
9- الفضة.	2.2
10- الكبريت	6.7
المتوسط العام	%4.6

حيث يتضح إنخفاض معدلات النمو فى إنتاج المعادن مما يؤثر بدوره على مستلزمات الصناعات التحويلية. وجدير بالذكر أن لدى الدول العربية أرصدة ضخمة من المعادن والمواد الخام التى يجب تشغيلها لخدمة الصناعة وأغراض التصدير*.

ويوضح الجدول التالى القدرة التنافسية العربية للصناعات المختلفة. وتختلف القدرات التصديرية العربية باختلاف كل دولة عربية وكذلك باختلاف نوع المنتج الصناعى.

ولا توجد صناعات ثقيلة فى الدول العربية إلا فى المجالات محدودة. كما أن الدول العربية لا تنتج الآلات والمعدات.

* المؤتمر العام للسياسات الصناعية والاقتصاد الدولى، المجر 2009.

قائمة أهم المنتجات الصناعية

حسب المجموعات الرئيسية والقدرة التنافسية العربية

المجموعات الأساسية للمنتجات الصناعية	القدرة التنافسية العربية (+ ، —)
أولاً : صناعات المواد الأساسية :	
1- المعادن اللافلزية والزجاج.	+
2- صناعة الأعمال الحديدية.	+
3- الحديد والصلب.	+
4- تبريد الألواح الصلب.	+
5- الصناعات المعدنية.	-
6- الإنشاءات المعدنية.	+
7- العمليات التعدينية.	+
8- الصناعات الكيماوية.	-
9- الصناعات الخشبية.	+
10- صناعات الكاتشوك.	-
ثانياً : صناعات الصلب والمعادن الخفيفة :	
1- تصنيع الصلب والمعادن الخفيفة.	-
2- الهندسة الميكانيكية.	-
3- صناعات السيارات.	-
4- بناء السفن.	+
5- صناعة الطائرات.	-
6- الهندسة الكهربائية.	+
7- الصناعات الدقيقة (الساعات والعدسات).	+
8- تشكيل الصلب.	-
9- صناعات السلع المعدنية والحديدية.	+
10- صناعات الحواسب والإلكترونية والبيانات وتجهيز المكاتب.	-
ثالثاً : صناعات السلع الاستهلاكية :	
1- السيراميك الفاخر.	+
2- صناعة الزجاج.	+
3- الصناعات الخشبية.	+
4- الآلات الموسيقية ولعب الأطفال والأدوات الرياضية والمجوهرات.	-

هيكل أسباب تفضيل السلع الصناعية الأجنبية عن العربية

مجموعة المنتجات أسباب الاستيراد	المستويات النمطية الميكانيكية للمعدات	المصانع الضخمة والآلات المخصصة	وسائل النقل الآلي والمتحركة	بيع الإلكترونيات الرأسمالية	الحواس الإلكترونية والربوت	إجمالي المنتجات الرأسمالية
1. ارتفاع مستوى التكنولوجيا						
2. عدم توفرها محليا.						
3. التجديد والابتكار.						
4. ارتفاع مستوى الخصائص الفنية للمنتج.						
5. الولاء السلعي.						
6. انخفاض السعر.						
7. سرعة التسليم.						
8. خدمة افضل ما بعد البيع.						
9. شروط مالية افضل.						
10. توفير مصنع محلي فرع للشركة الأجنبية.						
11. استمرارية توفير قطع الغيار.						
12. التعبئة والتغليف.						

ومن القضايا ذات الاهتمام خلال الفترة القادمة لدى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتسويق :

أ- مكافحة التلوث الصناعى.

ب- التعبئة والتغليف.

ج- نظم الصيانة الوقائية.

د- تطوير وتكامل الصناعات البتروكيماوية فى الوطن العربى.

هـ- إعداد المواصفات القياسية العربية الموحدة.

و- تطبيق أدلة ضبط الجودة.

ى- التنسيق والربط بين المختبرات والمعامل العربية المتخصصة.

يتضح من العرض السابق أن الصناعة فى العالم تحولت من الوطنية إلى الإقليمية والدولية وأخيراً انتقلت إلى العالمية من خلال :

أولاً : نقل وتوحيد وعولمة التكنولوجيا والعلوم.

ثانياً : توحيد التصميمات الهندسية والفنية.

ثالثاً : المعايرة والتقييس والمواصفات العالمية.

رابعاً : التخصص وتقسيم العمل.

خامساً : الهندسة العكسية وإعادة الهندسة.

سادساً : فروع الشركات متعددة الجنسية فى إنشاء مصانع بالخارج.

سابعاً : مجهودات اليونيدو UNIDO والـ WIPO .

ثامناً : الميكنة والأوماتية وتنميط قطع الغيار.

تاسعاً : تصدير الآلات والمعدات وفنون الإنتاج.

عاشراً : نقل تجارب التنمية الصناعية والتنسيق الصناعى.

وفيما يلى استعراض لموقف الصناعة العربية :



ثالثاً: أهم ملامح الصناعة العربية

1- المؤشرات العامة:

أ- يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد (1993-2008) إلى نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية عام 1992 بنسبة 10٪. ومع ذلك عانى القطاع الصناعى من سياسة الإحلال محل الواردات ولم يتحقق ذلك إلا بنسبة 11٪ خلال نفس العام. وتحقق صناعات الغزل والنسيج شبه اكتفاء ذاتى فى بعض الأسواق العربية مع دعم الصناعات الغذائية والتوسع فى الصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية. ويستورد العالم العربى نصف إنتاجه من الحديد والصلب سنوياً.

وفى الوقت الذى تقل فيه القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية فى الدول العربية النفطية 5٪ فقط. تصل تلك النسبة إلى 93٪ فى الدول العربية غير النفطية خلال عام 1980 ارتفعت تلك النسبة إلى 185 ، 16٪ على التوالى خلال عام 1992 أى أن نسبة القيمة الإضافية فى الصناعة التحويلية الإجمالى نحو الناتج المحلى الإجمالى إلى نسبة تقاربت فى كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية. إلا أن الاتجاه العام لنسبة الناتج المحلى الإجمالى العالمى (75 ، 1992) قد اتجه للتناقص (2.46٪ إلى 1.63٪).

واتجه معدل النمو السنوى للصناعات الإستخراجية ةالعربية للتزايد فى الثمانينات ثم إتجه إلى التناقص فى التسعينات. أما معدل النمو السنوى للصناعات التحويلية العربية فقد تناقص أيضاً فى كل من عام 1988، 1990، 1991 ولنطلق بعدها إلى 23.3٪ فى عام 1992 ثم إلى 29٪ عام 2009.

ب- ويعوق التنمية الصناعية العربية إغراق الأسواق بالواردات من السلع الصناعية وعدم توفر قاعدة تكنولوجية عربية وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعى وإهدار طاقات الإنتاج – إنخفاض الجودة – سوء إدارة الإنتاج – عدم الاهتمام بالإحلال والتجديد – عجز النقل عن خدمة الإنتاج الصناعى – عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف.

2- الموارد الاقتصادية العربية بعيدة عن التشغيل الاقتصادى :

حتى الآن لم يوظف الإنسان العربى بعد الإمكانات والموارد الاقتصادية العربية بطريقة مثالية: فالأراضى العربية والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى لم تحظى بسياسات اقتصادية توظفهما بالكامل، لذلك يجب حصر الموارد الاقتصادية العربية بهدف تديد برامج استغلالها فى المستقبل (الموارد الملموسة وغير الملموسة) – العامة فى المجتمع والخاصة بالمؤسسات الإنتاجية – البشرية والمادية – المائية والأرضية.

3- تقسم الصناعات العربية – فى غالبية الدول العربية – بطابع خاص تندرج تحته المؤشرات التالية :

صناعات استخراجية غالباً – كثيفة العمالة – بالقطاع العام وجارى تخصيصها لتحويلها للقطاع الخاص مع صناعات أجنبية- صناعات تقليدية وتكتيكية – ذات أحجام صغيرة ومتوسطة وليست كبيرة الحجم- تركز على السلع الاستهلاكية – صناعات تركز على السوق المحلى غالباً وللتصدير أحيانا.

4- يزايد تغلغل الشركات متعددة الجنسية الصناعية فى الأسواق العربية من خلال الفروع والوكالات وعقود الإنتاج وعقود الإدارة والمشروعات المشتركة الصناعية. ويظهر ذلك واضحاً فى الصناعات الدوائية والكيماوية والغذائية والبتروكيماوية.

5- هناك نقص فى عدد العمالة الفنية العربية المتخصصة فى غالبية الدول العربية لذلك توجد هجرة من العمالة الفنية من الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية والأوروبية فى عديد من المصانع العربية. ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الأجور ومن ثم الإنتاج مما يقلل من مستوى القدرة التنافسية.

6- لا توجد دراسات تحليلية للأسواق العربية والدولية لقياس الطلب على المنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية مما يؤدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض المحلى والدولى*.

---

* د. فريد النجار، (2007) إدارة نظم الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية.

7- يسيطر الفكر الاقتصادى الميركانتيلى (التجارى) على رجال الأعمال والمستثمرين العرب الذين يفضلون الوكالات التجارية عن الاستثمار الصناعى وتوظيف عوامل الإنتاج العربية.

8- لا زال المناخ الاستثمارى العربى غير مشجع للاستثمارات الصناعية.

9- لا توجد اتصالات تجارية عربية بين الصناعات فى البلاد العربية مما يؤدى إلى غياب التنسيق الصناعى والتكامل الصناعى العربى (المشرق العربى- المغرب العربى).

10- يوجد إنفصال بين العلوم والتكنولوجيا العربية — وجانب الاستثمار فى البحوث والتطوير فى وحدات الإنتاج العربية.

1- حماية الأسرار التجارية.

2- توفير حماية تمتد إلى 20 عاماً لبراءات الاختراع الخاصة.

3- منع تقليد أو تصنيع أو بيع أو استيراد التصميمات ذات الحماية.

4- يتم حماية التصميمات الصناعية لفترة لا تقل عن 10 سنوات.

5- حماية العلامات التجارية ضماناً لعدم خداع المشترى.

6- منح العلامات التجارية المشهورة ضماناً أكثر تجنباً للتقليد.

ومن هنا يفتح تحقيق المركزا لتنافسى للمنتجات الصناعية الأجنبية من خلال آليات منظومة التجارة العالمية عن طريق الوصايا العشر التى تعرضنا لها، ويفصح البحث المجال أمام تجديد منظومة الإنتاج الصناعى ومنظومة تسويق المنتجات الصناعية العربية، وحتى يمكن تشخيص مجالات التطوير فى المستقبل سوف نلخص أهم نتائج الوصايا العشر لمنظمة التجارة العالمية فيما يلى كما يجب التأكيد على الأولويات التالية :

1. تحديث منظومة الإنتاج الصناعى العربى.
2. تطوير أساليب وسياسات التصنيع.

3. تبنى قاعدة عريضة للعلوم والتكنولوجيا.
4. الاهتمام بالاستثمار فى البحوث والتطوير.
5. توظيف الموارد الاقتصادية العربية فى الصناعة.
6. الاهتمام بالجودة الشاملة والتحسينات المستمرة.
7. إحلال الإنتاج المحلى بدلاً من الواردات.
8. التنسيق والتكامل بين المشروعات الصناعية والمنتجات العربية.

5- الاتصالات التسويقية الجديدة :

تؤدى إعادة هيكلة منظومة التسويق العربية بالضرورة إلى بناء شبكات جديدة للاتصالات التسويقية للاستفادة من توسيع نطاق الأسواق والنفاذ للأسواق وإعادة تصميم المنتجات والوقوف أمام المنافسة.

6- بحوث التسويق والمعلومات التجارية :

يجب ان تتجه آليات التسويق الصناعى العربى إلى مزيد من الدراسات والبحوث التسويقية وبناء شبكات لمعلومات التجارية ونظم للمعلومات التسويقية لخدمة القرارات والسياسات والخطط التسويقية الجديدة.

7- الثقافة التسويقية العربية :

تؤثر منظومة التجارة العالمية على اتجاهات ومحتوى الثقافة التسويقية العربية من حيث :

أ- عادات الشراء.

ب- أنماط الاستهلاك.

جـ- تحول الطلب من صنف لآخر.

د- دينامية التحرك من نمط استهلاكى لآخر.

ويرتبط كل ذلك بدرجة الانتماء للسلع الصناعية العربية وسدى تأثير المنافسة على تحول الطلب بين العلامات التجارية.

(3) الأساليب الجديدة فى التسويق الدولى العربى لمواجهة الحروب التجارية

فى المدى القصير	فى المدى البعيد
1- من التصدير بالفوائض.	1- إلى التصدير بالأهداف.
2- التصدير بدون تنسيق عربى.	2- التصدير المنسق العربى.
3- الفرص التصديرية الحالية.	3- إيجاد فرص تصديرية جديدة.
4- تمويل ائتمان الصادرات بالأساليب الحالية.	4- توفير بدائل جديدة لتمويل الصادرات.
5- مخاطر الصادرات.	5- ضمانات الصادرات.
6- توفير معلومات ائتمان الصادرات.	6- بناء نظام معلومات ائتمان الصادرات.
7- الاعتماد على التوزيع المادى المتاح بالشركات الأجنبية.	7- تطوير النظام الدولى للتوزيع المادى Multimodal Transport : Operators (IPD) النقل – الشحن- التفريغ – المناولة).
8- الاهتمام بجودة المنتجات الصناعية فقط.	8- الاهتمام أيضا بجودة الخدمات ISO 9000
9- عدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف للصادرات من السلع الصناعية.	9- إعادة بناء نظام عربى للتعبئة والتغليف للسلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية مع دورة مستندية نمطية.
10- الاهتمام بالفحص قبل الشحن.	10- الفحص الدورى السابق للشحن عن طريق إدارة الجودة الشاملة.
11- النظام التقليدى للاستثمار فى الصادرات.	11- إعداد نماذج للاستثمار فى الصادرات.
12- التصدير الحكومى.	12- تطوير المشروعات المشتركة للتصدير وبالقطاع الخاص.

القسم الرابع

التجارة بدون حروب تجارية

الفصل الثالث عشر

نهاية العولمة والحروب التجارية

The End of Globalization & Trade Wars

مقدمة

1- المزايا العشر لنظام منظمة التجارة العالمية.

2- الأسباب الجوهرية لرفض منظمة التجارة العالمية.

3- سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التجارة العالمية.

4- نهاية منظمة التجارة العالمية والحروب التجارية.

الفصل الثالث عشر
نهاية العولمة والحروب التجارية

The End of Globalization & Trade Wars

1- المقدمة :

هل حققت العولمة أهدافها ؟ هل استفادت الاقتصاديات العربية من العولمة؟ هل أصحبت العلاقات بين التكتلات الاقتصادية بدون نزاعات وصراعات ؟ هل قلت حالات الإغراق ؟ هل انتهت الحروب التجارية بين الدول؟ هل اتجه العالم نحو السلم وتباعدت شرارات الحرب؟

فى الحقيقة لا زال هناك جدل علمى حول الحمائية التجارية وتحرير التجارة وتزايدت مؤخراً محاولات نقد المنظمة المعنية بشئون التجارة العالمية (الجات- منظمة التجارة العالمية) وشهد العالم رفض المنظمات الأهلية NGO'S فى جميع دول العالم لاجتماعات وقرارات منظمة التجارة العالمية كما حدث مؤخراً فى إيطاليا وفى ولاية واشنطن (مدينة سياتل) بأمريكا وفى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. سوف أقدم فى هذا الفصل أهم نقاط مزايا التعامل تجارياً من خلال منظمة التجارة العالمية، والأسباب الجوهرية لرفض التعامل مع منظمة التجارة العالمية وأخيراً تقدم أهم إشارات نهاية العولمة من خلال فشل منظمة التجارة العالمية فى حسم المنازعات والصراعات وحل مشكلات الاقتصاد العالمى الممثلة فى الفقر والبطالة وانتشار الأمراض والحروب العرقية.

وللقارئ فرصة لربط تلك الأفكار المطروحة بظروف الاقتصاديات العربية وخاصة الحظر التجارى والجوى على العراق وليبيا والصومال والسودان وإضعاف الاقتصاديات العربية بالخصخصة وتغلغل فروع الشركات متعددة الجنسية على الأرض، وتزايد الواردات العربية ونقص الصادرات غير البترولية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز التجارى وعجز موازنات الدول العربية.

2- المزايا العشر لنظام منظمة التجارة العالمية :

يؤدى الداعون إلى حرية التجارة وتحريرها من القيود الكمية والجمركية والذين ينادون بالتجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية وعضويتها أن الدولة التى سوف تقوم بذلك سوف تستطيع أن تحقق المزايا الآتية :

1. **الميزة الأولى تحقق نظريات السلم الدولى وتحافظ عليه :**

حيث يرفض البائعون محاربة المتعاملين. فالسلم نتيجة لمنظومة التجارة الدولية يتحقق من خلال :

(أ) مساعدة التجارة للتدفق التلقائى للسلع والخدمات وعلاج المنازعات التجارية بعدالة.

(ب) ويعتبر التدفق السلعى نتيجة طبيعية للثقة الدولية والتعاون الدولى للتجارة بين الدول فى حين يرى البعض الآخر أن غالبية المنازعات التجارية تؤدى إلى حروب تجارية مثال الحرب التجارية عام 1930 التى نشأت بسبب فرض الدول قيود تجارية لحماية منتجاتها الوطنية والتى نتج عنها الكساد العالمى وبعدها الحرب العالمية الثانية.

وتم تجنب ذلك بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت أوروبا بالدعوة إلى التعاون الدولى فى الفحم والحديد والصلب، وعملت الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة أيضاً على تجنب الحروب التجارية لدرجة ما فى سلع أخرى.

2. **تشجيع منظمة التجارة العالمية على حسم المنازعات التجارية بالطرق بالبناءة :**

وتقوم منظمة التجارة العالمية بتقييم الحلول السلمية العلاجية والوقائية لمنازعات التجارة المتزايدة بين الدول والشركات وفى جميع المعاملات التجارية الدولية المتنامية فى الأحجام والأنواع. وذلك عن طريق إتباع القواعد والخطوات المقررة للقضاء على الصراعات والمنازعات التجارية والتى وصلت إلى أكثر من 100 نزاع منذ عام 1995 ثم 280 نزاع عام 2003 ميلادية.

3. تؤدى قواعد حسم المنازعات التجارية بالتفاوض إلى تجنب الحروب التجارية :

حيث تقلل منظمة التجارة العالمية من حالات عدم العدالة فى حل المشكلات التجارية نظراً لإعطاء كل الدول الصغيرة صوت فى المفاوضات. ويتم اتخاذ قرارات المنظمة بالموافقة الجماعية مع تساوى أصوات الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة. كما أنه لا توجد تفرقة عنصرية بين الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

كما أنه لا توجد تفرقة عنصرية بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

4. يقال أن التجارة المحررة تقلل من تكاليف المعيشة :

وتقدر المساعدات والمعونات التى تقدمها الحكومات وأفراد الدول الغنية لأفراد الدول النامية بحوالى 350 بليون دولار لدعم الزراعة سنوياً لنقل ألبان البقر حول العالم. ويقال أن الحمائية فى التجارة الدولية ذات تكاليف مرتفعة. وتقلل منظمة التجارة العالمية من القيود التجارية عن طريق المفاوضات وتجنب التفرقة فى المعاملة. وينتج عن ذلك انخفاض الأسعار للسلع والخدمات تامة الصنع، وبالتالى تخفيض نفقات ا لمعيشة ومن نتائج بعض الدراسات على الحمائية وتحرير التجارة ما يلى :

(أ) انخفاض أسعار الغذاء :

تؤدى حماية الزراعة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وتقدر الزيادة فى الأسعار بسبب ذلك بحوالى 1500 دولار للأسرة المكونة من 4 أفراد فى الاتحاد الأوروبى، وهو ما يعادل 51٪ ضرائب على الغذاء فى اليابان، 3 بليون دولار سنوياً زيادة فى فاتورة المستهلكين فى أمريكا لدعم سلعة السكر فى عام 1988.

(ب) إنخفاض أسعار الملابس :

تؤدى القيود على الواردات والجمارك المرتفعة إلى رفع أسعار المنسوجات الأمريكية ومن ثم أسعار الملابس الجاهزة بحوالى 0.58٪ فى نهاية الثمانينات وترفع الجمارك أسعار الملابس الجاهزة للمستهلك ينويا بحوالى 500 مليون جنيه استرلينى سنوياً بالمقارنة بالوضع فى كندا حيث تزداد الأسعار لنفس السبب بحوالى 780 بليون دولار كندى.

وتطالب منظمة التجارة العالمية بإصلاحات فى أسعار الملابس الجاهزة عن طريق إلغاء الجمارك والقيود الكمية حتى عام 2005 ويقدر الاقتصاديون مكاسب إلغاء الرسوم الجمركية على الملابس الجاهزة فى العالم أجمع بحوالى 23 بليون دولار موزعة كالتالى 12.3 بليون دولار لأمريكا، 0.8 بليون دولار لكندا، 2.2 بليون دولار للاتحاد الأوروبى وحوالى 8 بليون دولار للدول النامية.

لقد أدى تقييد واردات السيارات اليابانية للسوق الأمريكى إلى رفع أسعار السيارات فى أمريكا بنسبة 41٪ خلال الفترة من 1981 – 1984، وكان الغرض المحافظة على الوظائف الأمريكية ولكى أدى ذلك إلى رفع أسعار ومبيعات أقل من السيارات الجديدة.

وأدى تحرير خدمات التليفونات إلى خفض أسعارها بحوالى 4٪ فى التسعينات بالدول النامية، و2٪ فى الدول الصناعية آخذين معدل التضخم فى الحسبان، وأدت المنافسة فى التليفون المحمول بالصين إلى خفض الأسعار إلى 30٪ وإلى 50٪ فى غانا، كما أدى تحرير خدمات التليفونات إلى خفض معدلات الاتصالات التليفونية بنسبة 7٪ خلال العشر سنوات الأخيرة فى حين أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة التليفون فى مصر.

5. تحقق منظومة التجارة فى منظمة التجارة العالمية فرص اختيار واسعة للمستهلكين :

يؤدى تحرير التجارة إلى توفير جميع السلع والخدمات المنتجة فى أى بلد فى العالم للمستهلكين فى بقية دول العالم مثال ذلك جميع الفواكه والخضروات والزهور والكتب والموسيقى والأفلام وغيرها.

6. تزيد التجارة من الدخل القومى والفردى :

ويعنى ذلك توفير الموارد للدولة لإعادة التوزيع وتقدير تلك الزيادة الناتجة عن تحرير التجارة بحوالى من 109إلى 510 بليون دولار عام 2000. كما يترتب على تحرير التجارة أيضاً زيادة منافسة الواردات للسلع المحلية.

7. يؤدى تحرير التجارة إلى تنشيط النمو الاقتصادى والعمالة :

ويعنى ذلك أن حماية التجارة لا يعالج مشكلة البطالة. ويقال أنه يمكن فقدان بعض الوظائف مع تحرير التجارة بسبب :

(أ) تؤثر التطورات التكنولوجية على العمالة والإنتاجية ومن ثم على الوظائف. وقد يترتب على ذلك خروج بعض الوظائف من السوق.

(ب) قد لا يؤدى تحرير التجارة بالضرورة إلى زيادة الدخل القومى، ومن ثم زيادة فرص التوظف لمن يفقد وظيفته بسبب منافسة الواردات للإنتاج المحلى.

ويقدر الاتحاد الأوروبى الزيادة المتوقعة للوظائف المتوقع أن تنتج عن تحرير التجارة بحوالى من 300 – 900 الف وظيفة عام 2004 ويرجع بعض الاقتصاديين الزيادة فى الوظائف فى أمريكا والمقدرة بحوالى 12 مليون إلى القدرة العالية على التصدير.

8. يؤدى تحرير التجارة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وخفض التكاليف :

حيث تحقق التجارة تقسيم العمل بين الدول بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالى خفض التكاليف وتحسين المراكز التنافسية.

ومن أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية ما يلى :

(أ) الشفافية وتوفير وإتاحة المعلومات عن السياسات والإجراءات.

(ب) زيادة التأكد حول الشروط التجارية (الالتزام بأقل قدر من القيود التجارية وزيادة فرص الدول لدخول الأسواق الدولية).

(جـ) تنميط وتوحيد الإجراءات الجمركية بين الدول وهو ما يطلق عليه تسهيل التجارة.

9. **يحمى تحرير التجارة الحكومات من النظرة المحدودة قصيرة المدى :**

حيث أن الحمائية تؤدى إلى إنجاح قطاع اقتصادى على حساب بقية القطاعات. فى حين أن حرية التجارية يضع الحكومات فى موقف الموازن لمصالح جميع القطاعات الاقتصادية. وبالتحديد توفر منظومة الجات- منظمة التجارة العامية إطاراً واسعاً من القطاعات الاقتصادية من خلال المفاوضات التجارية.

10. **تؤدى منظومة الجات – منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق كفاءة الحكومات :**

وذلك عن طريق الشفافية وتخفيض الفساد والحكومة السيئة من خلال معايير تسهيل التجارة الدولية والالتزام بالمواصفات المعيارية والأمان فى المنتجات، وتجنب المعاملات على أساس التفرقة بين الدول، ومحاولة إرضاء منظمة التجارة العالمية.

3- الأسباب الجوهرية لرفض قواعد منظمة التجارة العالمية :

إلا أن المؤمنين بالحمائية ورفض التعامل مع منظمة التجارة العالمية فيرون :

1. تحيز المنظمة لمصالح الشركات متعددة الجنسية.
2. القوة الجبرية لقوانين وتعليمات المنظمة على قوانين التجارة للدول الأعضاء (مثال قضية التونة المرفوعة من المكسيك على أمريكا والتى أدت إلى إلزام أمريكا بقتل العديد من حيوانات الدولفن).
3. صعوبة تعامل المنظمة مع حقوق الإنسان والعمالة.
4. الدور السالب للمنظمة فى حماية البيئة.
5. يقال أن المنظمة قتلت الناس- من حيث صعوبة حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم علاج حالات الإيدز ومشاكل أسعار الدواء المرتفعة.
6. سيطرة القوانين الأمريكية على قواعد المنظمة.
7. اتجاه المنظمة لمعاقبة الدول النامية عند عدم الالتزام بقواعد تحرير التجارة.

8. عدم عدالة منظمة التجارة العالمية، فتشير الإحصاءات إلى أن 20٪ من سكان العالم يستهلكون 86٪ من موارد العالم في حين أن 80٪ من فقراء العالم يستهلكون 14٪ فقط من موارد العالم.

9. تدخل منظمة التجارة العالمية في الشئون الداخلية للدول عن طريق منظومة فض المنازعات والقضاء بالمنظمة وفرض قوانين مثال قانون العولمة العامة في الاتحاد الأوروبي.

10. اتجاه المنظمات الأهلية للتصدى لمنظمة التجارة العالمية مثال ذلك الاضرابات الأخيرة في روما وفي سياتل بولاية واشنطن الأمريكية وظهور منظمات أهلية مناهضة لمنظمة التجارة العالمية، مثال :

People's Global Action in European Citizen's trade campaign against the U.S.

4- سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التجارة العربية :

وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على التجارة العالمية بدرجة أكبر من بقية الشركات في أسواق العالم. وفيما يلي أهم 500 شركة في مجال التجارة العالمية :

بيان اهم 500 شركة عالمية تسيطر على تجارة العالم

الدولة أو الاتحاد	عدد الشركات متعددة الجنسية عام 2009
امريكا	179
الاتحاد الأوروبى	148
اليابان	107
كندا	12
كوريا الجنوبية	12
سويسرا	11
الصين	10
استراليا	7
البرازيل	3
المكسيك	2
النرويج	2
روسيا	2
الهند	1
ماليزيا	1
جنوب أفريقيا	1
تايوان	1
فنزويلا	1
إجمالى عدد الشركات	500

المصدر : Fortune Magazine July 24, 2009.

حيث يتضح أن الثلاثى أمريكا- الاتحاد الأوربى – اليابان هو أهم مثلث فى التجارة العالمية. ويلى ذلك المربع الذى يمثل كندا – كوريا الجنوبية – سويسرا – الصين. ويلى ذلك عدد قليل من الشركات العالمية ذات الدور المحدود فى التجارة العالمية. ويلاحظ عدم وجود شركة عربية واحدة فى هذا التجمع الهائل المسيطر على التجارة العالمية.

5- نهاية منظمة التجارة العالمية والحروب التجارية :

وتواجه منظمة التجارة العالمية مشكلات عديدة قد تقضى عليها، مثال ذلك :

(أ) غياب القوة السياسية للمنظمة – فهى منظمة فنية متخصصة فى شئون التجارة العالمية ولا تحقق تكامل بين القطاعات الاقتصادية فى العالم.

(ب) وقد تفشل المنظمة أيضاً نظراً لأن أعضائها حكومات لا شركات وكذلك ليست منظمات أهلية.

(ج) استمرار وتزايد الحروب التجارية بين الدول.

(د) رفض الشعوب والمنظمات الأهلية لقرارات وتوجاهت منظمة التجارة العالمية.

(هـ) تزايد حالات الإغراق وقضايا التعويضات ضد الإغراق.

ويرى البعض أن وجود العديد من القضايا التى لم تحسم حتى الآن فى منظمة التجارة العالمية يقلل من مصداقية توجهاتها، من تلك القضايا :

أولاً : الدعوى المتزايدة لخفض الجمارك.

ثانياً : غياب سياسات متفق عليها فى مجال الاستثمارات متعددة الجنسية.

ثالثاً : البحث عن علاقات جديدة بين التجارة والسياسات الاجتماعية والعمالة.

وتظهر نهايات منظمة التجارة العالمية من زيادة حجم وتكرار الصراعات التجارية المثلة فى :

1. أزمة صادرات الموز بين أمريكا والاتحاد الأوروبى كما ذكرنا فى الفصول السابقة.
2. أزمة اللحوم بين الاتحاد الأوروبى وأمريكا.
3. تزايد قوة ومعارضة المنظمات الأهلية فى غالبية دول العالم للحروب التجارية.
4. تزايد حالات الفقر والفقراء فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

5. محاولة بعض المنظمات الأهلية أن يكون لها دور اقتصادى سياسى دولى لمعارضة منظمة التجارة العالمية.

6. تزايد عدد المنازعات البيئية واتجاه الدول لإلقاء اللوم على بعضها البعض مثال : قضية الاحتباس الحرارى الناتجة عن سياسات وتصرفات أمريكا مؤخراً.

7. صعوبة تعامل طبقة المديرين مع الاتحادات والتكتلات الاقتصادية مثال النافتا.

8. غزو أمريكا وإنجلترا للعراق للسيطرة على البترول قلل من دور WTO.

9. الأزمة المالية العالمية.

فأصبحت الصراعات والمنازعات البيئية والعمالية ذات ارتباط وثيق بقضايا التجارة الدولية، وأصبحت الدول النامية أقل قدرة تنافسية فى تلك القضايا مع الدول الصناعية كاليابان والاتحاد الأوروبى وأمريكا. كما تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول الصناعية وأسواق المال المتطورة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المراجع الإضافية

1. Barlett, c. and Choshal, Sumanta (1995) Transitional Management : Text in cross – Border Management, Second edition New York ; Me Grow – Hill.

2. Cecchini, P. (1988), The European challenges, wildwood House, U.K.

3. D' Aveni, Richand A. (1994). Hypercompetıtion : Manging the Dynamics of strategic Management : New York, free press, Macmillan.

4. Hirsh, paul and Thompson, Graham (1999) : Globalixation in Question, second edition. Cambridge. Policy Press, u.k.

5. د. فريد النجار، المؤتمر الأول فى إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية (مقرر عام المؤتمر) نقابة التجاريين – مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة، عام 1984.

6. د. فريد النجار، محاضرات إدارة الأعمال الدولية (1974) – جامعة الكويت، (1979) جامعة نيويورك، (1981 – 2004) جامعة الزقازيق فرع بنها.

إعادة هندسة الأسواق لمواجهة الحروب التجارية

Business Markets Reengineering to Trade Wars

يهدف هذا الفصل إلى الدعوة إلى ضرورة إعادة ترتيب وهندسة عمليات الأعمال في جميع الشركات والمنظمات العربية حتى يمكن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بتلك المؤسسات (الشركات والمنظمات) والشاهد أن مشكلات إدارة الشركات الآن تمنع أن تكون قادرة على المنافسة أو الاستمرار والبقاء في الأسواق، بسبب :

1- ظاهرة الإفلاس المتزايد.

2- ظاهرة إغلاق المصانع والشركات الصناعية في بعض الدول العربية.

3- ظاهرة عدم القدرة على الإدارة ودعوة الأجانب للقيام بإدارة الفنادق والبنوك وشركات التأمين والطيران والمطاعم وشركات السياحة وغيرها.

4- ظاهرة بيع الشركات الخاسرة والرابحة على حد سواء وما يسمى بالخصخصة.

5- دعوة المستثمر الأجنبي للاستثمار مباشرة في قطاعات الأعمال والنشاطات المختلفة- ويحصل على إعفاءات وأراضي بأسعار رمزية بعدها يهرب للخارج أو يغير النشاط لنشاط آخر ليحصل على إعفاءات أخرى وهكذا.

6- بدأنا نعيش مع ظاهرة نواب القروض والائتمان المصرفي المتعثر وصعوبة علاج الأزمة خلال السنوات الطويلة الماضية منذ عام 1984 – 2009م.

7- ظاهرة البطالة المتنامية والتضخم واستيراد غالبية الاحتياجات من الخارج.

8- ظاهرة طوابير الانتظار وضياع الوقت ونقص الخدمات المقدمة.

9- ظاهرة ارتفاع التكاليف والمخزون الراكد.

10- الأزمة المالية العالمية.

11- أزمة دبي وصعوبة سداد القروض.

12- أزمة سرطنة الغذاء.

13- أزمة إنفلونزا الخنازير.

14- ازمة 1000 قرية الأكثر فقراً.

15- أزمة تدهور التعليم وارتفاع معدلات البطالة.

16- ظاهرة تدهور الإنتاجية* وانخفاض الجودة وتحول الطلب إلى المنتجات الأجنبية والتعليم الأجنبى والأفلام الأجنبية.

وتحتاج الرغبة فى التعامل مع العولة وتحرير التجارة الدولية أن تقوم الشركات المحلية بالاستعداد الكامل والتدريب المكثف لتكون قادرة على الوقوف أمام منافسة الشركات العالمية. والمثال على ذلك قيام النوادى المصرية بالتدريب والمحاكاة بغرض الوصول إلى المستوى العالمى. كما أن الإنتاج الأعلامى والفنى المصرى يسعى إلى الحصول على التقنيات العالمية لتحديث الأفلام والمسلسلات واستخدام الأقمار الصناعية والتشفير للارتفاع لمستوى الشركات المنافسة.

6- مناظرة الشركات العالمية والمحلية :

وأوضح فى الجدول التالى الفروق الجوهرية بين عمليات الأعمال فى كل من الشركات العالمية والأخرى المحلية. وضرورة تحليل ومراجعة عمليات الأعمال العربية لأغراض تحسين الإنتاجية والربحية والتنافسية. فلا زلنا نركز فى بعض المنظمات على الشكل دون الجوهر.

* راجع كتاب المؤلف : " الإنتاجية والأمن القومى" القاهرة، (2004).

مقارنة أداء الحروب التجارية المحلية والشركات العالمية

معايير المقارنات	الشركات العالمية	الشركات والأسواق المحلية
التكاليف	↓	↑
الجودة	↑	↓
المواصفات الدولية	↑	↓
المهارات	↑	↓
زمن الإنتاج	↓	↑
فرق العمل وروح الفريق	↑	↓
إدارة الوقت	↑	↓
مضيعات الوقت	↓	↓
إدارة الموارد الاقتصادية	↑	↓
استخدام تكنولوجيا المعلومات	↑	↓
استخدام تكنولوجيا الاتصالات	↑	↓
التسويق العالمى والتصدير	↑	↓
إدارة الموارد البشرية	↑	↓
جذب العمالة الماهرة	↑	↓
حماية المتعاملين والعاملين	↑	↓
جذب الاستثمارات	↑	↓

7- فلسفة إعادة الهندسة :

تعتبر إعادة الهندسة نموذج جديد يتضمن مجموعة من الآليات لتحسين أسلوب تشغيل الشركات. ويساعد هذا النموذج على تحسين قدرات المديرين فى مواجهة المنافسة والحروب التجارية من خلال بناء رؤى جديدة ورسالة جديدة للشركة تساعد على اقتراح وتطبيق سلسلة جديدة من الاستراتيجيات. وتهتم فلسفة إعادة الهندسة بالعناصر الآتية :

(أ) التنظيم الفعال لمواجهة الطلب بالأسواق.

(ب) الاستفادة من خبرات ومخزون معرفة تجديد الشركات عن طريق البرامج الجديدة اللازمة لمواجهة الاقتصاد العالمى الجديد.

(جـ) استخدام أساليب الإدارة الجديدة التى تحقق نتائج فائقة لمواجهة المنافسة الشرسة (نموذج الإدارة بالمنظومات المتوازنة – نظرية المؤلف).

(د) إرضاء العملاء المحليين وخدمة ما بعد البيع.

(هـ) المواءمة بين كفاءة الشركة ككل وكفاءة المنظومات الفرعية لها.

(و) التوفيق بين التعاون والتنسيق بين المنظومات الفرعية بالشركة وفرق العمل.

(م) تدريب العاملين على طرق العمل الجديدة الناتجة عن إعادة الهندسة.

وإعادة الهندسة إذن ليست كلاً من :

1- الأوتوماتية.
2- إعادة هندسة البرمجيات.
3- تحجيم المنظمات.
4- إعادة المنظمات.
5- إدارة الجودة الشاملة.

8- أهمية تكنولوجيات المعلومات فى إعادة هندسة العمليات :

وتساعد تكنولوجيا المعلومات فى عمليات إعادة الهندسة من خلال العناصر التالية :

1- الاعتماد على الإنترنت والبريد الإلكترونى والمصادر المتعددة للمعلومات فى ذات الوقت.

2- التحول من قاعدة البيانات ونظام المعلومات الإدارية إلى شبكة المعلومات التى تساعد العديد من أداء العمل مثال ذلك إدارة سلاسل التوريد Supply Chain Management.

3- الاستفادة من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى يمكن الاستفادة من المركزية واللامركزية فى نفس الوقت.

4- التحول من مركزية القرارات إلى شبكات القرارات حيث يصبح كل فرد مسئولاً عن اتخاذ القرار.

5- إرسال التقارير الفورية Online دون التواجد بالمكاتب من خلال الحاسوب المحمول.

6- التحول من الاتصالات الشخصية بالعملاء إلى الاتصالات الموضوعية الفعالة.

7- التحول من الاتصالات الشخصية بالعملاء إلى الاتصالات الموضوعية الفعالة.

8- التحول من البحث عن الأشياء إلى كيف تقول لك الأشياء تحت هنا (بحوث التسويق).

9- التحول من مراجعة الخطط دوريا إلى مراجعة الخطط تلقائيا.

أى أن تعتبر التكنولوجيا ضرورية لإعادة الهندسة.

9- برنامج إعادة الهندسة (إعادة التفكير فى بناء الأعمال العربية) :

ويشمل أى برنامج لإعادة الهندسة كل أو بعض العناصر الآتية :

1- الاستجابة لرغبات العملاء.

2- تنفيذ خطوات العمل فى تسلسل طبيعى.

3- إنجاز العمل بمنطقية واستيعاب.

4- تجنب الصراعات والمنازعات والحروب التجارية.

5- تجميع الوظائف فى وظيفة واحدة إن أمكن.

6- التفويض فى اتخاذ القرارات.

7- تخفيض التفتيش والمراجعة لعدد محدود.

8- تجميع مزايا المركزية واللامركزية.

9- تحويل الإدارات إلى فرق عمل.

10-تحويل الوظائف من التركيز على جانب واحد إلى العمل متعدد الجوانب.

11-تحويل الرقابة اللاصقة إلى الثقة المتبادلة.

12-تحويل التدريب التقليدى إلى تدريب سلوكى.

13-تحويل نشاط قياس الأداء إلى نشاط النتائج والإنجازات.

14-تغيير أسلوب الترقية إلى التركيز على الأداء والقدرات.

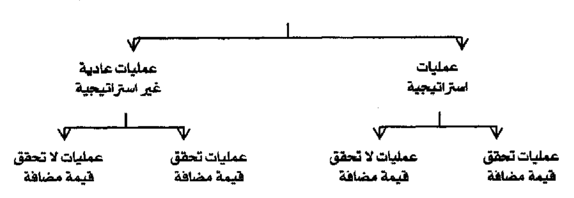
15-تغيير قيمة العمل من الحماية إلى الإنتاجية.

16-تعديل الدور الإدارى من الإشراف لروح الفريق.

17-تغيير الهيكل التنظيمى الهرمى إلى الشبكى.

18-تحويل التغذية العكسية إلى قيادات.

يؤدى كل ذلك إلى زيادة القيمة المضافة لكل عملية من العمليات على النحو التالى :



10- أسباب الاهتمام بإعادة الهندسة :

ويرجع الاهتمام بإعادة الهندسة للأسباب التالية :

(أ) الرغبة فى تحسين المركز التنافسى للشركات العربية.

(ب) الاتجاه نحو تحسين نصيب الشركة من حصص السوق المحلى وأسواق التصدير كبديل للحروب التجارية.

(جـ) تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج.

(د) تحسين أسعار أسهم الشركة فى البورصة.

(هـ) تقليل نسب ملكية الأجانب فى الشركات العربية.

(و) عدم تمليك الأجانب للعقارات.

11- خطوات إعادة هندسة العمليات :

وتتم عمليات إعادة الهندسة وفق الخطوات التالية :

(أ) تحليل منظومة الشركة لتحديد مجالات إعادة الهندسة والتى سوف تحقق زيادة فى القيمة المضافة : المصادر – المدخلات – التشغيل- المخرجات – النتائج – ردود الأفعال – واسترجاع الأثر – التفاعل مع البيئة المحيطة.

(ب) تحديد العمليات التى تضم مشروعات الأعمال لأغراض تقديم خدمة أو منتج جديد وحماية المستهلك العربى وتحقيق المسئولية الاجتماعية للشركات.

(جـ) قياس وتحديد وتشخيص العمليات التى تحتاج إلى إعادة هندسة وتضاعف من القيمة المضافة وترشيد ملكية الأجانب فى الاقتصاد الوطنى.

(د) مراجعة السياسات والاستراتيجيات والمنظومات اللازم إعادة هيكلتها بما يحقق أعلى إجمالى من القيم المضافة لإيقاف نزيف الحروب التجارية الجارية الآن.

الخطوة الأولى : مرحلة الإعداد :

تعبئة الإمكانات والموارد وتحديد فريق العمل المسئول عن إعادة الهندسة والذى يقوم ببناء نموذج لإحداث التغيير وللإجابة على التساؤلات التالية :

1. تحديد الأهداف والغايات والمرامى والتوقعات ودرجات الإلتزام بمشروع إعادة الهندسة الاقتصادية والإجتماعية.
2. الاتفاق على أهداف مشروع إعادة الهندسة لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى العربى.
3. اختيار فريق إعادة الهندسة وتفعيل دور جامعة الدول العربية.
4. تحديد مهارات وقدرات فريق إعادة الهندسة.
5. تحديد أهداف مشروع الهندسة لطرحه على العاملين.

أى يجب فى هذه الخطوة التحقق من :

(أ) الاعتراف بالحاجة إلى إعادة الهندسة.

(ب) تنمية مفهوم موحد لرسالة ورؤية إعادة الهندسة.

(ج) تدريب فريق إعادة الهندسة.

(د) وضع خطة لإحداث التغيير من خلال إعادة الهندسة لتعظيم القيمة المضافة بعيداً عن تدخل البنك الدولى وصندوق النقد العربى ومنظمة التجارة العالمية.

الخطوة الثانية : مرحلة التمييز والتدقيق :

وتهدف هذه الخطوة إلى تنمية وتحديد نموذج إعادة الهندسة لإرضاء المتعاملين عن طريق التعريف بالمنظومات والعمليات المطلوب إنجازها ومقاييس الأداء والنجاح وتحديد نشاطات القيمة المضافة والتعرف على المواد الخام والأحجام ونقطة التعادل والهيكل التنظيمى حيث تطرح الأسئلة التالية :

(أ) ما هى العمليات الاستراتيجية للأعمال ؟ (البترول — البتروكيميات — المياه — المعادن — الزراعة).

(ب) كيف ترتبط تلك العمليات بإشباع حاجة المواطنين (مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية)؟

(جـ) ما هى العمليات الاستراتيجية؟ (الحفاظ على اللغة والدين والقيم والثقافة العربية).

(د) ما هى العمليات الواجب إعادة هندستها حسب برنامج للأولويات. (التعليم — الصحة- الغذاء الدواء).

ويحتاج ذلك على اختيار :

1. **نموذج للمتعاملين والمستهلكين.**
2. **مقياس للأداء المؤسسى.**
3. **تحديد العلاقات بين الأسباب والنتائج لكل عملية.**
4. **توصيف الأنشطة الاستراتيجية.**
5. **توصيف المعايير النمطية الاستراتيجية.**
6. **تطوير نموذج الأداء لرفع معدلات القيمة المضافة.**

ثم اقتراح إعادة التنظيم وإعادة تخصيص الموارد الذى يحقق أهداف إعادة الهندسة وأولويات التشغيل.

الخطوة الثالثة : تكوين الرؤية :

والتى ترتبط بالتعريف بالأنشطة وتدفقات المعلومات والهيكل التنظيمى والمنظومات للإجابة على التساؤلات التالية :

(أ) ما هى العمليات والأنشطة اللازمة ؟

(ب) كيف تستخدم الموارد والمعلومات لتحقيق العمليات ؟

(جـ) هل هناك طرق افضل لأداء العمليات ؟

(د) ما هى عناصر القوة والضعف فى كل عملية من العمليات ولكل شركة ودولة عربية؟

(هـ) وكيف تتعامل الشركة مع العمليات المركبة ؟ وهل هناك مقاييس ارشادية ونماذج مثالية للاسترشاد بها ؟

ويتطلب كل ذلك معرفة هيكل العملية وتدفقها وأنشطة القيمة المضافة المرتبطة بها وأداء النموذج الأمثلة مع ضرورة تقدير الفرص الجديدة مع ربط الرؤية الداخلية والخارجية بالأهداف المنشودة.

الخطوة الرابعة : الحلول — التصميمات الفنية

ويحتاج تطبيق مقترحات إعادة الهندسة مجموعة من التصميمات الفنية والتكنولوجية الجديدة. ويجب أيضاً تحديد الموارد اللازمة للتطبيق العملى والموارد البشرية والنواحى الاجتماعية التى تتواكب مع النواحى الفنية المرشحة.

ومن أهم التكنولوجيات المطلوب تطبيقها فى إعادة هندسة عمليات الأعمال ما يلى :

1. التحليل الإحصائى والمحاكاة.
2. المستندات والصور اللازمة.
3. الاتصالات وتبادل المعلومات.

4. الرقابة والمقاييس ومراقبة العمليات.

5. استخدام CIM ، CAD ، CAM.

6. استخدام التليفون المحمول والإنترنت.

7. استخدام قواعد البيانات ونظم دعم القرارات.

الخطوة الخامسة : العلاج – التصميمات الاجتماعية :

ويقصد بالتصميمات الاجتماعية لإعادة الهندسية التوصيف الدقيق للتنظيم الجديد والوظائف الجديدة ومسارات الترقية والحوافز المقترحة وخطط التوظيف والتدريب. ويجيب على التساؤلات التالية :

1. ما هى الاحتياجات البشرية والفنية وإعادة الهندسة الإنسانية.

2. ما هى الفرص الحالية والمستقبلية؟

3. ما هى التخصصات والمهارات السلوكية اللازمة ؟

4. ما هى الأهداف المطلوبة لإعادة الهندسة.

5. ما هى مجالات تنمية وتفجير طاقات العاملين لإرضاء المستهلك ؟

وتشمل عمليات التحول التى تتم بإعادة الهندسة ما يلى :

* تصميم منظومة متكاملة للأعمال.
* بناء التصميمات الفنية المرشحة كأداة لاعادة الهندسة.
* تنمية واختبار الخطط اللازمة لتنفيذ لإعادة الهندسة.
* تقييم أداء الموارد البشرية.
* بناء منظومة التشغيل المثلى.

★ تدريب فرق عمل إعادة الهندسة.

★ اختبار العمليات الجديدة نتيجة إعادة الهندسة.

★ إعادة تعريف الرؤى والرسالة والاستراتيجيات.

★ بناء برامج التحسينات المستمرة.

ومن النتائج المباشرة لإعادة الهندسة ما يلي :

(أ) تحسين الإنتاجية.

(ب) الإسراع بالمشروعات.

(ج) تحسين مستويات الجودة.

(د) تجنب التكرار وزيادة القيمة المضافة.

ومن أهم أساليب إعادة الهندسة :

★ ضرورة إيضاح الرؤية لطبقة الإدارة والعاملين.

★ تحديد معدل العائد على الاستثمار (المخطط).

★ توفير ضمانات التنسيق بين التصميمات المختلفة.

★ ربط أهداف الشركة بأهداف التشغيل.

★ تسهيل مهمة تطبيق العاملين لأدوات وأساليب إعادة الهندسة.

وترتبط إعادة الهندسة بالطموحات التالية :

(أ) تحسين معدلات الإنتاجية الكلية والنوعية.

(ب) استخدام معامل التكلفة – المنافع والمكاسب.

(جـ) تحقيق التوافق مع المعايير النمطية الدولية.

(د) توفير الحلول البديلة.

(هـ) استخدام التخطيط المستقبلي بالسيناريوهات.

12- تطبيقات إعادة الهندسة لمواجهة التحديات والحروب التجارية :

ونوضح ذلك فى الجدول التال :

(أ) جدول مجموعات الأدوات اللازمة لإعادة الهندسة :

التطبيقات	الإعداد	التمييز	الرؤية	الحلول	التطبيق
1- إدارة المشروعات	✓	✓	✓	✓	✓
2- التنسيق.	✓	✓	✓	✓	✓
3- النمذجة وبناء النماذج.		✓	✓	✓	✓
4- تحليل العمليات.		✓	✓	✓	
5- تنمية المنظومات.				✓	✓
6- تحلل المهارات والموارد البشرية.		✓	✓	✓	✓
7- تحليل المنتجات.			✓	✓	✓
8- تبسيط العمليات.			✓	✓	✓
9- اقتراح عمليات جديدة.		✓	✓	✓	✓
10- بناء نماذج جديدة.	✓	✓		✓	✓
11- استراتيجيات مستقبلية.			✓	✓	

(ب) قائمة أساليب تخطيط المشروعات إعادة الهندسة الاقتصادية :

التطبيقات	تخطيط المشروعات	الجدولة الزمنية	تخصيص الموارد	الميزانية التقديرية	المتابعة	تعديل الميزانية التقديرية
1- الإعداد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2- تعديلات الخطة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3- تعريف الموارد			✓			
4- تعديل الرؤية	✓				✓	
5- الحلول				✓		
6- تعديل التصميمات الفنية					✓	✓
7- تنفيذ المخطط الجديد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8- التصميمات الاجتماعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9- تنفيذ المخطط المتكامل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
10- تحويل وتقنين المسار	✓	✓	✓	✓	✓	✓
11- اقتراح مقاييس جديدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
12- بناء منظومة جديدة للعمل					✓	✓
13- اختيار وفحص العمليات الجديدة				✓	✓	✓
14- إعادة التعريف والتحويل				✓	✓	✓
15- تطبيق التحسينات المستمرة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

13-مقومات نجاح إعادة الهندسة الاقتصادية - الاجتماعية :

1. تبادل المعلومات المشتركة والشفافية فى الأسواق العربية.
2. دعم رسالة الشركات العربية.
3. القيادة المرنة الفعالة للأسواق العربية.
4. خفض تكاليف ومحو الإسراف والفاقد فى الأسواق العربية.
5. التشغيل الأمثل للتكنولوجيا.
6. استخدام مفهوم Just –in – Time وفورية التوريد.

وذلك بغرض تخفيض تكلفة إدارة الأعمال حيث تطالب الشركات بمنع والقضاء على :

(أ) العمليات والأدوات المتفاقمة.

(ب) الإجراءات والمراقبات التقليدية.

(جـ) المصروفات غير الضرورية للإدارة.

(د) المراجعات المطولة.

(هـ) مضيعات الوقت.

(و) المخزون الراكد.

(م) المرتجعات.

ويحقق ذلك أسعار تنافسية وقدرات تصديرية عالية فى ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية.

الخلاصـــــة

تشير تقارير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والبنك الأوروبى وغيرها إلى فشل اقتصاد السوق والعولمة. لقد ناقشنا نهاية العولمة وإنهيار اقتصاد السوق وعدم استمرارية الحروب التجارية المعاصرة.

المراجع الإضافية

1- Department of Defense (USA) Business Process Reengineer., The Electronic college of Process Innovation, 2000 Washington. D.C.

2- د. فريد النجار، تطبيقات BPR في سيتي بنك فرع القاهرة (دراسة استشارية) عام 2002.

3- د. فريد النجار، بحوث العمليات الأمثلية القرارات (2004) الطبعة العاشرة- القاهرة.

4- Fareed El- Naggar, E. education in Arab Countries, Conference ITU in Syria, June, 2003.

5- Nehal El – Naggar E- Management Development (July 2002), Arizona U.S.A.

الفصل الرابع عشر

إنهيار اقتصاد السوق ونموذج حوكمة العولمة

الفصل الرابع عشر

إنهيار اقتصاد السوق ونموذج حوكمة العولمة

تشير تجار الدول على مدى 2000 سنة إلى أخطاء وأزمات كل من اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط وتطرح أدبيات الاقتصاد الإسلامي الحلول الوسط المثالية التى توفر العدالة والمساواة والربح العادل والزكاة والمشاركات المصرفية بدلاً من الرهونات والائتمان المتعثر. ويقال أن الاقتصاد الإسلامى الحقيقى يحارب الاستغلال والظلم الاجتماعى ويوفر الاقتصاد الإسلامى حلولاً مثالية Optimization للإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد والادخار والاستثمار بحيث لا تحدث الحروب التجارية.

1- إنهيار اقتصاد السوق :

كتب أحد الاقتصاديين الأمريكان عام 2001 كتابا بعنوان البحث عن العدالة الاجتماعية عن طريق العولمة وطرح ذلك عام 2000 عندما تظاهر الآلاف ضد العولمة وحطموا مطاعم ماكدونالدز فى منتجع دافوس. كما اشتكت الدول الفقيرة من ظلم الدول الغنيّة فى مؤتمر الدوحة، وفقاعة الاستثمارات فى التكنولوجيا الجديدة وخاصة الإنترنت عام 2000 والتى وصلت أسهمها فى نازداك فى نيويورك إلى رقم قياسى 5142 نقطة. ولقد جاءت مؤشرات تفاؤل أخرى فى بداية القرن 21 وهى :

- العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) — استمرت سيطرة الاقتصاد الأمريكى فى العالم رغم زيادة قوة الصين والهند الاقتصادية — سيطرت شركات السيارات الأمريكية رغم زيادة تويوتا وهوندا- اعتمدت الحكومة الأمريكية سياسية التخطيط الاقتصادى ودور القطاع الخاص وتخفيض الضرائب عن الأغنياء.

➢ وكتب وزير خزانة أمريكا (2000) كتابا أطلق عليه اسم ثمن الولاء وجهل بوش الاستراتيجي ونقد فلسفة السوق المفتوحة، صارت فلسفة أمريكا الجديدة ولكن لوحظ ما يلى :

أ- لم يزداد الإنتاج الوطني على 3٪ وارتفعت البطالة إلى 7٪ وانخفض متوسط دخل الفرد بنسبة 3٪، وارتفعت نسبة الفقر من 10٪ إلى 23٪ وارتفعت جملة ديون أمريكا من 6 تريليون إلى 12 تريليون دولار.

ب- ويرجع كل ذلك إلى تركيز الاستثمار في الشركات الاستهلاكية ذات الربح السريع – زادت مشتريات الأمريكيون من البضائع الاستهلاكية المستوردة، وانخفض الإنتاج الصناعي الأمريكي وخاصة في مجال السيارات.

جـ- اهتز الاقتصاد الأمريكي عندما بدأت البنوك والشركات الاستثمارية تفلس أو تواجه الإفلاس (إفلاس 180 بنك أمريكي) وإنخفاض مؤشر دوجونز إلى 7 آلاف نقطة.

د- ناقش كتاب (ميث اوف) بعنوان Rational Markets ويطلق عليه خرافة السوق العقلانية والذى لا يجب أن يركز على الربح والخسارة فقط- ولكن يجب أيضاً أن يناقش الخوف والشجاعة والأمراض النفسية الناتجة عن فشل اقتصاد السوق.

هـ- حكمت محكمة نيويورك في يونيو 2009 بالسجن مدى الحياة على بيرني مادوف المستثمر الأمريكي للطمع والفساد والذى يرى البعض أنه من ضمن أسباب الأزمة – وارتكابه أكبر عملية تزوير في تاريخ وول ستريت (شارع المال في نيويورك) باعتبارها جرسمة شريرة غير عادية. وذلك مع قلة النزاهة الحكومية والاستثمارية والعائلية والخاصة.

و- لقد كان الاقتصاديون قبل 30 سنة متشائمون حول وضع البنوك والشركات الأمريكية الاستثمارية بنفس ظروف الكساد العالمي عام 1929 ويؤكدون أبطال الكوارث الأمريكية الأخرى، مثال :

- الارستقراطيين المزورين (عشرة سنوات بعد عام 1792).
- أبطال إمبراطورتين (سنة 1875)، مثل إمبراطور السكة الحديد والبواخر التى تسير بالفحم الحجرى.
- الاستقلائيين الذين يطلقون على أنفسهم ملوك أمريكا وملوك العالم بعد عام 1929.
- غير الأخلاقيين (العمالقة والأباطرة) بسبب غياب رقابة حكومية مثل مايكل ميكيلين الذى سجن باعتباره مسئولاً عن إفلاس شركة إنرون.

م- وتوجد اليوم علاقة كراهية لاقتصاد السوق بسبب التوتر فى الاقتصاد الأمريكى*.

2- حوكمة العولمة لتجنب الحروب التجارية القادمة :

يطبق مفهوم الحوكمة على الشركات لتحقيق توازنات بين أصحاب المصالح Stakeholders ولكن هنا طرح لمنظومة الحوكمة العالمية لعلاج الإنحرافات والأزمات الناتجة عن العولمة مثل الأزمات المالية العالمية والفقر وتصدير إنفلونزا الطيور والاستعمار الاقتصادى الجديد.

وتشمل فكرة الحوكمة هنا لمعالجة العولمة التى فشلت خلال الربع قرن الماضى وأكدت على فشل النظريات الاقتصادية والوصفية والدعوة إلى اقتصاد حقيقى يقوم على التكامل والتعاون والتنسيق بين الدول وضرورة تفعيل المنظمات الدولية.

البنك الدولة وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية مع منظمات الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسية.

وتعتبر حوكمة العولمة منهجاً جديداً لتجنب سلبيات العولمة وتعظيم مكاسب الاقتصاد العالمى بعيداً عن الحروب التجارية والصراعات الدولية، لقد أدت العولمة إلى الأزمة المالية العالمية وإنفلونزا الخنازير وحروب المياه والاستعمار السياسى والإعلامى

---

* ستيل وستيفن دونلواى، الأزمة المالية العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، أبو ظبى، دولة الإمارات العربية المتحدة.



وصراع الحضارات وتفكيك التكتلات الاقتصادية العربية فى هذه الورقة الفنية طرحاً لفكرة حوكمة العولمة.

ولقد دعت الأزمات المالية والاقتصادية والتجارية والبيئية فى العالم خلال القرن العشرين إلى ضرورة إعادة هندسة العلاقات الدولية والعولمة لتجنب تكرار الأزمات العالمية والإقليمية والمحلية. وخاصة أن الأمم المتحدة ومنظماتها لم تستطع إيقاف تدفق الأزمات العالمية إلى الدول العربية.

1- تعريف حوكمة العولمة :

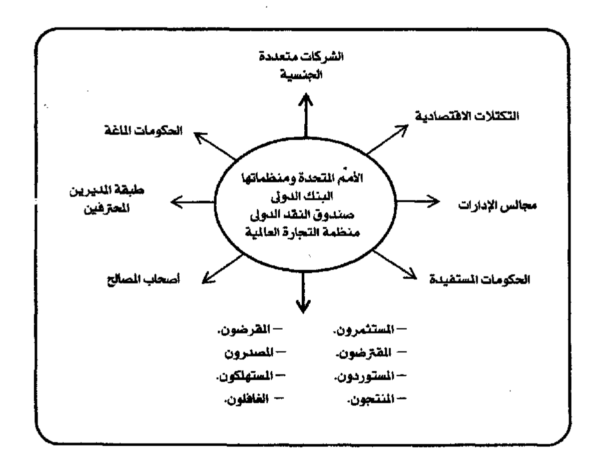
هى منظومة متكاملة للرقابة والآليات التى تحدد العلاقات الدولية لضمان حقوق الدول والمنظمات والشركات الدولية والشعوب وتضمن تحقيق الأهداف والغايات والمرامى لصالح المواطنين وحقوق الأطراف الاقتصادية والمالية المختلفة والحكومات المغنية.

2- اهداف الحوكمة العالمية :

- معالجة الأزمات العالمية والدولية.
- حماية المستثمرين والمنتجين والمصدرين والمستوردين.
- التحقق من الإلتزام بالاتفاقات الدولية والعلاقات الدولية مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة الدولية ومنظمة السياحة الدولية والأوبك والأوابك ومنظمات الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسية وغيرها.
- تحقيق الإفصاح والشفافية والوضوح والدقة فى المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية الدولية.
- تحقيق آليات للتفاوض وحسم المنازعات والأزمات الدولية.
- تجنب الحروب التجارية المعاصرة والاستعمار الاقتصادى بأشكاله المختلفة.
- تخفيض الأزمات والكوارث الناتجة عن العولمة.

- تشجيع العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادلة بعيداً عن الفساد التجارى والفنى والمالى وغسيل الأموال.
- سد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاج أزمات البطالة والتضخم والفقر والأمراض المعاصرة.
- تحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومعلوماتياً وتكنولوجياً.

3- أطراف منظومة الحوكمة العالمية:



4- كيف تطبق الحوكمة العالمية ؟

لا توجد — حتى الآن- مجموعة من القواعد المنظمة للحوكمة العالمية. ولكن توجد فى كل دولة سلسلة من القوانين والإجراءات التى توضح آليات تطبيق الحوكمة. وتختلف تلك الآليات بين الدول مما يجعل مجالات المنازعات والصراعات والأزمات

الدولية والعالمية متعددة ومتشعبة ومتكررة. وتطبق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المعروفة بـ OECD .

Organization for Economic Cooperation and Development

عدداً من المبادئ المقترحة لحوكمة الشركات والحكومات لتحسين الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية التى تساعد فى تصميم لوائح للحوكمة وخاصة فى مجالات :

1- لوائح حوكمة أسواق المال والشركات مثال الموجود فى بريطانيا (إجبار بورصة لندن على الإفصاح).

2- نشر ثقافة الحوكمة بين أطراف أصحاب المصالح.

3- بناء منظومة قيم أخلاقية فى المعاملات التجارية تضمن المسئولية الاجتماعية والشفافية والعدالة والمساواة.

4- ضمان المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر.

5- متى تطبق حوكمة العولمة ؟

يجب تطبيق حوكمة العولمة فى جميع الأوقات وخاصة عند انتشار الأزمات والكوارث العالمية (الطبيعية كالاقتباس الحرارى) والمفتعلة (الأزمة المالية العامية وأزمة إنفلونزا الخنازير)، وجنون البقر واستخدام الهرمونات لزيادة أوزان الأبقار والجاموس وكمية الألبان، وسرطنة الغذاء والأدوية منتهية الصلاحية وغيرها.

ويجب تطبيق حوكمة العولمة فى الحالات التالية :

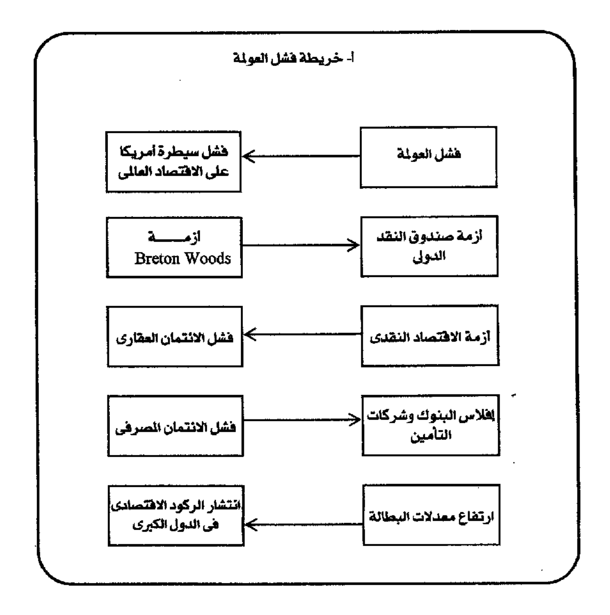
1. الاحتباس الحرارى.
2. إنتاج الوقود العنصرى.
3. سرقة الآثار والمواد الخام الاستراتيجية.
4. إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية.
5. بيع الشركات للأجانب.

6- السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

7- البطالة متعددة الأشكال.

8- التضخم والكساد والركود الاقتصادى.

ونوضح ذلك فى خرائط الطريق التالية :



ب- خريطة طريق لتدويل الأزمة المالية الأمريكية

المشتقات المالية عبر أسواق المال ومنح القروض لعملاء مرتفعى المخاطر

← انخفاض أسعار الفائدة من 6٪ إلى 1٪ ←

عولمة الأزمة المالية الأمريكية وخسائر صناعة الإدخار والإقراض والتأمين

↓

خسائر الأصول الأمريكية أدت إلى خسائر الأصول فى بريطانيا واليابان

→ انفجار فقاعة أسعار العقارات →

انهيار البنوك وإفلاس بعضها وارتفاع حجم الرهونات بدون ضمانات 5 تريليون دولار

↓

عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزامات تجاه الدول النامية

← ضياع نسبة كبيرة من الاستثمارات العربية بالخارج ←

التدخل لإنقاذ النظام المالى والمصرفى ودعم البنوك (النمسا وهولندا)

↓

انخفاض معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى

→

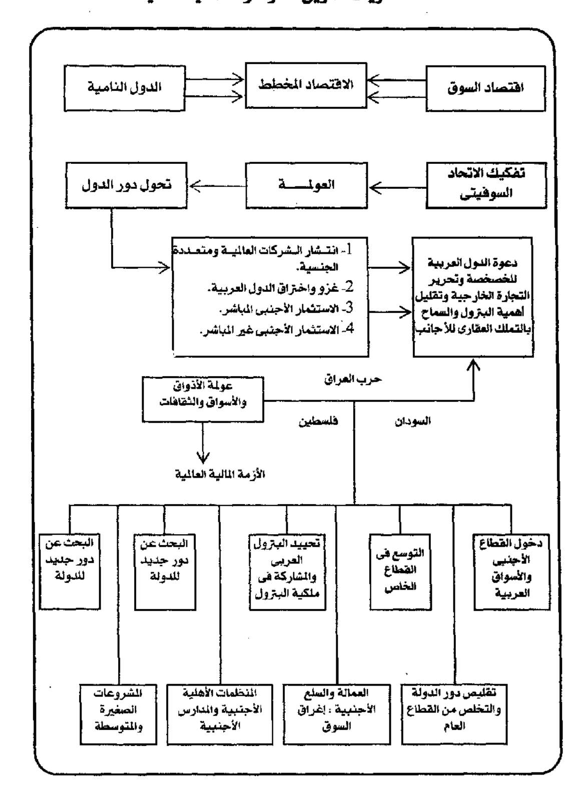
التضخم
البطالة
الركود



جـ- خريطة طريق لتطوير وإنتشار الأزمة المالية

من / إلى	الأزمة العقارية	الأزمة المالية المصرفية	الأزمة المالية الأمريكية	الأزمة الاقتصادية
الأزمة الأمريكية :				
1- البطالة.	↑	↑		↑
2- الإفلاس.	↑			↑
3- الإندماج والاستحواذ.			↑	↑
4- الصادرات.				↓
5- العجز المالي.		↑		↑
الأزمة الأوروبية :				
1- الإفلاس.	↑	↑	↑	↑
2- البطالة.	↑	↑	↑	↑
3- البورصات.	↓	↓	↓	↓
4- البنوك.	↑			
5- الائتمان العقاري.				↑
6- الإنفاق الحكومي.			↑	
7- التأمين.		↓		↓
الأزمة الآسيوية :				
1-	↓	↓	↓	↓
2-	↓	↓	↓	↓
الأزمة العربية :				
1- البورصات.	↓	↓	↓	↓
2- البنوك.	↓	↓	↓	↓
3- السياحة.	↓	↓	↓	↓
4- البطالة.	↑	↑	↑	↑
5- التضخم.	↑	↑	↑	↑
6- الاستهلاك.	↓	↓	↓	↓

د - خريطة طريق لآثار الأزمة المالية العالمية



3- أين تطبق حوكمة العولمة ؟

يجب أن تطبق حوكمة العولمة على جميع المعاملات العالمية ولفك الاشتباك بين الدول الغنية والدول الفقيرة ولعلاج الأزمات الناتجة عن العولمة وخاصة على مجموعة العشرين G 20 التى تسعى إلى السيطرة على الاقتصاد العالمى واستخدام برنامج الدرع الصاروخى متعدد النقاط والأقمار الصناعية (رادار الإنذار المبكر ورادار حزم أشعة أكس ومركز قيادة وإدراك المعارك الكبرى). وجهاز التدمير خارج الغلاف الجوى للاصطدام بالصواريخ المعادية.

من يقود حوكمة العولمة ؟

- الأمم المتحدة ومنظماتها.
- مجلس الأمن.
- مركز إدارة الأعمال الدولية بالأمم المتحدة.
- محكمة العدل الدولية.
- غرفة التجارة الدولية.
- البنك الدولى- صندوق النقد الدولى- منظمة التجارة العالمية.
- الاتفاقيات الدولية.
- التكتلات الاقتصادية.

أ- استراتيجية الحوكمة فى عولمة الاقتصاد :

1- الحفاظ على برامج الإنعاش الاقتصادى للدول الكبرى.

2- إجراء إصلاحات جذرية فى نظام التصويت فى صندوق النقد الدولى.

3- تعزيز تحرير التجارة العالمية.

4- تشديد أجهزة الرقابة المالية.

5- مشاركة أكبر للدول النامية.

6- تخفيض المكافآت والأجور الممنوحة للعاملين فى المؤسسات المالية الكبرى.

7- الإلغاء التدريجى للدعم على النفط وأنواع الوقود الأخرى فى المستقبل.

8- تأجيل اتفاق الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ- مع طرح مجموعة خيارات لتمويل مشروعات الحفاظ على البيئة (مثل النفط) لإبقاء الأسعار منخفضة لمستهلكين الأمر الذى يساهم فى الاحتباس الحرارى العالمى.

9- الاحتفاظ بقوة الدولار كعملة أساسية للاحتياطيات فى النظام المالى الدولى.

10- تحفظ مصر على تحويل مجموعة العشرين إلى منتدى لإدارة الاقتصاد العالمى.

ب- السياسة والقيادة فى عام 2009 وبالمستقبل :

1- وقت صعب للاقتصاد العالمى.

2- تزايد المسئولية لاستمرار بقاء الشركات المساهمة.

3- إعادة بناء منظومة التمويل.

4- الدعوة إلى نهضة صناعية جديدة.

5- التوجه إلى الكساد العالمى.

6- مشاكل المالية العامة فى أوروبا.

7- الدعوى إلى التغير.

8- استمرار الدعوة إلى حقوق الإنسان.

9- زيادة الاهتمام بأفريقيا.

10- البحث عن بيئة نظيفة بدون كربون.

11- الحديث عن السياسات الخضراء.

12- تقدم الصين عالميا.

13- تحول التوازنات بين الحكومات والأسواق.

14- محاولات التخلص من المشتقات المالية.

15- تحول القوة نحو البرازيل وروسيا والهند والصين فى عالم المال والأعمال.

16- إنخفاض صادرات الأسواق الناشئة إلى أمريكا وأوروبا واليابان مع إنخفاض واردات تلك الدول.

17- فشل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية فى جولة الدوحة لتحرير التجارة العالمية.

18- تقلبات معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (نسب التغير) ٪.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأسواق الناشئة	8	7	8	8.5	6.5	6.0	6.0
العالـــــــم	4.2	4.0	5.0	5.0	3.5	3.0	3.8
أسواق الدول المتقدمة	2.0	2.1	3.5	2.8	1.8	1.3	1.8

من يقود حوكمة العولمة ؟

1- مشكلة التحول تجاه أزمة الاحتباس الحرارى.

2- فشل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية عام 2008 والبحث عن آليات لفض المنازعات (بسبب اختلاف أمريكا والهند والصين والاتحاد الأوروبى حول تجاه الحاصلات الزراعية).

3- سرعة مطالبة أمريكا والاتحاد الأوروبى فى معالجة أزمة التغير المناخى عن الصين والدول النامية.

أصبحت الحوكمة الدولية أكثر صعوبة بسبب :

- قوة اللاعبين الدوليين.
- صعوبة حل مشكلات الاحتبار الحرارى وتحرير التجارة.
- ازمة البنوك الأمريكية Freddic Mac.

Fammie Mae.

AIG.

- الأزمة المالية العالمية.
- الركود مع الإنفاق الحكومى وخفض سعر الفائدة والصادرات.
- اتجاه الصين نحو السيطرة على الاقتصاد الأمريكى والمساعدة فى حل الأزمة المالية الأمريكية.
- ظهر روسيا كقوة ثالثة فى الاقتصاد العالمى.

■ **الأزمات الطبيعية :** سارس عام 2003 – سونامى آسيا 2004 – زلزال باكستان 2005 – بركان جافا 2007 – فيضانات بنجلاديش 2008 – الخوف من انجراف القطب الشمالى 2009.

■ الأزمات البشرية لمحطات الطاقة النووية الناتجة عن تشغيل 460 محطة تشغيل فى العالم، بجانب الفساد.

■ الصناعات الملوثة للبيئة مثال الألومونيوم والأسمنت والبترول والسيارات والتى تؤدى إلى زيادة نسبة الكربون فى الجو. والدعوة إلى زيادة السيلكون وتخفيض الكربون- أى التوسع فى استخدام الحاسبات بطرق غير مباشرة لتخفيض الكربون، والدعوة إلى البيئة الخضراء (مثال اختراع السيارة التى تعمل بالكهرباء).

نقص المياه أكثر خطورة من أزمة التغير المناخى :

- إدارة المياه (معهد إدارة المياه).
- من المتوقع ندرة المياه عام 2025.
- من المقدر عجز فى المحاصيل الزراعية بحجم الإنتاج الزراعى المشترك بين أمريكا والهند.
- إنخفاض حجم الاحتياجات من الغذاء والمياه بسبب سوء الرى بالمياه.

أزمة الطاقة 25 سنة من الآن :

- سوف يستهلك العالم 50٪ زيادة فى الطاقة المستخدمة الآن عام 2009 فى الوقت الذى سوف ينخفض معدل إنتاج الطاقة والغاز.
- والطاقة الجديدة المتوقعة سوف تكون فى دول لا تتوفر لديها الموارد اللازمة لإنتاجها لأسباب اقتصادية وسياسية وطبيعية. وعندما يقابل النمو فى الطلب على الطاقة العرض المحدود منها، سوف تكون النتيجة المزيد من المنافسة الشرسة، وكذلك زيادة الاحتباس الحرارى وتلوث البيئة.
- ومن المطلوب استخدام التجديد والابتكار والتعاون والترشيد لبناء عالم جديد بعيد عن مخاطر الطاقة النووية، ويتطلب ذلك التعاون بين الشركات والحكومات والأفراد.

سيطرة الحوكمة على الأزمات العالمية :

1- صراع الحضارات.
2- الاستعمار الاقتصادى الجديد.
3- الفضائيات والحروب الثقافية.
4- الأزمة المالية العالمية.
5- العولمة.
6- الحروب التجارية.
7- القروض المصرفية المتعثرة.
8- الرهن العقارى.
9- إفلاس البنوك الأمريكية
10- إفلاس الشركات الكبرى
11- البطالة.
12- الاحتباس الحرارى
13- التضخم.
14- الأسلحة النووية.
15- السيطرة على الودائع العربية بالخارج.
16- حرب الطاقة العضوية باستخدام الحبوب
17- حرب الغذاء.
18- حرب المياه
19- حرب العمالة الأجنبية فى الوطن العربى
20- ازمة فلسطين
21- التدخل الأجنبى فى شئون الدول العربية.
22- فشل صندوق النقد الدولى فى التعامل مع الأزمة المالية العالمية.

دور الحوكمة فى معالجة الأزمات العربية :

1- ازمة الغذاء العربى – فاتورة الغذاء.
2- ازمة السكان العرب (بين التنظيم والتهجير).
3- ازمة الإسكان العربى والمتاجرة بالأراضى.
4- العشوائيات الإسكانية
5- هروب الأموال العربية إلى الخارج
6- هروب الكفاءات العربية إلى الخارج
7- تدهور التعليم العربى
8- تدهور اللغة العربية
9- البطالة العربية.
10- التضخم وارتفاع الأسعار التراكمى
11- سرطنة الزراعة والغذاء
12- الفقر وتحت خط الفقر.
13- تدهور اللوجستيات العربية وغياب شبكات النقل الجوى والبحرى والبرى.
14- تحويل الاقتصاد العربى إلى اقتصاد خدمات.
15- خصخصة الشركات العربية لصالح الأجانب.
16- تدهور الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية
17- الجريمة والفساد.
18- إنخفاض مستوى المعيشة
19- إغراق السوق المصرى والعربى بالواردات الفاسدة.
20- سيطرة العمالة الأجنبية على سوق العمل العربى.

1- المقدمــة :

يقدر حجم الاقتصاد العربى بحوالى 2.5% بعد الاقتصاد العالمى أى 2 تريليون دولار، كما يقدر حجم أسواق المال والبورصات العربية بحوالى 3٪ من حجم أسواق المال والبورصات فى العالم والتى تقدر بحوالى 220 تريليون دولار. كما تقدر نسبة الأموال المصرفية العربية من إجمالى الأموال المصرفية فى العالم بحوالى 3/1 كما أن 4/1 تلك الأموال يملكها الأجانب ويقدر حجم المشتقات المالية فى العالم بحوالى 600 تريليون دولار يمثل فاقد المصارف العربية منها نسبة كبيرة تدعو إلى التحول إلى الأصول المالية الحقيقية. لذلك يجب أن تخضع مخاطر المشتقات المالية للرقابة نظراً لأن غالبية المشتقات المالية غير مسجلة فى غالبية أسواق المال. ومن الضرورى الرقابة على أسواق تسجيل المشتقات وليس فقط المشتقات ذاتها.

وفيما يلى أهم أسباب تحول دور الدولة فى الوطن العربى فى ضوء ما سبق :

عوامل خريطة تحول دور الدول فى العالم :

2009 – 1973

التحولات
الانفتاح الاقتصادى
الخصخصة
الاستثمار الأجنبى المباشر
الاستثمار الأجنبى غير المباشر
تحرير التجارة (WTO).
العولمة
الاتحاد الأوروبى
التكتلات الاقتصادية
المناطق الحرة
الشركات متعددة الجنسيات
الحروب التجارية
تحول الدول فى روسيا
دخول أوروبا الشرقية فى الخصخصة
حرب البترول (العراق)
أزمة الرهن العقارى
الأزمة المالية العالمية

1973 1983 1993 2003 2005 2008 2009

2- الاستراتيجيات البديلة :

ويحتاج دور الدولة بعد العولمة والأزمة المالية إلى ضرورة تطبيق عدد من الاستراتيجيات التالية :

1- ضرورة تنسيق والتكامل بين الاقتصاديات العربية من خلال التحالفات الإستراتيجية فى الاقتصاد العينى.

2- إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات وإعادة بناء الصناعات والزراعات لتوفير الغذاء محلياً وترشيد المياه.

3- التصدير بالصفقات المتكافئة، وتشجيع المشروعات العربية المشتركة، والاستثمار فى بناء أساطيل النقل البحرى وتحرير حركة السلع والخدمات والأموال والأفراد.

4- ربط البنوك المركزية العربية بسياسات موحدة وتحديد علاقاتها بالسياسات المالية والنقدية وتشجيع تطبيق الدينار الحسابى الموحد.

5- الحفاظ على الثقافة العربية ومنظومة القيم الإيجابية، وتوحيد نظم التعليم العربية، ومكافحة العنوسة وتشجيع الزواج وتنظيم النسل.

6- تدريب رواد الأعمال ومكافحة الفساد والجريمة، والالتزام بالاحتراف والتراخيص والتخصص وتقييم العمل، ويجب مراعاة الفروق الأجرية وترشيد مرتبات الإدارة العليا مع محاربة التضخم والتحويلات النقدية التى لا يقابلها إنتاج، مع نشر ثقافة البنوك الإسلامية ومحاربة الربا.

7- تطبيق خطة طوارئ للقضاء على البطالة والإسكان والتنمية البشرية.

3- أسباب التحول نتيجة الأزمة المالية الأمريكية :

من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ما يلى :

1- عدم الإلتزام الأمريكى بربط السياسات النقدية المالية وعولمة السياسات النقدية (البنوك والتأمين والبورصات) وربط المعاملات الدولية بالدولار والسياسات الضريبية.

2- الإنفاق العسكرى المتزايد لأمريكا فى الخارج حيث لديها 700 قاعدة عسكرية فى 130 دولة- حيث ارتفعت ديون أمريكا حتى الآن بعد 4 تريليون دولار إلى 9 تريليون دولار عام 2009.

3- ارتفع أسعار الطاقة والغذاء.

4- دعوة أمريكا إلى استخدام الطاقة العضوية واستخدام الغذاء فى ذلك بدلاً من مساعدة الدول النامية به.

5- أدى الإفلاس العقارى الأمريكى إلى خسائر فى صناعة الادخار والإقراض والتأمين، وزيادة القروض العقارية عن طريق التوريق والقروض العقارية المدعمة بالأوراق المالية.

6- إنشاء شركات جديدة للاستثمار العقارى كمالك رئيسى للعقارات برأسمال 140 بليون دولار بزيادة 1٪ عن قيمة إجمالى الأموال المستثمرة فى الأوراق المالية بالبورصة. ومن ثم تراجع أسعار العقارات وتدهور الائتمان ونزع الملكية.

7- بلغت خسائر الأصول الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقارى حوالى 2 تريليون دولار.

8- ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية إلى 490 دولار عام 2009.

9- حاول بنك ميريل لنشر السيطرة على الخسائر العقارية المتواصلة بشطب أصول قدرها 5.7 مليار دولار وبيع أسهم بقيمة 8.5 مليار دولار ثم شطب 2.5 مليار دولار من قرض الإسكان.

10- توجه أمريكا إلى رفع سقف الائتمان العقارى مقابل ضمانات لشركتى فانى أى وفريدى ماك قدرت بحوالى 5 تريليون دولار تعادل 505 من الرهونات العقارية الأمريكية. ثم أنهار بنك الاستثمار الأمريكى Leaman Brothers، وإفلاس ميريل لنش وشركة التأمين الأمريكية (التى لها فروع بالدول العربية) AIC حيث تم شراء 80٪ من أسهمها بمبلغ 82 مليار دولار عليه فقدان الثقة نظراً لارتفاع حجم الرهونات مع إنعدام

الضمانات إلى 5 تريليون دولار وأدت المنافسة المصرفية فى أمريكا ورفض ال بنوك إقراض بعضها البعض، والسباق نحو جذب الودائع برفع أسعار العائد إلى مضاعفة الأزمة.

4- أثر الأزمة المالية الأمريكية على اقتصاد الدول الصناعية :

ادت التشابكات الدولية بين الاقتصاد الأمريكى واقتصاديات الدول الصناعية من خلال العلاقة الدولية والاستثمارات المشتركة فى البورصات والبنوك وأسواق المال والتجارة إلى تأثر تلك الدول بالأزمة المالية الأمريكية :

1- قدرت خسائر قطاع الإسكان فى بريطانيا وايرلندا وأسبانيا بأكثر من خسائر القروض بالبنوك التجارية.

2- قامت هولندا بتوفير ضمانات للقروض المصرفية قدرها 200 مليار يورو.

3- قامت البنوك فى النمسا بدعم البنوك التجارية بمبلغ 700 مليار يورو.

4- تجخلت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لإنقاذ النظام المالى والمصرفى بصيغ مختلفة.

5- ارتفعت معدلات البطالة فى الدول الصناعية وخاصة فى ألمانيا وأمريكا بسبب الأزمة المالية الأمريكية.

6- بدات تساؤلات حول مصداقية الاقتصاد الرأسمالى بآليات السوق وعدم تدخل الحكومات.

5- تقاعس دور البنك الدولى - صندوق النقد الدولى – منظمة التجارة العالمية :

1- العمل على تدويل الأزمة لصالح أمريكا.

2- تعتبر الأزمة نقطة تحول نحو الأسوأ للدول النامية.

3- شملت خطة الإنقاذ الأمريكية شراء أسهم 9 بنوك كبرى وإقامة مجلس بعدد مؤسسات التنمية متعددة الأطراف مثال :

- البنك الأوروبى للإعمار والتنمية.
- بنك التنمية الأفريقية.
- بنك التنمية الآسيوى.
- البنك الإسلامى للتنمية.

خطة الاقتصاد العالمى :

- شراء الديون المعدومة والأصول المتعثرة حيث خصص الكونجرس الأمريكى مبلغ 700 مليار دولار لذلك.
- توفير ضمانات حكومية للقروض (المصرفية- المعرية) كمحرك للائتمان.
- تعزيز الثقة فى النظام المالى الأمريكى.
- توفير مظلة للتأمين على الودائع والقروض (المصرفية المتبادلة لفترة 3 سنوات بضمانات قدرها 2 تريليون دولار).
- تقديم مخصصات ضريبية قدرها 150 مليار دولار.
- اقتراح إنشاء صندوق تكاملى دولى.

6- الأزمة والعالم العربى :

1- تقدر خسائر قطاع التأمين العربى بحوالى 15٪.

2- ضياع نسبة كبيرة من الاستثمارات العربية بالخارج.

3- ارتفاع معدلات البطالة العربية.

4- ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المستورد.

5- ارتفاع معدل التضخم فى غالبية الدول العربية.

6- تأثير الأزمة على الصادرات العربية.

7- انعكاسة فى جهود الفقر فى الدول العربية.

8- تقرير الزيادة فى عدد الفقراء بالدول العربية بحوالى 20 مليون فرد.

9- من المحتمل عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول العربية.

التحول فى موقف الحكومات العربية (تشخيص الأزمات الاقتصادية العربية)

أزمة الائتمان المصرفي	الأزمة الاقتصادية الأمريكية
1- تحول سلوك المستهلك.	1- الميزان التجارى- ميزان المدفوعات(عجز).
2- الاحتكارات الجديدة.	2- السياسات النقدية غير واضحة.
3- المنافسة غير الكاملة.	3- السياسات الضريبية غير العادلة.
4- انخفاض الكفاءة الاقتصادية.	4- التضخم المتنامى.
5- ارتفاع تكاليف الإنتاج.	5- البطالة المستمرة.
6- البطالة المقنعة.	6- عجز الموازنة العامة للدولة.
7- انخفاض الإنتاجية الكلية.	7- سياسة التجارة الدولية.
8- انخفاض إنتاجية العمل.	8- أسعار الصرف.
9- خسائر الشركات.	9- ميزان المدفوعات.
10- الإفلاس.	10- مشروعات الخصخصة.
11- العمالة الزائدة.	11- الاستثمار الأجنبى المباشر.
12- ارتفاع الأسعار.	12- الاستثمار الأجنبى غير المباشر.
13- عدم توازن أسواق العمل وغزو العمالة الوافدة.	13- أزمة البنوك والقروض المصرفية المتعثرة.
14- ارتفاع تكلفة تدخل الدول.	14- أزمة شركات توظيف الأموال.
15- التلوث البيئى.	15- زيادة الاستهلاك.
16- سوء الإدارة.	16- نقص الإنتاج المحلى.
17- الضرائب المتزايدة.	17- تغير هيكل سوء العمل.
18- نقص معدلات الجودة.	18- غياب التنسيق.
19- انتشار الفقر.	19- التوجه نحو اقتصاد الخدمات.

7- موقف الاقتصاد العربي :

1- ترتبط الأجور المنخفضة فى أسواق العمل العربية بإنخفاض إنتاجية ساعة العمل ما دعى إلى توظيف العمالة الأجنبية.

2- اختل توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة من السكان.

3- نقل التكنولوجيات إلى الوطن العربي لم يحقق التحول التكنولوجي الاقتصادى المطلوب Technoecnmoics إلا فى حدود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى لم تتفاعل مع بقية القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية.

4- لقد حدث تحول فى هيكل الوظائف – وتحول الاقتصاد الإنتاجي إلى اقتصاد خدمي- مع انحراف الأسواق بالسلع تامة الصنع.

5- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين والمناولة واللوجيستيات بسبب العولمة.

6- زادت معدلات عولمة التجارة والاستثمار فى الدول العربية على حساب التنمية الزراعية والتنمية الصناعية (وخاصة الصناعات التحويلية).

7- اتبعت بعض الحكومات العربية سياسة حرية التجارة والاستثمار.

8- ولكن دول عربية أخرى قد أخذت بسياسة الرقابة المشددة على كل الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال سلسلة من السياسات الاقتصادية :

أ- ما هى أهداف السياسة الاقتصادية فى مصر مثلاً ؟

ب- هل تحقق السياسة الاقتصادية المصرية الأهداف الاقتصادية المصرية الأهداف الاقتصادية المنشودة ؟

ج- هل يتم قياس سلبيات وعيوب السياسة الاقتصادية المطبقة حالياً؟

د- هل هناك بدائل أخرى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ؟

هـ- هل هناك بدائل للخصخصة عن طريق البيع للأجانب ؟

9- ارتفاع معدلات البطالة فى الدول العربية- وعدم ربط التعليم بحاجات أسواق العمل.

10- ارتفاع التضخم بجانب الطلب والعرض – مع إنخفاض مستويات الأجور لغالبية المواطنين.

11- أدت التطبيقات الخاطئة للهندسة الوراثية وتحويل الزراعة العضوية إلى زراعات غير عضوية إلى سرطنة الدوار والإنسان وانتشار الأمراض.

معدلات النمو والتضخم لعدد من الدول العربية عام 2009

المؤشرات / الدول	معدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى	معدل التضخم %	السكان بالمليون	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى سنوياً بالدولار
الجزائر	4.6	3.9	34.9	4940.0
مصر	5.7	9.1	80.0	2350.0
العراق	6.7	5.4	29.9	3090.0
الأردن	4.5	3.6	6.3	3320.0
لبنان	3.1	6.0	4.2	6570.0
ليبيا	6.9	9.6	6.4	9720.0
المغرب العربى	4.5	3.2	31.9	2930.0
السعودية	3.3	10.3	25.8	15230.0

من الملاحظ إنخفاض معدلات النمو السنوية فى GNP مع ارتفاع معدل التضخم وإنخفاض نصيب الفرد السنوى من GNP – هذا على عكس الحال فى الدول الصناعية الكبرى G8 وG20 ومن الضرورى العمل على زيادة معدلات النمو السنوى فى GNP وخفض البطالة ورفع معدلات نصيب الفرد السنوى من GNP.

8- دور الحوكمة فى السيطرة على الأزمات المصرية :

1- الفقر (افقر 1000 قرية).
2- تحول القرى المنتجة إلى قرى مستهلكة.
3- زيادة السكان وإنخفاض الدخل الفردى الحقيقى السنوى.
4- أزمة الإسكان (حقيقية أم مفتعلة).
5- العشوائيات.
6- أزمة التعليم والتربية والثقافة والعلوم.
7- ازمة البنوك والقروض المصرفية المتعثرة.
8- أزمة الجامعات.
9- أزمة أسواق العمل.
10- أزمة البورصات وأسواق المال.
11- SME"s والشركات العائلية (وعدم انفصال الملكية عن التنفيذ والرقابة والإدارة).
12- استغلال المستهلك وأسواق السلع.
13- الغش التجارى.
14- الفساد والجريمة.
15- غياب المسئولية الاجتماعية للشركات والحوكمة.
16- سرطنة الغذاء والزراعة.
17- سرطنة السكان وتدهور العلاج.
18- خصخصة الشركات للأجانب.
19- نقص عدد المديرين المحترفين.
20- تمليك الأجانب للعقارات.
21- تدهور دور النقابات وسيطرة رأس المال.
22- العجز التجارى وعجز الموازنة العامة للدولة.
23- خسائر الأزمة المالية العالمية فى الجانب المصرى والعربى.
24- أزمة النقل والمواصلات.
25- أزمة القيم.

الخلاصـــــات

حوكمة العولمة

↓

1- مكافحة الفساد.
2- الشفافية.
3- فعاليات الرقابة.
4- المراجعة الخارجية والداخلية.
5- العلاقات.
6- المستثمرون الأجانب.
7- طبقة الإدارة الفعلية.
8- اعضاء مجالس الإدارات.

استراتيجيات الحوكمة العربية ← هياكل الحوكمة العربية ← مسئوليات مجالس الحوكمة العربية ← التحسينات المستمرة بالحوكمة العربية ← ثقافة وسلوكيات الحوكمة العربية ← تشريعات الحوكمة العربية ← حوكمة العولمة

حوكمة الشركات – حوكمة النقابات والقوى العاملة- حوكمة المستثمرين – حوكمة حقوق الملاك – حوكمة البنوك.

مراجع إضافية

1- www.Gcgf.org, Global corporate Governance Forum.
2- www.wprldbank.org.
3- www.oecd.org.

الفصل الخامس عشر

الحروب التجارية المحلية

مقدمة

1- اختراق الأسواق المحلية.

2- الإغراق.

3- التوكيلات والحروب التجارية.

4- المركب التجارى الحربى.

5- أهم الحروب التجارية المعاصرة.

6- هروب سلاسل القيمة فى الحروب التجارية.

7- المواطن والحروب التجارية المحلية.

8- صناعة الجوع والحروب التجارية.

الفصل الخامس عشر

الحروب التجارية المحلية

مقـــدمة :

قد تكون التجارة واحد من الثلاث نماذج التالية :

أ- التجارة مع الله.

ب- التجارة مع الإنسان.

ج- التجارة مع الشيطان.

وتعتبر التجارة بالحروب وبالغزوات نوع من التجارة مع الشيكان كما أشرنا فى الفصل السابقة فى هذا الكتاب. وتهدف التجارة مع الشيطان إلى الدمار وقتل الإنسان واستغلال الدول والمستهلك بالأساليب المشروعة وغير المشروعة.

1- اختراق الأسواق المحلية :

ويتم اختراق الحروب التجارية للأسواق المحلية بالعديد من الأدوات والأساليب، مثال :

- استغلال وسرقة البترول والغاز الطبيعى.
- استخدام المعونات الفنية للتغلغل فى الأسواق المحلية.
- الإشاعات للتسويق مثال لعبة أنفلونزا الخنازير لبيع الأمصال التى تنتج فى أمريكا والصين وفرنسا وإسرائيل.

- الفتنة والإشاعات (كما حدث فى الاختلاف حول بترول المنطقة المحايدة بين العراق والكويت).
- تشجيع الشباب للهجرة للخارج.
- العمولات والفساد والإفساد وخاصة فى الصفقات التجارية الدولية (استيراد البيض من إسرائيل — والحملات المحلية إلغاء مزارع الدواجن تحت شكوى الطيور).
- الاستخبارات والتجسس على المشروعات القومية المحلية لصالح الشركات الأجنبية.
- استيراد الأدوية الفائدة — مثال الألبان الفائدة وأكياس الدم الفاسدة منتهية الصلاحية.
- استيراد سلع وأدوية ملوثة بالإشعاعات.
- تلوث البذور والحبوب والغذاء المستورد.
- سرطنة الزراعة.
- فساد الأغذية فى مطاعم الوجبات السريعة.
- غسيل الأموال.
- مضاربات الحديد والأسمنت والعقارات وتجارة الأراضى.
- أزمات ومضاربات البورصات.
- حرب المياه وسوء استخدام المياه.
- التخلص من المخلفات الدولية فى قناة السويس والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.
- استخدام أسلحة الدمار الشامل فى غزة والقدس والعراق (الحرب الكيماوية والبيولوجية).

2- الإغــــراق Dumping :

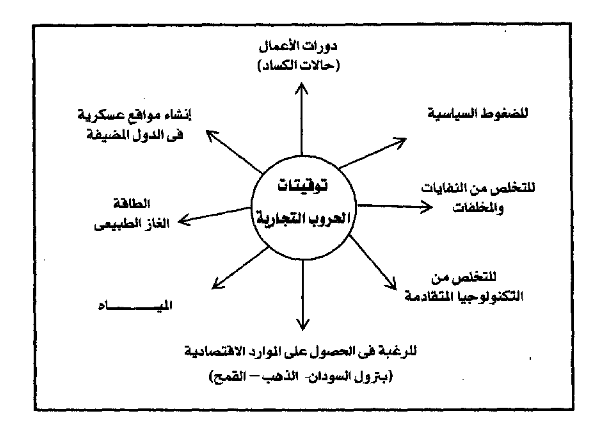
غزو الأسواق العربية بالسلع الأجنبية والخدمات الأجنبيـة مـن جميـع دول العـالم 194 دولة – وخاصة من الصين واليابـان والهنـد وكوريـا الجنوبيـة وتـايوان مـع فـرض قيود على الصادرات العربية لتلك الدول.

3 - التوكيلات والحروب التجارية :

وتعتمد الشركات العالمية على التوكيلات وفروع الشركات الدولية فى السوق المحلى لتوزيع منتجات وخدمات تلك الشركات لصالح المنـتج الأجنبى وعلى حساب المستهلك والمشترى المحلى، وخاصة فى :

1. قطع الغيار.
2. اجزاء السلع الراسمالية.
3. السلع المعمرة.
4. تجميع السيارات محلياً.
5. الحاسبات الإلكترونية.
6. البرمجيات.
7. الأدوية الفاسدة.
8. البذور المسرطنة.
9. القمح الفاسد.
10. قطع غيار السيارات القديمة المستعملة.

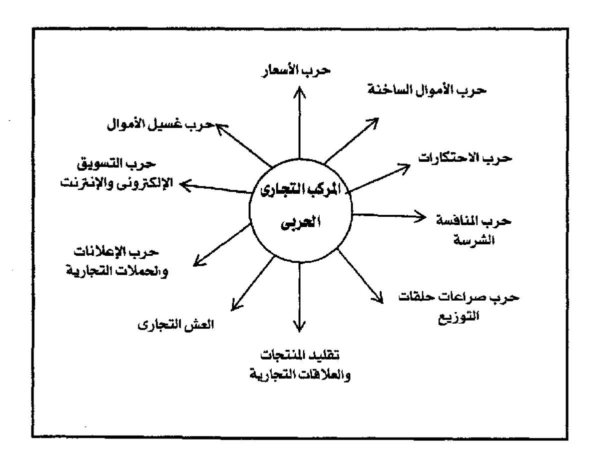
وتتم الحروب التجارية فى الحالات التالية :



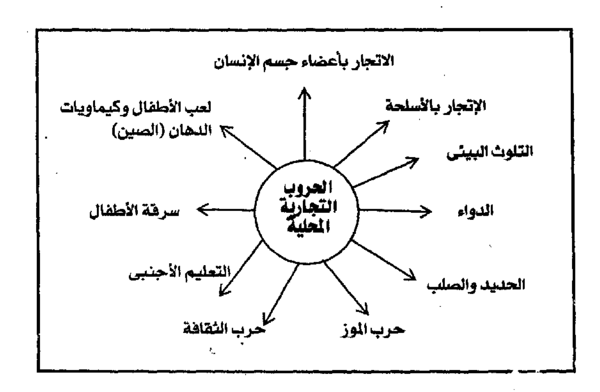
وقد تكون الحرب التجارية من دولة واحدة أو من عدد من الدول، مثال :

1. حرب السويس (فرنسا- إنجلترا – إسرائيل).
2. حرب العراق (التحالفات وأمريكا).
3. حرب أفغانستان (الناتو – أمريكا – بريطانيا).
4. حرب الصين (بترول السودان).
5. الحرب الفرنسية (اذهب فى السودان).

4- تنوع أسلحة الحروب التجارية :



5- أهم الحروب التجارية المحلية المعاصرة :



ويضاف إلى ذلك حروب الخدمات، مثال :

1. الدروس الخصوصية بالمدارس والجامعات.
2. الغش التجارى ومنتجات تحت السلم.
3. حرب الألبان والسلع الغذائية.
4. حرب القروض المصرفية المتعثرة وهروب المقترضين إلى الخارج.
5. سرقة العلامات التجارية.
6. غياب الأسواق الممتدة وتعدد الأسعار للسلعة الواحدة.
7. السرقة والغش فى جميع السلع والخدمات.



6- هروب القيمة فى الحروب التجارية :

هروب سلاسل القيمة فى الحروب التجارية

الدولة	الأنشطة
1-	البحوث والتطوير ↓
2-	التصميمات ↓
3-	المشتريات ↓
4-	التصنيع ↓
5-	التسويق ↓
6-	البيع ↓
7-	التوزيع ↓
8-	الخدمات

دور العلامات التجارية فى الحروب التجارية :

1. كوكاكولا.
2. سونى.
3. مرسيدس بنز.
4. كوداك.
5. ديزنى.
6. نسلة.
7. تويوتا.
8. ماكدونالدز.
9. IBM.
10. بيبسى كولا.
11. رولز رويس.
12. هوندا.
13. بانا سونيك.
14. لفيى.
15. كلينكس.
16. فورد.
17. فولكس داجون.
18. كيلوج.
19. بورش.

مؤشرات تحقيق أهداف الحروب التجارية :

1. حصة الشركة من السوق.
2. المنتجات بالأحجام المطلوبة.
3. العلامات التجارية.
4. إدخال منتجات جديدة.
5. الأسعار.
6. ميزانية الدعاية والإعلان.
7. المراكز الإعلانية.
8. جودة المنتج.
9. رضاء المواطنين.
10. طرق التوزيع والتغلغل في الأسواق.
11. تكلفة التوصيل.
12. تقدير الأرباح المتوقعة.

استراتيجيات التعامل مع الحروب التجارية			
الهجوم	تجنب المنافسة	الشركة المساهمة المشتركة	الاستحواذ والتملك

7- المواطن والحروب التجارية المحلية :

يعانى العديد من المواطنين (محدودى الدخل والفقراء وتحت خط الفقر بالقرى والمدن) فى مصر وبالدول العربية من العديد من الحروب التجارية المحلية بسبب جشع التجار والدخلاء بدون تراخيص أو تخصص. ويظهر ذلك فى حالات السلع الضرورية والخدمات الإستراتيجية كالصحة والتعليم. وفيما يلى بعض تلك الحروب التجارية التى يخوضها المواطن لتحقيق أهدافه :

1- حرب الطوابير Queues فى كل الحاجات الإنسانية ومعاناة الانتظار.

2- حرب الحصول على سكن آمن للمواطن.

3- حرب الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم من الحضانة حتى الحصول على درجة الدكتوراه.

4- حرب الحصول على وظيفة.

5- حرب الحصول على رغيف العيش.

6- حرب الحصول على أنبوبة البوتاجاز.

7- حرب الحصول على العلاج والدواء.

8- حرب الحصول على الغذاء غير المسرطن.

9- حرب السكن فى العشوائيات والمدافن.

10- حرب المواصلات والنقل.

11- حرب البنزين والغاز والارتفاع المستمر فى أسعار الطاقة ومن ثم ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

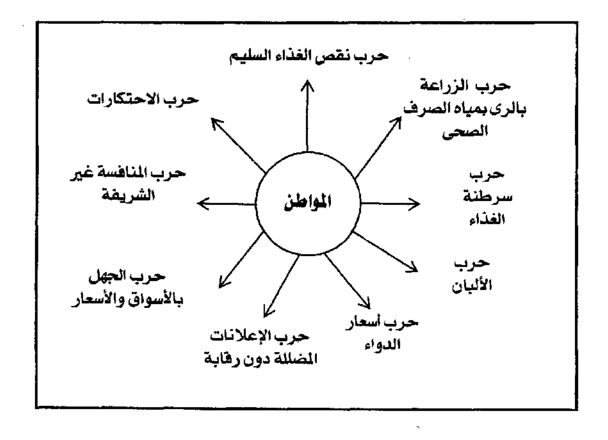
12- حرب الحصول على معلومات دقيقة للبحث العلمى وإعداد الدراسات.

13- حرب فرض الضرائب على الدخل وضريبة المبيعات والضريبة العقارية مع إنخفاض المرتبات عن الأسعار التصاعدية.

14- حرب صعوبة التخلص من القمامة وغياب النظافة.

15- حرب الطوابير للحصول على تأشيرة دخول دولة عربية.

16- حرب اشتعال أسعار اللحوم (من الحبشة حيث إنخفاض أسعارها- ورغبة التجار الاستمرار فى الاستيراد من دو لأمريكا اللاتينية حيث ارتفاع هامش الربح).



ويترتب على استمرار الحروب التجارية ما يلى :

أ- ارتفاع معدلات الجريمة.

ب- الإرهاب.

جـ- الشعور بالظلم وعدم العدالة والمساواة.

د- التفكك الأسرى.

هـ- الإدمان.

و- غياب الانتماء الأسرى والوطنى.

وتعمل حماية المستهلك والمسئولية الاجتماعية على الحفاظ على حقوق المواطن وتجنب الحروب التجارية.

وتشمل الحروب التجارية حلقات التوزيع التالية :

استغلال المستوردين

الجمارك

استغلال تجار الجملة

استغلال الأجهزة الحكومية

المواطن

استغلال تجار نصف الجملة

استغلال وسائل النقل والمواصلات

استغلال تجار التجزئة

8- صناعة الجوع والحروب التجارية :

يعانى العالم العربى من سوء التغذية ونقص النمو، ولقد أصبح الغذاء أحد الأسلحة السياسية التى تستخدمها الدول الصناعية ضد الدول. ويرى البعض أن صناعة الجوع هى صناعة الفقر والجهل والتخلف :

1- إغتصاب أفضل الأراضى لمحاصيل التصدير لأغراض الأجانب.

2- الإدارة الاستعمارية الفرنسية تعسفية فى أفريقيا.

3- تطبيق نظام المزارع التجارية فى الدول العربية ومصر.

4- أزمة ارتفاع أسعار الغذاء (القمح) وإنخفاض إحتياطى العالم من القمح والتى لا تكفى لأكثر من 30 يوم.

5- مخاطر استخدام المبيدات لزيادة إنتاج الغذاء (إنخفاض محصول القطن المصرى بسبب استخدام المبيدات الحشرية فى منتصف الخمسينات) مثل المبيد الحشرى فوسفل Phosvel الذى يقتل الجاموس والبشر فى مصر.

6- استخدام تجارة السموم أى الجرعات الكثيفة من المبيدات والمخاطر التى تهدد الحياة بسبب الارتفاع المستمر فى مبيعات المبيدات، مما يتطلب المعالجة المتكاملة للآفات.

7- تفيد زراعة التصدير الشركات متعددة الجنسيات.

8- تعتبر أمريكا أكبر مصدرى الغذاء فى العالم، وهى أيضا أكبر مستوردى الغذاء فى العالم (صفقة القمح السوفيتية والمصرية).

الفصل السادس عشر

حالات عملية في التجارة بدون حروب

1- حالة مصر وإيطاليا.

2- حالة مصر واليونان.

3- حالة مصر وتركيا.

4- حالة مصر وكازاخستان.

5- حالة مصر وجنوب افريقيا.

(1)

العلاقات التجارية المصرية والإيطالية

حالة عملية

العلاقات التجارية المصرية والإيطالية

حالة عملية

1- مقدمة :

إيطاليا هى الشريك الأوروبى الأول لمصر والثانى عالميا بحجم تبادل تجارى بمبلغ 4 مليار دولار فى عام 2007، كما أن هناك حضور قوى فى بعض الشركات الإيطالية فى مصر خاصة شركات الطاقة والنقل والبنية التحتية والدفاع والسياحة وكذلك ببساطة الشركات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية حيث تنشط فى معظم الأحيان فى قطاعات أكثر تقليدية.

إذ تعد مصر من أكبر المستفيدين من التعاون الإيطالى فى منطقة المتوسط، كما أن هناك التزاماً كبيراً من قبل إيطاليا فى القطاع الثقافى عبر بعثاتها الأثرية ومشروع الجامعة المصرية الإيطالية ومشروع إعادة تأهيل المتحف المصرى. أما عن قطاع الصناعة فهو يسعى لعمل برامج فى مجالات النقل والتدريب المهنى من العديد للمواطنين المصريين الشباب ومنع الهجرة غير الشرعية.

كما أنه يرى أنه لا يمكن أن يوجد سلام ولا يمكن أن يكون هناك أمن دون رخاء مشترك بعملية تنمية تهدف فى المقام الأول للتقريب بين ظروف المعيشة لمواطنى ساحل البحر المتوسط والأنشطة الإيطالية ذات التاريخ القديم فى مصر موجهة لهذه الغاية.

2- الاتفاق الأوروبى لتأسيس المشاركة بين جمهورية مصر العربية والجامعات الأوروبية ودولها الأعضاء :

أصدر رئيس مجلس الوزراء فى 1996/12/24 قرار بشأن تشكيل اللجنة القومية العليا للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبى وذلك لإبرام اتفاق الشراكة المصرية الأوروبى عن اتفاق التعاون الإنمائى المبرم من 1997 والذى تم التوقيع النهائى عليه

بتاريخ 2001/6/25 وفى البداية تؤكد اللجنة على إن إتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى تعد خياراً استراتيجياً لمصر فى ظل الأوضاع الإقليمية والدولية السائدة حالياً وأن قدرة هذه الإتفاقية الممنوحة لمصر بموجب الاتفاقية على تحقيق مصالح استراتيجية يرتهن بقدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع أحكام هذه الإتفاقية الممنوحة لمصر بموجب إتفاقية التى تصل إلى 12 سنة فى إعادة ترتيب الصناعة المصرية لأوراقها والتعرف على نقاط الضعف ومواجهة تحديات وتداعيات هذه الإتفاقية للأحداث والتوازن المطلوب بين مغانم ومغارم هذه الشراكة.

3- أهم التحديات التى تخلقها هذه الإتفاقية والتى تمثل نقاط الضعف يتعين علينا جميعاً أن نواجهها بكل حسم :

إنشاء منطقة تجارة حرة مصرية أوروبية فى غضون الفترة الإنتقالية التى لا تتجاوز الأثنى عشر سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

ويتعين لنا بوضوح أن مصر لم تحصل على ميزة واضحة من تلك الاتفاقية فى حق الصناعة على وجه الخصوص بقدر ما تتحمله من أعباء والتزامات وبما تكفله من تدفق من سلع ومنتجات فى بين السوق المصرية والسوق الأوروبية فإن ذلك يخلق نوعاً من التحدى أمام كل الصناعات المصرية على اخترق الأسواق الأوروبية والتى تشترط فيما يدخل إليها من سلع وخدمات أعلى درجات الجودة وأقصى شروط المواصفات القياسية الأوروبية وأن الصادرات الصناعية كانت ولا زالت دون المستوى المتميز والمطلوب من الجودة مما يحد من المنافسة وقدرة الصناعات المصرية على منافسة السلع والمنتجات الأوروبية وعدم قبولها أو رواجها فى الأسواق الأوروبية يعتبر غياب المواصفات أكبر عائق أمام تطور الاقتصاد علاوة على غياب الثقة بين التوحيد القياسى بين مصر والمركز الأوروبى للتوحيد القياسى فى بروكسل رغم أهمية العلاقة بين الجانبين.

تخلق إتفاقية المشاركة بعض الضغوط العنيفة والتى ستتعرض لها بعض الصناعات المصرية التى تنتج بتكلفة أكبر من نظيرتها فى أوروبا فى ظل إنخفاض الإنتاجية المصرية فى صورة تتجاوز أثر الانخفاض فى الأجور فى مصر مقارنة بأوروبا.

إن وجود فجوة هائلة فى التكنولوجيا المتقدمة بين مصر ودور الاتحاد الأوروبى سيجعل بالضرورة السبق للواردات الأوروبية ذات الهيكل الصناعى المتقدم والعالى الإنتاجية مما يجعل الاقتصاد المصرى يدور فى دائرة الاستهلاك دون الإنتاج.

هناك نقاط فى الاتفاقية يجب التوقف عندها لا تشكل نوعاً من الحماية الجيدة التى تتبعها دول الاتحاد الأورربى المتقدمة والتى تعنى أنه حتى ولو كانت التعريفة الجمركية على السلع والمنتجات معادلة للصفر فإن السلع المصرية قد تمنع من الدخول إلى أسواق أوروبا لعدة اعتبارات منها :

أ- **الاعتبارات البيئية :** وضعت الاتفاقية العديد من الشروط المجحفة التى تحول دون دخول السلع والمنتجات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بحجة إنتاجها بأساليب ضارة بالبيئة.

ب- **ظروف العمل :** قد تمنع سلع مصرية من الدخول إلى السوق الأوروبية على أساس أنها أنتجت بشكل يتعارض مع مستوى ظروف العمل من وجهة النظر الأوروبية، وعلى ذلك فإن الصناعات المصرية تتوافق معها على أساس التوافر النسبى لظروف العمل الرخيص نسبياً فيها كما أنها تفقد جانباً كبيراً من المزايا النسبية وحجم النسبية وحجم قدرتها على المنافسة داخل الأسواق الأوروبية.

أخطر تحديات اتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية يتمثل فى قواعد المنشأ هى أن تنسب جنسية المنتج إلى الدولة التى تم فيها إدخال وتحويل وتغيير جوهرى على المنتج يضمن بالدرجة الأولى حماية السوق الأوروبية من اختراق السلع الواردة إليها من أطراف أخرى لا يشملها اشتراك المشاركة وبالتالى لا تأخذ هذه القواعد فى الاعتبار خصائص الحماية المطلوبة من الصناعة المصرية وأغفلت بالكامل الوضع فى مصر ومبدأ تبادل المعاملة.

نجد أنه من دراسة هذه الاتفاقية المفاتيح السرية لفتح أبواب جذب المستثمرين الأجانب والبلدان لبعث ميل إنشاء علاقات تجارية متبادلة ومشتركة.

4- دور وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية فى التحديث :

تم وضع برنامج لتحديث الصناعة ثم تطوير من خلال فريق عمل يمثل القطاع الخاص وعدد من الوزارات والاقتصاديين والأكاديميين وقد تضمن هذا البرنامج ثلاث برامج رئيسية هى :

1- برنامج دعم ومساندة الشركات.

2- برنامج تحديث القطاع الصناعى والتجمع الصناعى.

3- برنامج دعم السياسات.

ومن أجل ذلك قد تم توقيع اتفاق التمويل المحدد بين جمهورية مصر العربية والمجموعة الأوروبية فى 1998/1/21 بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة والتى وافق عليها المجلس فى 1999/5/17 وتتيح بمقتضاه المجموعة الأوروبية لمصر ممثلة فى وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ممثلة وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية مبلغاً لا يتجاوز 250 مليون وحدة نقد أوروبية فى شكل منحة كمساهمة وتمويل برنامج التحديث التى تم وضعه عما تساهم الحكومة المصرية بمبلغ 103 ملايين وحدة نقدية أوروبية كمساهمات حيثية أو مالية كما يشارك القطاع الخاص المصرى المستفيد بمبلغ 73 مليون يورو وهى تمثل 20٪ من تكلفة الدراسات لضمان جدية المشروعات الخاصة المستفيدة من هذا البرنامج ومن المعروف أن هذا البرنامج طوعى للقطاع الخاص وليس إجبارياً أو يهدف إلى :

- تحسين القدرة التنافسية بنحو 5000 مشروع لتوفير المساعدات الفنية.
- زيادة قدرة جمعيات الأعمال على خدمة أعضائها وتقديم المساعدة الفنية.

- توفير 300 استشارى أعمال مصرى مدرب وتقديم المساعدة الفنية له.
- تطوير وزارة الصناعة وعشرون مؤسسة تشمل معاهد البحث والتدريب.
- تحسين إمكانيات حصول المؤسسات على التمويل.

يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات ذات الطابع المؤسسى بما فى ذلك إزالة القيود الإدارية واللامركزية والإدارة العامة وتحديث سبل أنظمة التدريب الوطنية والجودة والمعلومات والتكنولوجيا والبيئة وباعتبار أن البرنامج غير الإجبارى على الطلب فمن المهم أن يكون مصحوباً بالسياسات المكملة له والتى توفرها الحكومة.

ويشمل برنامج تحديث الصناعة 3 محاور:

1- **المحور الأول:** تحديث المنشأة وزيادة ديناميكيتها ويهدف إلى تحسين كفاءة المنشأة.

2- **المحور الثانى:** تقوية القطاعات ومجموعات الأعمال يهتم البرنامج بمجموعات الأعمال والصناعات المقاربة ويوفر مساندة الدور الإيجابى لتلك الروابط والتفاعل بين المنشآت بما يوفر المصدر الرئيسى للكفاءة ومساندة إمكانية الوصول إلى الأدوات المالية وزيادة القدرة التنافسية للشركات فى الأسواق المحلية والدولية.

3- **المحور الثالث:** تهيئة بيئة صناعية جاذبة يتطلب تحسين البيئة الصناعية المصرية مجموعة من الإجراءات الحكومية لتوفير بيئة مؤسسية مواتية لتشجيع قيام القطاع بمستوى التعليم والتدريب وتوفير البيئة الأساسية لدعم البيئة التكنولوجية.

المجالات التى يهتم بها البرنامج:

1- تطبيق نظام مصرى للجودة يتفق مع النظام الدولى.

2- تحسين البيئة القانونية والتنظيمية.

3- تيسير أنظمة التجارة ومنظماتها.

4- إيجاد قواعد البيانات والمعلومات عن الصناعة والتجارة المحلية والدولية.

5- يتم تحديث القطاعات الصناعية الأولى لتحقيق المميزات التنافسية ومن بينها الصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات الهندسية وصناعة الجلود.

5- دور التعليم فى تشجيع نمو العلاقات التجارية الدولية :

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الإنسان المصرى وتحويل أكبر عدد من أبناء الشعب إلى المشاركين فى العمل لقضية زيادة الإنتاج والارتقاء بجودتها ولاشك أن مخرجات العملية التعليمية وهى أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطلاق وهى محور تطوره وهى العنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية ولكى تجد الصناعة لما يناسبها من إحتياجات ومتطلبات من مخرجات العملية التعليمية ترى اللجنة العامة على تطوير العلاقات الآتية :

- ترشيد إعداد الطلاب بالتعليم الصناعى مع زيادة الموارد المخصصة لها.
- ضرورة نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب بدء من المرحلة الإعدادية والتعريف بقصص نجاح لأمثلة من الشركات الوطنية والعالمية.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى للمقررات والمدرسين القائمين على التدريس.
- ومن منظور المجتمع الصناعى فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كلمات الهندسة لتدريس مقررات تتناول المواد التالية التى تساير ما يتم تدريسه حالياً فى الجامعات الأوروبية :
- أخلاقيات المهنة Professional Ethics. وقائمة الدواعى النواهى المهنية.
- تقنيات الميكنة الآلية Automation Technisc.
- نظريات التجديد والإبداع.

6- أهمية البحث العلمي والتطور التكنولوجي في تشجيع التجارة والصناعة

يتضح جلياً أنه يجب على القطاع الإنتاجي سواء العام أو الخاص من أجل تحديث الصناعة المسارعة فى استقطاب واستيعاب أكبر عدد من الباحثين فى ظل مفهوم ربط البحث العلمى بالإنتاج باعتبار أن البحوث العلمية والتطبيقية هى الأساس لتحقيق منتج متطور يتمكن من المنافسة عالمياً فى ظل النظام الجديد للتجارة بضرورة إيجاد إستراتيجية للنهوض بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى تستوعب المتغيرات العالمية والوطنية للمساهمة فى تحديات الصناعة المصرية تتلخص فى الآتى :

1- زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ليتقرب من المعدلات العالمية حيث إن الإنفاق على البحث العلمى فى مصر 0.6٪ من الناتج الإجمالى المحلى بينما يبلغ فى الدول المتقدمة 3٪.

2- إنشاء أقسام ووحدات البحث العلمى والتطوير من خلال حوافز وإعفاءات لفترة محدودة.

3- إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الحكومية الفاتحة.

4- العمل على زيادة نسبة العلماء والمهندسين والفنيين المدربين العاملين على القطاع الصناعى لتصل إلى المعدلات العالمية أو تقترب منها.

5- تعميق الوعى العلمى والتكنولوجى لدى العاملين بالجهات الإنتاجية الصناعية بشكل خاص.

6- الإلمام التام والفهم العميق لأبعاد (اتفاقية) وقراءة ما بين السطور.

لذلك فقد آن الأوان فى إحداث التقدم التكنولوجى المنشود لمصر بعناصره الثلاث (التميز العلمى، نقل استيعاب وتوليد التكنولوجيا، والاستجابة لاحتياجات المنشآت الصناعية) من خلال منظومة البحث العلمى مع النسق الصناعى.

7- سياسة التصنيع للتصدير :

لكى تتبع مصر سياسة التصنيع للتصدير تنطوى على عدد من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلى :

- تحقيق وفرة من المتحصلات من العملات الأجنبية واستخدامها فى تحويل المتطلبات الاستثمارية.
- تلافى تصدير الموارد الأولية للخام.
- تقليل خطورة الاعتماد على محصول التصدير أولى رئيسى وذلك لتصنيع الموارد.
- تدفع تلك السياسة الهيكل الصناعى أنها تفترض التحرر من الحماية.
- تقليل العجز من ميزان المدفوعات والحد من الاعتماد على الخارج.

8- الصناعات المصرية والأسواق الخارجية :

تتوقف قدرة الصناعات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية على قدرتها على التمتع بما يلى :

- وفورات الحجم الاقتصادى الذى يسمح بتخفيض التكاليف الثابتة إلى أقصى حج ممكن ومن ثم القدرة على تحديد أسعار مناسبة وتنافسية للأسواق العالمية.
- تطبيق الأساليب الحديثة فى ترشيد التكاليف فى استخدام (الوجيستيت).
- تحسين جودة المنتجات تامة الصنع وارتباطها بدرجة مكونات الإنتاج.
- الدخول إلى مجال تصنيع المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة حاليا مثل (الإلكترونيات، والطاقة الجديدة، والمتجددة والرقائق للكمبيوتر).

- تطوير وتنشيط مكاتب التمثل التجارى الخارجي للتعاون مع المصدرين فى اكتشاف الفرص التصديرية المتاحة.
- تنشيط وتفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية التى تشترك فيها مصر مع الدول العربية والأفريقية والنامية.

9- دور التحالفات مع الشركات العالمية فى جذب الاستثمار :

فى ضوء دراسة التحالفات التى هى تنمى قدرات وخبرات الشركات المحلية ندرس مثال على ذلك :

الموضوع : تجربة شركة نايل سوفت.

المتحدث : د. عبد الحميد عابد (أحد المصدرين المصريين).

أشير بداية إلى أننا فى مصر نمتلك فرصة جيدة فى مجال صناعة البرمجيات الجاهزة (Software) وذلك فى مقابل صعوبة حقيقية فى مجال صناعة الحاسبات (Hardware) .. ولو تحدثنا عن الواقع الحالى فى تصدير البرمجيات نقول أن ما حققنا تم بمساهمة عدد من الجهات الداعمة مادياً وفنياً مثل (جمعية المصريين، والمفوضية الأوروبية وهيئة المعونة الأمريكية والتى كانت ترغب فى دعم الصادرات المصرية بصفة عامة وكلن لقطاع البرمجيات موقع مهم من ذلك. ولسوف أحاول فيما يلى أن أحدد من واقع تقديمى وخبرتى الخطوات والركائز التى يجب علينا كمصدرين أو راغبين فى التصدير الإلتزام بها أو الركيز عليها عند التعامل مع الأسواق الخارجية خاصة فى مجال البرمجيات.. وتتلخص هذه الخطوات فى الآتى :

أولاً : عمل التحالفات مع الشركات :

أحد النقاط الهامة التى يجب علينا أن نهتم بها فى مجال البرمجيات هى عمل تحالفات مع الشركات العاملة فى هذا المجال عالمياً وتخدم هذه الخطوة غرضين رئيسيين وهما :

تعديل الصورة المأخوذة عنا والتعريف بالمنتج بما يعنى خلق اسم تجارى خاص بنا فى النهاية.

فربما تكون هناك رغبة لاقتحام أحد الأسواق لكننا لا نملك القدرة على ذلك بحكم عدم معرفة الأخريين بنا لذلك يكون المطلوب أولاً تعديل الصورة المأخوذة عنا كبلد سياحى وزراعى فقط. فى واقع الأمر أننا لم نستطع عمل اسم تجارى أو تغيير هذه الصورة بسهولة إلا أن تجربة من سبقونا تقول أن الخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل فى عمل تحالفات مع شركات متواجدة فى هذه الأسواق ولها خدمة عملائها ومشاريعها. فهذا ما فعلته اليابان ونجحت وكذلك آخرون وبعد أن نمتلك اسم تجارى لنا يمكن أن نفتح شركات خاصة بنا.

ثانيا : حملات الدعاية :

ومنها حملات طرق الأبواب التى تقوم بها وتهدف هذه الحملات وغيرها للتعريف بالميزات التصديرية للسوق المصرى... فقد قمنا كشركات مصرية بزيارة كثير من الشركات الأجنبية وحالوا تعريفهم بالصناعة الواعدة فى مصر والميزات الموجودة لدينا والمؤكد أن هذا الأمر يحتاج لوقت طويل وإلى استمرارية.

ثالثا : التسويق :

فبكل تأكيد ان التسويق عملية فى غاية الأهمية فهى لا تأتى بمردود سريع ولكنها تعطى صورة جيدة للشركة، وبناء الصورة أمر مهم ولابد أن ننمى قدراتنا فيها إذا كنا نبحث عن التقدم.

رابعاً : الاهتمام بالأسواق الإقليمية :

إنتاج برمجيات للسوق الإقليمى ونحن نعتبر أن هذا الموضوع رئيسى بالنسبة لنا خاصة فى البرامج المضمونة وهذه من الصناعات الناجحة جداً ونحن نمثل القيادة فى هذا المجال فى الوطن العربى.

أما فيما يتعلق بتجربة شركة Nile Soft فقد تأسست هذه الشركة عام 1997 وقمنا بعمل تحالفات مع خمس شركات فى أوروبا والولايات المتحدة، وفى فبراير 2002 أنشأنا مكتب للتسويق فى اتلانتا (ولاية جورجيا) بالولايات المتحدة وإيماناً من الشركة بأهمية التدريب قامت بفتح مركز تدريب متخصص فى إطار البرنامج القومى للتدريب وبلغ عدد العاملين 100 عامل، وتستعد لمضاعفة هذا العدد خلال سنة.

ومن هذا المثال نصل إلى أنه عند طريق الفكر المخطط والتنظيم واختيار الموضوع أو الصناعة المناسبة للمناخ المصرى وعمل تحالفات لتشجيع هذا النشاط قد نصل إلى العالمية.

10- وضع الخدمات فى التجارة الدولية :

على الرغم من تضمين تجارة الخدمات فى موازيين مدفوعات الدول، إلا أننا المتخصصين فى نظام التجارة كانوا لفترة طويلة غالباً ما يهملونها مما عكس افتراضهم أنهم غير قابلة للتجارة إلا أنه منذ أواخر السبعينات بدأت الكتابات عن تجارة الخدمات تزداد بشكل كبير ويرجع ذلك إلى عدم وجود قواعد للتجارة الدولية فى الخدمات من ناحية ومن قيمة هذه التجارة من ناحية أخرى، ولقيام هذه التجارة فإن الحاجة تدعم إلى القرب المادى بين مقدمى الخدمة ومتلقيها، وهو ما يقضى بوجود تحرك مقدم الخدمة أو متلقيها إلى مكان آخر (Sampson and snape, 1985).

ويبين الجدول رقم (1) مختلف الاختيارات :

جدول رقم (1) تقسيم تجارة الخدمات

	المستهلك لا ينتقل	المستهلك ينتقل
مقدم الخدمة لا ينتقل	(أ) مثل الخدمات المالية	(ب) مثل السياحة، والتعليم والصحة
مقدم الخدمة ينتقل	(ج) مثل انتقال العمالة والاستثمار الأجنبى المباشر	(د) مثل ذهاب سائح إلى فندق مملوك لأجانب فى دولة ثالثة

المصدر : منقول بتصرف عن UNCTAD and World Bank (1994), Box 1.3, P. 9

ويمكن تصنيف 5 من أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها عوائق أمام تجارة الخدمات :

1- الإجراءات القائمة على الأساس الكمى، والتى تحد من حجم أو قيمة العمليات.

2- الإجراءات القائمة على الأساس السعرى.

3- القواعد التى تتطلب الوجود المادى للسلعة فى السوق المعنية.

4- الإجراءات الخاصة بالمعايير والمستويات، والشهادات المطلوبة، واللوائح الخاصة بقطاع محدد.

5- إجراءات المشتريات الحكومية والدعم الحكومى.

تعتبر اليود الكمية والمعايير أهم القيود المانعة فيما يتعلق بالخدمات وعلى الرغم من الرسوم الجمركية على ا لواردات نادرا ما تعوق التجارة فى الخدمات إلا أن الرقابة على الأسعار تعتبر امرأ عاديا ويتضمن ذلك إما تحديد السعر بواسطة الهيئات الحكومية و/ أو مراقبة السعار وإجراءات الموافقة.

التعاون الإيطالى فى مصر :

- مساندة التحول الاقتصادى من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر ملائم للسوق بصورة تدعم النمو الدائم وخلق فرص عمل من خلال تقديم المساعدة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الخاص.
- دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساندة بعض القطاعات الحيوية للتنمية الاجتماعية وطبقا للتوزيع الجغرافى فإن عمليات التمويل توجه إلى مشاريع تغطى كافة أنحاء مصر مع التركيز بصورة أكبر على منطقة الدلتا حيث يخصص 35٪ من إجمالى التمويل تليها فى ذلك منطقة القاهرة الكبرى التى تشمل محافظة الجيزة وأخيرا صعيد مصر.
- مميزات التعاون الإيطالى المصرى ....

إن هدف التعاون الإيطالى فى مصر هو تحويل التراث المعرفى والحضارى الإيطالى إلى نوع من المشاركة فى عملية التنمية حيث توجد الكثير من المجالات فى مصر مثل بقية دول العالم تتميز فيها الخبرة الإيطالية ومنها :

التراث الثقافى :

فى مجال المتاحف حيث تتميز فيها بلادنا بالكفاءة العالية إضافة إلى قطاعات التدريب والتأهيل المرتبطة بالحفاظ على التراث الثقافى وإداراته.

القطاع البيئى :

فى مجالات إدارة المحميات والحفاظ على البيئة ومكافحة وتجريف الأراضى ووقف التصحر.

التعليم :

عبر اتفاقيات جامعتنا ومراكز التأهيل العليا المتميزة ومثيلاتها فى مصر الشركات الصغرى والمتوسطة.

التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشروعات التى تخلق بيئة مشجعة لشركاتنا الصغيرة والمتوسطة وللدخول فى الأسواق العالمية من خلال الخبرة الوطنية والمتميزة والهادفة ودائماً تهدف على تشجيع التنمية فى البلدان.

مجالات التعاون بين الطرفين :

تتركز أنشطة التعاون الإيطالى فى مصر فى أربعة مجالات وقطاعات مهمة مرتبطة بها هى :

1- التنمية المستدامة وحماية التراث وإدارة الموارد البشرية الطبيعية من خلال برنامج موسع يتم فى مرحلتين :

أ- دعم جهاز شئون البيئة والربط بينه وبين مؤسسات الحكم المحلى.

ب- دعم المناطق المحمية والاستخدام المستدام للموارد وتنمية السياحة والبيئة.

ج- التنمية الريفية بلغ عدد الشروعات 21 مشروع بتمويل إجمالى قدره 51 مليون يورو.

2- دعم النظام الاقتصادى والإنتاجى المصرى فى كلا من القطاعيين العام والخاص من خلال برنامج الدعم السلعى إضافة إلى برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المحلية فى المجالات الصناعية والزراعية وبرنامج دعم مشروعات المرأة (بلغ عدد المشروعات 9 مشروعات بتمويل قدره 3.112 مليون يورو.

والهدف من ذلك هو تشجيع عملية الإنتاج وتوزيع الثروة من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، الأمر الذى يسهم فى خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات الفقر وينعكس ذلك بصورة إيجابية على ظاهرة الهجرة خارج البلاد.

3- التنمية الاجتماعية والبشرية التى تشمل الدعم المؤسسى فى قطاعات مكافحة الفقر والصحة العامة والبحث والتأهيل الحرفى والسياسة الاجتماعية الهادفة لخلق فرص متساوية التعليم الأساسى والثانوى، حقوق الإنسان والهجرة لا سيما القطاع الأخير الذى يرتبط بالسياسات الوطنية تماشياً مع الاهتمام المتزايد الموجه لظاهرة الهجرة فى بلدان البحر المتوسط (بلغ عدد المشروعات 43 مشروعا بتمويل قدره 9.65 مليون يورو).

4- إحياء التراث الفنى الثقافى والمعمارى والحفاظ عليه عبر دعم المؤسسات الثقافية والحكومية والمحلية فى قطاعات المتاحف والمعمار وترميم الآثار (بلغ عدد المشروعات 8 مشروعات بتمويل إجمالى قدره 8.3 مليون يورو).

أشكال أخرى من التمويل والمشاركة فى التنمية الإيطالية لصالح مصر :

برنامج المساعدة العامة (aps) من اجل التنمية وهو عبارة عن تمويل ممنوح من وزراء الخارجية وإدارة التعاون الخارجى من أجل التنمية.

ومبالغ تمويلية أخرى قادمة من مصادر أخرى مختلفة مثل :

وزارة البيئة – حماية الأراضى التى تأخذ على عاتقها برنامج يشمل عدة مكونات :

- **السياحة البيئية :** وإدارة البيئة من خلال إنشاء مرصد تحت الماء إعادة إنشاء مركز لزوار شرم الشيخ ومحمية راس محمد والإدارة المستدامة للموارد المائية فى شمال سيناء.
- **تنمية الطاقة المتجددة :** من خلال استخدام الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة الضوئية فى المناطق السياحية وفى المناطق الريفية البعيدة.
- **التوعية البيئية :** من خلال الدورات التدريبية لموظفين الحكومة ومساعدتهم فى إنشاء تقرير سنوى عن حالة البيئة المصرية.
- **التعاون اللامركزي** من خلال الأنشطة التى قامت بها مناطق صقلية ولاتسيو ولومباريا والاهتمام الذى أظهرته مناطق بوليا وتوسكانا وماركة وكامبانيا 212 الذى يوفر إمكانية تمويل مبادرات مشاريع مع بلدان شرق ووسط أوروبا ودول البحر المتوسط والشرق الأوسط من خلال مبالغ تمويل توضع تحت تصرف وزارة الأنشطة الإنتاجية ومن بين هذه الأنشطة :

- تنمية السياحة فى مصر.
- تشجيع إقامة أحياء سياحية جديدة فى المناطق الإقليمية والمحلية.
- البحث عن سياحة بديلة فى مصر من خلال برنامج (مصر الأخرى) من أجل سياحة مستدامة فى مناطق جديدة عبر إيطاليا.

قطاع الغاز والبترول والتعدين فى مصر :

1- اكد وزير البترول أن التعاون بين مصر وإيطاليا فى مجال البترول والغاز الطبيعى تعد نموذجاً للنجاح الاقتصادى والإنجاز التكنولوجى ويمثل علامة بارزة فى العلاقات بين البلدين، جاء ذلك خلال المباحثات المشتركة بين وزير البترول ورئيس مؤسسة ENI الإيطالية بمناسبة مرور خمسين عاماً على نشاط المؤسسة فى مصر.

2- تم التوقيع على إتفاقية جديدة للبحث عن الغاز والبترول بين الشركة المصرية القابضة للغازات (إيجاس) وشركة (IEOC) الإيطالية فى منطقة البوغاز البحرية بالبحر المتوسط فى مساحة 807 كيلو متر مربع بإجمالى إلتزام إنفاق 35 مليون دولار وحفر 3 آبار.

3- تجدر الإشارة إلى ان شركة ENI تساهم مع قطاع البترول فى مصر فى النشاط البحثى والاستكشافى من خلال شركتى بتروبل وعجيبة، وفى مجال التصدير للغاز الطبيعى المسال من خلال مصنع إسالة الغاز بدمياط بالإضافة إلى المشاركة فى مجالى استخدام الغاز الطبيعى المضغوط من خلال شركة غازتك.

4- وأعلن رئيس مؤسسى ENI أن استثماراتها فى مصر بلغت حتى الآن 6.5 مليار دولار وبلغ إنتاجها المجمع من البترول والغاز حوالى 3.5 مليار برميل مكافئ حتى الآن وهو يمثل حوالى 34٪ من إجمالى إنتاج مصر من الزيت الخام والغاز الطبيعى فضلاً عن حقولها المنتجة فى مناطق البحر المتوسط شمال بور سعيد ودلتا النيل وخليج السويس والصحراء الغربية وسيناء.

5- تتضمن خطة ENI خلال المرحلة المقبلة تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف خاصة فى البحر المتوسط حيث تقوم بحفر مجموعة من الآبار فى المياه العميقة جداً بمناطق امتيازها.

6- انعقد يوم الأحد 11 يونيو الجارى الندوة الدولية حول الثروة البترولية فى مصر ومستقبلها التى نظمتها جمعية البترول المصرية واستعرضت خلالها مؤسسة وود ماكينزى العالمية القدرة التنافسية لمصر فى مجالات الاستكشاف والبحث عن البترول والغاز من خلال نتائج الدراسة التحليلية لتقييم عمليات البحث وتنمية الحقوق المكتشفة على المستوى العالمى.

7- وتجدر الإشارة إلى أن مناطق المياه العميقة فى البحر المتوسط وجنوب الوادى قد شهدت إقبالاً متزايداً من قبل الشركات العالمية مما أدى إلى تحقيق رقم قياسى فى عدد الاتفاقيات البترولية التى تم إبرامها خلال السنوات الثلاث الأخيرة والتى بلغت 77 إتفاقية مع كبرى شركات البترول العالمية التى تنتمى مع مدارس وتكنولوجيات متعددة.

8- ومن ناحية أخرى افتتح وزير البترول فى 2006/5/27 المؤتمر الدولى لتكنولوجيا التعليم والمناجم والمحاجر الذى نظمته الهيئة المصرية للثروة المعدنية والمركز الروسى ىالمصرى للعلوم والتكنولوجيا والطاقة بحضور وزير البيئة وسفير استراليا بالقاهرة وشارك فيه كبرى الشركات العالمية فى مجالات التعدين.

9- أكد وزير البترول والثروة المعدنية أن إستراتيجية الحكومة تهدف إلى توفير كافة أوجه الدعم للمستثمرين من أجل تحقيق الاستغلال الاقتصادى الأمثل للثروات المعدنية وزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل جديدة فى هذا القطاع الواعد الذى يتميز باستيعابه أعداد كبيرة من العمالة كما ذكر الوزير أن مصر تتوافر بها العديد من أنواع الثروات المعدنية ذات القيمة المرتفعة مثل الفوسفات والكوارتز والفحم والرمال الزجاجية والفلسبار والكوالين والأمنيت والمعادن الأخرى مشيراً إلى منطقة أبو دباب المرشحة لتصبح ثانى أكبر منتج لمعدن Tantalum على المستوى العالمى وهو معدن محورى يستخدم فى صناعة الطيارات والصواريخ.

10-تتضمن الخطة القومية للثروات المعدنية وضع نموذج للاتفاقيات التعدينية والترويج للمشروعات التعدينية ومراجعة وتطوير التشريعات ووضع إطار قانونى جديد وإنشاء مركز معلومات الثروة المعدنية ودعم التعاون بين مصر ومختلف دول العالم وخاصة العربية والإفريقية فى مجال الثروة المعدنية بالإضافة إلى العمل على استخدام أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة فى عمليات البحث والاستكشاف وإنتاج الثروات المعدنية.

11-وجدير بالذكر أنه يوجد بمصر 120 منجم ذهب وقد تم بالفعل بدء التنمية فى عدد من المناجم لإنتاج أول سبيكة ذهبية مصرية مع نهاية العام القادم لتضيف عائدات جديدة لمصر فضلاً عن تطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية فى مجال الاستخراج والتنمية والإنتاج.

التعاون المصرى الإيطالى فى مجالات البيئة المختلفة :

استقبل المهندس ماجد جورج وزير الدولة لشئون البيئة السيد الفنسو بيكارارو وزير البيئة والأراضى والبحار الإيطالية والوفد المصاحب له، لتفعيل سبل التعاون الثنائى بين وزارة البيئة المصرية ووزارة البيئة الإيطالية فى مجالات البيئة المختلفة.

بحث الجانبان خلال لقائهما مجالات التعاون المشترك بين البلدين ومنها (1) المشروع الرائد للتنمية المستدامة للإدارة البيئية المتكاملة فى منطقة جنوب سيناء (محمية راس محمد) بمنحة إيطالية تقدر بحوالى 1.450.000 يورو.

(Sustainable development of environmental sound management in south Sinai ras mohammed national Park).

والذى يشمل إنشاء مرصد عائم تحت المياه للسماح للزائرين للتعايش مع حياة بحرية فريدة والتعرف على هذا العالم دون إجهاد النظم البيئية فى خليج غزلانى، وإقامة متحف طبيعى وثقافى فى مركزا لزوار فى محمية راس محمد كمركز تعليمى ومعلوماتى فعال للحفاظ على التنويع البيولوجى والتراث الثقافى لجنوب سيناء،

بالإضافة على تحسين منطقة المعسكرات لتتكامل مع المشروع بأكمله وتشجيع الزوار للبقاء وقت أكبر بين الطبيعة.

وأكد المهندس ماجد جورج أن مجالات التعاون البيئية مع الحكومة الإيطالية تشمل عدة مشروعات منها :

مشروع General Training. Capacity building and data year book بناء القدرات والتدريب وكتاب البيانات البيئية ويهدف المشروع إلى : دعم وبناء القدرات الفنية والمؤسسية لوزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة لمواجهة القضايا البيئية المختلفة توافقاً مع السلطات المخولة للجهاز والمنصوص عليها فى قانون رقم 4 لسنة 1994 ومن ثم يستطيع العاملين بالجهاز القيام بحملات توعية للعديد من القطاعات فى المجتمع.

كما يشمل التعاون مشروع "الوسائل المبتكرة لزيادة الموارد المائية " بشمال سيناء:

Innovative means of increasing water resources (north Sinai)

والذى ينفذ بالتعاون مع وزارة الموارد البيئية والمائية والرى ومحافظة شمال سيناء حيث تعتبر وزارة الدفاع لتنفيذ مشروع (زيادة الموارد المائية بقرية الجفجافة – مركز السحنة بشمال سيناء) حيث تعتبر أحدى القرى التى تفتقر إلى الموارد المائية للزراعة والمحرومة منمياه الشرب الصالحة للاستخدام، ويهدف هذا المشروع إلى توفير مورد مائى بالقرية لضمان وصول مياه الشرب النقية إلى السكان، وتوفير المياه التى تضمن رفع مستوى المعيشة لهم بإدخال أنشطة وحرف بالقرى، ويعتبر المشروع نموذجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إضافة وسائل غير تقليدية لتوفير مياه الشرب فى المناطق المحرومة كما يدعم الخطة التنموية فى مصر لإقامة مجتمعات جديدة فى المناطق الصحراوية خارج وادى نهر النيل وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة بطرق صديقة للبيئة لتعظيم الاستفادة من هذه المياه، ويعد المشروع أداة إرشادية لتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة محطات التحلية للمياه الجوفية مع تجنب الآثار الضارة الناتجة من هذه المحطة.

وأوضح جورج أن التعاون المشترك يشمل أيضاً مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية فى القرى والمنتجعات السياحية والمناطق المستصلحة بهدف تحقيق التنمية النظيفة من خلال تطبيق مصادر الطاقة المتجددة لخفض الانبعاثات الملوثة التى تسبب ظاهرة الاحتباس الحرارى، حيث أن إنشاء شبكة كهربائية فى هذه المناطق النائية يمكن أن تساهم بالكثير للقرى الجديدة فى الأراضى المستصلحة والمنتجعات السياحية البعيدة عن مصادر الطاقة.

تســـــاؤلات

س1 : كيف تختلف العلاقات التجارية المصرية الإيطالية فى الماضى عن الحاضر ؟

س2 ما هى أشكال التعاون التجارى البديلة للتعامل مع إيطاليا؟

(2)

التجارة بين مصر واليونان

حالة عملية

التجارة بين مصر واليونان

حالة عملية

1- تساؤلات استراتيجية :

س1 : قيمة الـ 1.5 بليون دولار الذى أشرته للصادرات اليونانية إلى البلاد العربية، لكم دولة هذه الصادرات وهل أنتم راضون عن هذه النتائج ومن ناحية أخرى ما هى توقعاتكم لعام 2007 والسنوات الثلاثة المقبلة؟

س2 : فى أى مستوى قيمة الواردات اليونانية من البلاد العربية فى عام 2006 وما هى توقعاتكم فى السنين المستقبلية؟

س3 : عدد الاستثمارات اليونانية فى البلاد العربية اليوم وخصوصاً فى أى بلد عربية وفى أى المجالات ؟

س4 فى الفترة الأخيرة زاد الاهتمام التجارى من الشركات اليونانية نحو بلاد الخليج أساساً، هذا يعتبر أننا سنشاهد استثمارات كثيرة فى هذه المنطقة ومن رايكم فى أى مجالات.

س5 : فى كلمتكم التى ألقيتموها فى غرفة تجارة وصناعة سالونيك تكلمت وشجعت الشركات اليونانية والعربية لإنشاء شركات مشتركة، هل ممكن أن تكون واضحاً أكثر (لأى نوع من الاستثمارات ممكن تحقيقه فى البلاد العربية وفى أى مجالات وما هو رأس المال المطلوب).

س6 : رؤوس الأموال للشركات العربية المهتمين بالاستثمار فى اليونان فى أى مجال ؟ (نعرف عن شركة Dubai Investment ومصرف مارفين وكذلك شركة دبى للموانئ يهتمون بميناء سالونيك)، وعلى أى أساس يظنون أن اليونان ستلعب دوراً هاماً كجسر بين الاستثمارات العربية وبلاد البلقان وأوروبا؟

س7 ما هى أهم المشاكل - العوائق التى يواجهها المستثمر العربى الذى يريد أن يستثمر فى بلدى وما هى إمكانية أزالتها للتقدم بهذه المشاريع؟

2- إجابات حول العلاقات الاقتصادية العربية اليونانية :

بالنسبة لسؤالكم حول قيمة الصادرات اليونانية إلى البلاد العربية والبالغ 1.531 بليون دولار فى العام 2006 فإنه يشكل مجموع الصادرات لكل الـ 22 دولة عربية باستثناء الصومال التى لا يتوفر عنها بيانات كافية وللعلم فإن الصادرات زادت بنسبة 25٪ عن العام 2005 التى بلغت فيها صادرات 1.220 بليون دولار، ومن جهة أخرى فإن الواردات اليونانية من البلاد العربية شهدت تحسناً إيجابياً فقد وصل حجم الواردات 4.170 بليون دولار أمريكى بنسبة ارتفاع 17٪ عن العام 2005 التى سجلت الواردات 3.553 بليون دولار.

هذا وقد احتل السوق الليبى المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات اليونانية للعام 2006 بقيمة بلغت 278.748 مليون دولار أمريكى ويليه السوق الإماراتى والجزائرى ثم السورى أما بالنسبة للواردات اليونانية فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى كأهم مصدر إلى اليونان بما قيمته 2.425 بليون دولار تليها ليبيا ومصر والجزائر.

عموماً نحن راضون عن هذه النتائج والبيانات ولكن ما زلنا نطمح إلى الأفضل لكى نصل بالتبادل التجارى إلى مستوى علاقات الصداقة المتميزة بين الجانبين ونتوقع أن يسجل العام 2007 والسنوات القادمة المزيد من التحسن تفوق نسبة 25٪ وذلك بسبب ما نلاحظه من تزايد الاهتمام والانفتاح على البلاد العربية من قبل الشركات اليونانية وكذلك الجهود التى تبذلها الحكومة اليونانية من خلال الزيارات الرسمية وعقد اللجان الوزارية الثنائية كذلك لا ننسى دورنا فى الغرفة العربية اليونانية للنهوض بهذه العلاقات وتطويرها وتقديم المعلومات وتنظيم الوفود التجارية وورش العمل ولعل أهم حدث نظماه غرفتنا السنة الماضية وهو المنتدى الاقتصادى العربى اليونانى 14-15 سبتمبر 2006 والذى أسفر عن نتائج طيبة وعقد اتفاقات تعاون وشركات بين رجال الأعمال العرب واليونانيين الذين شاركوا فى المنتدى.

فيما يخص الاستثمارات اليونانية فى البلاد العربية فنحن نلاحظ تزايد الاهتمام اليونانى للاستثمار خاصة في الأسواق الواعدة ويتركز أهم الاستثمارات اليونانية فى مصر فى مجال صناعة الورق- الألمونيوم — الأسمنت — والمواد الغذائية كذلك هناك

استثمارات يونانية متنوعة فى الأردن وليبيا والسعودية والإمارات فى مجالات تقنية المعلومات- الاتصالات- البناء والتشييد والملاحة، ومؤخراً دخلت شركة النفط اليونانية فى مجال استكشاف إنتاج النفط فى ليبيا ولديهم اهتمام بالسوق المصرى فى مجال النفط والغاز.

أيضاً لا ننسى التواجد المصرفى اليونانى فى البلاد العربية من خلال مصرف بيريوس فى مصر حيث قام المصرف بشراء واحد من أهم المصارف المصرية الذى تنتشر فروعه فى كل مصر والسودان وهذا بلاشك يساهم فى تشجيع الاستثمار المشترك ويحسن من مناخ المنافسة.

صحيح هناك اهتمام متزايد من الشركات اليونانية ورجال الأعمال بإتجاه منطقة الخليج وخاصة الإمارات العربية المتحدة، وهناك تزايد فى دخول شركات يونانية فى هذه المنطقة وتتركز على مجال الإنشاءات والبناء كذلك هناك مشاريع مشتركة Joint Venture أيضاً نعتقد ان تكون هناك استثمارات فى المجال العقارى Real State والتطوير أيضاً مجالات التقنية الحيوية Biotechnology كذلك مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والزراعة السمكية Aquaculture.

إن السوق العربية أصبحت سوق كبير مفتوح وتجمعهم كلهم منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التى تهدف إلى تخفيض الرسوم والتعريفة الجمركية إلى صفر وبذلك يتم خلق سوق عربية مشتركة واحدة فى نهاية هذا الهدف، وتقوم كل دولة عربية بإصدار قوانين وتشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق المشاريع المشتركة بالإضافة أن كل البلاد العربية لديها مناطق حرة خالية من الضرائب والرسوم وتعطى حوافز كبيرة لرأس المال الأجنبى، لذلك قلت وشجعت على أهمية قيام شركات مشتركة بين الشركات العربية واليونانية Joint Venture، للاستفادة من هذه الفرص الكبيرة خاصة وأننا نتكلم عن سوق عربى كبير 320 مليون نسمة بالإضافة إلى مناطق أخرى فى جنوب شرق أشيا أو أفريقيا، أما المجالات فيمكن أن نرى قطاع البناء- السياحة — الصناعة- صناعة الأدوية — المواد الغذائية- الملاحة — التعليم والتدريس- المجال الطبى للمصارف، فيما يتعلق برأس المال المطلوبة فهذا يتوقف على نوعية المشروع وحجمه

بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول العربية تضع بعض المعايير والأسس لهذا الأمر من ناحية تحديد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للقيام باستثمارات أو مشاريع مشتركة.

حالياً يوجد اهتمام عربى ورؤوس أموال عربية للاستثمار فى اليونان فى المجال المصرفى والمتمثل فى Dubai Holdings ومصرف مارفين وكذلك فى قطاع الاتصالات من خلال شركة Tim Hellas كذلك هناك استثمارات أخرى فى مجال الصناعات الغذائية ولا ننسى أن هناك عدد جيد من الشركات العربية المتواجدة فى اليونان مثل شركة CCC المعروفة جيداً عربياً وعالمياً والمتخصصة فى البناء والتشييد والنفط والغاز، وغيرهم مثل التنوير للميديا، نافتومار لنقل النفط والغاز.

وتؤمن هذه الشركات خاصة فى المجال المصرفى والاتصالات بأن اليونان بوابة هامة لهم باتجاه منطقة البلقان وجنوب شرق أوروبا وحيث أن اليونان البلد الصديق يقع فى أهم موقع فإن الدخول إلى الأسواق اليونانية فى شراكات مشتركة يفتح آفاق كبيرة للتقديم نحو مناطق جديدة يستطيع فيها رجل الأعمال اليونانى تقديم خبرته ومعرفته العميقة عن هذه المناطق إلى نظرائه العرب.

لا اعتقد أن هناك مشاكل حقيقية تعيق المستثمر العربى فى اليونان طالما هناك رغبة حقيقية وجدية وبإمكان غرفتنا بالتعاون مع ELKE لتقديم كل المساعدة والاستشارة المطلوبة وهنا يجب الإشارة إلى ملاحظة هامة أعتقد فى وجهة نظرى ضرورة الاهتمام بها من جانب الحكومة اليونانية المتعلقة بتسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول للعرب وخاصة رجال الأعمال حيث يصلنا عدد من الملاحظات عن بعض الصعوبات فى بعض البلدان. لذلك فإنه من المهم العمل على تسهيل إجراءات التأشيرات وفقاً للقوانين والتشريعات حتى تسهل حركة دخول رجال الأعمال والسواح ونساهم فى زيادة التبادل التجارى والسياحى والتعاون بشكل عام استناداً على العلاقات الطيبة والودية بين الشعب اليونانى والعربى.

3- العلاقات السياسية :

تتمتع مصر واليونان بعلاقات ثنائية طيبة، وتقارب فى الرؤى تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية بشكل عام، وذلك يرجع فى جانب منه إلى الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين البلدين، فضلاً عن قدم العلاقات الدبلوماسية بينهما، والتى ترجع إلى عام 1833، إلى جانب وجود جالية يونانية كبيرة فى مصر، تكاد تكون مندمجة تماماً فى نسيج المجتمع المصرى.

وقد شهدت الفترة الماضية عدداً من الزيارات المتبادلة، منها :

1- شارك السيد وزير الخارجية فى المؤتمر الوزارى لدول منتدى المتوسط يومى 1 ، 2 يونيو 2007 فى كريت، حيث التقى على هامشه بوزيرة الخارجية باكويانى، كما قامت الوزيرة بزيارة مصر فى الفترة 3-5 يونيو 2007، وبصحبتها وزير الثقافة وعمدة أثينا حيث قامت بافتتاح معرض الفنانة اليونانية ميلينا ميركورى بمكتبة الإسكندرية.

2- قام وزير الدفاع اليونانى بزيارة مصر فى يناير 2007. كما زار وزير النقل القاهرة خلال الفترة 2-5 مارس 2007، حيث التقى بالسادة وزراء النقل، والطيران المدنى، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3- شارك السيد محمد أبو العينين فى اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، الذى عقد فى أثينا يوم 18 مايو 2008، ممثلاً لمجلس الشعب، (يذكر أن اليونان تتولى حالياً الرئاسة الدورية للجمعية).

4- قامت رئيسة البرلمان اليونانى بزيارة مصر فى الفترة 8-11 يونيو 2007 لافتتاح كنيسة القديس نيكولاس بالقاهرة بعد إعادة ترميمها وتجديدها بتمويل من البرلمان.

5- شارك السيد عمرو هاشم مستشار السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المؤتمر الذى نظمته مفوضية الاتصالات اليونانية عن الإنترنت بأثينا فى الفترة 1-3 يونيه 2007.

6- عقدت آخر جلسة من المشاورات السياسية الدورية بين البلدين فى أثينا فى 4 مايو 2007، برئاسة السيد السفير مساعد الوزير للشئون الأوروبية، والمدير السياسى لوزارة خارجية اليونان، حيث تم تناول مختلف القضايا الثنائية والدولية.

7- متابعة لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين فى مجال الطاقة فى مايو 2006، تم عقد اجتماع للجنة المشتركة للطاقة يوم 6 مايو 2007 فى القاهرة.

4- التعاون الاقتصادى :

أ- الاستثمارات :

1- تحتل اليونان المرتبة 22 ضمن 104 دولة مستثمرة فى مصر بنظام الاستثمار الداخلى (26 مشروعا)، والمرتبة 33 ضمن 66 دولة مستثمرة بنظام المناطق الحرة (7 مشروعات) خلال الفترة 1970-2006.

2- بلغ إجمالى قيمة رأس المال المصدر للمشروعات الاستثمارية اليونانية المشتركة بمصر نحو 869.4 مليون جنيه، وبلغ إجمالى قيمة المساهمة اليونانية نحو 528.14 مليون جنيه، وذلك داخل البلاد حتى 2007/2/28.

3- فى المناطق الحرة، بلغ إجمالى قيمة رأس المال المصدر للمشروعات الاستثمارية اليونانية المشتركة بمصر نحو 9.9 مليون دولار، وبلغ إجمالى قيمة المساهمات اليونانية حوالى 6.72 مليون دولار حتى 2007/2/28.

4- *فيما يخص الاستثمارات المصرية فى اليونان فيمكن الإشارة إلى :*

أ- تمتلك مجموعة أوراسكوم للاتصالات 51٪ من شركة TELLAS اليونانية للاتصالات، كما قامت المجموعة مؤخراً بشراء شركة TIM HELLAS للتليفون المحمول بقيمة 3.4 مليار يورو.

ب- هناك مشروع مشترك بين الشركة المصرية GRAND MOTORS CO. FOR AUTOMOTIVES، والشركة اليونانية GENERAL EUROPE MOTORS S. A. FOR AUTOMOBILES INDUSTRY فى مجال تصنيع وتجميع وتسويق السيارات والأوتوبيسات بأنواعها.

ب- التبادل التجارى :

1- حققت مصر فائضاً فى الميزان التجارى مع اليونان خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2007 مقداره 31.4 مليون يورو، مقارنة بـ 13.3 مليون يورو خلال الفترة نفسها من عام 2006، أى أن نسبة النمو بلغت 136٪.

2- زادت صادرات مصر غير البترولية بنسبة 45٪ خلال فترة المقارنة، وكان أهمها البطاطس، الحديد والصلب، سماد اليوريا، الألومنيوم الخام، بينما زادت وارداتها بمقدار 12.8٪، وكان أهمها القطن، أجهزة ومعدات كهربائية، تبغ ومنتجاته.

ج- جوانب أخرى :

1- قام السيد وزير الاستثمار بزيارة أثينا فى الفترة 5/31 – 2007/6/3 للمشاركة فى المؤتمر السنوى لمعهد التمويل الدولى، حيث تم ترتيب برنامج لسيادته شمل لقاءات مع عدد من الوزراء والمسئولين اليونانيين وكذلك رجال الأعمال ورئيس سوق المال.

2- تم التنسيق مع بنك بيريوس مصر لعقد ندوة بالسفارة فى 16 مايو الماضى التقى خلالها السيد جمال محرم رئيس مجلس إدارة البنك بعدد من رجال الأعمال وممثلى الجالية.

5- الخدمات القنصلية ورعاية المواطنين :

1- فى إطار السعى إيجاد حل إحدى المشكلات الرئيسية للعاملين المصريين فى اليونان، زار وفد من هيئة التأمينات الاجتماعية المصرية أثينا، حيث التقى مع مسئولى وزارة العمل، وتم الاتفاق على تسوية أوضاع نحو 299 مواطناً مصرياً للحصول على التأمينات المستحقة لهم، والتى كان الجانب اليونانى قد توقف عن صرفها.

2- شاركت السفارة فى افتتاح مبنى أول كنيسة قبطية فى اليونان فى يناير الماضى، كما تنسق مع السفارات العربية والإسلامية لمتابعة موضوع الحصول على قطعة أرض خصصتها الحكومة كمقابر للمسلمين، فضلاً عن حث السلطات اليونانية للوفاء بوعود إنشاء أول مسجد بأثينا.

3- واصلت السفارة عقد اجتماعات دورية مع أفراد الجالية المصرية، كان أبرزها يوم 19 مارس فى اثينا بمشاركة مستشار وزير الداخلية اليونانى ومسئولى وزارة الأمن العام، للتعريف بالتعديلات الجديدة لقانون إقامة الأجانب، فضلاً عن اجتماعين فى كريت، وتسالونيكى.

4- تم تنظيم اجتماع لشباب المهنيين من ابناء الجالية، كما تابعت السفارة مشاركة مجموعة من شباب رجال الأعمال المصريين المقيمين فى اليونان فى المهرجان الثقافى الذى نظمه اليونسكو فى شهر فبراير الماضى فى بيريوس، فضلاً عن تكوين فريق كرة قدم شارك فى دورى الجاليات وفاز بالمركز الثانى.

6- العلاقات الثقافية والعلمية :

1- تم توقيع اتفاق تعاون بين معهد محمد على للدراسات الشرقية بكفالا شمال اليونان ومركز التوثيق الحضارى التابع لوزارة الاتصالات فى 25 مايو 2007.

2- شارك سكرتير عام محافظة الإسكندرية ووفد من جامعة الإسكندرية فى الاحتفالية التى نظمتها جامعة أثينا تكريما لمدينة الإسكندرية يوم 22 أغسطس 2007.

3- شارك وفقد من 120 طبيباً من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية فى المؤتمر العالمى لطب الأطفال الذى عقد فى أثينا فى الفترة 24-29 أغسطس 2007 تحت رعاية الرئيس اليونانى بابولياس، ووزارتى الصحة والخارجية.

4- شارك الكتاب علاء الأسوانى فى معرض الكتاب بتسالونيكى فى مايو 2007.

7- العلاقات السياحية :

1- زار وفد رفيع المستوى من وزارة السياحة اليونانية القاهرة فى 2007/4/15 بهدف تفعيل الاتفاق المبرم بين الجانبين، خاصة فى مجال التدريب، وأسفرت الزيارة عن تقديم منح يونانية لمركز التدريب الخاص بالاتحاد المصرى للغرف السياحية بمدينة الشيخ زايد.

2- نظمت السفارة بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة فى فبراير 2007 أسبوعا سياحيا وثقافيا مصريا بفندق هيلتون أثينا ضمن احتفالية كبيرة ضمت إلى جانب مصر كلا من استراليا، البرازيل، إيطاليا، اليابان، روسيا.

8- بعض الاتفاقيات الثنائية الرئيسية :

- اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات (1993).
- اتفاق للتعاون العلمى والتكنولوجى (2004).
- اتفاق لتجنب الإزدواج الضريبى (2004).
- مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال السياحة (2005).
- مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال النقل (2005).
- مذكرة تفاهم لتبادل منح الجنسية لمواطنى البلدين (2005).
- مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الطاقة (2006).
- عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، فمصر عضو فى الكوميسا واتفاقية أغادير، بينما اليونان عضو فى منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى، وعملية التعاون بين دول جنوب شرق أوروبا، الأمر الذى يمكن أن يجعل من مصر بوابة اليونان إلى أفريقيا والعالم العربى، ومن اليونان نافذة لمصر إلى جنوب شرق أوروبا.

- هذا فضلاً عن إمكانيات التعاون بين البلدين فى إطار الحوار الأورومتوسطى ومنتدى البحر المتوسط، خاصة بعد دخول اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى حيز النفاذ فى يونيو 2004.
- تم خلال زيارة وزير التنمية اليونانى لمصر فى مايو 2006 توقيع إتفاق للتعاون فى مجال الطاقة، حقق بعداً جديداً فى العلاقات الاقتصادية بين مصر، ذات الترتيب السادس عالمياً فى مجال احتياطيات وتصدير الغاز، واليونان التى تسعى لتصبح محوراً لنقل الطاقة من الشرق إلى اوروبا.
- أسفرت الدورة السادسة للجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى، التى عقدت فى القاهرة فى يونيو 2006 عن توقيع عدة إتفاقيات، منها اتفاق للتعاون الجمركى بين البلدين، فضلاً عن مذكرة تفاهم فى مجال التوحيد القياسى، الأمر الذى يعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية، ويتزامن مع بدء تشغيل خط ملاحى يربط الإسكندرية، وكريت وبيريوس.

تساؤلات

س1 : ما هى نقاط القوة ونقاط الضعف فى العلاقات التجارية بين مصر واليونان؟

(3)

التجارة المشتركة بين مصر وتركيا

حالة عملية

التجارة المشتركة بين مصر وتركيا

حالة عملية

1- مقدمـــة :

بلغت الصادرات المصرية إلى تركيا 94 مليون دولار بزيادة قدرها 14٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2005 والتى بلغت 82 مليون دولار، فى حين انخفضت قيمة الواردات المصرية من تركيا خلال الثلث الأول من العام الماضى 184 مليون دولار بمعدل انخفاض 14٪ مقارنة بـ 214 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2005.

وتتركز أهم الصادرات المصرية لتركيا فى الأرز والقطن والكربون والمولاس والأسمدة الكيماوية بينما تتضمن أهم الواردات المصرية من تركيا، السيارات والخضروات وأجزاء السيارات والحديد والصلب والآلات. (ندوة حول التعاون التجارى والاقتصادى بين مصر وتركيا شهدها عدد كبير من رجال الأعمال المصريين و170 رجل أعمال تركى).

أن مصر تمر بمرحلة إصلاح اقتصادى كبير أدت إلى زيادة النمو الصناعى فى مصر حيث من المتوقع أن يتجاوز الاستثمار الصناعى 20 مليار دولار خلال الفترة القادمة حيث يبلغ الآن 16 مليار دولار مشيراً إلى أن المناخ الاستثمارى المصرى فى تحسن مستمر حيث يوجد طلب كثير من الشركات العالمية للاستثمار فى مصر.

ويصل حجم التجارة بين مصر وتركيا إلى مليار و200 مليون دولار ونأمل أن يصل إلى 5 مليارات دولار خلال الثلاث سنوات القادمة موضحاً أن قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا خلال التسعة شهور الأولى من العام الماضى بلغت 239 مليون دولار مقابل 410 ملايين دولار للواردات خلال نفس الفترة ويصل عجز الميزان التجارى بين البلدين خلال هذه الفترة إلى 171 مليون دولار لصالح تركيا.

كما أن الاستثمارات التركية في مصر تبلغ 300 مليون جنيه تتمثل في الصناعات النسيجية والخدمات والصناعات الكيماوية والصناعات الدوائية والتعدين والسياحة ويعتبر ذلك نقلة جديدة في مجالات العلاقات التجارية والاقتصادية كما سيساهم في رفع جودة المنتج المصرى من خلال منظومة تعاون متكاملة لنقل التكنولوجيا التركية للسوق المحلية وتدريب الكوادر البشرية على أحدث وسائل تكنولوجيا الصناعة.

وتؤيد مصر وبقوة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لما حققته تركيا من طفرة اقتصادية أدت إلى زيادة صادراتها للعالم الخارجي لأكثر من مائة مليار دولار وأن رفض الاتحاد لعضوية تركيا سيكون خسارة كبيرة لدول أوروبا.

إن مصر بدأت تجنى ثمار اتفاقيات التجارة الموقعة مع دول العالم الخارجية مثل الكويز والمشاركة الأوروبية والكوميسا واتفاقية تيسير التجارة العربية مما ساعد في إعطاء مصر ميزة تفضيلية لجذب الاستثمارات الأجنبية وسعى الدول المتقدمة للدخول في اتفاقيات جديدة مع مصر لموقعها المتميز الذى جعلها بوابة تجارية مهمة للعديد من دول العالم.

ويجرى حالياً بين مصر وتركيا بحث تأسيس شركة مشتركة لتوصيل الغاز المصرى إلى تركيا من خلال الخط العربى الذى يمر بالأردن وسوريا كما يجرى أيضاً وضع منظومة لتأهيل البنية الأساسية لخطوط النقل البرية والبحرية والجوية لتسهيل حركة التبادل التجارى وزيادة تنافسية المنتجات المشتركة في الأسواق الخارجية موضحاً أنه سيتم تسيير خط جوى بين اسطنبول والإسكندرية وإعطاء مزايا لرجال الأعمال والتجار لسرعة التنقل بين البلدين كما سيتم تشغيل خط بحرى بين موانئ البلدين.

وقال وزير التجارة الخارجية التركى أن الاتفاق على تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين يمثل نتاج عمل مشتركاً بين الجانبين حرصوا من خلاله على إزالة جميع العقبات التى تواجه حركة التجارة واستفادوا من مزايا العلاقات السياسية والتاريخية العميقة بين مصر وتركيا ووصف مصر بأنها أهم مركز تجارى في أفريقيا والشرق الأوسط الأمر الذى شجع رجال الأعمال الأتراك على توجيه استثماراتهم إلى مصر ليستفيدوا من موارد الطاقة المتوفرة بكثرة والاتفاقيات التجارية الموقعة مع مختلف دول العالم والتى تعتبر منافذ مضمونة لترويج الصادرات المشتركة.

وطالبت الدولتين القطاع الخاص فى الجانبين بسرعة المشاركة فى إنشاء شركات خاصة للنقل البرى وتنظيم رحلات جوية وبحرية منتظمة ومباشرة لتسهيل تنقل رجال الأعمال موضحاً أن الشركات التركية نفذت مشاريع خارجية بقيمة 83 مليار دولار وتنفذ حالياً فى مصر مشروع توسعة المطار باستثمارات تبلغ 560 مليون دولار.

وطالب بضرورة وضع برامج تنفيذية للخطط المستقبلية بين البلدين خلال الـ 30 عاماً القادمة للاستفادة القصوى من إمكانات البلدين مشيراً إلى أنه يجرى حالياً تنفيذ 50 مشروعاً تركياً جديداً فى مصر باستثمارات متوقعة تصل إلى مليار دولار وذلك بالإضافة إلى الاستثمارات القائمة فى مجالات مختلفة وتبلغ 300 مليون جنيه،

تركيا تخطط لزيادة صادراتها إلى 100 مليار دولار.

وبالنسبة إلى التجارة التركية مع العالم لوحظ أن تركيا تهدف إلى زيادة صادراتها إلى مائة مليار دولار خلال العام الحالى بدلاً من الهدف الوصلى وهو 95 مليار دولار مشيراً إلى أن صادرات تركيا فى العام الماضى بلغت 85.7 مليار دولار متجاوزة الهدف الرسمى البالغ 84 مليار دولار. وعلى الرغم من زيادة الصادرات التركية إلا أن العجز التجارى تزايد نتيجة لزيادة الواردات التركية مما يسهم فى تزايد العجز فى المعاملات الجارية التى تعتبر نقطة الضعف الرئيسية للاقتصاد التركى السريع النمو ويدفع تركيا إلى الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبى ويعرضها لحظر تغيير مزاج المستثمرين الأجانب، كما أن الواردات التركية بلغت 135 مليار دولار خلال عام 2006 وأن نسبة العجز التجارى 225 فى نهاية العام الماضى مقارنة بـ 22.8٪ نهاية 2005، ولكنه توقع حدوث تحسينات كبيرة فى هذه النسبة خلال العام الحالى نتيجة تباطؤ الطلب المحلى والتراجع المتوقع لأسعار الطاقة.

وتعتمد تركيا كثيراً على واردات البترول والغاز الطبيعى فى التوسع فى صناعاتها التحويلية سيعزز معرض تجارى يقام لأول مرة فى تركيا وبدعم حكومة الإمارات العربية المتحدة العلاقات بين البلدين بعد أن شهد التبادل التجارى بينهما زيادات مستمرة فى السنوات الأخيرة، والتزام كبار المسئولين فى البلدين بتقوية الروابط التجارية المشتركة فى المستقبل.

ويأتى " معرض الإمارات العربية المتحدة التجارى فى تركيا" فى وقت تسعى فيه الشركات فى الإمارات للتوسع فى السوق التركى، حيث تتوفر فرصاً استثمارية جذابة فى الأفق نتيجة لتنفيذ برنامج الخصخصة التركى.

وينظم " معرض الإمارات العربية المتحدة التجارى فى تركيا" غرفة تجارة وصناعة دبى بالتعاون مع سلطة المنطقة الحرة لجبل على ودائرة السياحة والتسويق التجارى بدبى خلال الفترة من 13-15 سبتمبر 2006 فى فندق جراند جواهر ومركز المؤتمرات فى اسطنبول.

وقال الملحق التجارى التركى فى الإمارات العربية المتحدة عن المعرض المقبل: سيوفر " معرض الإمارات العربية المتحدة التجارى فى تركيا" فرصاً ثمينة لرجال الأعمال والمستثمرين فى الإمارات العربية المتحدة للمشاركة فى برنامج خصخصة العديد من الخدمات الحكومية العامة والعديد من القطاعات.

وأضاف قائلاً : "لقد قدمنا تشريعات جديدة لتسهيل الاستثمار الأجنبى، وكان لذلك ردود فعل إيجابية من قبل شركات إماراتية رفيعة عقدت شراكات تجارية مع الشركات والمؤسسات التركية".

وأوضح : " أن حجم الصادرات والواردات التركية الذى يصل إلى 200 مليار دولار أمريكى، يضع تركيا ضمن أكبر 20 دول تجارية فى العالم، ومن المتوقع أن يمثل " معرض الإمارات العربية المتحدة التجارى فى تركيا" حلقة وصل بين المنتجات التركية ذات الجودة العالية والأسعار المعتدلة مع الشركات فى الإمارات العربية المتحدة التى تتمتع بآليات إدارة تصدير عالمية هائلة"

وكشف الملحق التجارى النقاب عن الآمال العالية التى تعقدها تركيا على هذا الحدث التجارى لتنمية وزيادة التبادل التجارى مع الإمارات العربية المتحدة الذى تعزز فى السنوات الأخيرة بفضل ترسيخ السياسات والاستراتيجيات التى مهدت الأساسات القوية للروابط المشتركة المستقبلية، ومنها "استراتيجية الدول المجاورة والمحيطة بتركيا" التى تبنتها وأطلقتها تركيا مما زاد حجم صادرات تركيا إلى الدول المجاورة والمحيطة المستهدفة بنسبة 60٪ منذ إطلاق الاستراتيجية فى عام 2000".

وسوف يساهم المعرض فى إتاحة الفرصة لرجال الأعمال فى الإمارات العربية المتحدة للالتقاء مع اللاعبين الأساسيين فى الاتحادات التجارية التركية وغرف التجارة والصناعة والوزارات والموظفين الحكوميين وصانعى القرارات ونظرائهم رجال الأعمال فى تركيا.

وحث الملحق التجارى الشركات والصانعين والتجار والمستثمرين للمشاركة فى " معرض الإمارات العربية المتحدة التجارى فى تركيا" الذى سيعرض مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والتقنيات من مختلف القطاعات بما فيها قطاعات المال والبناء والسياحة والعقارات.

وبفضل الإمكانيات الهائلة التى ينتظر اكتشافها فى تركيا، فإن العديد من الشركات الإماراتية البارزة بما فيها البنوك الوطنية وشركات العقارات والمناطق الحرة وكبار الصانعين، قد أكدوا اشتراكهم فى المعرض للاستفادة من السوق التركى المزدهر.

وقالت إديل أكين مدير عام شركة موزايك التى تشرف على التنظيم الفنى للمعرض : " تمر البنية الأساسية التركية حالياً بتغييرات هائلة لفتح أسواق الدولة أمام التجارة الخارجية. إن الكثير من الشركات التى تحدثنا إليها فى الإمارات تتطلع بشغف شديد لتأسيس علاقات تجارية مثمرة مع الشركات التركية، وتخطط لتوسعة نشاطاتها التجارية مع تركيا التى تشاركهم قيماً تراثية وثقافية قوية".

واعتبر المعرض من قبل الكثيرين خطوة مهمة لتحقيق أهداف تركيا لتعزيز حجم التجارة مع منطقة الخليج حتى تصل إلى 30٪ من إجمالى حجم التجارة الخارجية التركية، وتأسيس وإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجى، وبصورة خاصة الإمارات العربية المتحدة.

وإلى جانب منصات العارضين، سيستضيف مركز دبى للسلع المتعددة ومركز دبى للمعادن والسلع وسلطة المنطقة الحرة لجبل على مؤتمراً يركز تحديداً على الفرص المتاحة أمام الشركات التركية للاستثمار فى الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى المنظمين الرئيسيين، يحظى معرض الإمارات العربية التجارى فى تركيا بمساندة جمعية وكلاء السياحة والسفر التركية، وسيقام المعرض برعاية غرف التجارة والصناعة التركية وسكرتاريا التجارة الخارجية التركية.

2- مصر وتركيا تبادلان إنشاء البنوك :

اعلن رئيس جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك عن ارتفاع حجم التبادل التجارى بين مصر وتركيا إلى 3 مليارات و500 مليون دولار، كما زادت مساهمة الشركات التركية فى مشروعات استثمارية بمصر إلى 800 مليون دولار تمثل مساهمات 180 شركة فى رؤوس أموال هذه المشروعات والمتوقع أن توفر مع بداية العام القادم نحو 50 الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

جاء ذلك عقب المباحثات التى أجراها مع المستثمرين وممثلى منظمات الأعمال المصرية والتى عقدت بالقاهرة وشارك فيها امبرى أورهان المستشار التجارى التركى.

وصرح المهندس أحمد جلال الممثل الرسمى لجمعية الموصياد وعضو المكتب التنفيذى لمجلس الأعمال المصرى التركى أنه تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والتركى على تأسيس بنك تركى فى مصر وبنك مصرى بتركيا لتيسير عمليات تمويل الاستيراد والتصدير بين البلدين والمساهمة فى تنمية حجم التبادل التجارى.

كما تم الاتفاق على التعاون بين رجال الأعمال فى البلدين لإقامة مشروعات استثمارية جديدة بمصر فى مجال إنتاج الورق وتدوير وإعادة تصنيع المخلفات الزراعية بالإسكندرية.

وأضاف أنه يتم حاليا الإعداد لمشاركة الوفد الاقتصادى المصرى الذى يضم مسئولين حكوميين ورجال الأعمال لتركيا للمشاركة فى المعرض الدولى ومنتدى الأعمال الذى يعقد بمدينة اسطنبول فى الفترة من 23 إلى 26 من شهر أكتوبر القادم بمشاركة 5 رؤساء وزارات ونحو 30 وزير تجارة وصناعة واستثمار يمثلون 60 دولة إسلامية، ويهدف المعرض ومنتدى الأعمال الدولى إلى تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة والاستثمارات بين الدول المشاركة.

3- إرساء أساس أكبر تجمع يضم 140 مصنعاً تركيا في مصر :

ومن المتوقع أن يحظى الملف الاقتصادى بأهمية قصوى خلال زيادة جول لمصر ومباحثاته مع الرئيس مبارك فى ضوء الطفرة الكبيرة فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وقد دخلت إتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا حيز التنفيذ اعتباراً من أول مارس الماضى مما أسهم إلى حد بعيد فى وصول حجم المبادلات التجارية بينهما إلى ما يزيد على المليار دولار ويتوقع أن ترتفع إلى 1.5 مليار دولار خلال فترة وجيزة للغاية.

وخصصت مصر مساحة مليونى متر مربع بمدينة السادس من أكتوبر إنشاء منطقة صناعية تركية تضم – حتى الآن ن- 140 مصنعا تركيا باستثمارات فى البنية الأساسية تصل إلى نحو 8 مليارات جنيه وتوفر نحو 30 ألف فرصة عمل جديدة.

ومن المقرر أن يقوم الرئيس التركى بزياراتها الأربعاء المقبل يرافقه المهندس رشيد محمد رشيد ليضع حجر الأساس لتجمع "بولا ريس" الصناعى التركى.

ومن المتوقع أن يضم المجمع نحو 300 شركة مختلفة الأحجام بإجمالى إنتاج يتراوح ما بين 3.5 و4 مليارات دولار سنوياً فى مجالات المنسوجات والأثاث والسيارات والزجاج وتعبئة الأغذية وغيرها من الصناعات والخدمات الجاذبة للمستثمرين.

ووفقا لتقرير صادر عن هيئة الاستعمالات المصرية فإنه يوجد بمصر حاليا 110 مشروع صناعياً تحت التأسيس وباستثمارات تصل إلى 3 مليارات دولار سيتم تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أن المباحثات الاقتصادية تأتى فى إطار اقتناع مصر وتركيا بأهمية إقامة علاقات اقتصادية استراتيجية لاستغلال الإمكانات والفرص الهائلة فى مصر وتركيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يزيد من تحسين مستوى فى معيشة الشعبين خاصة أم طلا البلدين لهما دور ريادى وموقع جغرافى متميز فى منطقة

الشرق الأوسط مما يمكنهما من استغلال هذه الإمكانات فى التكامل الاقتصادى لتوفير فرص عمل لأبناء الشعبين.

وصرح الأمين العام لجمعية رجال الأعمال المصريين والأتراك بأنه سوف يتم التوقيع على إنشاء المنطقة الصناعية التركية الجديدة بمدينة العاشر من رمضان كما يشهد توقيع إتفاقية جديدة لجمعية شباب رجال الأعمال الأتراك لدعم التعاون الاقتصادى بين البلدين بحضور عادل اللمعى القنصل الفخرى لتركيا بمصر وأحمد جلال رئيس الجانب المصرى بمجلس الأعمال المشترك.

4- المعرض التجارى الصناعى فى اسطنبول :

افتتح وزير التجارة الخارجية التركى فعاليات المعرض التجارى الصناعى الدولى الـ 12 بمدينة اسطنبول الذى تنظمه جمعية موصياد لرجال الأعمال المستقلين التركية على هامش منتدى رجال الأعمال المسلمين الثانى عشر.

ويشارك فى المعرض عدد من وزراء التجارة ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول العالم الإسلامى، كما يشارك نحو خمسمائة شركة من تركيا والدول الإسلامية وأكثر من 2200 صاحب عمل وتاجر من الدول الإسلامية وحوالى خمسة آلاف صاحب عمل من تركيا، ويعتبر هذا المعرض خطوة جديدة نحو زيادة الصادرات التركية، مشيراً إلى أن جمعية موصياد تقوم بدور بارز فى تطوير الاقتصاد التركى، وأن تركيا كسبت ثقة دول المنطقة والمواطنين وأصبح المنتج التركى له قبول وعليه طلب.

وأضاف الوزير التركى أن العجز فى الميزان التجارى الذى بلغت نسبته 6.5٪ لا يمثل مشكلة، مشيراً إلى وجود نسب بين 8 -14٪ فى دول الاتحاد الأوروبى، وأكد وجود خطة لتحقيق صادرات بقيمة 150 مليار دولار عام 2009، والسعى للوصول إلى رقم خمسمائة مليار دولار سنوياً اعتباراً من عام 2012.

وأشاد رئيس المعارض إلى تعزيز قواعد أخلاقية فى المعاملات التجارية والاقتصادية والانفتاح بتركيا نحو العالم الإسلامى، واعتبر قوطان أن النظام الرأسمالى يتساقط، وتوقع انهياره مثلما أنهار النظام الشيوعى، داعياً حكومة تركيا إلى اتخاذ

التدابير والإجراءات اللازمة فى مواجهة التأثيرات السلبية للأزمة المالية، ودعا إلى المزيد من التعاون والترابط بين تركيا والبلاد الإسلامية.

كما أعرب رئيس غرفة اسطنبول التجارية عن سروره بالنجاح الذى يحققه المنتدى والمعرض وازدياد ثقة البلاد الإسلامية فيه.

5- 1.451 مليار دولار تجارة مصر وتركيا :

على هامش زيارته الأولى لمصر كأول دولة عربية خلال الأسبوع الماضى أكد الرئيس التركى عبد الله أوجلان أهمية استثمار العلاقات التاريخية بين البلدين وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية مشيراً إلى أن العلاقات المصرية التركية شهدت طفرة كبيرة بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين فى نهاية عام 2005 ودخوله حيز التنفيذ فى أول مارس الماضى والذى فتح آفاقاً جديدة لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية. وأشاد بدور القيادة السياسية فى تذليل العقبات التى تحول دون تنمية الاستثمار والتجارة تمهيداً إقامة علاقات اقتصادية استراتيجية لاستغلال الإمكانات والفرص الهائلة فى مصر وتركيا. وأوضح الرئيس التركى أن أنظار العالم بدأت تتجه نحو الاستثمار فى مصر خاصة بعد الإصلاحات التى قامت بها لتوفير تسهيلات إقامة عمل للمستثمرين الأجانب فى العام الماضى، وتم توقيع بروتوكول بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وإتفاقية تعاون إنشاء مجمع صناعى فى العاشر من رمضان على مساحة مليونى متر مربع وإتفاقية تعاون بين البنك التركى وشركة ضمان مخاطر التصدير المصرية بجانب بروتوكول تعاون بين البنك التركى وبنك تنمية الصادرات واتفاقية تعاون بين الجمعية المصرية لشباب الأعمال وشباب الأتراك لإنشاء اتحاد شباب الأعمال فى البحر المتوسط.

كما زار الرئيس عبد الله أوجلان المنطقة الصناعية التركية بمدينة السادس من أكتوبر حيث وضع حجر الأساس لتجميع بولاريس الصناعى الدولى الذى من المتوقع أن يضم نحو 300 شركة مختلفة ويوفر حوالى 25 ألف فرصة عمل بقيمة استثمارات 1.5 مليار دولار للإنتاج فى مجال المنسوجات والأثاث والسيارات والزجاج وتعبئة الغذاء.

وأكد المهندس رشيد أن غالبية الاستثمارات التركية فى مصر تستهدف التصدير للأسواق الخارجية خاصة أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة والتى وقعتها مصر مع مختلف التكتلات مما يتيح ميزة تفضيلية للمنتجات المصنعة فى مصر لدخول هذه الأسواق بدون جمارك.

وأشار إلى إنشاء 15 مصنعا تركيا جديداً فى المنطقة الصناعية التركية بمدينة 6 اكتوبر خلال ابريل المقبل وكذلك فى إطار ما تم الاتفاق عليه من إنشاء 140 مصنعاً تركياً فى مجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الهندسية ومراكز تدريب ومعاهد تعليمية ومعارض.

وأوضح الوزير أن المرحلة المقبلة ستشهد بدء منظومة جديدة لنقل البضائع والمنتجات بين مصر وتركيا عن طريق إنشاء خطوط نقل ملاحية وخطوط طيران جديدة كما أن هناك مفاوضات لفتح خطوط جوية بين مصر وتركيا.

وأشار رئيس التمثيل التجارى إلى زيادة التبادل التجارى إلى مليار و451 مليون دولار خلال الفترة يناير ونوفمبر من العام الماضى بجانب زيادة الاستثمارات التركية فى مصر إلى 436 مليون جنيه متوقعاً أن يصل إلى مليار خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى زيادة لصادرات المصرية خلال يناير / نوفمبر العام الماضى إلى 624 مليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات المصرية خلال نفس الفترة حوالى 827 مليون دولار وتمثلت أهم الصادرات المصرية فى الأرز، القطن، غزل القطن، الأسمنت، منتجات مدرفلة من حديد صلب، أسمدة وتضمنت أهم الواردات السيارات والخضروات المجففة وغير المجففة، إطارات، أدوات مائدة، منتجات زجاج بالإضافة إلى منتجات من حديد وصلب.

وأوضح رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال أن الجمعية بادرت فى تحليل تنافسية مصر مستخدمة الأدوات والمؤشرات التى وفرها المشترى الاقتصادى العالمى بهدف إتاحة فرصة أكبر لمجتمع الأعمال للمساهمة فى إطار للسياسات فى الاقتصاد المصرى، كما أصدرت دليل حوكمة الشركات مشيراً إلى أهمية التكتلات الاقتصادية لتحقيق التكامل بين البلدين متمثلاً فى التعاون بين أعضاء الجمعية المصرية التركية لزيادة الاستثمارات إلى 800 مليون دولار لعدد 158 شركة تركية.

6- تركيا تعتزم إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الإسلامية :

تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى للإسراع فى تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى المنظمة.

أنقرة – سانا :

أعلنت تركيا أنها تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى للإسراع فى تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى المنظمة.

وقال وزير الدولة التركى لشئون التجارة الخارجية كورشاد توزمن فى تصريحات نشرتها الصحف التركية اليوم إن إقامة منطقة تجارة حرة ورفع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى المنظمة سيساهم فى النجاة من الأزمة المالية التى تعصف بالعالم.

وجاء هذا الإعلان التركى بالتزامن مع اتفاق وزراء المالية والتجارة والاقتصاد فى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى الذى التقوا خلال الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول الجارى فى الدولة الـ 24 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى كومسيك فى اسطنبول على تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء فى المنظمة لمواجهة الكساد المتوقع نتيجة الأزمة المالية التى تعصف بالعالم حالياً.

وشهدت اجتماعات الكومسيك خطوة جديدة باتجاه توثيق العلاقات التجارية بين ادلول الإسلامية حيث وقع وزراء الدول المشاركة ومن بينها سورية على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء التى أقرتها قمة دول المنظمة الاستثنائية عام 2005 والتى ستدخل حيز التنفيذ بداية عام 2009 بعد مصادقة عشر دول عليها والهادفة إلى زيادة التبادل التجارى بنسبة 20 بالمائة بحلول عام 2015.

ووصل حجم التبادل التجارى بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى عام 2007 إلى نسبة 16.2 بالمائة.

وترتبط تركيا بإتفاقية تجارة حرة مع سورية دخلت حيز التنفيذ عام 2007 كما أنها تجرى مفاوضات مع مصر والأردن والدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى إقامة مناطق تجارة حرة خليجية تركية.

1.4 مليار دولار حجم التجارة البينية بين مصر وتركيا :

القاهرة : أكد وزير التجارة والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد أن العلاقات المصرية التركية شهدت طفرة كبيرة خلال الفترة الماضية خاصة بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" عن رشيد قوله أن اتفاق التجارة فتح آفاقاً جديدة لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وأسهم بشكل كبير فى زيادة حجم التجارة البينية والتى بلغت حوالى 1.451 مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر 2007م بنسبة زيادة قدرها 32.4٪ عن نفس الفترة من عام 2006 إلى جانب زيادة حجم الاستثمارات المشتركة.

وأشار إلى أن زيارة الرئيس التركى إلى مصر غداً تأتى فى إطار اقتناع البلدين بأهمية إقامة علاقات اقتصادية استراتيجية لاستغلال الإمكانات والفرص الهائلة فى مصر وتركيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يزيد من تحسين مستوى معيشة الشعبين.

وأضاف رشيد أن حجم الاستثمار التركي فى مصر بلغ 436 مليون جنيه خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر 2007، ومن المتوقع أن تصل إلى مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

مصر وتركيا توقعان اتفاقية لتجارة الحرة :

مصر وتركيا توقعان إتفاقية للتجارة الحرة بالقاهرة 26-12 (كونا) — توقع مصر وتركيا اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين تخدم سوقاً كبيرة يبلغ تعداد سكانها أكثر من 145 مليون نسمة تعد من أكبر أسواق المنطقة ويتوقع أن ترفع حجم التبادل التجارى بينهما إلى أكثر من مليارى دولار. وسيوقع وزيرا تجارة البلدين الاتفاقية لحضور الرئيس المصرى حسنى مبارك ونظيره التركى نجدت سيزار الذى

يصل إلى القاهرة اليوم فى زيادة تستمر عدة أيام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس مبارك تتناول تطورات الأوضاع فى المنطقة لا سيما العراق وفلسطين. وتمهد هذه الاتفاقية لإقامة منطقة التجارة الحرة اليورو متوسطية بحلول عام 2010 فى إطار إعلان برشلونة الصادر فى نوفمبر عام 1995 كما تعطى هذه الاتفاقات دفعة لحركة التجارة والاستثمار والتشغيل فى مصر. وتتيح الاتفاقية لكل من مصر وتركيا فترة سماح مدتها 15 سنة تسمح للسوق المصرية باستيعاب الصادرات التركية بشكل تدريجى لا يضر بالصناعات الوطنية، كما تسمح كذلك للصادرات المصرية بالنفاذ إلى الأسواق التركية معفاة من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاق إلى حيز التنفيذ. ويرى الجانبان أن توقيع الاتفاقية حدث هام يدفع بتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويعد من أهم الأحداث الاقتصادية والتجارية التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط فى العام الحالى. ويأتى توقيع الاتفاقية بعد مفاوضات مكثفة بين الخبراء والمسئولين فى البلدين بدأت فى ديسمبر عام 1998 مستهدفة المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسى لتوقيع أية اتفاقية للتجارة الحرة هو إزالة الرسوم الجمركية والرسوم بالتبادل وبما يساعد فى وصول سلع كل طرف إلى بلد الآخر دون عوائق أو قيود إلا أن الجانب التركى أبدى خلال المفاوضات حساسية إزاء السلع والمنتجات الزراعية. وترجع تلك الحساسية لالتزام تركيا باتفاق الاتحاد الجمركى مع دول الاتحاد الأوروبى وهو ما يحول دون إجراء تحرير كامل للسلع الزراعية بين مصر وتركيا إلا أنه يمكن التحرير بالنسبة لسلع معينة يتفق عليها الجانبان وفقاً لقيود كمية. وطالب الجانب المصرى خلال المفاوضات أن يتم السماح للسلع المصرية المصنعة بالدخول إلى تركيا فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فى حين تلتزم السلع الصناعية التركية بفترة انتقالية متفق عليها قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ. يذكر أن حجم التبادل التجارى بين البلدين شهد تطوراً متنامياً منذ بدء جولات المفاوضات الثنائية لإقامة منطقة التجارة الحرة حيث ارتفع من 544 مليون دولار عام 2003 ليصل إلى نحو 726 مليون دولار العام الماضى بزيادة نسبتها 30 فى المائة. فيما ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لتركيا بنسبة 30 فى المائة لتصل إلى 254.2 مليون دولار مقابل 192 مليون دولار عام 2003.

وتصدر مصر إلى تركيا الغزول القطنية والغاز الطبيعى وأجهزة التكييف والحديد والسجاد والصلب والأرز وغيرها فيما تصدر تركيا إلى مصر السيارات وقطع الغيار والمولدات الكهربية البلاستيكية والحديد وغيرها من السلع التى بلغت قيمتها فى العام الماضى نحو 472 مليون دولار.

وتسعى الشركات التركية لتحقيق أقصى استفادة من الاتفاقية وذلك لإقامة مشروعات استثمارية فى مصر والاستفادة من المزايا التى تمنحها للمستثمرين الأجانب والاستفادة من إنخفاض مستلزمات الإنتاج فى تصدير إنتاجها إلى الدول الأخرى وفتح أسواق جديدة. وتأمل حكومتا البلدين فى تحقيق أهداف أخرى من وراء الاتفاقية وهى تشجيع تدفق الاستثمارات بينهما مع التسهيلات التى تمنحها كل دولة للمستثمرين الأجانب لا سيما فى ظل اهتمام رجال الأعمال الأتراك بالاستثمار بمصر فى الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة والغزل والنسيج وبعض المشروعات الصناعية الأخرى. وكانت مصر وتركيا قد وقعتا العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من بينها اتفاق للتجارة واتفاقية تجنب الإزدواج الضريبى وآخر للتعاون الاقتصادى واتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات ومذكرة تفاهم البلدين عام 2003 لمد خط الغاز العربى لتصدير الغاز الطبيعى إلى تركيا.

تســـاؤلات

1- ما هى المزايا والعيوب فى استراتيجية التجارة الدولية بين مصر وتركيا ؟

2- مطلوب تطبيق أسلوب التحليل الرباعى فى العلاقات بين مصر وتركيا.

3- ناقش كيف تؤثر العلاقات التاريخية القديمة بين مصر وتركيا على العلاقات التجارية الحالية ؟

(4)

العلاقات التجارية بين مصر وكازاخستان

حالة عملية

العلاقات التجارية بين مصر وكازاخستان

حالة عملية

1- معلومات عامة :

- **العاصمـــة :** أستانا منذ عام 1998، وقد انشأها الرئيس نور سلطان نزاربابيف بعد استقلال كازاخستان لتصبح عاصمة البلاد بدلاً من مدينة " الماطى" الحدودية، يبلغ عدد سكانها 320.000 نسمة. وهى تقع فى وسط كازاخستان على نهر إيشيم فى منطقة مستوية شبه صحراوية. كما يوجد بها ثانى أكبر حقل نفط فى العالم وهو حقل تنجيز.
- **رئيس الجمهورية :** نور سلطان نزاربابيف :
- **نظام الحكـــم :** جمهورى، ولكازاختسان حكومة برلمانية ورئيس واسع السلطات ينتخبه الشعب لفترة سبع سنوات، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء الذى يرأس الحكومة، ويتكون البرلمان من مجلسين :
  1- مجلس الشيوخ وهو مكون من 39 عضواً.
  2- مجلس النواب وعدد اعضائه 77 عضواً، ويحق لكل مواطن بلغ عمره 18 سنة وأكثر حق الانتخاب.
- **الموقـــع :** أكبر دول آسيا الوسطى مساحةن وهى تقع فى وسط غربى آسيا، حيث تحدها روسيا من الشمال وأوزبكستان وقيرغيرستان وتركمنستان من الجنوب، والصين من الشرق، ويحدها بحر قزوين من الغرب، ويبلغ طول حدود كازاخستان الإجمالية 15 ألف كيلو متر.

- **المســـاحة :** تبلغ مساحة كازاخستان 2.717.300 كيلو متر مربع، وتحتل المرتبة التاسعة فى العالم من حيث المساحة بعد روسيا والصين والولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وكندا والهند واستراليا، كما أنها الثانية بعد روسيا من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، وتزيد مساحتها عن مجموع مساحة باقى الجمهوريات مجتمعة فيما عدا روسيا. ويقع جزء صغير منها فى القارة الأوروبية غربى نهر الأورال، وهى تنقسم إلى 17 محافظة.

- **عدد السكان :** 15.183.800 نسمة (نهاية 2005) غالبيتهم من الكازاخ والروس. يشكل الكازاخ قرابة 49٪ من السكان، ويشكل الروس حوالى 33٪ ويشكل الألمان 2.4٪، والأوكران نحو 3.6٪، والأوزبك 2.5٪. وتشمل الأقليات العرقية الأخرى (8٪) التتار، وبوغرز، والروس البيض، وتبلغ الكثافة السكانية 6 نسمة/ كم. ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية 0.3٪.

- **العمـــلة :** هى تينجى وتساوى 123 تينجى للدولار الأمريكى الواحد (سبتمبر 2006).

- **اللغة الرسمية :** يتحدث معظم السكان اللغة الكازاخية، وهى لغة الدولة ولها اصول تركية، كذلك تنتشر فيها اللغة الروسية التى تستخدم كلغة رسمية ثانية فى المؤسسات الحكومية.

- **الديـــانة :** تبلغ نسبة المسلمين 60٪ والمسيحيين الأرثوذكس 30٪ والمسيحيين البروتستانت 3٪ والديانات الأخرى 7٪.

- **السلطة القضائية :** النظام القانونى قائم على أساس نظام القانون المدنى، وتتألف المحكمة العليا من 44 عضواً، والمحكمة الدستورية من 7 أعضاء.

- **المنـــاخ :** إن مناخ كازاخستان قارى شديد البرودة شتاءاً وحار صيفاً، وتتفاوت درجة الحرارة بشكل ملحوظ فى الأقاليم الوسطى والشمالية. وفى الأقاليم الجنوبية خلال فصلى الشتاء والصيف. كما يتراوح متوسط الأمطار السنوية بين 10 و40 سم، والسلاسل ا لجبلية هى الأبرد والأغزر مطراً من باقى المناطق.

- **المياه :**

1- **الأنهار :** وأهمها نهر ارتيس وطوله 1700 كيلو متر، ونهر ايسيل وطوله 1400 كيلو متر، ونهر سيرداريا وطوله 1400 كيلو متر.

2- **البحار الداخلية :** وأهمها بحر قزوين، وبحر آرال.

3- **البحيرات :** وأهمها بحيرة بالخاش، وبحيرة الأكول، وبحيرة تنجيز.

- **أهم المدن والموانئ :** مدينة أستانا "العاصمة الجديدة" وعدد سكانها حوالى 320 ألف نسمة.

1- **مدينة ألماطى :** "العاصمة القديمة " وتعرف كمدينة تجارية واقتصادية ومالية ويقدر عدد سكانها بحوالى مليون وثمانمائة الف نسمة.

2- **مدينة كاراغاندا :** وتقع فى وسط كازاخستان وتعرف كأكبر مدن فى كازاخستان من حيث صناعة.

3- **مدينة شيمكنت :** تقع فى جنوب كازاخستان وتوجد فيها مصفاة لتكرير النفط ويبلغ عدد سكانها حوالى 450 الف نسمة.

4- **مدينة أتراو :** وتقع فى شمال غربى البلاد وتطل على بحر قزوين وتعرف بالمدينة النفطية فى كازاخستان ويقدر عدد سكانها بحوالى 250 الف نسمة.

5- **مدينة أكتاو :** وتقع فى غرب كازاخستان وتعرف بالميناء الرئيسى لكازاخستان المطلة على بحر قزوين وعدد سكانها حوالى 200 الف نسمة.

6- كما توجد فى كازاخستان مدن أخرى مثل : باولودار وأكتيوبينسك وأورال وسيميبالاتينسك وقزل أوردا وتالديكورغان وطراز وبيتروبافلوفسك وكذلك مدينة كوكشيتاو.

اليوم القومى : هو تاريخ الاستقلال من الاتحاد السوفيتى فى 16 ديسمبر 1991.

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى : 3250 دولار سنوياً.

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : مارس 1992.

2- جغرافية كازاخستان :

- تقع جمهورية كازاخستان في وسط قارة آسيا، وتحتل المرتبة التاسعة فى العالم من حيث مساحة وتعتبر كازاخستان بمثابة مفترق الطرق للحضارات القديمة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب أوروآسيوية.

- ولكازاخستان حدود مشتركة مع كل من روسيا من الشمال وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمنستان من الجنوب والصين من الشرق ويحدها بحر قزوين من الغرب، ويبلغ طول حدود كازاخستان الإجمالية 15 ألف كم: روسيا الاتحادية حوالى 6467 كيلو متر، وأوزبكستان 2300 كيلو متر، والصين الشعبية 1781 كيلو متر، وقيرقيزيا 980 كيلو متر، ومع تركمنستان 380 كيلو متر.

- تمتلك جمهورية كازاخستان مختلف الثروات الطبيعية وتحتل المكانة الأولى فى العالم باحتياطيات مكشوفة من زنك وولفرام وباريتا، والمكانة الثانية باحتياطياتها من فضة ورصاص وكروم، والمكانة الثالثة من نحاس وفليوريت، والمكانة الرابعة من موليبدينوم، والسادسة من ذهب، ولها احتياطيات نفطية وغازية تتركز فى المناطق الغربية من أراضيها وتعتبر كازاخستان إحدى من دول العالم النفطية الضخمة.

- ومناخ كازاخستان قارى شديد البرودة شتاءاً وحار صيفاً، وتتفاوت درجة الحرارة بشكل ملحوظ فمتوسط درجة الحرارة فى الشتاء فى الأقاليم الوسطى والشمالية تتراوح بين 15 درجة مئوية تحت الصفر إلى 35 درجة مئوية تحت الصفر، أما فى الأقاليم الجنوبية فتتراوح درجة الحرارة بين الصفر و20 درجة مئوية تحت الصفر، بينما تكون متوسطة الحرارة فى شهر يوليو ما بين 27 درجة مئوية فى الشمال و33 درجة مئوية فى الجنوب صيفاً، يتراوح متوسط الأمطار السنوية بين 10 و40 سم، والسلاسل الجبلية هى الأبرد والأغزر مطراً من باقى المناطق.

- وتتكون كازاخستان إدارياً من 16 محافظة.

3- نظام الحكم :

- **نظام الدولة :** دولة ذات سيادة على رأسها رئيس الجمهورية، ونظامها السياسي قائم على التعددية الحزبية.

- **الدستور :** بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في 16 ديسمبر 1991، وحصول جمهورية كازاخستان على استقلالها، قامت بإصدار أول دستور لها في 28 يناير من عام 1993، ثم قامت بإقرار دستور جديد في 30 أغسطس من عام 1995، بعد أن نال تأييد 89٪ من إجمالي الأصوات في الاستفتاء الشعبي العام، وفي خريف عام 1997 وبمبادرة من الرئيس نور سلطان نزاربايف أجرى البرلمان تعديلات في الدستور تكون بموجبها فترة رئاسة الجمهورية سبع سنوات وفترة عضوية أعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان ست سنوات وفترة عضوية أعضاء مجلس النواب في البرلمان خمس سنوات. ويتيح الدستور الجديد للرئيس بموجب مرسوم جمهوري حل البرلمان إذا لم يصوت البرلمان بمنح الثقة للحكومة أو إذا رفض البرلمان لمرتين متتاليتين المصادقة على ترشيح رئيس الوزراء المرشح من قبل رئيس الجمهورية، كما يقضي الدستور الجديد بتشكيل برلمان يتكون من مجلسين هما : مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

- **أجهزة الدولة :** تضم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى جانب السلطة القضائية.

1- **السلطة التنفيذية :** وتتكون من الرئيس والحكومة.

- رئيس الدولة هو قمة السلطة التنفيذية والسلطة الإدارية، وهو يمثل الدولة في الداخل والخارج وله سلطة توجيه أنشطة الحكومة ويقوم بتعيين رئيس الوزراء بموافقة البرلمان، كما أن له حق إقالته ويحدد بنية الحكومة بتعيين كل من : المدعي العام ورئيس المحكمة العليا وقضاة المحافظات والمدن ورئيس هيئة الأمن القومي ورئيس لجنة التقديرات والرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة. كما يعتمد البرامج الحكومية للنظم الخاصة بجميع الهيئات التي يتم تمويلها من الميزانية ويقوم بمناقشة وتوقيع المعاهدات الدولية التي تكون كازاخستان طرفاً فيها،

ويجوز إعفاء رئيس الجمهورية قبل إنتهاء ولايته بقرار من البرلمان في حالة ارتكابه جريمة الخيانة العظمى.

- تتولى الحكومة تطوير الخطوط الأساسية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وقدراتها الدفاعية وأمنها وضمانات النظام العام. وتقدم للبرلمان ميزانية الدولة ومشروعات القوانين، كما تنظم إدارة ممتلكات الدولة وتطور الإجراءات الخاصة بإدارة السياسة الخارجية وتشرف على نشاط الوزراء واللجان الحكومية وغيرها من الوحدات المركزية والمحلية، وينظم رئيس الوزراء عمل الحكومة ويشرف عليه، ويحق للحكومة أو أى عضو فيها تقديم استقالاتهم لرئيس الجمهورية، ولرئيس الجمهورية الحق بمبادرة منه في إصدار قرار بإنهاء الحكومة أو أى عضو فيها. ويتولى رئاسة الحكومة حالياً دانيال أحمتوف منذ يونيو 2003.

2- **السلطة التشريعية :** وتتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

- يتكون مجلس الشيوخ (الغرفة البرلمانية الأعلى Senate) من 39 عضواً يمثلون محافظات كازاخستان الستة عشر، بواقع ممثلين عن كل محافظة ويتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس المحلية، بالإضافة إلى سبعة يعينهم رئيس الجمهورية طيلة فترة عمل المجلس التى تبلغ ست سنوات، ويتم تعيين رئيس مجلس الشيوخ من قبل رئيس الجمهورية.

- يتكون مجلس النواب (الغرفة البرلمانية الأدنى Majlis) من 77 عضواً منهم عشرة نواب ممثلين عن الأحزاب الرئيسية المسجلة رسمياً والتى فازت فى الانتخابات، والبقية مستقلون، وينتخب كافة النواب من قبل الشعب فى انتخابات حرة عامة ومن كافة المحافظات لمدة خمس سنوات، أما رئيس مجلس النواب فيتم تعيينه من قبل أعضاء مجلس النواب عن طريق التصويت، ويقوم البرلمان بإصدار القوانين وبمناقشة ميزانية الدولة والمصادقة عليها وبحث تقارير المسئولين الحكوميين، كما يبت فى المسائل المتعلقة بالقروض الحكومية وتقديم المساعدات، كما يصادق على قرارات العفو عن المواطنين وعلى المعاهدات الدولية لكازاخستان

وينهى مفعولها، ويصادق البرلمان على الأعمال التشريعية فى صورة قوانين وتصبح نافذة فى داخل البلاد عقب توقيع رئيس الجمهورية عليها.

3- السلطة القضائية :

- تستهدف تطبيق الدستور والقوانين وغيرها من النصوص القانونية التنظيمية والمعاهدات الدولية التى توقعها كازاخستان والمحكمة العليا هى أعلى سلطة قضائية بالنسبة للقضايا المدنية والجنائية وغيرها من المسائل التى تخضع للتشريع القضائى العام، والمحاكم الموجودة فى كازاخستان هى المحكمة العليا والمحاكم المحلية.

4- الأحزاب السياسية :

- النظام السياسى فى كازاخستان قائم على التعددية الحزبية، حيث شهدت البلاد بعد فترة قليلة من الاستقلال ظهور أحزاب جديدة وصل عدده (المسجل رسميا) حتى الآن إحدى عشر حزباً سياسياً. فيما يلى عرض للأحزاب من حيث النشأة، وعدد أعضائه، وأجندة الحزب، ومقاعدها فى البرلمان (الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى سبتمبر 2004).

أ- Republican Political Party (Otan) :

- **النشأة :** تم تسجيل الحزب رسميا فى فبراير 1999، ويراسه، Zhumagulov Bahitzhan ، وعدد أعضائه 200 الف عضواً.
- **أجندة الحزب :** الإسهام فى الإصلاحات السياسة والاقتصادية، رفع مستوى المعيشة، تحقيق المساواة الاجتماعية وضمان الاستقرار الوطنى.
- **عدد أعضاء الحزب فى البرلمان :** 58 عضواً (51 فى المجلس "الغرفة الأدنى"، و7 فى Senate الغرفة الأعلى).

ب- Republican Political Party (Asar) :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا في ديسمبر 2003، وترأسه Nazarbayeva Dariga Inursultanovna ابنة الرئيس الحالي نور سلطان نازارباييف)، وعدد أعضائه 200 الف عضواً.
- أجندة الحزب : بناء كازاخستان قوى اقتصاديا وديمقراطيا وقانونيا واجتماعيا عن طريق تطوير المؤسسات المدنية وتعميق التحولات الديمقراطية.
- عدد أعضاء الحزب في البرلمان : 12 عضوا، حيث حقق الحزب 11.38٪ في انتخابات 2004 البرلمانية.

ج- The Democratic Party (AK -ZHOL) :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا في 2004/3/3، ويراسه Baimenov Alikhan Mukhamediеvich وعدد اعضائه 172 الف عضوا
- أجندة الحزب : إعلاء مبادئ الحرية والديمقراطية والنهضة والعدل.
- حصل الحزب على 12.04٪ خلال انتخابات 2004 البرلمانية، وأن رفض أن يشغل مقاعده احتجاجا على التزوير.

د- Peasants Social Democratic Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا في مارس، 2000 ويراسه Kaliyev Gami Alimovich، وعدد اعضائه 150 الف عضوا.
- أجندة الحزب : الإصلاح السياسي والاقتصادي، رفع مستوى المعيشة، تطوير القطاع الزراعي، حماية حقوق الطبقات البسيطة.
- ليس للحزب اى مقاعد بالبرلمان.

هـ- The Communist Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 1994/2/28، ويرأسه Abdyldyn Serykbolsun Abdyldaevich، وعدد أعضائه 100 الف عضواً.
- أجندة الحزب : تطبيق نظام شيوعى بما يحقق المساواة فى الحقوق والواجبات لجميع عناصر المجتمع.
- حصل الحزب على 3.44٪ خلال انتخابات 2004 البرلمانية.

و- Civil Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 1999/12/29، ويرأسه Peruashev Azat Turlybekovich، وعدد أعضائه 100 الف عضواً.
- أجندة الحزب : تأسيس النظام القانونى للبلد، تحقيق المساواة القانونية للشعب الكازاخستانى، القضاء على الفساد.
- عدد أعضاء الحزب فى البرلمان : 15 عضواً (بعد أن تكتل هذا الحزب مع حزب الفلاحون Agrarian Party داخل البرلمان).

ز- Communist National Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 2004/6/21، ويرأسه Kosarev Vladislav، وعدد أعضائه 70 الف عضواً، أغلبهم من الطلاب والعمال والمسجونون والعاطلون.
- أجندة الحزب : تعتمد على المفاهيم الماركسية، اللينينة الهادفة لتطبيق الشيوعية.
- حصل الحزب على 1.98٪ خلال انتخابات 2004 البرلمانية.

ح- Democratic Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 2004/6/14، ويرأسه Narikbayev Makasyt Sultanovich، وعدد أعضائه 60 الف عضوا.
- اجندة الحزب : بناء كازاخستان ديمقراطيا وقانونيا واجتماعيا، وتنمية الاقتصاد والمجتمع المدنى.
- حصل الحزب على 0.76٪ خلال انتخابات 2004.

ط- Agrarian Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 1999/3/16، ويرأسه Madinov Romin Rizovich، وعدد اعضائه 60 الف عضوا، اغلبهم من الطبقات العاملة البسيطة، مثل العمال والفلاحون.
- أجندة الحزب : الحفاظ على والنهوض بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية لطبقة العمال والفلاحون، التأثير على الهيكل السياسى الحالى فضلاً على التأثير على الإرادة السياسية لهذه الطبقة البسيطة.
- حصل الحزب على 7.07٪ بعد تكتل الحزب مع اتحاد العمال الزراعيين، ومن ثم تكتل الحزب مع الحزب المدنى داخل البرلمان ليحصلا معاً على 15 مقعد بالبرلمان.

ك- "Ruhaniyat" Party Meaning Spirtuality :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 2003/10/6، ويرأسه Zhaganova Altynshash Kairzhanovna، وعدد اعضائه 54 الف عضوا.
- اجندة الحزب : تنمية الجانب الروحانى والثقافى، وحل المشاكل الاجتماعية، ولعب دور الوسيط بين الحكومة والشعب.
- حصل الحزب على 0.44٪ خلال انتخابات 2004 البرلمانية.

ل- Pareiots Party :

- النشأة : تم تسجيل الحزب رسميا فى 2000/8/4، ويرأسه Kasymov Gani Esenkeldfiuli، وعدد اعضائه 51 الف عضوا.
- اجندة الحزب : بناء كازاخستان ديمقراطيا وقانونيا واجتماعيا، ووفقا لاقتصاد السوق، ضمان النهضة.
- حصل الحزب على 0.55٪ خلال انتخابات 2004.

4- السياسة الخارجية لكازاخستان :

- تسعى كازاخستان إلى تحقيق التوازن فى علاقاتها الدولية والابتعاد عن المحاور الإقليمية. ولها علاقات دبلوماسية مع نحو 120 دولة، وقد اعلن وزير الخارجية Kassymzhomart Tokayev ان سياسة كازاخستان الخارجية يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية :

1- قرار كازاخستان التخلص من أسلحتها النووية والانضمام لمعاهدتى CTBT، NPT فى إطار التزامها بتحقيق عالم آمن، ولسوء الحظ لا يوجد حتى الآن منهج موحد فى المجتمع الدولى للمسائل الضاغطة فى مجال انتشار الأسلحة النووية.

2- تؤمن كازاخستان بقوة، انه لا ينبغى أن تكون هناك مساومات حول مسائل عدم الانتشار النووى، ولا ينبغى الرحمة مع الدول المتورطة فى إنتاج وبيع الأسلحة النووية، كما لا ينبغى التفرقة بين ما يسمى الدول الشريرة، والدول الطيبة، طالما تعلق الأمر بانتشار هذا السلاح.

3- تعتمد كازاخستان منذ الاستقلال على دعم الولايات المتحدة، خاصة وأنها تساهم بنحو 50٪ من الاستثمارات الأجنبية لديهم، ورغم تحفظاتهم حول إنتاج أسلحة الدمار الشامل فى العراق، اتخذوا القرار الأصعب بإرسال قوات عسكرية للتعبير عن دعمهم لبناء الديمقراطية والمجتمع المدنى فى العراق.

4- ترغب كازاخستان فى تعاون إقليمى قوى، إذ لديهم الوعى بصعوبة العيش فى رفاهية، بينما يعانى جيرانهم الفقر، ولهذا يحثون شركائهم فى أسيا الوسطى للعمل من أجل محاربة التطرف الدينى والتجارة غير المشروعة فى المخدرات والسلاح، والهجرة غير المشروعة، وأهمية القيام بإصلاحات اقتصادية جادة. وخلق فرص عمل، وتحسين المستوى المعيشى، وتعول كازاخستان كثيراً على منظمة شنغهاى فى إعطاء دفعة للتعاون الإقليمى.

5- تصر كازاخستان على إيجاد حل معقول للوضع القانونى لبحر قزوين، ولديهم القناعة أن هذه المسألة يجب أن تحل طبقاً للقانون الدولى، وهم مستعدون لاستمرار التفاوض بين الدول الخمس المتشاطئة من منطلق أن بحر قزوين يجب أن يكون بحر صداقة، وتعاون، بعيداً عن التنافس وسباق التسلح.

6- ترى كازاخستان أهمية اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح كومنولث الدول المستقلة، كى يكون قادراً على الاستجابة للتهديدات والتحديات، ولهذا فإن لديهم الأمل أن تقر القمة قرارات حول الإصلاح، لأنه بدونه، ستخفق المنظمة فى الاستجابة لتوقعات الشعوب التى اعتادت العيش معاً لعقود، فالدول المستقلة حديثاً تحتاج لتعاون أكثر فى المجال الإنسانى، والثقافى، والتجارة، فضلاً عن إيجاد حلول للمشاكل القائمة بين بعض دول المنظمة.

- تعد كازاخستان عضواً نشطاً فى المجتمع الدولى، وتعمل بشكل فعال فى الهيئات والمنظمات الأوروبية والآسيوية كما إنضمت بعد استقلالها مباشرة إلى منظمة المؤتمر الإسلامى، ولها علاقات متنامية مع العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك العالمى، والبنك الأوروبى للتنمية والإصلاح، وصندوق النقد الدولى، ووكالة الطاقة الذرية العالمية، ومنظمة اليونسكو واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية.

- انضمت كازاخستان إلى أكثر من 40 اتفاقية، والمعاهدة متعددة الأطراف، وأكثر من 700 اتفاقية ثنائية.

- فى يونيو 2002 عقدت فى مدينة المآطى اول قمة للدول الأعضاء فى مؤتمر التعاون وبناء الثقة المتبادلة فى آسيا الذى صدر فى ختامه إعلان المآطى والبيان المشترك عن مكافحة الإرهاب والمساهمة فى حوار بين الحضارات، والتزم المشاركون فى القمة وفقاً لهذه الوثائق بتأييد الجهود الهادفة إلى نزع أسلحة الدمار الشامل كاملة واقترحوا إقامة المنطقة الخالية من السلاح النووى فى قارة آسيا كلها.
- عقد فى مدينة أستانا بجمهورية كازاخستان فى فترة 23-24 سبتمبر 2003م، وبمبادرة من الرئيس الكازاخى نور سلطان نزاربايف، مؤتمر الأديان العالمية والتقليدية القومية الذى حضره وفود من مختلف مذاهب الأديان العالمية الثلاثة وكذلك الأديان التقليدية القومية، وقد شارك فيه 243 وفقد من مختلف أديان العالم وضيوف الشرف وكذلك ممثلى المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا (OSCE) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) وصندوق الأمم المتحدة لمساعدة الأطفال، (UNICEF) وقام المؤتمر بمناقشة المسائل الماسة مثل تذليل أزمة الحضارات وجمع جهود الأديان العالمية لتسوية النزاع بالطريقة السلمية.
- موقف كازاخستان من قضية الشرق الأوسط : مساندتها لعملية السلام فى الشرق الأوسط وصولاً لحل شامل وعادل للصراع العربى الإسرائيلى على أساس الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.
- موقف كازاخستان من العراق : مساندتها لجهود الحكومة العراقية والمجتمع الدولى الرامية إلى بناء العراق، ودعمها لإقامة حوار وطنى واسع تشارك فيه مختلف القوى والمكونات الأساسية فى المجتمع العراقى، آملين أن يلبى الدستور العراقى الجديد أمانى الشعب العراقى فى بناء دولة ديمقراطية مزدهرة.
- كازاخستان وآسيا الوسطى : كازاخستان عضو فى العديد من المنظمات الإقليمية منها :

1- رابطة الدول المستقلة : (CIS) والتي تضم الآن 12 دولة من دول الاتحاد السوفيتي الأسبق (روسيا، روسيا البيضاء، أوكرانيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، قيرقيزيا، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمنستان، مولدوفا).

2- منظمة تعاون آسيا الوسطى : (CACO) والتي نشأت في 1994 لتشجيع التكامل بين اربع دول في المنطقة (كازاخستان وأوزبكستان وقيرقيزيا وطاجكستان) ثم انضمت لها روسيا في 2004 ثم اتخذ قرار في اكتوبر 2005 بإدماجها في التجمع الاقتصادي اليوروآسيوي.

3- التجمع الاقتصادي اليوراسيوي : (EurAsEC) والذي نشأ في اكتوبر 2005 (على أثر اتحاد جمركي اقيم في 1995 بين روسيا وروسيا البيضاء، (ويضم الآن 8 دول هي : روسيا، اوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، مولدوفا، أوزبكستان، والذي اندمج في منظمة تعاون آسيا الوسطى، اكتوبر 2005.

4- منظمة التعاون الاقتصادي : (ECO) والتي نشأت في 1985 من اجل تنشيط التجارة والتعاون الثقافي والتكنولوجي، وتضم الآن 10 دول هي : إيران وباكستان، وتركيا، وافغانستان، وكازاخستان، واوزبكستان، واذربيجان،وقيرقيزيا، وتركمنتسان، وطاجيكستان.

آخر اجتماعاتها : عقد في أستانا في 2005/10/1 الاجتماع الوزاري الخامس عشر لمنظمة التعاون الاقتصادي ECO برئاسة السيد / توكايف وزير الخارجية الكازاختساني، وحضره وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء بالمنظمة.

5- منظمة شنغهاي للتعاون : وقد اقيمت المنظمة في يونيو 2001 وتضم 6 دول، الصين وروسيا واربع دول من دول آسيا الوسطى هي : كازاخستان وقيرغيستان وطاجاكستان وأوزبكستان (الأخيرة انضمت في يونيو 2001)، هذا وحصلت منغوليا على وضع مراقب في 2004 كما تمت الموافقة في القيمة الأخيرة التي عقدت في مدينة أستانا في 2005/7/5 على منح كل من الهند وباكستان وإيران على وضع مراقب.

6- برنامج التعاون الاقتصادى الإقليمى لآسيا الوسطى : (CAREC) بدا هذا البرنامج فى 1997، ويضم 8 دول هى : الصين، كازاخستان، أوزبكستان، وأذربيجان، قيرقيزيا، طاجيكستان، افغانستان، منغوليا، ويعد أحد البرامج التى يدعمها بنك التنمية الآسيوية.

7- منظمة معاهدة الأمن الجماعى : (CSTO) والتى نشأت فى 1992 كمعاهدة أمن جماعى، وتم تطويرها فى 2003 لتصبح منظمة إقليمية دولية، وتضم 6 دول هى : روسيا، كازاخستان وروسيا البيضاء وأوكرانيا وقيرقيزيا وطاجيكستان.

8- مؤتمر تدابير الأمن وبناء الثقة فى آسيا : CICA والذى نشأ فى يونيو 2002 ويضم 16 دولة آسيوية من بينها مصر وإسرائيل، وتجدر الإشارة إلى أن الدور المصرى بدأ من المشاركة الفعالة مروراً بالتحفظ على مشروع كتالوج تدابير بناء الثقة، وصولاً إلى عدم المشاركة، وهو ما يثير الحكومة الكازاخستانية كثيراً من تطلب.

5- الثقافة والفنون :

- تتميز كازاخستان بإرث تاريخى وثقافى عظيم، وقد ساعد موقعها المتميز بين أوروبا وآسيا في أن يجعلها ملتقى للحضارات القديمة، ومعبراً لدروب المواصلات، كما أنَ التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن ارتباطات الشرق بالغرب والشمال بالجنوب ترتب عليها تحولات كبيرة فى قارتى آسيا وأوروبا تركت آثارها على كازاخستان.

- لعب طريق الحرير العظيم دوره فى نمو التجارة، وكان بمثابة الدافع لحركة الإبداع فى مجال العلم والثقافة وظهر فى منطقة فاراب مفكرون عظام مثل أبو نصر الفارابى والجواهرى وغيرهم ممن تركوا آثاراً خالدة فى مجالات الفلسفة وعلم الفلك وعلم المنطق والموسيقى والأدب.

- من العلماء المشهورين فى المنطقة عالم اللغة العظيم محمود الكاشغرى مؤلف مجلد ديوان (لغات الترك) الصادرة فى ثلاثة أجزاء والذى أثرى تجربة الفلكلور وآداب الشعوب الناطقة بالتركية وولد فى هذه المنطقة يوسف بلاساغونى مؤلف الكتاب التاريخى المشهور "قوتاد غو بيليك" الذى اعتبر أحد المحدثين فى الفكر السياسى والاجتماعى وعلم الأخلاق فى القرن الثانى عشر، وعاش فى مدينة تركستان المفكر الإسلامى الكبير خواجة أحمد اليسوى الذى ألف كتاب "ديوان الحكمة".

6- الاقتصاد الكازاخستانى :

- الاقتصاد الكازاخستانى، هو الأكثر فى منطقة آسيا الوسطى، والأسرع نمواً على المستوى العالمى، ويعتمد الاقتصاد الكازاخستانى بشكل أساسى على البترول، الذى يمثل 30٪ من دخل الحكومة، ونصف دخلها من إجمالى الصادرات، كما أنه كان وراء معدل النمو المستدام منذ الربع الأخير من 1999 وحتى الآن (9-10٪ سنويا).

- مؤشرات الاقتصاد الكازاخستانى :

1- إجمالى الناتج القومى 49 بليون دولار (2005).
2- نصيب الفرد من الناتج القومى 3250 دولارا تقريبا.
3- معدل البطالة 8.1٪ (2005).
4- معدل التضخم (11-12٪) النصف الأول من 2006.
5- إجمالى الصادرات 20.6 بليون دولار (2004).
6- إجمالى الواردات 13.8بليون دولار (2004).
7- الميزان التجارى فى نهاية عام 2004 + 6.8 بليون دولار.
8- أهم الصادرات : بترول، معادن، حبوب (القمح)، لحوم، أصواف.
9- أهم الواردات : مواد مصنعة، غاز، سيارات، معدات، قطع غيار، فاكهة، خضراوات.
10- أهم الشركاء التجاريين : روسيا، الولايات المتحدة، الصين، أوزبكستان، تركيا، بريطانيا، ألمانيا.
11- احتياطى النقد الأجنبى : 16.2 مليار دولار (يناير 2006).

7- بيانات حول الطاقة :

1- إنتاج البترول : 62.5 مليون طن (يناير 2006) سنويا، أى 1.4 مليون برميل يوميا.

2- احتياطى البترول المؤكد (2005) من 29 بليون برميل.

3- إنتاج الغاز الطبيعى : 27.6 مليار متر مكعب (يناير 2006) سنويا.

4- إحتياطى الغاز الطبيعى المؤكد 65 (2005) – 70 تريليون قدم مكعب.

5- إنتاج الفحم : 86.4 مليون طن سنويا فى 2005.

6- إحتياطى الفحم : 34.4 بليون طن (2005).

7- إنتاج الكهرباء فى 2005 : 67.8 مليار كيلو وات.

8- إنتاج خام اليورانيوم : تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد كندا واستراليا.

9- أهم الواردات : مواد مصنعة، غاز، سيارات، معدات، قطع غيار، فاكهة، خضروات.

10- أهم الشركاء التجاريين: روسيا، الولايات المتحدة، الصين، أوزبكستان، تركيا، بريطانيا، ألمانيا.

11- إحتياطى النقد الأجنبى : 16.2 مليار دولار (يناير 2006).

- تسعى الحكومة الكازاخستانية حالياً، و بالتعاون مع روسيا، لإحياء بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية نووياً لمواجهة أعباء الاستهلاك مستقبلاً، وتوفير مواردها من البترول والغاز الطبيعى.

8- سياسات السوق الكازاخستانى :

- سوق استهلاكى يعتمد على الاستيراد للوفاء بـ 95٪ من احتياجات السكان سواء من سلع غذائية، خضروات، فاكهة، معدات، مواد بناء وأدوية.
- سوق حر، يعتمد وبنسبة 100٪ على آلية الطلب والعرض ودون أدنى تدخل من جانب الحكومة، والتى حررت الأسعار كاملاً منذ سنوات.

تســـاؤلات

- ما هى المشكلات الرئيسية والفرعية فى التجارة الدولية بين البلدين ؟

(5)

العلاقات التجارية بين مصر وجنوب أفريقيا

حالة عملية

العلاقات التجارية بين مصر وجنوب أفريقيا

حالة عملية

1- معلومات عامة :

- **المساحة :** تبلغ مساحة جنوب افريقيا 1.219.912 كم^2.
- **عدد السكان :** يبلغ عدد السكان 43.997.828 نسمة.
- **العاصمة :** بريتوريا.
- **اللغة :** يوجد فى جنوب أفريقيا إحدى عشر لغة رسمية معترف بها فى الدستور، ولكن اللغة السائدة هى اللغة الإنجليزية، وللسكان الأصليين حوالى 10 لغات وحدهم.
- **العملة :** الراند.
- **الديانة :** يشكل المسيحيين أكثر من نصف السكان حوالى 68٪ منهم والباقى مسلمون وهندوس وبوذيين وديانات أخرى.
- جمهورية جنوب لفريقيا إحدى دول القارة الإفريقية والتى تقع فى الطرف الجنوبى منها، يتنوع شعبها فهو خليط من أصول أوروبية وإفريقية وهندية، فتوجد به العديد من الأجناس والألوان المختلفة، وكان هذا نتيجة لخضوعها للاستعمار الهولندى ثم للاستعمار البريطانى، وهو الأمر الذى عانى منه السكان الأصليين للبلاد من الأفارقة نتيجة للتميز العنصرى، و سياسات القهر والاستعباد التى مارستها القوات الاستيطانية المحتلة.
- وتعد دولة جنوب افريقيا من الدول النامية متوسطة الدخل، ولكنها غنية بمصادر الثروة الطبيعية مثل الذهب حيث تعد جنوب أفريقيا من أكثر البلدان إنتاجاً له ويعمل فى مناجم الذهب مئات الآلاف من العمال، هذا بالإضافة لعدد من المعادن الأخرى مثل الألماس، المنجنيز، الكروم، البلاتينيوم، كما تتميز جنوب

أفريقيا بالمساحات الشاسعة من الغابات والتى تعد مصدر هام لصناعة الأخشاب، كما تتوفر جميع أنواع الفواكه والخضروات الدائمة والموسمية، هذا بالإضافة لشهرتها بزراعة وتجارة الورود حيث تعد المنافس الأول لهولندا ويرجع ذلك إلى استيطان الهولنديين بها لعدد من القرون.

2- الموقع :

- تحتل دولة جنوب أفريقيا الجزء الجنوبى من القارة الإفريقية ويحدها من الشمال عدد من الدول هم ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوى، موزمبيق، سوازيلاند، وتمتد سواحلها الشرقية والجنوبية على المحيط الهندى، بينما تمتد سواحلها الغربية على المحيط الأطلنطى.

3- مظاهر السطح :

- تتمثل مظاهر السطح فى جنوب أفريقيا فى هضبة كبيرة واسعة تشغل حوالى ثلثى مساحة البلاد، ويبلغ أقصى ارتفاع لها عند الحافة الجنوبية الشرقية حيث تقع جبال دراكتربرج، وتوجد بهذه الهضبة ثلاث مناطق مميزة هى ميدلفيلد وبوشفيلد وهايفيلد، وتغطى منطقة الهايفيلد معظم أجزاء الهضبة ويبلغ ارتفاعها 1.525 متر فوق مستوى سطح البحرن وتقع بوشفيلد شمال هايفيلد أو حوض ترنسفال وتنقسم هذه المنطقة إلى عدة أحواض بواسطة القمم الصخرية وتنحدر من الشرق للغرب نحو نهر لمبوبو، ويبلغ متوسط ارتفاع بوشفيلد حوالى 1.200 متر، أما الجزء الغربى من الهضبة الذى يعرف بميدلفيلد فينحدر لأسفل فى الاتجاه الغربى ويبلغ متوسط ارتفاعه حوالى 915 متر.
- تنحدر الأرض فيما بين نهاية الهضبة والساحل الشرقى والجنوبى نحو البحر، وتضم جنوب أفريقيا جزءاً من صحراء كلهارى فى الشمال الغربى والتى تمتد حتى بتسوانا، كما تضم جزء من صحراء ناميب فى الغرب على طول المحيط الأطلنطى باتجاه جبال الكاب.

- أما بالنسبة للأنهار فى جنوب إفريقيا فيعتبر نهر الأورانج من أطول الأنهار بها والذى ينبع من ليسوتو ويتدفق نحو الشمال الغربى ليصب فى المحيط الأطلنطى، أما نهر لمبوبو فينبع من شمال البلاد ويتدفق نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى بتسوانا ثم يتجه شرقاً على طول الحدود مع بتسوانا وزيمبابوى قبل أن يصل لوزمبيق ثم يستمر فى تدفقه حتى يصل إلى المحيط الهندى، وينبع نهر فال فى شمال شرق البلاد قرب سوازيلاند.
- كما يوجد عدد آخر من الأنهار الصغيرة، ومعظم أنهار جنوب افريقيا غير منتظمة التدفق وتنضب أغلبها معظم أوقات السنة وبالتالى لا تستخدم إلا قليلاً من اجل الملاحة او من اجل توليد القوى الهيدروكهربية إلا أنه لها بعض الاستخدامات فى الرى.

4- المناخ :

- يسود جنوب افريقيا مناخ معتدل بصفة عامة، فيما عدا اقصى الجنوب الغربى للبلاد حيث تهب عليه الرياح الشرقية التجارية من المحيط الهندى، ونظراً لوقوع جنوب افريقيا إلى الجنوب من خط الاستواء فإن فصول السنة بها تكون معاكسة لتلك التى تسود النصف الشمالى من الكرة الأرضية، ويتنوع المناخ تبعاً لتنوع الارتفاعات واتجاهات الرياح والتيارات البحرية، فتتمتع جبال الكاب بمناخ دافئ وجاف فى الصيف ومناخ بارد وممطر فى الشتاء، أما منطقة الساحل فحارة ورطبة فى الصيف ومشمسة وجافة فى الشتاء، والهضاب الشرقية حارة فى النهار ومعتدلة فى الليل فى فصل الصيف ومعتدلة فى النهار وبادرة فى الليل فى فصل الشتاء، وتنخفض درجات الحرارة عادة إلى دون الصفر خلال الشتاء فى الهضاب، ويتراوح تساقط الأمطار فيها ما بين 65- 100 سم فى العام، وتقل الأمطار على الساحل الجنوب، وتندر فى منطقة الصحراء.

5- نظام الحكم :

- تخضع جنوب افريقيا إلى نظام حكم جمهوري، وتم وضع أول دستور لها فى عام 1910م، أما الدستور الحالى فقد تم وضعه فى عام 1996م.

➢ وتتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس الجمهورية الذى يتم انتخابه عن طريق المجلس الوطنى لفترة رئاسية تبلغ خمس سنوات ويجوز ترشيحه لفترة ثانية، ويشغل رئيس الجمهورية منصبى رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وتشمل السلطة التنفيذية نائب الرئيس التنفيذى والحكومة ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين مجلس الوزراء.

➢ أما السلطة التشريعية فتتمثل فى مجلسين الأول هو المجلس الوطنى والذى يتألف من 400 عضو يتم انتخابهم بالاقتراع الشعبى المباشر وذلك لفترة خدمة مدتها خمس سنوات، أما المجلس الآخر فهو المجلس الوطنى للمقاطعات ومدة خدمة أعضائه خمس سنوات أيضاً وتتمثل مهامه فى حماية المصالح الإقليمية مثل المحافظة على التقاليد الثقافية واللغوية بين الأقليات العرقية.

➢ وبالنسبة للسلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا والمحاكم العليا ومحاكم القضاة.

➢ ومن الأحزاب السياسية الموجودة بجمهورية جنوب افريقيا نذكر الحزب الديموقراطى الإفريقى المسيحى، المؤتمر القومى الإفريقى، جبهة التحرير، حزب الحرية إنكاثا، والحزبالوطنى وغيرها من الأحزاب.

6- نبذة تاريخية :

➢ عرفت جنوب افريقيا كدولة يتنوع شعبها ما بين العديد من الألوان والأجناس والديانات المختلفة وذلك نظراً للاستعمار الذى تعرضت له منقبل الهولنديين الذين استوطنوا بها وعرفوا باسم "البوير" ثم احتلالها بواسطة البريطانيين الذين وفدوا على المنطقة وقاموا بمحاربة الهولنديين فيما عرف بحرب البوير فى الفترة ما بين 1899 – 1902 الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ظهور اتحاد جنوب افريقيا الذى بنى على أساس التفرقة العنصرية والتمييز بين الأجناس، وقضيت جنوب إفريقيا مئات السنوات فى ظل الاحتلال تعرض فيهم السكان الأصليين للبلاد لشتى أنواع الاستعباد والقسوة والقهر، بالإضافة للتمييز العنصرى وسياسات التهجير والحرمان من كافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والإنسانية

والثقافية والاجتماعية، بالإضافة لقيام المستعمرين بانتزاع الأراضى من السكان الأصليين وجعلهم يعيشون على مساحة 13٪ فقط من مساحة البلاد بهدف إخضاعهم لتحكم وسلطة الاستعمار.

- لم تمنع السياسات القهرية والقمعية التى مارستها القوات الاستعمارية ضد السكان الأصليين من ظهور العديد من الحركات السياسية التى تناهض الاستعمار والتمييز العنصرى، ف ظهر نيلسون مانديلا كرئيس لحركة سياسية تناهض النظام العنصرى، بالإضافة لعدد آخر من التيارات السياسية اللاتى شكلن معاً جبهة سياسية فى إطار المؤتمر الوطنى الأفريقى " African National Congress " او ANC وذلك فى عام 1955م، وفى عام 1961 تم تشكيل الجناح العسكرى لـ ANC وبذلك تولد تحالف قوى على أساس ميثاق الحرية بين مختلف الأحزاب والألوان ويوجد ميثاق الحرية على مستوى القارة ككل حيث كانت الثورة فى جنوب أفريقيا تتلقى الدعم والمساندة من كل دول القارة بالإضافة إلى الدعم المادى والأسلحة من دول المعسكر الاشتراكى وأوروبا الشرقية.

- وفى نفس العام تقدم نيلسون مانديلا يطلب حماية الحقوق القومية لكل الشعوب، كما طالب بالتعددية ضمن نظام الأبارتايد وهو النظام الذى يضع السلطة فى يد الرجل الأبيض ويتيح له استخدام جميع الثروات مع احتقار السود وجعلهم عبيد.

- ظهرت فى الفترة ما بين عامى 1983 – 1984 جيل جديد من المثقفين وخريجى الجامعات وبدأت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى التحسن، كما بدأت أعداد الخرجيين من السود تتزايد عن الخريجين البيض، مما أدى تدريجياً إلى تغيير الوضع السياسى للبلاد نحو الأفضل.

- ظلت دولة جنوب أفريقيا تتوالى عليها الثورات والمفاوضات منها الذى يواجه بالفشل ومنها الناجح حتى وصلت إلى أن نال المواطن الأسود حقوقه وأصبح له وجود سياسى ووجود فى الوظائف المختلفة.

7- المدن والسياحة :

- تمثل السياحة فى جنوب أفريقيا مصدر هام من مصادر الدخل بالنسبة لها وذلك نظراً لوجود العديد من المناظر الطبيعية الخلابة التى تتميز بسحرها الخاص بالإضافة للطقس المعتدل الذى يشجع الكثير من السياح فى التوافد عليها وخاصة السياح القادمين من الدول الآسيوية واستراليا، كما تتميز بموقع رائع يطل بسواحل شاسعة على المحيطين الهندى والأطلنطى، وتعمل الحكومة بجنوب إفريقيا على تشجيع الاستثمار السياحى من مختلف دول العالم مما يدعم الدخل القومى للبلاد.

- كما يوجد بجنوب إفريقيا العديد من الأماكن الجميلة الأخرى مثل مدن دوربين، بورت إليزابيث بالإضافة لجزيرة روبن والتى تقع بالمحيط الأطلنطى بالقرب من كيب تاون، هذه الجزيرة التى شهدت الكثير من المعتقلين السياسيين فشهدت على آلامهم ومعاناتهم حيث كانت هذه الجزيرة فى السابق تضم واحد من أكبر السجون، هذا السجن الذى اعتقل فيه الرئيس نيلسون مانديلا، ولكن حالياً تعد هذه الجزيرة مزاراً سياحياً لمئات الآلاف من السياح الذين يتوافدون عليها سنوياً، فقد قامت الأمم المتحدة بتحويل السجن إلى متحف يزوره أكثر من أربعمائة ألف سائح سنوياً.

- ومن الأماكن الجميلة الموجودة بجنوب أفريقيا نذكر كيب تاون والتى تعد العاصمة التشريعية للبلاد حيث يقع بها مبنى البرلمان، وهى من أقدم المدن بجنوب افريقيا ويظهر بها معالم التراث القديم والمعالم التاريخية بالإضافة للمبانى الحديثة فهذه المدينة عبارة عن مزيج بين كل من القديم والحديث، وتزخر كيب تاون بالعديد من المطاعم والأسواق والمقاهى والمتنزهات فهى مدينة نابضة بالحركة، وتتمتع بشواطئ رملية رائعة تمتد على كل من المحيط الهندى والأطلنطى، بالإضافة لمساحات شاسعة من المزارع التى تمتد لمسافات كبيرة، هذه المزارع الزاخرة بمزارع العنب والفاكهة والمزارع الخاصة بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات، هذا إلى جانب الغابات الكبيرة والتى يتهافت السياح بالذهاب إليها

والاستمتاع برحلات السفارى ومشاهدة الحيوانات المختلفة المنطلقة بين الغابات بحرية دون أى قيود، وتعتبر كيب تاون مركز لتوقف البحارة بها لقضاء بعض الوقت بين أرجائها.

8- حالة الصناعة والحرف اليدوية التقليدية والسياحة فى جنوب أفريقيا :

- إن الحرف اليدوية والمهارات صناعات لها أولوية مستمرة لدى حكومة جنوب إفريقيا، وهذه الصناعات الحرفية تتيح وظائف لمليون نسمة.
- إن جنوب إفريقيا بلد يتمتع بثقافات مختلفة، وسلالات بشرية متنوعة، ويضم العديد من أنواع الحرف على طراز غربي وافريقي واسلامي، جعلت السوق الإفريقية تتميز بتنوع الفنى المتوفر فيها من منتجات تقليدية وحديثة.
- وأشهر هذه الحرف اليدوية المنتشرة بين الشعب الأصلي (انزولو والكوزا) في جنوب إفريقيا هي صناعة تزيين المنتجات بالخرز، وصناعة الفخار وصناعات حفر الخشب، والرسم على القماش وعلى بيض النعام.
- وفي الغالب تهدف هذه الصناعات إلى جذب الوفود السياحية أو للاستعمال الشخصي والعائلي.

أ- حرفة تزيين المنتجات بالخرز :

- تستخدم هذه الحرفة في محافظات كوازولو — تنال والكاب الشرقي، ويعتقد أن الخرز الزجاجي تم إحضاره إلى هذا البلد من فينيقيا التي كانت سفنها تجوب الكاب (رأس الرجاء الصالح) منذ فترة طويلة قبل البرتغاليين. وقد ورث العرب على مر الزمان الإرث الفينيقي كتجار للعالم، واستمروا بتوريد الخرز إلى الإفريقيين على السواحل الشرقية من قارة إفريقيا.
- وإلى يومنا هذا يوجد خرز عقيق أحمر من أصل هندي على ساحل ترانسكاي، والذي تبقى من غرق السفن العربية بسبب العواصف الشديدة.

- وتلاحظ الوفود السياحية التي تسافر إلى جنوب إفريقيا وتمضي فترة في محافظة كوازولو، ما تتميز به المنطقة من منتجات مختلفة كثيرة الألوان، والمزينة بالخرز والتي تشتهر بها الزولو في ذلك الجزء من البلد، وهي متوفرة للبيع في أماكن عديدة في البلاد.
- ولقد كانت حرفة تزيين المنتجات المختلفة بالخرز لدى الزولو سابقا مهنة تعتبر أكثر من مهارة زخرفي مختص بنسج الخرز الزجاجي الصغير، بل تظهر الرسومات السابقة بأنها كانت أداة الاتصال المفضلة لتنظيم العلاقات والسلوك بين الأفراد من الجنسين.
- ولقد أصبحت حرفة تزيين الأشياء بالخرز لها جاذبية ذات أهمية بالغة للسياحة، ولذا وبسبب هذه الجاذبية ضاعت كثير من أهميتها الثقافية، بسبب التوجه نحو تقوية صناعة السياحة، وهو خطر شديد لا يدرك إلا مع مرور الوقت. فالثقافة وتقاليد الزولو كما هو الحال في كثير من البلدان الإفريقية تأثرت بهذه التغييرات حتى تدهورت المبادئ الاجتماعية. ويجب العمل على مراقبة مثل هذه التأثيرات التي تدفع بالمنتجات الثقافية للتحول إلى مصدر جاذبية سياحية من خلال التطور الاقتصادي والتحسين في السياسة التعليمية.

ب- صناعة الفخار :

- هناك تاريخ عريق لثقافة صناعة الفخار الأصيلة والتقليدية في جنوب إفريقيا، ومع ذلك لم يتم الاستفادة من هذه الصناعة إلا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب التطور الجديد في هذا الفن، وكان السبب الرئيسي لعدم الاستفادة غالبا القيود السابقة التي حددت وقيدت نطاق هذه الحرفة. والحمد لله فلقد أزيلت هذه القيود، وسمح بدخول الفخار الإفريقي في قاعات الفنون والمتاحف، وأدى ذلك إلى اندفاع في السوق السياحية أيضاً. والقدر الفخاري الإفريقي التقليدي وغيره من منتجات الأواني لا زالت أرثا تراثيا مطلوباً.

- أما حرفة صناعة الفخار الإسلامية فقد تطورت بسرعة في السنوات الأخيرة، وهذه الحرفة مستخدمة على الأخص بمحافظة كوازولو – نتال وفي شمال إفريقيا، ومع أن هذه الحرفة لم تتطور إلى الدرجة المطلوبة للولوج إلى السوق السياحية، تشهد البلاد بعض النشاطات لتطوير هذا القطاع، حيث أسست رازية هافارجي قاعة ومعهدا لتعليم هذا الفن.

جـ - صناعة حفر الخشب :

- يمكن مشاهدة هذه المنتجات في أغلب الأماكن السياحية مثل الدكاكين والأسواق الحرفية، وأماكن الزيارات والمناظر الطبيعية وغيرها، وتأخذ أشكال حيوانات مختلفة مثل الفيل والزرافة والغزال وغيرها، بالإضافة إلى شكل قناع التنكر، ويتم استخدام العديد من الأنواع الجيدة من الأخشاب في صنع مثل هذه المنتجات.
- وتعتبر هذه الأقنعة التي تأتي غالبا من شمال إفريقيا من أجود الإبداعات في عالم الفنون التي يجري الإقبال عليها بشكل دائم.

د- الفن الإفريقي القبلي

- يعتبر هذا الفن من أفضل الإبداعات في عالم الفنون اليوم، وعليه طلب كبير من قبل السواح والهواة. والفن والمهارة في إفريقيا يعتبران من العوامل الهامة في تشكيل النسيج الثقافي والحياة في إفريقيا، ووسيلة اتصال بين الثقافات المختلفة. ومن الأمثلة العديدة لهذه الحرفة التي تجد طلباً واسعا من السواح نجد الرسومات وأشكالها المختلفة التي يتم تشكيلها فوق قطع من الصخور.
- وأغلب الرسومات التي تم حفرها على الصخور في جنوب إفريقيا هي من أعمال قبيلة "السان"، وهي من أقدم القبائل في جنوب إفريقيا، ويعود تاريخ بعض هذه الرسومات المكتشفة إلى فترة ممتدة ما بين 25000 إلى 27000سنة. أما فن قبيلة تدانبيلي فهو فن يحتوي على تزيين البيوت وطلاؤها، وإنتاج الفخار التقليدي المزين بتصميمات هندسية وبألوان زاهرة، مع الملاحظة بأن فن الرسم وتلوين القماش سيختفي مع الزمن نظراً لتأثير الطراز الغربي.

- وفي ثقافة قبيلة باسوثو، فان فن الطلاء على البيوت يعتبر عملا يهدف لكسب احترام الأجداد والتوسل المرئي لهم، وهو فن غالبا ما يتم استخدامه من قبل النساء. أما الطلاء والرسم على بيض النعام بتصميمات إسلامية وكتابة عربية فهو حديث، وهذه التصميمات الإفريقية والكتابة العربية تكتب على بيض النعام باستخدام طلاء آكريليك، ثم تغطى بمادة مانعة للتسرب.
- ومع أن هذه الحرفة لم تتطور إلى الدرجة المطلوبة لكي تجذب السائحين، فقد أسس شهين سوني قاعة لهذا الفن ومعهداً للتعليم والتدريب في هذا المجال. وتصدر هذه المنتجات إلى الكثير من مناطق العالم المختلفة، وهي تنمو باستمرار.
- أما الطلاء والرسم على القماش — على الطراز الإفريقي — باستخدام كتابة عربية وإسلامية فإنها تتميز بانتشار واسع وواجهة لجذب السياحة المحلية والدولية.

9- برنامج قطاع الاتفاقات التجارية لتنمية الصادرات المصرية خلال عام 2009/2005 :

أ- (استراتيجية التوجه نحو أفريقيا) :

- تعد السوق الإفريقية سوقاً واسعة حيث يبلغ إجمالي سكانها حوالي 860 مليون نسمة وهي بمثابة قاعدة استهلاكية عريضة تتسم بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب وكذا مستويات الدخل و تبلغ اجمالي صادراتها 141 مليار دولار بنسبة 2 % من حجم الصادرات العالمية،في حين تبلغ وارداتها حوالي 136 مليار دولار ، وتبلغ التجارة البينية للدول الأفريقية 11 مليار دولار مما يعتبر نسبة ضئيلة من اجمالي تعاملاتها التجارية وذلك خلال عام 2003.

- ومن ثم فهي سوقا واعدة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية غير المستغلة و تبلغ اجمالي الصادرات المصرية إلى افريقيا 500 مليون دولار ويرجع الانخفاض النسبي للتواجد المصري في الأسواق الإفريقية إلى ارتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية و غير التجارية في بعض هذه الأسواق بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.

- وفي إطار الجهود المبذولة لتنمية الصادرات المصرية وتوسيع القاعدة التسويقية للمنتج المصري بأفريقيا، بدأت وزارة التجارة الخارجية والصناعة في تنفيذ برنامج توجه مكثف لدول أفريقيا لما تتيحه هذه الأسواق من فرص تصديرية كبيرة ومتنوعة للصادرات المصرية ولهذا فقد وضعت الوزارة خطة تقوم على إستراتيجية التحرك التجاري المصري في القارة الأفريقية ويعتمد هذا التحرك علي ثلاثة محاور أساسية، نوجزها في الآتي :

المحور الأول

التعاون على المستوى الثنائي

- التعاون مع اقطاب التنمية في القارة والمتمثلة في نيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا حيث تسيطر نيجيريا على اقتصاد الغرب الأفريقي كما تسيطر جنوب أفريقيا على اقتصاد الجنوب الأفريقي في حين ترتبط تنزانيا بالعديد من دول شرق و جنوب القارة وتسعى الوزارة إلى التفاوض مع هذه الدول كل على حدى لإقناعهم بمزايا إبرام اتفاق تجارة حرة مع مصر، وتأمل الوزارة أن يشهد عام 2005 جولات تفاوضية جديدة.

المحور الثاني

التحرك في غرب إفريقيا

- يضم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا (UEMOA) 8 دول من الغرب الأفريقي وقد تم بالفعل توقيع اتفاق اطاري بهدف الوصول خلال عامين إلى اتفاق تجارة حرة، بالإضافة إلى تقسيم دول الغرب الأفريقي الى أربعة مناطق تغطى 20دولة يتم نفاذ البضائع المصرية إليها من خلال 4 بوابات رئيسية هي داكار (السنغال)، أبيدجان (ساحل العاج)، كوتونو (بنين)، ودوالا (الكاميرون)، وقد تم اختيار هذه الدول باعتبارها مراكز تجارية أساسية للدول الأفريقية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز لاستغلالها كمراكز ومخازن لتجارة الترانزيت إلى الدول المجاورة ويتم في تلك المراكز إتباع سياسة البيع المباشر حيث يقوم المنتجين المصريين بتصدير السلع التي تتسم بارتفاع الطلب عليها وتخزينها في مخازن تستأجرها الهيئة العامة للمعارض بالاشتراك مع القطاع الخاص ويتم التسويق والترويج والبيع الماشر لهذه السلع إما فى المراكز التجارية الأساسية أو الدول المجاورة من خلال شركات تسويقية مثل الشركة المصرية الغرب افريقية للتصدير في داكار.

المحور الثالث

الشرق والجنوب الافريقي

- ترتكز إستراتيجية التوسع التجاري مع دول الكوميسا في الاعتماد على أربعة بوابات محورية هي كينيا وموريشيوس وجيبوتي وتنزانيا(بالرغم من انسحاب تنزانيا من اتفاقية الكوميسا إلا أنها تعتبر معبراً رئيسياً لسبع دول أعضاء وهم: موزمبيق – زيمبابوي – ملاوي – رواندا – بوروندي – زامبيا – الكونغو الديمقراطية) ، كما تعد كينيا معبرا إلى خمس دول وهي (جنوب إثيوبيا – جنوب الصومال – أوغندا – رواندا – جزر القمر)، كما تعد موريشيوس معبرا إلى كل من (مدغشقر – سيشل) ، أما جيبوتي فتعد معبرا إلى (الصومال –

ارتريا – إثيوبيا)، وبالنسبة للسودان فبحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة عملت الوزارة على استخدامها كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية دون الاعتماد عليها كنقطة انطلاق للنفاذ إلى الأسواق المجاورة، ويتم النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء من خلال شركات مشتركة مع هذه الدول وتأجير مساحات تخزين و عرض بالمناطق الحرة ويتم التصدير عن طريق البيع المباشر، والصفقات المتكافئة للتغلب على المخاطر، والبيع للطرف الثالث من خلال المخازن المستأجرة في بعض الدول وذلك للتغلب على ندرة العملة الأجنبية لدى بعض الدول.

- هذا بالإضافة إلى عدم إغفال التحرك في وسط القارة حيث تعمل الوزارة أيضا على التوجه لوسط إفريقيا من خلال التفاوض على الدخول فى اتفاق تجارة حرة مع الدول الأعضاء فى (الاتحاد الاقتصادى والنقدى لوسط افريقيا) CEMAC وهم (الكاميرون- الكنغو- الجابون- غينيا الاستوائية- افريقيا الوسطى- تشاد).

10- كيفية تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة :

- هناك العديد من التحديات التي تواجه الصادرات المصرية إلى السوق الأفريقية حيث تواجه منافسة شديدة خاصة من بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك تحظى دول جنوب شرق أسيا بوجود منافذ بيع ومعارض دائمة تتيح إمكانية توافر البضائع الحاضرة مما يزيد من تواجد تلك الدول بالأسواق الإفريقية فضلا عن انخفاض تكلفة الإنتاج بتلك الدول، ولهذا فإن إبرام وتفعيل اتفاقيات التجارة ما بين مصر والدول الإفريقية سيسهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية وذلك من خلال تحديد الوزارة لاستراتيجية التحرك نحو السوق الإفريقية عبر عدد من الخطوات الرئيسية :

أولاً : تعظيم الاستفادة من الاتفاقات المبرمة بالفعل (الكوميسا) :

- تتكون السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) من 20 دولة و قد قامت تسع دول بإنشاء منطقة تجارة حرة في عام 1999، هذه الدول هي: مصر، والسودان، وكينيا، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وجيبوتي، وملاوي، ومدغشقر، ثم انضمت إليها دولتان هما رواندا و بوروندي في 1/1/ 2004، تمهيداً لانضمام باقي الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة والانتقال إلى إنشاء اتحاداً جمركياً .

- وتسعى الوزارة خلال عام 2006 إلى تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا من خلال :

- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر و الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبقها بعض الدول (كينيا و السودان و موريشيوس) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام.

- اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كونه سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة.

- تفعيل منطقة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RIA الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

- إقرار قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا ، والاستفادة المصرية المستقبلية في مجال الاستثمارات المصرية والصادرات الخدمية في مجالات الإنشاء والبنية التحتية إلى العديد من الدول الأفريقية خاصة وان مصر من أوائل الدول التي وضعت قانون للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

- تنشيط الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال الترويج للسلع المصرية في دول الكوميسا مثل إقامة معارض متخصصة وإرسال بعثات ترويجية لدول شرق وجنوب القارة .
- تحديد عدد من المنتجات المصرية التي لها فرصة كبيرة في أسواق الكوميسا مثل السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والمنظفات بأنواعها والمنتجات الورقية والصحية، ومواد البناء، والأدوية والمستلزمات الطبية بجانب الأجهزة المنزلية والكهربائية وإطارات السيارات و التركيز على الترويج لها.
- حث رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مجال النقل وبالأخص في مجال النقل البحري ومن ذلك مبادرة شركة "ترانسمار" للنقل حيث من المقرر تسيير خطوط نقل بحري إلى موانئ العديد من الدول في شرق القارة وجنوبها.
- دفع عملية التوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات والجاري مناقشتها حاليا مع دول الكوميسا.
- تشكيل وحدة بقطاع الاتفاقات التجارية مسئولة عن التنسيق والاتصال بين سكرتارية الكوميسا والجهات المعنية داخل مصر وذلك لزيادة الاستفادة والمشاركة الفعالة في برامج الكوميسا.
- تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها مؤخرا والخاصة بإنشاء غرف تجارية مشتركة مع 13 دولة أفريقية منها دولتين أعضاء باتفاقية الكوميسا (الكونغو الديمقراطية-بوروندي).

➢ ولتعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية مع الدول الأفريقية بشكل عام ينبغي اتخاذ الإجراءات الآتية وتفعيلها:

- زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشر داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الإفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

- تفعيل بروتوكول التعاون المشترك بين البنك الأهلي المصري وشركة SGS الذى قامت الوزارة بإبرامه بتاريخ 2004/4/1 بحيث يقوم البنك الأهلي بتمويل الصفقات التصديرية إلى الأسواق الأفريقية على أن تتولى شركة SGS العملية التصديرية.

- تعظيم الاستفادة من الاتفاقات المبرمة بين الوزارة و شركتي الفحص العالميتين وهما شركة SGS و شركة كوتكنا السوسريتين وذلك لإدارة المخازن والتأمين عليها لصالح البنوك المصرية و المصدرين المصريين وفحص البضائع المصرية قبل التصدير بالموانئ المصرية من خلال زيادة وعي المصدرين بخدمات تلك الشركات.

- تعظيم الاستفادة من شركة Bollere الفرنسية القائمة على الموانئ الإفريقية و التي قامت الوزارة بالتعاقد معها لتسهيل عمليات التصدير لأسواق القارة الإفريقية من خلال زيادة وعي المصدرين بالدور الذي تقوم به الشركة.

- استغلال خط ائتمان تمويل الصادرات المصرية لدى البنك الاهلي المصري المقدر بنحو 100 مليون جنيه لتمويل الصادرات المصرية بنظام البضاعة الحاضرة، بالإضافة إلى العمل على زيادة خطوط الائتمان الممنوحة من البنوك المصرية بالعملة المحلية للمصانع المصرية في مقابل تصدير إنتاجها .

- التأكد من استفادة المصدرين من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا و تعظيم الاستفادة من القروض طويل الأجل التي تم يوفرها بنك التنمية الأفريقي بتكلفة منخفضة القيمة.

- تفعيل اتفاقية التعاون المشترك مع هيئة المعارض الفرنسية Promosalons لزيادة المعارض المتخصصة للترويج للسلع المصرية داخل الأسواق الأفريقية بالاستعانة بالخبرة الفرنسية وقاعدة البيانات الفرنسية لتعريف المستهلك الأفريقي بالمنتج المصري.

- العمل على سرعة انتهاء أعمال اللجنة المؤقتة والتي ترأسها مصر والخاصة بوضع كافة اللوائح الخاصة بإنشاء اتحاد عام للغرف الإفريقية والتي تم الاتفاق عليها خلال مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية والذي عقد بالإسكندرية في ديسمبر 2004.
- نشر و توسيع دائرة المعلومات الخاصة بالمناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الإفريقية حتى يتسنى للمستثمر المصري انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنوياً.

11- مفاوضات منظمة التجارة العالمية :

- تتضمن المفاوضات الحالية بمنظمة التجارة العالمية التفاوض حول العديد من الاتفاقيات مثل الزراعة، والنفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية، وتسهيل التجارة، ومكافحة الإغراق، والتجارة والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة في الخدمات.
- وإيماناً بأهمية تحرير وإصلاح التجارة في تحسين مستوى أداء الاقتصاد العالمي وإرساء نظام تجاري متعدد الأطراف منسق وعادل لا تنحصر فقط مزاياه في النفاذ إلى الأسواق، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرة التنافسية والتخصيص الأمثل للموارد والذي يمكن الاستفادة منه بشكل أكبر في حالة فتح الأسواق أمام التجارة الدولية، فإن الموقف المصري من المفاوضات الحالية يتسم بمزيد من التحرير والإصلاح على المستوى التجاري الدولي للحد من الإجراءات الحمائية أحادية الجانب التي تؤدي إلى تشويه التجارة العالمية.
- وحفاظاً على مصالح مصر الاقتصادية والتجارية ولضمان تبادل وتحقيق المكاسب لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وبصفة خاصة الدول النامية، فقد كان لمصر دوراً رئيسياً خلال المفاوضات الجارية حالياً بداية من المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة، وهو الأمر الذي يعكس الدور الريادي الذي تلعبه مصر على المستوى متعدد الأطراف وقيادتها للدول الأفريقية والعربية الأعضاء بمنظمة

التجارة العالمية والتنسيق الفعال مع الدول النامية في صياغة القرارات والقواعد المتعلقة بالنظام التجاري العالمي.

- ويتم تحديد أولويات التفاوض بالنسبة لمصر أخذاً في الاعتبار أن يخدم الموقف التفاوضي هدف الدولة في زيادة الاستثمارات وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة، عن طريق التفاوض حول حصول الصادرات المصرية من المنتجات الزراعة والصناعية والخدمية، على المزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق للأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الصادرات المصرية وتحسين القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق الخارجية، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الحكومية المعنية وكذا القطاع الخاص من خلال لجنة قومية عليا تم تشكيلها لهذا الغرض.

- وتستهدف المواقف التفاوضية لمصر في إطار منظمة التجارة العالمية ما يلي:

- زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية من خلال خفض التعريفات المطبقة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة الرسوم المحددة والمركبة إلى رسوم قيمية، وتخفيض الأشكال المختلفة للدعم المشوهة للتجارة، وإلغاء كافة أشكال الدعم التصديري تدريجيا خلال فترة زمنية متفق عليها، مع السماح للدول النامية ومن ضمنها مصر بقدر من المرونة لتقديم منح لمنتجاتها الزراعية المصدرة بطريقة تتفق مع أهدافها التنموية.

- زيادة فرص نفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق العالمية من خلال المطالبة بإزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية خاصة فيما يتعلق بالسلع الصناعي ذات الأهمية التصديرية لمصر، وعدم مطالبة الدول النامية بإجراء تخفيضات على السلع الصناعية بشكل مماثل لذلك الذي تلتزم به الدول المتقدمة، على أن يتم هذا التخفيض على فترات زمنية أطول.

- إقرار مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية كجزء لا يتجزأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية وتقديم المعونة الفنية وبناء القدرات للدول النامية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن عملية تحرير التجارة الدولية والتخفيف من لآثار السلبية التي قد تنجم عنها.
- بالنسبة للتجارة في الخدمات، الأخذ في الاعتبار القطاعات الخدمية ذات الأولوية في تحريرها وبالصورة التي تعكس مصلحة مصر الاقتصادية والتجارية في مجال التجارة في الخدمات وخلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وكذا العمل على تبوء مصر مكانة عالية في تصدير الخدمات إلى الأسواق العالمية.
- بالنسبة للدخول في مفاوضات حول تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الموقف المصري يتواكب مع ما تنتهجه الحكومة الجديدة حالياً من سياسات رامية إلى تطوير نظم العمل الجمركية والتقليل من الوقت المستهلك في الإفراج عن البضائع وتقليل كمية المستندات المطلوبة، وتطوير المنافذ الجمركية والموانئ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات والتسهيل والتقليل من الأعباء الملقاة على كلا من المستوردين والمصدرين.

12- تطوير البنية المؤسسية للخدمات التصديرية :

- إصدار التشريعات الخاصة بالتجارة في السلع المتعدية لحقوق الملكية الفكرية والتي تتعلق بتجارة السلع التي تحمل علامات مقلدة وتنتحل حق المؤلف، وذلك تنفيذاً لالتزامات مصر في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى مصر وخلق مناخ من الثقة لإنشاء صناعات ذات قدرة تصديرية بتنافسية عالية.

- وضع خطة لدراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمراعاة التزامات مصر في هذه الاتفاقيات، وذلك بالتعاون مع مشروع إصلاح السياسات التجارية، ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية الصحة والصحة النباتية، والاتفاقية المزمع إنشائها خلال المفاوضات الحالية والمتعلقة بتسهيل التجارة، بالإضافة إلى دراسة أثر تحرير التجارة في الخدمات في إطار المفاوضات الجارية حالياً حول تحرير التجارة في الخدمات.
- أما في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية سواء على المستوى المحلي أو الدولي فيقوم جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية الملكية الفكرية التابع للوزارة بدور فعال في هذا المجال، وذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية في دول العالم المختلفة مثل حقوق التأليف والنشر والمصنفات وبراءات الاختراع ومتابعة هذه الموضوعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد والمحافظة على حقوق الجهات المصرية.

حماية السوق المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة :

- تعمل الوزارة على تقديم الدعم والحماية للمنتج المصري فى مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة التى قد يتعرض لها فى السوق المصري من جانب المنتجات المستوردة المدعومة أو المغرقة حيث يتولي جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية المصري اتخاذ أساليب المعالجة التجارية اللازمة لحماية الصناعة وللحفاظ على الاستثمارات والعمالة بهذه الشركات .
- إن حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة فى التجارة الدولية يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة وإمكانية زيادتها نتيجة المنافسة الحرة العادلة وبالتالي ينعكس ذلك على خفض تكاليف الإنتاج ويحافظ على القدرة التنافسية لهذه الصناعات وبما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتطبيق آليات حماية المنافسة العادلة يساهم فى جلب الاستثمار العربي والأجنبي.

13- المستهدف فى عام 2009 :

- استمرار جهود التطوير المؤسسي وإعادة هيكلة جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية وتدعيم قدراته ماديا وبشريا واستخدام نموذج Automated Flow System الذي تم إعداد لميكنة نظام العمل فى قضايا الدعم والإغراق والوقاية ، كما سيتم اختبار نظام Correspondence System لميكنة المراسلات الخاصة بالجهاز وسيتم أيضاً إنشاء بريد إلكتروني Email و Web Site ليتمكن من القيام بدوره الذي يزداد اتساعاً مع زيادة مشاركة مصر فى التجارة الدولية واتساع حدة المنافسة، وتأهيل الكوادر الفنية العاملة بهذا الجهاز عن طريق برامج تدريبية متقدمة يتم تنظيمها فى الداخل والخارج بالتعاون مع الجهات المناظرة فى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المتخصصة فى مجال التجارة الدولية.
- وفى إطار المستهدف تنفيذه من قضايا معالجة تجارية فى عام 2005 سيتم استكمال إجراءات التحقيق سيتم استكمال التحقيقات في لمبات الفلورسنت، الصاج المجلفن، أحواض الاستنلس ستيل، أوانى المائدة من البورسلين، الكباسات، الكبريت، بولى سيرم(مواسير ولوازمها)، منتجات البلور والزجاج، مراجعة نهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الصاج ذات منشأ أو مصدر من روسيا الاتحادية وكازاخستان ومراجعة نهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على أقلام الرصاص وأقلام التلوين بالرصاص.

المساندة القانونية للصادرات :

- تعمل الوزارة على تقديم الدعم القانوني للصادرات المصرية فى الخارج لمواجهة ما تواجهه من ممارسات تجارية غير عادلة فى الأسواق الخارجية، وما قد يثار ضد المنتجات المصرية من دعاوي الدعم والإغراق والوقاية من جانب الشركات الأجنبية فى الخارج *ويتم ذلك من خلال:*

- تدبير الدعم المالي اللازم للتعاقد مع مكاتب المحاماة العالمية المتخصصة .
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفني للصناعة الوطنية في القضايا المقامة ضد الصادرات المصرية في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد تم تجنيب صناعة الصلب المصرية من رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في قضيتي الصلب المقامتين من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد وارداتهما من الصلب.
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفني في مجال حماية الصناعة الوطنية من ممارسات الإغراق وزيادة الواردات.
- تقديم المشورة القانونية والدعم الفني في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية.
- تفعيل دور الأجهزة المعنية بالوزارة في تقديم كافة صور المساندة والدعم القانوني لكافة الشركات المصرية العاملة في مجال التصدير إزاء ما قد يواجهها من نزاعات قانونية أو يثار ضدها من دعاوي دعم أو إغراق في الأسواق الخارجية.

14- المستهدف في عام 2009:

- ➢ متابعة مراجعة الرسوم النهائية المفروضة من جنوب افريقيا على صادرات مصر من اسود الكربون .
- ➢ متابعة الإجراءات الوقائية المفروضة من دولة جامايكا على صادرات مصر من الأسمنت الرمادي وقد تلجأ الوزارة لعرض هذا الأمر على جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

التدريب وتنمية القوى البشرية :

- المستهدف خلال عام 2006 استكمال عمليات التطوير الإداري والفنى لكافة إدارات القطاع لخلق كيانات مؤسسية قادرة ومؤهلة وحريصة على مساندة جهود تحسين مستوى التجارة الخارجية .
- استكمال البرامج التدريبية القائمة وانتهاج أسلوب التدريب المستمر طوال الحياة الوظيفية للعاملين بالقطاع، تمشياً مع النظم الحديثة لإعداد الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة للتعامل بكفاءة مع المنظمات الدولية والشركاء التجاريين ومتابعة الاتفاقيات والالتزامات التجارية وذلك على النحو التالي:

1- استكمال مشروع : Automated Workflow System (AWFS)

- وهو المشروع الخاص بتحويل العمل في قضايا الدعم والإغراق والوقاية من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني لتوفير الوقت اللازم لإنهاء العمل بتلك القضايا والذي بدأ العمل به خلال عام 2004 وهو الآن في مراحل الاختبار النهائية ومن المتوقع بدء العمل به بداية عام 2006.

2- مشروع إنشاء المكتبة الإلكترونية E-Library

- من خلال تطوير مركز البحوث الإلكترونية ليضم الدراسات والبحوث وأهم الدوريات والمراجع التي تخدم البحوث داخل القطاعين.

3- مشروع الربط مع مصادر البيانات الخارجية (مصلحة الجمارك) لتوفير البيانات الإحصائية عن الواردات والصادرات.

4- إنشاء مجموعة نظم المعلومات اللازمة لتحسين الأداء مثل :

- نظام معلومات لتوفير البيانات التجارية والاقتصادية عن جميع دول العالم.
- مشروع قوانين ولوائح وقرارات المعالجات التجارية (أهم القضايا، خبرات دول أخرى).
- مشروع قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية.
- مشروع التزامات مصر في منظمة التجارة العالمية.
- نظام الشئون المالية والإدارية والقانونية الحكومية.
- نظام إدارة الموارد البشرية HR System.

المراجــع الإضافية

1. د. إسماعيل صبرى مقلد (1980)، قضايا دولية معاصرة : السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق، مؤسسة الصباح- الكويت.

2. ———— (1985)، العلاقــات الــسياسية الدوليــة — دراســة فى الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

3. برنـران بـادى (1996)، الدولـة المـستوردة- تغريـب النظـام الـسياسى، ترجمـة لطيف فرج، دار العالم الثالث، القاهرة.

4. الـسيد ياسين، (محـرر) (1992) آفـاق التعـاون الـدولى فـى التـسعينات : سلـسلة مشروعات التعاون الإقليمى العربى — منتدى الفكر العربى — عمان — الأردن.

5. بطـرس بطـرس غـالى (1992)، الحكومـة العالميـة، دار المعـارف، كتـاب أكتـوبر، القاهرة.

6. حسن نافعة (1996)، دراسات فى التنظيم العالمى مـن الحلف المقدس إلى الأمـم المتحدة — مطابع حلوان، القاهرة.

7. حوريـة توفيـق مجاهـد (1990)، الاسـتعمار كظـاهرة عالميـة حـول الاسـتعمار والإمبريالية والتبعية، الأنجلو، القاهرة.

8. سمير أمـين (1980)، التطـور اللامتكـافئ، دراسـة فـى التـشكيلات الاجتماعيـة للرأسمالية المحيطة، ترجمـة برهـان غليـون — بـيروت — دار الطليعـة للطباعـة والنشر.

9. صلاح الـدين عـامر، قـانون التنظيـم الـدولى — النظريـة العامـة — دار النهضة العربية- القاهرة.

10. مـراسـيل مـيرل (1992)، حـرب الخليـج والنظـام العـالمى الجديـد، دار سـعاد الصباح، القاهرة.

11. ميخائيل جوربا تشوف (1988)، البيروسترويكا، ترجمة حمدى عبد الجواد – دار الشروق – القاهرة.

12. محمد إبراهيم عبد الرحمن (1984) سطوة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العالم – الأهرام الاقتصادى – مؤسسة الأهرام – القاهرة.

13. حمدى حسن (1990) – الإيديولوجية والتنمية فى أفريقيا، دراسة مقارنة لكينيا وغانا – رسالة دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة- القاهرة.

14. Baylis, John (ed.) (1997) : The Globalization of World politics (N.Y.) oxford university press.

15. Berbering, B. (1992) the political economy of Development : New York, State University of New York.

16. Kinston, Torbgorn (1997) History of International Relations Theory, Manchester University Press, N.Y.

17. Rosen, Steven (ed) (1973) Testing theory of Military – Industrial Complex, Lexington, Washington D.C.

18. The Journal of European Business :

- Business Asia,
- Business International.
- Business Month.
- Business Week.
- Harvard Business Review.
- Columbia Journal of World Business.
- Business Horizons.

19. Ohmae, Kenichi (1999), The Borderless world, N.Y., Harper Business.

المراجع العربية الإضافية

1. فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، مؤسسي إيتراك 1997، القاهرة.

2. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء للنشر والتوزيع، 2001، القاهرة.

3. ________ (المحرر والمقرر العام)، مؤتمر إدارة شركات البترول في زل التنافسية، 1997، فندق سوفينيل المعادى، القاهرة.

4. ________ ، السلوك التنظيمي العالمي، 2001، بين الإدارة للاستشارات والتدريب.

5. ________ ، (المقرر العام لمؤتمر الجات والاقتصاديات العربية) – جامعة الدول العربية، 1995، القاهرة.

6. ________ ، المقرر العام لمؤتمر الجات والمؤسسات المالية) جامعة الدول العربية 1996، القاهرة.

7. Academy of Management Annual meeting August 2001 Washington D.C Does government Metter ? E. Government.

8. د. ________ ، منظومات تكنولوجيا السلوكيات الاقتصادية، آليات التنمية الاقتصادية والتنظيمية المستدامة، بيت الإدارة، القاهرة، ديسمبر 1995.

9. د. ________ ، بدائل المؤشرات الأمنية، مؤتمر المؤشرات الأمنية، دبي، نوفمبر 1995.

10. د. ________ ، نموذج قياس كفاءة التجارة العربية، مؤتمر رفع كفاءة التجارة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1995.

11. د. ـــــــــــ ، أثر الجات على صناعة التأمين العربية، مؤتمر آثار الجات على شركات التأمين العربية، جامعة الدول العربية، يناير 1995، القاهرة.

12. د. ـــــــــــ ، تأثير منظمة التجارة العالمية على إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية، ندوة إنعكاسات الجات على الاقتصادات العربية، يوليو 1994، القاهرة.

13. د. ـــــــــــ ، البورصات والهندسة المالية، بيت الإدارة، يوليو 1995، القاهرة.

14. د. ـــــــــــ ، إدارة الأعمال الاقتصادية فى ظل عالمية التجارة، بيت الإدارة، القاهرة.

15. د. ـــــــــــ ، إدارة التسويق المحلى والدولى، يوليو 1993، بيت الإدارة، القاهرة.

16. (ترجمة محمد مصطفى غنيم) كيف تنجح فى صنع الصفقات العالمية؟ الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

17. فريد النجار، إدارة الجامعات بمعايير الاعتراف، القاهرة 2003.

18. ـــــــــــ ، تنمية قيادات التربية والتعليم، مكتبة بيت الإدارة، القاهرة 1989.

19. ـــــــــــ ، نموذج تحديث كليات التجارة للتنافسية، ومؤتمر المجلس الأعلى للجامعات واتحاد الجامعات البريطانية – نقابة التجاريين – القاهرة، ج.م.ع يونيو 1982.

20. ـــــــــــ ، نموذج التطوير الجامعى بالمقارنات التطويرية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى، رؤية لجامعة المستقبل، 27 – 29 إبريل 1999.

21. ــــــــــ ، التسويق العالمى للخدمات الجامعية، مؤتمر التسويق الجامعى، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة مارس 1998، التسويق بالمقارنة بمنتجات الجامعات المصرية.

22. ــــــــــ ، السلوك التنظيمى والعولمة للقرن الحادى والعشرين. يناير 1999، بيت الإدارة، القاهرة.

23. مطبوعات اليونسكو واتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الأفريقية.

24. مطبوعات متفرقة حول تطبيقات إدارة الجودة الشاملة للتطوير الجامعى 1991 – 2004.

25. فريد النجار، إدارة الأعمال والمنظمات العالمية فى ظل التنافسية، مؤسسة شباب الجامعات، الإسكندرية 1997.

26. ــــــــــ ، التحاقات الإستراتيجية من التنافسية إلى المنافسة التعاونية، مكتبة إيتراك، القاهرة، أكتوبر 1998.

27. تقرير البنك الدولى.

28. ــــــــــ ، منظومات تكنولوجيا السلوكيات الاقتصادية، آليات التنمية الاقتصادية والتنظيمية المستدامة، بيت الإدارة، القاهرة، ديسمبر 1995.

29. ــــــــــ ، بدائل المؤشرات الأمنية، مؤتمرات المؤشرات الأمنية دبى، نوفمبر 1995.

30. ــــــــــ ، نموذج قياس كفاءة التجارة العربية، مؤتمر رفع كفاءة التجارة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة 1995.

31. ــــــــــ ، أثر الجات على صناعة التأمين العربى، مؤتمر آثار الجات على شركات التأمين العربية، جامعة الدول العربية، يناير 1995، القاهرة.

32. ــــــــــ ، تأثير منظمة التجارة العالمية على إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية، ندوة انعكاسات الجات على الاقتصادات العربية، القاهرة، يوليو 1994.

33. ــــــــــ ، البورصات والهندسة المالية، بيت الإدارة، يوليو 1995، القاهرة.

34. ــــــــــ ، إدارة الأعمال الاقتصادية في ظل عالمية التجارة، بيت الإدارة، القاهرة، يوليو 1994.

35. ــــــــــ ، إدارة التسويق المحلي والدولي، يوليو 1993، بيت الإدارة، القاهرة.

36. ــــــــــ ، اليورو، العملة الأوروبية الموحدة، الحقائق، الآثار الاقتصادية والمصرفية، التوقعات، بيت الإدارة، القاهرة، مارس 1999.

37. ــــــــــ ، المفاوضات التجارية، 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

38. ــــــــــ ، إدارة شركات البترول في ظل التنافسية، 2004، القاهرة.

References

1.Lowrence R. Jouch & William F. Gluck, Business Policy & Strategic Management, 4th edition, (McGraw-Hill Inc,.) 1988.

2.Carled W. L Hill & Gareth R. Johnes, Strategic Management, Second Edition, (Houghton Mifflin Co.,)1992.

3.Richard S. Handecombe & Philip A. Norman, Strategic Leadership, (McGraw-Hill Inc.,)1993.

4.Rachman, Mescan, Bovee, Till, Business Today, McGraw-Hill Inc., 1993.

5.Lloyd L. Byars, Strategic Management, 2nd Edition, (Harper &Row Inc.,)1987.

6.Kenneth J. Hatten & Hary Louise Hatten, Strategic Management, (Prentice – Hall Inc.,)1987.

7.James C. Craig & Robert M. Grant, Strategic Management, (Kogan Page Ltd.,)1993.

8.Dan Strinhoff & John F. Burgess, Small Business Management, (McGraw-Hill Inc.,) 1994.

9.Joseph P. Guiltinan, Gordon W. Paul, Marketing Management, (McGraw-Hill Inc.,)1994.

10. Thomas J. Peters & Robert H. Watemen Jr., In search of Excellence, (Harper & Row Inc.,) 1982.

11. Donald K. Clifford jr. & Rixhard E. Cavangh, The Winning Performance, (Bantam Books), 1988.

12. Steven C. Brandt, Enterpreneuring (Pengin Group), 1982,

13. Robert G. Cooper, Winning at New Products. 2nd Edition (Addison – Wesley Publishing Co.,) 1993.

14. Emilio Cvitkovic, Competition, (Mc Millian Press Ltd.,) 1993.

15. Tom Peters & Nancy Auston, A Passion for Excellence, (Fontant Collins), 1995.

16. Stephen Schiffimanm The 25 Common Sales Mistakes, (Kogan Page Ltd.,)1992.

17. Carol Kinsey Goman, Creative Thinking in Business, (Crip Publication Inc.,) 1989.

18. Eric G. Flamholtz, Growing Pains, (Jossy- Bass Inc.,) 1990.

19. James R. Grogory with Jack G. Weichman, Marketing Corporate Umage, (NTC Bussiness Books)m 1993.

20. Ralph A. Johnson, Negotiation Basis, (Sage Publication Inc.,) 1993.

21. Roger Bennet, Management Consutants, (Kogan Page Inc.,) 1980.

22. Reece / OGray, Businees (Houghton Mifflin Co.,) 1997.

23. George S. Day, Market Driven Strategy, (Free Press), 1990

24. Maurice Hardaker, Total Competitiveness, (McGraw-Hill Inc.,) 1995.

25. Richard A. Day, Hyper – Competition, (Free Press) 1994.

26. Kenneth, Primozic and Leben, Strategic Choices, (Mc Grow-Hill, Inc.,) 1991,

27. Michael E. Porter, Competitive Advantage, (Free Press), 1985.

28. Richard A. Daveni, Hyper Competitive Rivalries, (Free Press), 1995.

29. Alex Miller. Cregory G. Dess. Strategic Management, (McGraw – Hil'), 1993.

30. Micheal J. Baker, Marketing Strategy and Management, (The Macmillian Press Ltd.,) 1992.

31. John A. Czepiel, Competitive Marketing Strategy, (Prentice Hail Inc.,) 1992.

32. Roger A. Kerin, Robert A. Peterson, (Prentice Hall, Inc.,) 1995.

33. J. Paul Petee, Jerry C. Oison, Consumer Behavior, (Richard D. Irwin.) 1996.

34. Courtland L. Bovee Micheal J. Houston, John V. Thill, Marketing, (McGraw –Hill, Inc.,) 1995.

35. William F. Schoell, Josph P. Guiltinan, Marketing, (Prentice Hall Inc.,) 1995.

36. Norman L. Frigon, Harry K. Jackson, The Leader, (Amacon.), 1996.

37. Philip L. Lunsaker, Anthony J. Alessanora, the Art of Managing People, (Touch Stone Book,) 1986.

38. Micheal R. Carrel, Daniel F. Jennings, Chirstiana Heavrin Fundamental of Organization Behaviour, (Prentic Hall Inc.,), 1997.

39. Jack Trout, The New Positioning, (McGraw-Hill Inc.,) 1996.

40. Sypros G. Markri Dakis, Forecasting, (FreePress) 1990.

41. Jane Applegate's Strategies for small Business Success, (Penguin Group), 1995.

42. Warren G. Meyer, E- Edward Harris, Donald P. Kohns, James R. Stone III, Retail Marketing, (McGraw-Hill Inc.,) 1988.

43. Warren J. Keegan, ,Global Marketing Management,(Prentice Hall Inc.,) 1989.

44. Gerald Aibum, Jesper Strandskov, Edwin Duerr, Laurence Dawd, International Marketing and export Management, (Addison – Wesley Publishers Ltd.,), 1989.

45. Maalcom H.B. McDonald, The International Marketing Digest (Heienemann Professional Publishing (Ltd.,). 1990.

46. Carl A. Nelson, Global Success, (Linertiy Hall Press.,) 1990.

47. Kamran Kashani, Managing Global Marketing, (PWS – Kent Publishing Company,) 1992.



48. International Market Entry and Development, (Prentice Hall Inc.,) 1989.

49. Andrew H- Van de Van, Explaining Development and Change in Organization, Academy of Management Review, Vol 20. No. 3, July 1995.

50. G. Donaldson, Corporate Restructuring, Academy of Management Review, Vol. 20. No. 3. July 1995.

51. R.A. Burgelman. Intraorganizitional Ecology of Strategy Marking & Organizational adaptation. Theory and field research. Organizational Science. 2. 1991.

52. R. Kanter, the Challenge of Organizational Change. NY free Press. NY, 1992.

53. D.C. Hambrick, Putting top Managers back in the strategy picture, Strategic Management Journal, 4, 1994.

54. R.E Allinson, Global Dasters, An Inquiry into Management Ethics. N.Y., Prentice – Hall, 1993.

55. D. Willenbockel, Applied General Equibrium Modeling : Imperfect Competition & European Integration, Wiley. N.Y. 1994.

56. P. Barnevik, Global Strategies, Insights from the world's leading thinkers. Harvard Business school Press, Boston, 1994.

57. Jaques Bekanger, workplace Industrial Relations, and Global Challenge. ILR Press Ithea Ny, 1994.

تم بحمد الله



أ.د. فريد راغب النجار





إدارة
الأزمات والكوارث
في القرن 21









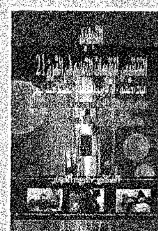






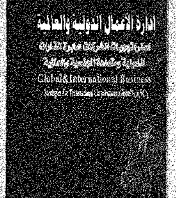




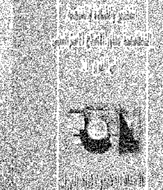
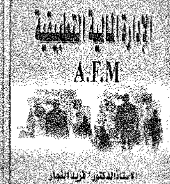


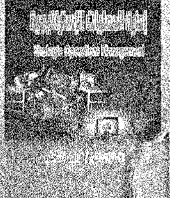
الاقتصاد الرقمي
الدكتور
فريد النجار

الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية
Strategic Management
For Human Resources


إدارة الجودة الشاملة

إدارة الأعمال الدولية والعالمية
Global & International Business

مدخل رواد الأعمال



الإدارة المالية التطبيقية
A.F.M



Managing Exporting
& Strategic Alliances

Integrated e-Business & e-Commerce
In The Knowledge Society





- المؤهلات العلمية :
- حاصل على دكتوراة الفلسفة فى إدارة الأعمال جامعة نيويورك - أمريكا phd
- ماجيستير بحوث العمليات والحاسبات MSC من جامعة Case Institute Of Technology كليفلاند - أوهايو - أمريكا .
- ماجيستير إدارة الأعمال - جامعة نيويورك .
- بكالوريوس إدارة الأعمال - جامعة القاهرة .
- الخبرات العلمية :
- التدريس فى جامعات نيويورك وبرايفت فى رود ايلاند والكويت والقاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان وبنها والجامعة الأمريكية وقطر وسلطنة عمان .
- قام بالتدريب الإداري لطبقة الإدارة العليا والوسطى في أمريكا ومصر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والبحرين وقطر (مليون مدير) .
- قام بتأليف العديد من الكتب العلمية واعداد البحوث والدراسات الميدانية وتقديم الاستشارات الإدارية والمالية والتسويقية والتنظيمية للشركات والحكومات .
- عمل مستشارا اقتصادي لدي البنك الدولي وجامعة الدول العربية .
- نظم العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات العلمية .
- أشرف على العديد من رسائل الدكتوراه والماجيستير فى إدارة الأعمال ،وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الإداري وإدارة الأعمال الدولية .
- أول من قدم أبحاث وكتب علمية فى مجالات إدارة الأعمال فى المشروعات الصغيرة ،وإدارة التكنولوجيا ، وإدارة المستشفيات والتحالفات الاستراتيجية ، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ،الأعمال الالكترونية وغيرها .

الحروب التجارية المعاصرة

Contemporary Trade Wars

C.T.W

دكتور

فريد راغب محمد النجار

- تطور الحروب التجارية .
- تاريخ الحروب التجارية .
- اتساع نطاقات الحروب التجارية .
- فروع الحروب التجارية .
- الحروب التجارية الأوروبية للدول الاسلامية .
- هياكل الحروب التجارية .
- مزيج الحروب التجارية بالدول العربية .
- الأداء التجاري العربي المنخفض والحروب التجارية
- الحروب التجارية وعولمة الأسواق والأذواق .
- تاريخ الاطماع الأجنبية فى أسواق الخليج العربي
- سلوكيات الحروب التجارية .
- تحليل سلوك المستهلك فى ظل العولمة والحروب التجارية
- الحروب التجارية وضرورة إعادة هيكلة الشركات العربية .
- ضرورة تجديد الأسواق العربية لمواجهة الحروب التجارية
- آثار منظمة التجارة العالمية على الصناعة العربية .
- التجارة بدون حروب تجارية .
- نهاية العولمة والحروب التجارية .
- انهيار اقتصاد السوق ونموذج حوكمة العولمة .
- الحروب التجارية المحلية
- حالات عملية فى التجارة بدون حرب

الدار الجامعية
٨٤ شارع زكريا غنيم
الابراهيمية - الاسكندرية ج.م.ع
ت/فاكس : ٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢ / ٠٣ / ٢+